

بالمعنى على فائرين

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على

سيدنا محمد سيد المرسلين

وعلى آله وصحبه أجمعين

والتابعين لهم بإحسان

اليوم الدين (أما بعد)

فهذا مختصر في أصول

الدين وجملة من فروعه

على مذهب الإمام

الشافعي رضي الله عنه

سميت (الرياض البديعة)

في أصول الدين وبعض

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لأداء أفضل الطاعات ٩ واكتساب أكل السعادات ٩

وأشهد أن لا إله الا الله المتصف بجميع الكمالات ٩ وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أفضل المخلوقات ٩

عليه وعلى آله وأصحابه الانجم النيرات ٩ صلاة وسلاما دائما ما دامت الارض والسموات ٩

أما بعد فيقول العبد الفقير المضطر لرحمته العليم الخبير ٩ لكثرة التقصير والمساري ٩ أبو عبد المعطي

محمد نووي بن عمر الجاوي ٩ الشافعي مذهبنا البتة نقلها التناري تمهيدا ٩ ودارا غفر الله ذنوبه ٩

وسير في الدارين عيوبه ٩ فقيدهات نافعة ان شاء الله تعالى على المختصر من الملحق بصفة النجا

في أصول الدين والفقهاء للشيخ العالم الفاضل سالم بن سمير الحضري نقلها ٩ تبارك وتعالى نور الله ضربه

تتم مسائله وتفك مشكله وتفصل بحمله وضعت لتكون تذكرة لنفسه ٩ وللقاصرين من مثلي من أبناء جنسي ٩

وسميتها (الكاشفة النجا) في شرح سبعة النجا ٩ وأرضته بالتراجم بالفصل وغيره اقتداء بكتاب الله تعالى

في كونه مترجما مفصلا سور أو لا ٩ أنه أبعث على الدرس والتحصيل منه وأفحمت فيه فصل الصيام ٩

ان شاء الله تعالى ليزيد النفع على العوام ٩ يعون الملك العلام ٩ وجعلته مسكينة المتن مع الشرح

في المشابهة لتوافق صورة الفرع صورة الاصل فان شرط المرافقة الموافقة ناله سبحانه تبارك وتعالى

ان يعيننا على اكملها ويسر الاستباب في افتتاحها واختتامها وما حملني على جمعها الا رجاء دعوة رجل صالح

يتفقد منها مسألة فيعود نفعها علي في قري الحديث اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية

او علم يتفقد به او ولد صالح يدعو له ٩ وأنا وان كنت لست أهلا لهذا الشأن والحال قصدت التشبه بالرجال

لا فوز بصحتي أمام ما ورد في الخبر من تشبه بقوم فهو منهم وأردت الغوص في محنتهم لا حشر معهم الحديث

البخاري يحشر البر مع من أحب وينفي لمن وقف على هفوة ان يصلحها بعد التأمل نال الله تعالى ان يدل

حالتنا الى أحسن الأحوال وان يجعلنا ممن نسي اليه الناس لا خذ العلم لا لحفظ الدنيا الفانية وان تمتعنا

بالنظر الى وجه الكرم في الدار الباقية ٩ قال المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل اسم

من أسماء الذات الا على الموصوف بكمال الافعال أو بارادة ذلك أو لف منكر أو مستينافس بذلك شيئا

أحمد الدمياطي في حاشيته على أصول الفقه ٩ ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز في ابدائه بها

أي في اللوح المحفوظ أو بعد جمعه وترتيبه في المصحف وأتم ما روي أن أول ما كتبه القلم أنا التواب ولما
 أتوب على من تاب فهو في سابق العرش وأمثالاً واطاعة لأمره ^{في قوله} أن أول ما كتبه القلم
 بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتاباً فكتبوها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل ولما نزل على جبريل
 بها أعادها ثلاثاً وقال هي لك ولا مثلك فمرهم لا يدعوا في شيء من أمورهم فاني لم أدعها طرفة
 عين منذ نزلت على أبيك آدم عليه السلام وكذا الملائكة وفي رواية إذا كتبتم كتاباً فكتبوها في أوله
 بسم الله الرحمن الرحيم وإذا كتبتموها فاقروها وروى عنه ^{في قوله} أنه قال تخلقوا باخلاق الله ولا تشك
 أن عاداته تعالى في ابتداء كل سورة إلا تبارك بالبسملة سوى قراءة فنحن مأمورون به وعملاً بمحدث أبي
 داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أثر أو أقطع أو أجزم والبال الشرف
 والعظمة أو الحال والشان الذي يهتم به شرعاً ومعنى الاهتمام به طلبه أو إباحته بأن لا يكون محرماً لذاته
 ولا مكروهاً لذاته لكن لا تطلب البسملة على محقرات الأمور ككنس زبل ولا تطلب للذكر المحض
 كالتهليل وقال الشيخ عميرة والبال أيضاً القلب كأن الأمر لشرفه وعظمته ملك قلب صاحبه لا اشتغاله به وفي
 قوله في السببية على قياس قوله ^{في قوله} دخلت امرأة النار في هرة أي بسبب حبستها وهي امرأة من بني
 إسرائيل ولا يترق مقطوع الذنب ولا قطع من قطعت يدها أو أحداً مما ولا أجزم بالذال المعجمة
 المقطوع اليد وقيل الذاهب الأنا مل وقال البراء بن ربيعة معروفة فهو من باب التشبيه البليغ ومعنى
 الحديث كل شيء له شرف وعظمة أو كل شيء يطلب أو يباح أو كل شيء له قلب أي يملك قلباً لا يبدأ
 بسبب ذلك الشيء بسم الله الرحمن الرحيم فهو كالحياض المقطوع الذنب أو كمن قطعت يدها أو كمن ذهبت
 أنامله أو كمن به جذام في نقصه وعيه شرعاً وإن تم حجتاً واختلف في البسملة هل هي آية من الفاتحة ومن
 كل سورة فنجد مالك أنها ليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة وعند عبد الله بن المبارك أنها آية من كل
 سورة وعند الشافعي أنها آية من الفاتحة وتردد في غيرها ولم يختلفوا فيها في النمل في عدها من القرآن
 ومن خواصها إذا تلاها شخص عند النوم إحدى وعشرين مرة أمن تلك الليلة من الشيطان وأمن بئس
 من السرقة وأمن من موت الفجأة وغير ذلك من البلاء أفاة أحد الصاوي (الحمد) أي الثناء بالكلام
 على الجليل الاختاري مع جهة التجليل والتعظيم سواء كان في مقابلة نعمة أم لا مستحق (لله) وهذا هو
 الحمد اللغوي الذي طلبت البداية به وأتم الحمد الاصطلاحي فلا يطلب البداية به وهو فعل يدل على تعظيم
 المنعم من حيث كونه منعماً على الحامد أو غيره سواء كان ذلك قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجان أو عملاً
 بالأركان التي هي الأعضاء (رب) أي مصلح (العالمين) لما افتتح بالبسملة افتتاحاً حقيقياً افتتح
 بالحمدلة افتتاحاً إضافياً جمعاً بين حديثي البسملة والحمدلة وأقتداء بالكتاب أيضاً وعملاً بمحدث ابن
 ماجه كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم وفي رواية فهو أقطع وفي رواية فهو أثر والمعنى
 على كل مقطوع البركة ونقصها وقليلها قال النووي رحمه الله تعالى يستحب الحمد في ابتداء الكتب المصنفة
 وكذا في ابتداء دروس المدرسين وقراءة الطالبين بين يدي المعلمين سواء قرأ حديثاً أو فقهاً أو غيرها
 وأحسن العبارات في ذلك الحمد لله رب العالمين وقال بعض الشافعية أفضل الحامد أن يقال الحمد لله حمداً
 يوافي نعمه ويكافي مزيده وقيل أفضل الحامد أن يقال الحمد لله بجميع محامده كلها ما علئت منها وما لم
 أعلم زاد بعضهم عدد خلقه كلهم ما علئت منهم وما لم أعلم وفي خبر ابن ماجه عن عائشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله إذا رآي من أفاضل الناس يبعثهم ثم الصالحات وإذا رآي من أفاضلهم قال الحمد لله على كل حال
 رب أني أعوذ بك من حال أهل النار (وبه) لا بغيره (نستمين) أي نطلب المعونة
 فتقديم الجار والمجرور لأفاده الاختصاص (على أمور الدنيا والدين) يطلق الدين لغة
 على معاني كثيرة منها الطاعة والعبادة والجزاء والحساب وشرعاً على ما شرعه الله على

الحمد لله رب العالمين

وبه نستعين على
أمور الدنيا والدين

فروع الشريعة واجبا

من الله أن ينفع به طلبة

العلم لاسيما المبتدئين

وان يوجه اليه رغبة

الراغبين اعلم أنه

يجب على كل شخص

من المكلفين ولو كان

رفيقاً أن يعرف أركان

الاسلام والايمان

فأركان الاسلام خمسة

أن تشهد أن لا اله الا الله

وأن محمداً رسول الله

وتقيم الصلاة وتؤتي

الزكاة وتحرم رمضان

وتحج البيت الحرام ان

استطعت اليه سبيلاً

وأركان الايمان ستة

أن تؤمن بالله وملائكته

وكتبه ورسوله واليوم

الآخر وبالقدر خيره

أن يعرف عقائد

الايمان وهي الصفات

الواجبة لله تعالى

والمستحبة عليه والمجازاة

في حقه والصفات

الواجبة للرسول عليهم

الصلاة والسلام.

ووصل الله وسلم
على سيدنا محمد خاتم
النبيين وآله وصحبه
أجمعين ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم

والمنتحيلة عليهم
والجائزة في حقهم
(فيجب) لله تعالى
الوجود والقدم والبقاء
ومخالفته تعالى لجميع
خلقه وقيامه تعالى
بنفسه ومعناه أنه تعالى
لا يفتقر الى ذات يقوم
بها ولا الى موجود
يوجد به بل هو تعالى
الموجد لاشياء كلها
يجب له تعالى الوحدةانية
ومعناها أنه تعالى لا ثاني
له في ذاته ولا في صفاته
ولا في أفعاله فهذه ست
صفات الاولى منها
تسمى صفة نفسية وهي
الوجود والخسة التي
بعدها يقال لها صفات
سلبية ويجب له تعالى
ايضا سبع صفات يقال
لها صفات المعاني وهي
القدرة والارادة والعلم
المحيط بجميع المعلومات
والحياة والسمع والبصر

لسان نبيه من الأحكام وسمى ديناً لا تئاندين له أي تعتقد ونقاد ويستقي أيضاً من حيث أن الملك
عليه أي يلقه على الرسول وهو عليه علينا ويستقي أيضاً شرعاً وشرعية من حيث أن الله شرع لنا أي بيته
لنا على لسان النبي (وصلى الله) أي زادة الله عطفاً وتعظيماً (وسلم) أي زادة الله تحية عظيمة بلغت
الدرجة القصوى (مسألة) قال اسمعيل الحامدي فإن الرحمة للنبي حاصلة فطلبها تحصيل الحاصل
فالجواب أن المقصود بصلاته عليه طلب رحمة لم تكن فانه ما من وقت الا ومثلك رحمة لم تحصل له فلا يزال
يترقى في الكمالات الى ما لا نهاية له فهو ينتفع بصلاته عليه على الصحيح لكن لا ينبغي أن يقصد المصلي
ذلك بل يقصد التوسل الى ربه في بيل مقصوده ولا يجوز الدعاء للنبي بغير الوارد كرحمة الله
بل المناسب واللائق في حق الانبياء الدعاء بالصلاة والسلام وفي حق الصحابة والتابعين والا ولىا
والشايخ بالتوسل وفي حق غيرهم يكنى أي دعاء كان انتهى (على سيدنا محمد) هو افضل اسمائه
والمسمى له بذلك تجده عبد المطلب في سابع ولادته لموت أبيه قبلها فقبل له لم يسميته محمداً وليس من أسماء
آبائك ولا قومك فقال رجوت أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه وقيل للمسي له
بذلك أنه أتمها ملك فقال لها حلت بسيد البشر فسميه محمداً وإنما أتى بالصلاة في أول كتابه على
رسول الله عملاً بالحديث القدسي وهو قوله تعالى عبي لم تشكرني اذا لم تشكر من أجزيت النعمة
على يديه ولا شك أنه الوسطة العظمى لنا في كل نعمة بل هو أصل الابداد لكل مخلوق آدم وغيره
وبقوله من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه مادام اسمي في ذلك الكتاب قال عبد المعطي
السلاوي في معنى هذا الحديث أي من كتب الصلاة وصلى أو قرأ الصلاة المرسومة في تألف حافظ
أو رسالة لم تزل الملائكة تدعوه بالبركة أو تستغفر له (خاتم النبيين) بفتح التاء وكسر هاء والكسر
أشهر أي طابعهم كما في الصباح فلا نبي بعده فهو آخرهم في الوجود باعتبار جسمه في الخارج
(وآله) وهم جميع أمة الاجابة خير آل محمد كل تقى أخرجه الطبراني وهو الانسب بمقام الدعاء ولو عاصين
لا نهم أحوج الى الدعاء من غيرهم وأما في مقام الزكاة فالمراد بالآل هم بنو هاشم وبنو المطلب
في تنبيه أصل آل أهل قلبت الهاء همزة توكيداً لقلبها ألفا فسمي قلبت الهمزة الفالسكونها وانفتاح ما قبلها
هذه ائمة مذهب سيوييه وقال الكسائي أصله أول على وزن جمل تحركت الكواكب وانفتح ما قبلها قلبت ألفا
(وصحبه) وهو من اجتمع مؤمننا بالنبي بعد الرسالة ولو قبل الامر بالدعوة في حال حياته اجتماعاً
مستعاراً فإن يكون في الارض ولو في ظلة أو كان أعني وإن لم يشعر به أو كان غير مميز أو ماراً أحدهما على
الآخر ولو نائماً أو لم يجتمع به لكن رأي النبي أو رآه النبي ولو مع بعد المسافة ولو ساعة واحدة بخلاف
التابعي مع الصحابي فلا تثبت التابعة الا بطول الاجتماع معه عرفاً على الاصح عند أهل الاصول والفقهاء
أيضاً ولا يكتفي بمجرد اللقاء بخلاف لقاء الصحابي مع النبي لأن الاجتماع به يؤثر في النور القلبي أضعاف
ما يؤثر في الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره لكن قال أحمد السحيمي التابعي وهو من لقي الصحابي ولو قليلاً
وأن لم يسمع منه ثم أعلم أن الخلفاء الاربعة في الفضل على حسب ترتيبهم في الخلافة عند أهل السنة فافضلهم
عنه أبو بكر وإليه عبد الله ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم ويدل ذلك حديث ابن عمر كنا نقول
سور رسول الله يسمع خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فلم ينهنا ويبلغهم
في الافضلية الشنة الباقر وهم طلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد وسعيد وعامر ولم يرد نص بتفاوت
بعضهم على بعض في الافضلية فلا نقول به أملاً من اجتماع بالانبياء قبله فيقال لهم حواريون
(اجمعين) توكيداً لآله وصحبه في تنبيه قال محمد الاندلسي أمراً أجمع وتوابعه فعرف
بالعلية الجنسية وأما النفس والعين وكل فعارف باضا فيها لضمير المؤكد (ولا حول ولا قوة
إلا بقوة الله العلي العظيم) أي لا تحول عن معصية الله إلا بالله ولا قوة على طاعة

الله الآبون الله هكذا ورد تفسيره عنه عليه السلام عن جبريل أفاده شيخنا يوسف السبلاوني
 والعلي المرتفع الرتبة المنزه عما سواه والعظيم ذو العظمة والكبرياء قاله الصاوي وإنما أني المصنف
 بالحق لا لجل التبري منهما فهذه علامة الإخلاص منه رضي الله عنه كما قاله بعضهم صحح عملك
 بالإخلاص وصحح إخلاصك بالتبري من الحول والقوة وأيضا في غراس الجنة كما في حديث المعراج
 لما رأى رسول الله ﷺ سيدنا إبراهيم عليه السلام جالسا عند باب الجنة على كرسي من زبرجد أخضر
 قال سيدنا رسول الله ﷺ من أمتك فلكثير من غراس الجنة فإن أرضها طيبة واسعة فقال وما غراس
 الجنة فقال لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقال القليوبي في شرح المعراج فائدة روى عن ابن
 عباس رضي الله عنهما أنه قال قال رسول الله ﷺ من مشى إلى غريمه بحقه يؤديه إليه ضلت عليه ذواب
 الأرض ونون البحار أي جثائها وغرس له بكل خطوة شجرة في الجنة وغفر له ذنب وما من غريم
 يلوى غريمه أي عاظمه ويوسف به وهو قادر على أن يكتب الله عليه في كل وقت اثما ومن خواصهما
 في فوائد الترجي قال ابن أبي الدنيا بسنده إلى النبي ﷺ أنه قال من قال كل يوم لا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم مائة مرة لم يصبه فقر أبداً وروى في الخبر أيضاً أنزل بالانسان منهم
 وتلا لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثلاثمائة مرة فرج الله عنه أي ألقاه ذلك ذكره شيخنا يوسف
 في حاشيته على المعراج في تبيينه قال العلماء رضي الله عنهم أعلم أنه لا يثبت ذلك على ذكره إلا إذا عرف
 معناه وكو اجمالاً بخلاف القرآن فيساب قارئه مطلقاً به على ذلك القليوبي في فائدة في قال المقدسي
 رحمه الله تعالى الألف واللام في أسمائه تعالى للكمال لا للعموم ولا للمهدي قال سيويه تكون لام التعريف
 للكمال تقول زيد الرجل أي الكامل في الرجلية وكذلك هي من أسمائه تعالى ذكره في القولين
 أحمد التونسي في نشر اللام في وأعلم أن لفظ الجلالة أعرف المعارف باتفاق ويحكي
 أن سيويه روى في المنام وأخبر بأن الله تعالى أكرمه بكرامة عظيمة بقوله أن اسمه تعالى أعرف المعارف
 في فصل في بيان دعائم الإسلام وأساسها وأجزائها (أركان الإسلام خمسة) فلا يبنى عليها فاضافة
 الأركان من اضافة الأجزاء إلى الكل أي الدعائم والأساس والأجزاء التي يتركب الإسلام منها خمسة
 فلا يكون من غيرها قال الباجوري الإسلام لغة مطلق الانقياد أي سواء كان للأحكام الشرعية
 أو لغيرها وشرعاً الانقياد للأحكام الشرعية وقيل الإسلام هو العمل انتهى وأولها (شهادة) أي
 تيقن (أن لا اله) أي لا معبود بحق موجود (إلا الله) وهو متصف بكل كمال لا نهاية له ولا يعلو إلا هو
 ومنزه عن كل نقص ومنفرد بالملك والتدبير واحد في ذاته وصفاته وأفعاله (وأن محمداً) بن عبد الله
 بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف (رسول الله) واختلف العلماء في بعثة النبي ﷺ إلى الملائكة على
 قولين وجزم الحليسي واليهي أنه لم يكن مبعوثاً إليهم ورجع السيوطي والشيخ تقي الدين السبكي أنه
 كان مبعوثاً إليهم وزاد السبكي أنه مبعوث إلى جميع الأنبياء والأمم السابقة وأن قوله ﷺ بعثت
 إلى الناس كافة شامل لهم من لدن آدم إلى قيام الساعة ووجه البارزي وزاد أنه مبعوث إلى جميع الحيوانات
 والجمادات من رمل وحجر ومدر وزيد على ذلك أنه مبعوث إلى نفسه ذلك في تزيين الأرائك قال
 ﷺ وأرسلت إلى الخلق كافة (فائدة) قال الباجوري وقد ذكر بعضهم أن من تمام الإيمان أن يعتقد
 الإنسان أنه لم يجتمع في أحد من المحاسن الظاهرة والباطنة مثل ما اجتمع فيه ﷺ (و) ثانياً
 (إقام الصلاة) وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة وبعدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة فقرضها أفضل
 الفرائض وثالثها أفضل النوافل ولا يعذر أحد في تركها مادام عاقلاً وأما العبادات البدنية القلبية
 كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء والرضا بالقضاء والتقدير وحبة الله تعالى والتوبة

(فصل في أركان الإسلام)
 خمسة شهادة أن لا اله
 إلا الله وأن محمداً رسول
 الله وإقام الصلاة

والكلام الخالي عن
 الحروف والاصوات
 وغيرها مما يوجد في
 كلام المحوادر
 (ويستحيل) عليه تعالى
 العدم والحدوث والفناء
 ومما تله تعالى لشيء
 من خلقه واقتضاه إلى
 ذات أو موجود وان
 لا يكون واحداً في ذاته
 أو صفاته أو أفعاله
 ويستحيل عليه تعالى
 العجز ووجود شيء من
 العالم بغير إرادته تعالى
 والجهل بشيء من
 المعلومات والموت
 والصمم والعمى والبكم
 أو وجود حرف أو
 صوت في كلامه القديم
 (ويحوز) في حقه
 عز وجل فعل كل ممكن
 وتركه (ويجب) له تعالى
 اجمالاً كل كمال يليق
 بذاته العلية ويستحيل
 عليه جميع النقائص

وابتداء الزكاة

والدليل على ذلك كله وجود هذا العالم على هذا الشكل البديع (ويجب) للرسل عليهم الصلاة والسلام الصدق في جميع ما أخبروا به ولو بالمرح والامانة والقطانة وتبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق (ويستحيل) عليهم الكذب والحياة والبلادة وكتمان شيء مما أمروا بتبليغه (ويجوز) في حقهم صفات البشر التي لا تنقص بسببها مراتبهم العلية كالاكل والشرب والمرض والوقاع الحلال (ويجمع) معنى هذه الصفات كلها قول لا اله الا الله محمد رسول الله (ويجب) على المكلف ايضا أن يعتقد أن الملائكة عليهم الصلاة والسلام من جملة عباد الله المكرمين وأنهم معصومون من جميع المعاصي منزهون عن صفات البشرياته لا يعلم

والتطهر من الرذائل كالطمع ونحوه فهي أفضل من العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكر ساعة أفضل من عبادة ستين سنة (فائدة) قال جمهور العلماء أن التفكير على خمسة أوجه أما في آيات الله ويلزمه التوجه اليه واليقين به أو في نعمة الله ويتولد عنه المحبة أو في وعد الله ويتولد عنه الرغبة أو في وعيد الله ويتولد عنه الرهبة أو في تقصير النفس عن الطاعة ويتولد عنه الحياء بالفتح والمد وهو الانقياض والانزواء قال أحد بن عطاء الله من علامات موت القلب عدم الحزن على ما فاتك من الطاعات وترك الندم على ما فعلته من وجود الزلات وقال أيضا الحزن على فقدان الطاعات في الحال مع عدم النهوض أي الارتقاء اليها في المستقبل من علامات الاغترار (فائدة) قال بعضهم حجة الله على عشرة معان من جهة العبد (أحدها) أن يعتقد أن الله تعالى محمود من كل وجه وبكل صفة من صفاته (ثانيها) أن يعتقد أنه يحسن إلى عباده من غير فضل عليهم (ثالثها) أن يعتقد أن الإحسان منه إلى العبد أكثر وأجل من أن يقابل بقول أو عمل منه وأن حسن وكرمه (رابعها) أن يعتقد قلة قضائه عليه وقلة تكليفه (خامسها) أن يكون في عامة أوقاته خائفا وجلالا من اعراضه تعالى عنه وسلب ما أكرمه به من معرفة وتوحيد وغيرهما (سادسها) أن يرى أنه في جميع أحواله وأماله مفتقرا إليه لا غنى له عنه (سابعها) أن يدبر ذكره بأحسن ما يقدر عليه منه (ثامنها) أن يحرص على إقامة فرائضه وأن يتقرب إليه بنوافله بقدر طاقته (تاسعها) أن يسر أي يفرح بما سمع من غيره من ثناء عليه أو تقرب إليه وجهاد في سبيله شر أو علانية نفسا ومالا وولدا (عاشرها) أن سمع من أحد ذكر الله أعانه (حادي عشر) في الصلاة والزكاة والحياة إذا لم تصف تكذب بالو أو على الأشهر اتباعا للصحف وتجن العبادات من يكتبها بالالف أما إذا أضيفت فلا يجوز كتابتها بالالف سواء أضيفت إلى ظاهر أو مضمير كما قاله ابن الملقن (و) ثالثها (ابتداء الزكاة) أي أعطاه ما لمن وجد من المستحقين فوراً إذا تمكن من الأداء مع وجوب التعميم وهم ثمانية أنواع (الأول) فقير وحده هو الذي لا مال له أصلاً ولا كسب كذلك حلالين والمراد بالكسب هنا هو طلب المعيشة أو له مال فقط حلال لا يستد من جوعته مسداً من كفاية العمر الغالب على المعتمد عند توزيعه عليه أن لم يتجر فيه بحيث لا يبلغ النصف كان يحتاج إلى عشرة دراهم ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب لخص كل يوم أربعة أو أقل بخلاف من قدر على نصف كافيته فانه مسكين وأما إن تجر فالبقرة بكل يوم أو له كسب فقط حلال لا تق به لا يستد مسداً من كفايته كل يوم كمن يحتاج إلى عشرة ويكتسب كل يوم أربعة فأقل أو له كل منهما ولا يستد مجموعهما مسداً من كفايته (والثاني) مسكين وهو من قدر على مال أو كسب أو عليهما معاً يستد كل منهما أو مجموعهما من جوعته مسداً من حيث يبلغ النصف فأكثر ولا يكفيه كمن يحتاج إلى عشرة ولا يملك أو لا يكتسب الا خمسة أو تسعة ولا يكفيه الا عشرة ويمنع فقر الشخص ومسكنه كفايته بنفقة الزوج أو القريب الذي يجب الاتفاق عليه كآب وجدة لا نحو عم وكذا اشتغاله بنوافل والكسب يمنعه منها فانه يكون غنياً ولا يمنع ذلك اشتغاله بعلم شرعي أو علم آلات والكسب يمنعه لانه فرض كفاية اذا كان زانداً عن علم الآلات والافه فرض عين كأمين ذلك شيخنا أحمد النحراوي ولا يمنع ذلك أيضاً مسكنه وخادمه وثيابه وكسبه له يحتاجها وماله غائب بمرحلتين أو مؤجل فيعطى ما يكفيه إلى أن يصل ماله أو يحمل الأجل لانه الآن فقير أو مسكين (والثالث) عامل كساع يعمل في أخذها من أرباب الأموال وكاتب يكتب ما أعطاه أربابها وقاسم يقسمها على المستحقين وحاشي جمع الملاك أو ذوى السهمان لا قاض ووال (والرابع) المؤلف ان قسم الامام وهم أربعة من أسلم ولكنه ضعيف يمين وهو الأيمان أو قويه ولكن له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره من الكفار أو من يكفنا شر من يلبه من الكفار ومن يكفنا شر ما نبي الزكاة فهذا القسمان الاخيران انما يعطيان اذا كانا أعطاهما أهون علينا من تجهيز جيش نبعه لكفار أو ما نبي الزكاة أمثال القسمان

الاولان فلا يشترط في اعطائهما ذلك ^{او في اولان} وللمخامس الرقاب ^{او في الرقاب} وهم المكاتبون لان غيرهم من الارقاء
 لا يملكون ذلك اذا كانوا لغير المزي ولو لنحو كافر وهاشمي ومطلبي فيعطون ما يعينهم على العتق ان لم يكن
 معهم ما يفي بنجومهم ولو بغير اذن سيدهم ويشترط كون الكتابة صحيحة بان تستوفي شروطها واركانها
 فاركانها اربعة احدها رقيق وشرط فيه اختيار وعدم صيا وجنون وان لا يتعلق به حق لازم كالرهون
 وثانيها صيغة وشرط فيها لفظ بشعربا لكتابة ايجابا ككاتبك او كنت مكاتب على دينارين تأتي هما
 في شهرين فان ادبتهما الى فانبت حر وقولا كقلت ذلك وثالثها عوض وشرط فيه كونه دينيا او منفعة
 مؤجلا بنجمين فاكثروا لا يجوز اقل من نجمين ولا بد من بيان قدر العوض وصفته وعدد النجوم وقسط
 كل نجم ورأسها سيد وشرط فيه كونه مختارا اهل تبرع وولاء فلا تصح من مكروه ومكاتب وان اذن له
 سيده ولا من صبي ومجنون ومجور سفيه واولياهم لا من مجور فليس ولا من مرتد لان ملكه موقوف
 ويجوز صرف الزكاة اليهم قبل حلول النجوم على الاصح ولا يجوز صرف ذلك الى سيدهم الا باذن
 المكاتبين لكن ان دفع الى السيد سقطت عن المكاتب بقدر المصروف الى السيد لان من ادب دين غيره بغير
 اذنه برئت ذمته اما المكاتب كتابة فاسدة وهو من لم يستوف تلك الاركان والشروط فلا يعطى شيئا
 من الزكاة ^{او في الزكاة} والسادس الغارم وهو ثلاثة من تدان لنفسه في امر مباح طاعة كان او لا وان صرف في معصية
 او في غير مباح كحمر وتاب وظن صدقة في توبته او صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بان يحمل الدين ولا يقدر
 على وفائه او تدان لاصلاح ذات الحال بين القوم كان خاف فتنة بين قبيلتين تنازعنا بسبب قبيل ولو غير
 ادبي بل ولو كلبا فتحمل ديننا تسكينا للفتنة فيعطى ولو غنيا او تدان لضمان فيعطى ان اعسر مع الاصيل وان
 لم يكن متبرعا بالضمان او اعسر ^{او في الزكاة} وحده وكان متبرعا بالضمان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن ^{او في الزكاة} والسابع سبيل الله
 وهم الغزاة المتطوعون بالجهاد اى الذين لا رزق لهم في النية فيعطون ولو اغنياء اعانة لهم على الغزو
 والثامن سبيل السبيل وهو على قسمين مجازى وهو من شئ سفر من بلد مال الزكاة وحقيق وهو ما يبلد الزكاة
 في سفره وذلك ان احتاج بان لم يكن معه ما يوصله مقصده او مثاله فيعطى من لا مال له اضلا وكذا من له مال
 في غير البلد المتقل اليه بشرط ان لا يكون سفره معصية قال في المصباح وقيل للسافر ابن السبيل لتلبسه به
 اى بالسبيل والطريق قالوا والمراد بابن السبيل في الآية من انقطع عن ماله انتهى ^{او في الزكاة} وخاتمة ^{او في الزكاة} وشرط اخذ
 الزكاة من هذه الثمانية حرية واسلام وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا لقوله ^{او في الزكاة} ان هذه الصدقة
 غاها ساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد ووضع الحسن في فيه ثمرة اى من تمر الصدقة فزعاها
 رسول الله ^{او في الزكاة} بلعابه وقال كخ كخ انا آل محمد لا تحل لنا الصدقات وهمني اوساخ الناس ان بقاء ما
 في الاموال يدينها كما يدين الثوب الوسخ وقوله كخ كخ كما قال الصبان نقلا عن ابن قاسم وهو بكسر
 الكاف وتشديد الحاء ساكنة ومكسورة وعن القاموس جواز تخفيف الحاء وجواز توينها وجواز فتح
 الكاف وهى اسم صوت وضع لرجل الطفل عن تناول شيء وتقل عن الاصطخري القول بجواز صرف
 الزكاة الى بني هاشم وبني المطلب عند منعهم من خمس الخمر قال البيهقي ولا بأس بتقليد
 الاصطخري في قوله الان لا حيا جهم وكان الشيخ محمد الفضالي رحمه الله يميل الى ذلك محبة
 فيهم نعمنا الله بهم (و) ورأسها (صوم رمضان) وفرض في شعبان من السنة الثانية من الهجرة فصام ^{او في الزكاة}
 تسع رمضانات واحدا كاملا وثمانية نواقص ^{او في الزكاة} انية اعلم ان رمضان غير منصرف للعلية الا ان كان
 المراد به كل رمضان من غير تعيين واذا اريد به ذلك صرف لانه نكرة وبقاء الالف والتون الزائدتين
 لا يقتضى منه من الصرف كما قال الشرقاوى قال ابو القاسم الحريري في كتابه بنت الليلة من بحر الرجز

وصوم رمضان

كثرتهم الا الله تعالى
 ومنهم جبريل وميكائيل
 واسرافيل وعزرائيل
 وهؤلاء الاربعة هم
 الرؤساء وهم افضلهم
 ومنهم حملة العرش وهم
 الآن اربعة ويزاد
 عليهم يوم القيامة اربعة
 ومنهم منكر ونكير
 ورضوان خازن الجنة
 ومالك خازن النار وان
 يعتقد ان افضل الخلق
 كلهم نبينا محمد ^{او في الزكاة}
 ثم الرسل ثم الانبياء
 ثم الملائكة صلوات الله
 وسلامه عليهم ثم
 الصحابة رضى الله عنهم
 وان يعتقد ان الخلق كلهم
 يموتون عند انقضاء
 اعمارهم وان القابض
 لارواحهم ملك الموت
 وهو عزرائيل وانهم
 يسألون بعد دفتهم
 في قبورهم الاجماع
 مخصوصين وانهم
 يبعثون يوم القيامة
 ويحاسبون في الموقف
 على اعمالهم الامن

وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
فصل في أركان الإيمان ستة

يدخل الجنة بنسب حساب وأن أعمالهم كلها توزن في الميزان وأنهم يمرون جميعا على الصراط وأن المؤمنين يشربون من حوض نبيينا محمد ﷺ وينالون شفاعته يوم القيامة وأكبر شفاعاته ﷺ الشفاعة العظمى في فصل القضاء وأن يعتقد أن نبيينا محمد ﷺ عربي قرشي وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان (وأمه) آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن

ومنهم من جاء على فعلانا على اختلاف قايه أحيانا
نقول مروان أني كرمانا ورحمة الله على عثماننا
هذه ان عرفت لم تنصرف وما أني منكرا منها صرف

قال عبد الله الفاكهي أي ومن غير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون الجائي على وزن فعلان مثلك الفاء كمر وان وكرمان وعثمان فهذه ان قصد بها التعريف بالعلية تصريف لوجود العلية كمررت بمروان وان قصد بها التأكيد صرف لزو ال العلية تقول رب مروان لقيه بالجرح والتنوين قال عثمان في تحفة الحبيب وأما سمي هذا الشهر بهذا الاسم لانه مأخوذ من الر مض وهو الاحراق لمض الذنوب فيه أي احراقها قال أحمد المقرئ في المصباح ورمضان اسم الشهر قيل سمي بذلك لان وضعه وأفق الر مض وهو شدة الحر وجمعه رمضان وأرمضاء بصرية قال أحمد الفسني وقد قيل الصوم عموم وخصوص وخصوص الخصوص من العموم كف البطن والفرج عن قصد الشهوة والخصوص هو كف السمع والبصر واللسان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الآثام والخصوص الخصوص صرف القلب عن المهمم الدنية وكفه عما سوى الله بالكلية (و) خامسها (حج البيت) أي قصد الحج أو العمرة (من استطاع اليه سبيلا) وهو من الشرائع القديمة بل ما من نبي الا وحج خلا فالن استثنى هو ذا او صالحا وروى أن آدم حج أربعين سنة من الهند ماشيا وعيسى يحمل أنه حج قبل رقيه الى السماء وأنه يحج حين ينزل الارض وفي الخبر من قضى نسكه وسلم الناس من يده ولسانه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وانفاق الدرهم الواحد في ذلك يعدل ألف ألف فيما سواه ورواه الترمذي وورد في الخبر أن البيت الحرام يحججه كل عام سبعون ألفا من البشر فإذا نقصوا عن ذلك أتمهم الله عز وجل من الملائكة وإذا زادوا على ذلك يفعل الله ما يريد وأن البيت المعمور في السماء الرابعة يحج إليه الملائكة كما يحج البشر الى البيت الحرام في نكتة في حكي عن محمد بن المنكدر أنه حج ثلاثا وثلاثين حجة فلما كان آخر حجة حجها قال وهو يعرفات اللهم انك تعلم أني وقفت في موقف هذا ثلاثا وثلاثين وقفة فواحدة عن فرحني والثانية عن أبي والثالثة عن أمي وأشهدك بارتقاء في قد وهت الثلاثين لمن وقف موقفي هذا ولم تتقبل منه فلما دفع أي حل من عرفات نودي يا ابن المنكدر أنت كرم على من خلق الكرم والجود وعزني وجلالي قد غفرت لمن يقف في عرفات قبل أن أخلق عرفات بالف عام (توضيح) قوله حج بفتح الحاء وكسر هاء وهو مصدر مضاف لمفعوله ومن فاعله وهو اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع والتقدير مروان أن يحج البيت المستطيع ومثل ذلك مما في الحديث الذي رواه الشيخان وهو قوله ﷺ بني الاسلام على خمس الى أن قال وحج البيت كما قاله على الاشعوري في كتابه الملقب بمنهج السالك وأما حج البيت في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا يتعين من الفاعلية بل يحتمل كونه بدل من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أي من استطاع منهم وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أي فعلية أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج كما قاله محمد الصبان في حاشيته وقوله اليه عائد الى البيت متعلق باستطاع وسبيلا إما مفعول به لاستطاع أو تمييز على ما استحسنه شيخنا عمر القبايعي وهو الجبرقي أي من جهة السبيل. (فصل) في بيان جميع ما وجب به الايمان والبراهين الدالة على حقيقة الايمان (أركان الايمان ستة) فإضافة الأركان من إضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسر ما أي جميع ما وجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان ستة لان الايمان الذي هو التصديق القلبي يتعلق بمعنى يتمسك بذلك قال الايمان لغة مطلق التصديق سواء كان بما جاء به النبي أو بغيره وشرعا التصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة لا مطلقا ومعنى التصديق هو حديث النفس التابع للجزم

أن تؤمن بالله وملائكته
وكتبه

كلا ب وأنه أبيض
مشرب بحمرة وأنه
عاتم الانبياء والمرسلين
وأنه ولد بمكة وبعث بها
وماجر الى المدينة
المنورة بعد الامراء
ومات بها ودفن بها
في بيت عائشة رضي الله
عنها وأن شريعته
نسخت جميع الشرائع
السابقة عليها وتبقى
مستمرة الى يوم القيامة
ويجب على المكلف
أيضا أن يعرف شرائع
الدين وهي فروعها
وأهمها الطهارة والصلاة
والزكاة والصوم والحج
ونطلب من الله تعالى
الاعانة على ذكر الاله
منا والبركة فيه فنقول
(كتاب الطهارة)
لا يصح الوضوء والغسل
وازالة النجاسة الا بالماء
الطهور وهو الذي لم يمتص
فيه نجاسة ولا شيء طاهر
يذوب ولم يكن قليل
مستعلا ونحوه
في النازل من السماء
والنابع من الارض فاذا
وقع فيه شيء من
الطاهرات التي تذوب

سواء كان الجرم عن دليل ويسمى معرفة أو عن تقليد ومعنى حديث النفس أن تقول تلك النفس أي
القلب رضى بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأيمان خمسة أولها ايمان بتقليد وهو الجرم
بقول الغير من غير أن يعرف دليلا وهو يصح ايمانه مع العصيان بتركه النظر أي الاستدلال إن كان
قادرًا على الدليل ثانيا ايمان بعلم وهو معرفة العقائد بادلها وهذا من علم اليقين وكلا القسمين صاحبهما
محجوب عن ذات الله تعالى ثالثها ايمان عيان وهو معرفة الله بمراقبة القلب فلا يغيب ربه عن خاطره
طرفة عين بل هيته دائما في قلبه كأنه يراه وهو مقام المراقبة ويسمى عين اليقين ورابعها ايمان بحق
وهو رؤية الله تعالى بقلبه وهو معنى قولهم العارف يرى ربه في كل شيء وهو مقام المشاهدة ويسمى حق اليقين
وصاحبه محجوب عن الحوادث وخامسها ايمان حقيقة وهو الفناء بالله والسكر بحقه فلا يشهد الاياه
كن غرق في بحر ولم يزل شاخلا والواجب على الشخص أحد القسمين الأولين وأما الثلاثة الأخرى فعلوم
ربانية يختص بها من يشاء من عباده (أحد ما) أن تؤمن بالله) بأن تعتقد على التفصيل أن الله تعالى
موجود قديم باقي مخالف للحوادث مستغن عن كل شيء واحد قادر مريد عالم سميع بصير متكلم وعلى
الاجمال أن الله كالات لا تتناهي واعلم أن الموجودات بالنسبة للاستغناء عن المحل والخصص وعدمه
أربعة الأول ما لا يفتر لها معا وهو ذات الله الثاني عكسه وهو صفات الحوادث الثالث ما يقوم بمحل
دون الخصص وهو صفة الباري أي الذي يخلق الخلق ويظهرهم من العدم الرابع عكسه وهو ذات المخلوقين
(فائدة) من ترك أربع كلمات كمال ايمانه أين وكيف ومتى وكيف فإن قال لك قائل أين الله لم يجوابه ليس في
مكان ولا يميز عليه زمان وإن قال لك كيف الله فقل ليس كمثل شيء وإن قال لك متى الله فقل له أول بلا ابتداء
وآخر بلا انتهاء وإن قال لك قائل كم الله فقل له واحد لا من قلة قل هو الله أحد (و) ثانيا أن تؤمن
(بملائكته) بأن تعتقد أنهم أجسام نورانية لطيفة ليسوا ذكورا ولا إناثا ولا خثا لا أب لهم ولا أم لهم
صادقون فيما أخبر وأبه عن الله تعالى لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناحون ولا يتوالدون ولا ينامون
ولا تكتب أعمالهم لأنهم الكتاب ولا يحاسبون لأنهم الحساب ولا توزن أعمالهم لأنهم لا سيئات لهم
ويحشرون مع الجن والانس يشفعون في عصاة بني آدم ويرام المؤمنون في الجنة ويدخلون الجنة
ويتناولون النعمة فيها بما شاء الله لكن قال أحد السحبي وجاء عن مجاهد ما يقتضي أنهم لا يأكلون فيها
ولا يشربون ولا ينكحون وأنهم يكونون كما كانوا في الدنيا وهذا يقتضي أن الحور والولدان كذلك أه
ويموتون بالنفخة الأولى الآجلة العرش والروساء الأربعة فانهم يموتون بعدها أما قبلها فلا يموت أحد
منهم فيجب الايمان بأنهم بالغون في الكثرة التي لا يحصى لا يعلو الا الله تعالى على الاجمال الا من ورد تعيينه
باسمه المخصوص أو نوعه فيجب الايمان بهم تفصيلا فالاول جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل
ومكر ونكير ورضوان ومالك ورقيب وعبد ودومان والثاني حكمة العرش والحفظة والكتابة قال
أحمد القليوبي واعلم أن جبريل أفضل الملائكة مطلقا حتى من اسرافيل على الاصح قال الجلال السيوطي
وأنه يحضر موت من يموت على وضوء قال بعضهم وأفضل الملائكة جبريل ثم اسرافيل وقيل عكسه ثم
ميكائيل ثم ملك الموت وقال الفخر الرازي أفضل الملائكة مطلقا حكمة العرش والحافظون به ثم جبريل
ثم اسرافيل ثم ميكائيل ثم ملك الموت ثم ملائكة الجنة فلائكة النار ثم الموكلون بأولاد آدم ثم الموكلون
بأطراف العالم وقال الغزالي أقرب العباد الى الله تعالى وأعلام درجة اسرافيل ثم بقية الملائكة ثم الانبياء
ثم العلماء العالمون ثم السلاطين المادلون ثم الصالحون انتهى وأنت خير بأنه لا يلزم من القرب التفضل
فالوجه تقدم جبريل على اسرافيل انتهى قول القليوبي (و) ثالثها أن تؤمن ب(كتبه) معنى الايمان
بالكتب الصادق بأنها كلام الله المنزل على رسله عليهم الصلاة والسلام وكل ما تضمنته حق

ورسله

كالعسل أو يفصل منها
شيء كالزعفران وغيره
تغير أفاشا فهو طاهر
في نفسه لكنه لا يرفع
الحدث ولا يظهر
النجس ولو كان ألف
قربة ومثله الماء
المستعمل ان كان أقل
من قنتين ولم يتغير
بالنجاسة والمستعمل
هو الذي رفع به الحدث
أرازيلت به نجاسة وإذا
رفع فيه نجاسة وتغير بها
طعمه أولونه أوراخه
ولو تغيرا يسيرا تنجس
ولو كان قدر البحر فان
لم يتغير بها منه شيء
لم يتنجس الا اذا زال
أقل من قنتين واذا زال
تغيره بنفسه أو بماء
وضع عليه عاد طهورا
وكذا لو زال التغير بماء
أخذ منه وكان الباقي
قنتين والقلتان
محسنة رطل برطل
بغداد وقدرها بخمس
قرب من قرب الحجاز
ولو وقع في السمن مثلا
أو في الماء القليل نجاسة
لا يراها البصر المعتدل

ونزولها كانت مكتوبة على الألواح كالنوراة أو مسوعة من السمع بالمشاهدة كما في ليله المراج
أو من وراء حجاب كما وقع لموسى في الطور أو من ملك شاهد كما روى أن اليهود قالوا الرسول الله
الآن تكلم الله وتنظر إليه ان كنت نبيا كما كلمه موسى ونظر إليه فقال لم ينظر موسى الى الله فزل وما كان لبشر
أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بأذنه ما يشاء قال السجى في تفسير
ذلك أي ما صح لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى إليه وحيا أي كلاما خفيا يدرك بسمع إبراهيم
في المنام أن الله يأمرك بالذي ولدك وكما ألهت أم موسى أن تقذه في البحر أو من وراء حجاب أو
أن يرسل رسولا أي ملكا يجبريل فيكلم الرسول أي المرسل إليه بأمر به ما يشاء (فرع) قال سليمان الجمل
وعن الحرث بن هشام أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله كيف يأتيك الوحي فقال ليأتيني أحيانا بأني في مثل صلصلة
الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول
والجرس يفتح الجير والراء وهو ما يتعلق على عنق الحمار وقوله فيفصم عني أي يفصل عني وبغار في
وقوله وعيت من باب وعى أي حفظت ما قال والمراد بالكتب ما يشمل الصحف وقد اشهر أنها مائة
وأربعة وقيل أنها مائة وأربعة عشر وقال السجى والحق عدم حصر الكتب في عدد معين فلا يقال
أنها مائة وأربعة فقط لأنك اذا تتبعت أي كتبت الروايات تجد ما تبلغ أربعة وثمانين ومائة فيجب اعتقاد
أن الله أنزل كتابا من السماء على الأجمال لكن يجب معرفة الكتب الأربعة تفصيلا وهي التوراة لسيدنا
موسى والزبور لسيدنا داود والإنجيل لسيدنا عيسى والفرقان لخير الخلق سيدنا محمد وعليهم أجمعين
(تسميم) روى من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله فكم كانت صحف إبراهيم قال كانت كلها أمثالا
منها أي الملك المسلط البتل المغروراني لم أبعك لتجمع الدنيا بعضها على بعض ولكن بعثك لترد عني
دعوة المظلوم فاني لا أرد ما وكلو كانت من قم كافر ومنها وعلى العاقل أن يكون له ساعة يناجي فيها
ربه عز وجل وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يتفكر فيها صنع الله تعالى وساعة يخلو أي يتجرد فيها لحاجته
من المطعم والمشرب ومنها وعلى العاقل أن لا يكون طامعا أي مؤملا إلا في ثلاث تزود للمعاد ومرة
للمعاش ولذة في غير محرم وقوله مائة فتحات وتشديد المير أي إصلاح ومنها وعلى العاقل أن يكون
بصورة بزمانه مقلدا على شأنه حافظا لسانه ومن عده كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه بفتح أوله من
باب روى أي ما يتعلق بعنايته به كما قال ابن حجر في فتح المبين قال أبو ذر أيضا قلت يا رسول الله فكم كانت
صحف موسى قال كانت كلها عتقا بكسر العين وفتح الباء جمع عبرة بسكونها مثل سدر وسدرة أي مواعظ
ومنها عجت لمن أيقن بالموت كيف يفرح عجت لمن أيقن بالنار كيف يضحك عجت لمن يرى الدنيا
وتقلها بأهلها كيف يطمئن إليها عجت لمن أيقن بالقدر ثم يتعب وفي نسخة كيف يفضب عجت لمن أيقن
بالحساب ثم لا يعمل وفي التوراة يا ابن آدم لا تخف من سلطان مادام سلطان في باقية وسلطاني باقية
لا تنفذ أبدا بفتح الفاء وبالدال المهملة أي لا يقنى ولا ينقطع يا ابن آدم خلقتك لعبادتي فلا تلعب
يا ابن آدم لا تخاف قوات الرزق مادامت خزائني مملوءة وخزائني لا تنفذ أبدا يا ابن آدم خلقت
السموات والأرض ولم أعي مخلقتن أبييقي رغبت وأحد أسوة اليك في كل حين وقوله أعي مضارع عي
بكسر عين الفعل من باب تعب أي ولم أعجز وربيض ضم حرف المضارعة من أعي الرباعي يا ابن آدم كما
لا أطالك بعمل غدي فلا تطالبي برزقي غدا يا ابن آدم في عليك فريضة وذلك على رزقي فان خالفني
في فريضتي لم أخالفك في رزقيك على ما كان منك يا ابن آدم إن رخصت بما قسمت لك أرحمت منك وقلبك
وإن لم ترض بما قسمت لك سلطت عليك الدنيا حتى تر كض فيها كرض الوحر في البرية أي الصحراء
وعزني وجلال لا يالك منها إلا ما قسمت لك ولأنت عدي مذموم (وكم) رابعها أن تؤمن به (رسوله)

وهم أفضل عباد الله قال تعالى وكلنا فضلنا على العالمين بأن تعقد أن الله تعالى أرسل للخلق رسلا رجالا لا يعلم عددهم الا الله اولهم آدم وخاتمهم وافضلهم سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وكلهم من نسل آدم عليه السلام وانهم صادقون في جميع اقوالهم في دعوى الرسالة وفيما بلغوه عن الله تعالى وفي الكلام العرفي نحو اكلت شربة وانهم معصومون من الوقوع في محرم او مكروه وانهم يبلغون ما امروا بتبليغه للخلق وان لم يكن احكاما وانهم صادقون بحيث يكون فيهم قدرة على الزام الخصوم ومحاجتهم وابطال دعاويهم فهذه الصفات الاربعة يجب للرسولين واما الانبياء غير المرسلين فلا يكونون متلفين وانما يجب عليهم ان يبلغوا الناس انهم انبياء ليحرموا والصحيح فيهم الامساك عن حصرهم في عدد لانه ربما أدى الى اثبات النبوة والرسالة لمن ليس كذلك في الواقع او الى نفي ذلك عن من هو كذلك في الواقع فيجب التصديق بأن الله رسلا وانبياء على الاجمال قال السجسي نعم يجب على المؤمن أن يعلم ويعلم صبيانه ونسائه وخدمه اسماؤه الرسل المذكورين في القرآن حتى يؤمنوا به ويصدقوا بجميعهم تفصيلا وان لا يظنوا أن الواجب عليهم الايمان بمحمد فقط فان الايمان بجميع الانبياء سواء ذكر اسمهم في القرآن أو لم يذكر واجب على كل مكلف وهم أي المذكورون في القرآن ستة وعشرون أو خمسة وعشرون ونظمتها فقلت

راساء رسل بقرآن عليك يجب كآدم زكريا بعد يوسف
نوح وادريس ابراهيم واليسع اسحق يعقوب اسمعيل صالحهم
ايوب هرون موسى مع شعيبهم داود هود عزير ثم يوسفهم
لوط والباس ذوالكفل واتحدا يحيى سليمان عيسى مع محمد هم

هذا من بحر البسيط ومعنى اتحاد أن ذالك الكفل قيل هو الياس وقيل يوشع وقيل زكريا وقيل حزقيال ابن العجوز لأن أمه كانت عجوزا فسألت الله الولد بعد كبرها فوهب لها حزقيال اه قول السجسي وقال صاحب بدء الخلق قال وهب بشرين أيوب يسمي ذالك الكفل كان مقبلا بالشام مدة عمره حتى مات وكان عمره خمسا وسبعين ثمينة وكان قبل شعيب انتهى وأولو العزم منهم خمسة فيجب أن يعلم ترتيبهم في الأفضلية لانهم ليسوا في مرتبة واحدة والمراد من العزم هنا الصبر وحمل المشاق أو الجزم كما فتره به ابن عباس في الآية فافضلهم سيدنا محمد فسيدنا ابراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين ويلهم في الأفضلية بقية الرسل ثم بقية الانبياء وهم متفانون فيما بينهم عند الله لكن يمنع التعيين علينا على تفاوتهم لانه لم يرد فيه تعليم ثم رؤساء الملائكة كجبريل ونحوه ثم الاولياء خصوصا سيدنا ابا بكر وبقية الصحابة ثم الحديث إن الله اختار أصحابي على العالمين سوي النبيين والمرسلين ثم عوام الملائكة ثم عوام البشر (ابيضاح) قال القسني وقدمت الملائكة على الرسل في الذكر اتباعا للترتيب الوجودي فان الملائكة مقدمة في الخلق أو للترتيب الواقع في تحقيق معنى الرسالة فان الله تعالى أرسل الملائكة الى الرسل (و) خامسها أن تؤمن (باليوم الآخر) بان تصدق بوجوده وبجميع ما اشتمل عليه كالخسر والحساب والجزاء والجنة والنار سمي بذلك لانه لا ليل بعده ولا نهار ولا يقال يوم بلا تقيد الا لما يقفه ليل اوله لانه آخر الاوقات المحدودة أي آخر أيام الدنيا فليس بعده يوم آخر أو لآخره عن الأيام المنقضة من أيام الدنيا وأوله من النفخة الثانية الى ما لا يتناهي وهو الحق وقيل الى استقرار الخلق في الدارين الجنة والنار فصدرة من الدنيا والآخرة وهو يوم القيامة وسمي بذلك لقيام الموتي فيه من قبورهم والقبر من الدنيا وقيل فاصل بين الدنيا والآخرة وقيل بأوله من موت الميت فبالقبر من الآخرة ولذا يقولون من مات قامت قيامته أي الصغرى وسمي قيامه على هذا لقيام الميت فيه من الاضطجاع الى القعود لسؤال الملكين ثم ضم القبر عليه فاشبهه يوم القيامة الكبرى وقال الزعزعي أوله من وقت الخسر الى ما لا يتناهي أو الى أن يدخل

وباليوم الآخر

أوميتة ليس لها دم
سائل كمقرب وورغ
ولم تغيره لم يتنحس
(فصل) ويحل استعمال
جميع المواعين الطاهرة
من كل نجس الامواعين
الذهب والفضة فيحرم
استعمالها لغير ضرورة
ويحرم استعمال المطلي
بذهب أو فضة ان كثر
طلاؤه وتحصل منه شيء
يعرضه على النار
(فصل) الحيوانات
كلها تنجس بموتها الا
الآدمي والسمك
والجراد والمأكول
المذبوح ان ذبح ذبحا
شرعيا وجلودها تظهر
بالدباغ ظاهرا وباطنا
الاجلد الكلب والخنزير
والمثولد منها أو من
أحدهما ولو مع حيوان
طاهر واذا دغ الجلد
ولم يغسل بعد دبغه
صار متنجسا فلا يحل
استعماله مع الرطوبة
ولا تصح الصلاة معه
الا بعد غسله.

(باب نواضر الوضوء)

وبالقدر خيره وشره
من الله تعالى

نواقض أربعة (الاول)
خروج شيء من القبر
أو الذبور أو ان خرج قهرا
وكان طاهرا الامني
الشخص الخارج منه
اول مرة (والثاني)
زوال التمييز بمجنون
أو سكر أو مرض أو نوم
الامن نام بمكان مقعده
من مقره (والثالث)
ملاسة الرجل للمرأة
الاجنبية من غير حائل
بين جلديهما ولو كان
كل منهما مراهرا أو حصلت
الملاسة بغير الاختيار
وينتقض بها وضوء كل
منهما (والرابع) مس
قبل الآدمي أو حلقة
دبره بباطن الكف
بلا حائل ولو مع السهو
أو الاكراه وينتقض به
وضوء الماس فقط الا
ان كان المس بين رجل
وانثى اجنبية فينتقض
به وضوءهما كما سبق
ويحرم بالحدث الاصغر
للصلاة والطواف
ومس المصحف حتى
كبه وسدوقه مادام
فيهما ويحل قلب ورق
المصحف بعود الا
ان اقصت الورقة

أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ومقداره بالنسبة الى الكفار خمسون ألف سنة لشدة أهواله وهو أخف
من صلاة مكتوبة في الدنيا بالنسبة الى المؤمنين الصالح ويتوسط على عصاة المؤمنين وقيل يوم القيامة فيه
خمسون مؤطبا لكل موطن ألف سنة نسال الله تعالى أن يخففه علينا منه وفعله حكاه الشيخ والفنسي
(و) سادسها أن تؤمن (بالقدر خيره وشره من الله تعالى) قال الفنسي ومعنى الايمان به أن تعتقد أن
الله تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق وأن جميع الكائنات بقضاء الله وقدره وهو مريد لها ويمكن
اعتقاد جازم بذلك من غير نصب برهان وقال السيد عبد الله المرغني والايان بالقدر هو التصديق بان
ما كان وما يكون بتقدير من يقول للشيء كن فيكون خيرا أو شرا أو قضا أو حلا أو مرا أو قال ما
كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وقال لا يؤمن عبد بالله حتى يؤمن بالقدر خيره وشره
رواه الترمذي وأما حديث مسلم في دعاء الافتتاح والشر ليس اليك فعناء ولا شر يقرب به اليك
أو لا يضاف الى الله تأديا لأن اللائق نسبة الخير لله والشر للنفس تأديا قال الله تعالى ما أصابك من حسنة
فمن الله أي إيجادا وخلقها وما أصابك من سيئة فمن نفسك أي كسبا لا خلقا كما يفسر قوله تعالى وما
أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم لأن القرآن يفسر بعضه من بعض وأما قوله تعالى قل كل من عند الله
فرجوع للحقيقة وانظر الى أدب الحضرة عليه السلام حيث قال فأراد ربك أن يبلغنا أشد هما وقال
فأردت أن أعيها وتأمل قول إبراهيم الخليل عليه السلام الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطمعني
ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين حيث نسب الهداية والإطعام والشفاء لله والمرض لنفسه فلم يقل
أمرضني تأديا منه عليه السلام والأفالك من أفعال الله تعالى قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون أي من
خير وشر اختياري واضطاري وليس للعبد الا مجرد المسيل بحالة الاختيار ولذلك طوبى بالتوبة
والاقلع والندم واستحق التعزير والحدود والثواب والعقاب وهذا هو السكس وهو تعلق القدرة
الحادثة وقيل هو الإرادة الحادثة في فرع في اختلافوا في معنى القضاء والقدر فالقضاء عند الاشاعرة
في إرادة الله الاشياء في الازل على ما هي عليه في غير الازل والقدر عند هم إيجاد الله الاشياء على قدر
مخصوص على وفق الإرادة إرادة الله المتعلقة أزلا بأنك تصير عالما بقضاء وإيجاد العلم فيك بعد وجودك
على وفق الإرادة قدر وأما عند الماتريدية فالقضاء إيجاد الله الاشياء مع زيادة الاتقان على وفق عليه
تعالى أي بحديث الله أزلا كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر الى غير ذلك أي
عليه تعالى أزلا لصفات المخلوقات وقيل بالقضاء علم الله الازل مع تعلقه بالمعلوم والقدر إيجاد الله الاشياء
على وفق العلم فيعلم الله المتعلق أزلا بأن الشخص يصير عالما بعد وجوده قضاء وإيجاد العلم فيه بعد وجوده قدر
وهذا قول الاشاعرة هو المشهور وعلى كل فالقضاء قديم والقدر حادث بخلاف قول الماتريدية وقيل
بكل منهما بمعنى ارادته تعالى (تفصيل) قال سليمان الجمل كما قاله الفيومي في المصباح والقدر بالفتح لا غير
ما يقدره الله تعالى من القضاء والقدر بسكون الدال فتحها هو المقدار والمثل يقال هذا قدر هذا أي بمأثله
وأما القدر في قوله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر فالقضاء في ليلة التقدير سميت بذلك لأن الله تعالى يقدر فيها
ما يشاء من أمره الى مثلها من السنة القابلة من أمر الموت والاجل والرزق وغير ذلك وسيله الى مذبرات
الامور وهم أربعة من الملائكة اسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجبريل عليهم السلام وقال مجاهد ليلة
الحكم وقيل ليلة الشرف والعظم وقيل ليلة الضيق والضيق القضاء بازدحام الملائكة فيها وعن ابن عباس
لأن الله يقضي الاقضية في ليلة نصف شعبان ويسلها الى أربابها ليلة القدر وهذا ليس المراد أن تقدير الله
لا يحدث الا في تلك الليلة لأنه تعالى قدر المقادير في الازل قبل خلق السموات والارض بل المراد
في اظهار تلك المقادير للملائكة (تنبيه) إنما أتى المصنف أو لا يذكر أركان الإسلام والايان لأنه عظيم
الموقع وقد اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة قال الجفري ويقع بالعقل أن يسئل

(فصل) بمعنى لا اله الا الله لا معبود بحق في الوجود الا الله

وان لم تظف الثلاث وجب أن يزيد عليها حتى يظفه فان ظفه بوتر لم يزد عليه شيئا وان ظفه بشفع فالسنة له أن يزيد واحدة ويقوم مقام الحجر في الاستنجاء كل جامد طاهر خشن يقلع عين النجاسة كمرقة وشرط الاستنجاء بالحجر أن لا ينشف الخارج النجس وأن لا يتقلع عن المحل الذي استقر فيه وأن لا يجاوز البول حشفة الذكر ولا الغائط صفحة الاكيتين وان لا يصل بول الاثنى الى محل جماعها

(باب الوضوء)

القروض التي لا يصح الوضوء الا بها ستة (الاول) النية ويجب ان تكون مقرونة بأول جزء يغسله من الوجه وينوي المتوضيء رفع الحدث او فرض الوضوء او الوضوء فقط او نحو ذلك (والثاني) غسل الوجه من منابت شعر الرأس الى منتهى الذقن ومن وتداحدى الاذنين الى وتد الاخرى ويجب

البدء من الائمة والسب بقوله وان ترى الحفاة بضم الحاء المهمة جمع حاف وهو من لا نعل في رجله بقوله العراة بجمع عار وهو من لا شيء على جسده بقوله العالة بفتح اللام الخفية جمع عائل والعالة هي في تقدير فملة مثل كافر وكفرة ثغاة الفقراء بقوله زعماء الشاء بكسر الراء والمد جمع راع وأما بالضم فلا بد من التاء المربوطة مثل قاض وقضاة كما في المصباح وأصل الرعي الحفظ والشاء بالهمزة الغنم فجمع شاة وهو من الجموع التي يفرق بينها وبين واحدتها بالهاء وتجمع أيضا على شياه بالهاء وخصهم بالذكر لانهم أهل البادية بقوله يتطاولون في البیان أي يتباهون في ارتفاعه والقصد من الحديث الإخبار عن تبديل الحال وتغييره بأن يستولي أهل البادية والقائما الذين هذه صفاتهم على أهل الحاضرة ويملكون بالقهر والغلبة فكثير أموالهم وتتسع في الحطام أي في القانية وهي المتاع الكثير المهمة فتصرف منهم الى تشييد البنان أي تطويله ورفعها بالجص والهمة بالكسر أول العزم وقد يطلق على العزم القوي كما في المصباح بقوله ثم انطلق أي الرجل السائل عما ذكره بقوله فلبث أي التي هي أي استمر شاكنا عن الكلام في هذه القضية وجاء في رواية فلبث بناء مضمومة فيكون عمره هو الخمر بذلك عن نفسه بقوله مليا بتشديد الياء أي زمانا كثيرا وكان ذلك الزمان ثلاثا كما جاء في رواية أبي داود والترمذي وغيرهما بقوله ثم قال يا عمر أتدري من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه جبريل انا كم يعلمكم دينكم أي قواعد دينكم ففهم ان الدين اسم للثلاثة الاسلام والايمان والاحسان وفهم منه انه يستحب للعلم تنبيه تلامذته وللرئيس تنبيه اتباعه على قواعد العلم وغرائب الوقائع طلبا لنفعهم وقائدهم قاله الفسني (فصل) في بيان مفتح الجنة وهي كلمة التوحيد وكلمة الاخلاص وكلمة النجاة وقد ذكرت في القرآن في سبعة وثلاثين موضعا قال المصنف رحمه الله تعالى (ومعنى لا اله الا الله لا معبود بحق) كائن (في الوجود الا الله) أي لا يستحق ان يذل له كل شيء الا الله قوله لا اله الا الله بالرفع بدل من محل لامع اسمها لان محلها رفع بالابتداء عند سيويه او بدل من الضمير المستتر في خبر لا المحذوف والتقدير لا اله الا الله موجود او يمكن بالامكان العام الا الله او بالنصب على الاستثناء ولا يصح جعله بدلا من محل اسم لان لا لا تعمل في المعارف كذا قال شيخنا يوسف قال السوسى والبوسى والمنى في لا اله الا الله المعبود بحق في اعتقاد عابد نحو الاصنام والشمس والقمر وكذلك ان المعبود يابطل له وجود في نفسه في الخارج ووجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا ووجوده في ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو من حيث وجوده في الخارج لا ينفك لا ينفك لان الذات لا تنفك وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا اذ كونه معبودا يابطل امر محقق لا يصح نفيه والادعاء كاذبا وانما ينفي من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فلم ينف في لا اله الا الله الا المعبود بحق غير الله فلا استثناء متصل وليس المنى ايضا المعبود يابطل في ذهن الكافر لانه الله تعالى والقصد بهذه الجملة الرد على من يعتقد الشرك لا يوفقنا ثلثا لا تعصى منها قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله ثلاث مرات في يومه كانت له كفارة لكل ذنب أصابه في ذلك اليوم وعن كعب الاحبار رضي الله عنه أوحى الله تعالى الى موسى في التوراة لولا من يقول لا اله الا الله لسلطت جهنم على أهل الدنيا قال السجيني أفضل الاشياء الايمان وهو قلبي وأفضل الكلام كلام الله وأفضله القرآن وأفضل الكلام بعده لا اله الا الله فهي أفضل من المحدث على الصحيح لانها تنفي الكفر وقال بعضهم ان كلمة لا اله الا الله اثنا عشر نحرقا فلا جرم أي فلا بد أنه وجب بها اثنا عشر فريضة ظاهرة وستة باطنة أمثلة الظاهرة فالطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وأمثال الباطنة فالتوكل والتفويض والصبر والرضا والزهد والتوبة بقوله والجهاد أي القتال في سبيل الله لا قامة الدين وهذا امر الجهاد الاضيق وأمثال الجهاد

الا كبر فهو مجاهدة النفس بقوله التوكل ، هو ثقة القلب بالوكل الحق تعالى بحيث يسكن عن الاضطراب
عند تعذر الاسباب ثقة بمسبب الاسباب ٥ وعن اويس القرني انه قال لو عبدت الله عبادة اهل
السماوات والارض لا يقبل الله منك حتى تكون آمنا بما تكفل الله من امر رزقك وترى جسدك فارغا
لعبادته قال تعالى فتوكلوا ان كنتم مؤمنين وقال صلى الله عليه وسلم لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير
تغدو غماما اي تذهب بكرة وهي جبايع وزروح بطانا اي وترجع عشية وهي بركة الاجواف فذكر انها
تغدو وزروح في طلب الرزق والمعنى لو اعتمدتم على الله في ذما بكم وجبنكم وتصرفكم وعلتم ان الخير
في بيده لم تصرفوا الا غنم شالمين ولا غناكم التوكل على الله عن الادخار كالطير لكنكم اعتمدتم على قوتكم
وكسبكم وهذا بنا في التوكل وروى عن بعض العلماء ان اشد الخلق توكل الطير وطمع النمل وليس المراد
بالتوكل ترك الكسب بالكلية ٥ وسئل الامام احمد رضي الله عنه عن رجل يجلس في بيته او في المسجد
وقال لا اعمل شيئا حتى ياتيني رزقي فقال هذا رجل جاهل العلم فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله يجعل رزقي تحت ظل
رمحي اى الرمح فبب التحصيل الرزق ورواه ان معظم الرزق كان من الغنائم والافقد كان يأكل من
جهاث اخرى غير الرمح ذكره السجسي بقوله التفويض هو التسليم لله في جميع اموره وهو اعلى من التوكل
قال الغزالي وهو ارادة ان يحفظ الله عليك مصالحك فيما لا تأمن فيه من الخطر وضد التفويض الطمع
بقوله الصبر وهو حبس النفس على المشاق وعن الجوزع قال البلقي الصبر حبس النفس على كربة
تتحمله وعن لذبة تفارقه قوله الرضا هو غنى القلب بما قسم وقال العلماء الرضا ترك السخط والسخط
ذكر غير قضاء الله تعالى بانه اول به واصح فيما لا يتغير اصلاحه وفساده روى انه تعالى قال من لم ير ض
بقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر على نعمائي فليخذر يا سوائي قوله الزهد هو ان لا يكون بما
في ايدي الناس او في منتهى عند الله وليس الزهد هو ترك الجلال واصاعة المال وفي الخلد يشكره
ان يكون ذا كرم الناس فليق الله عز وجل ومن سره ان يكون اقوى الناس فليتوكل على الله ومن سره ان
يكون غني الناس فليكن بما في يد الله او في منتهى بقوله من سره بهاء الضمير منهه من احب كما قاله
السيد احمد دحلان وفي مختصر منهاج العايدين روى زر كتمان من رجل عالم زاهد قلبه خبير واحب الى الله
تعالى من عبادة المتعبدين الى آخر الدهر ابدا وسر مداه بقوله والتوبة هو لما تلاثة اركان الاول الاقلاع
عن الذنب فلا يصح توبة المكاس مثلا الا اذا اقلع عن المكس والثاني الندم على فعلها لوجه الله تعالى
فلا تصح توبة من لم يندم او ندم لغير وجه الله تعالى كان ندم لا جل نصيبه حصلت له والثالث العزم على
ان لا يعود الى مثلها ابدا فلا يصح توبة من لم يعزم على عدم العود وهذا ان لم تتعلق المصيبة بالآدمي
فان تعلقت به فلها شرط رابع وهو رد الظلمة الى صاحبها او تحصيل הראية منه تفصيلا لا اجمالا
فائدة قال الغزالي ورجلة الامر انك اذا برأت قلبك من الذنوب كلها بان توطئه على ان لا تعود الى
ذنب ابدا وتندم على ماضي وتقتضي الفوائد بما تقدر عليه وترضى الخصوم بما امكنك باءاء
واستحلال وترجع الى الله تعالى فيما تخشى في اظهاره فيجانب فتنة بالتضرع الى الله ليرضيه عنك تذهب
فتنسل ثيابك وتصل اربع ركعات وتضع جبهتك بالارض في موضع خال ثم تجعل التراب على راسك
وتمرغ وجهك في التراب يد مع جار وقلب حزين وصوت عال وتذكر ذنوبك واحدا واحدا ما امكنك
وتلوم نفسك عليها وتقول اما استجيب بانفس اما ان لك ان تتوب اليك طلاقة بعذاب الله سبحانه انك
بحاجة وتذكر من هذا كثيرا ونكي ثم رفع يديك الى الرب الرحيم سبحانه وتقول الهى عجبك الآبى
فرجع الى بابك عبدك الماصى رجع الى الصلح عجبك المذنب اناك بالعدو فاعف عني مجودك وتقبل مني
بفضلك وانظر الى برحمتك اللهم اغفر لي ما سلف من الذنوب واعصمني فيما بقى من الاجل فان الخير كله
في يدك ولست بنازوف رحيم ٥ ثم يدعو دعاء الشدة وهو يا مجل عظام الامور يا منتهى همه المهمومين
فرحانين

غسل الشعر النابت
في الوجه ظاهرا وباطنا
الا اللحية الغزيرة
فيكنى غسل ظاهرها
فقط والسنة تحليل
باطنها ويجب أيضا غسل
السلعة النابتة في الوجه
وان طالت جدا
(والثالث) غسل
البدن مع المرفقين
ويجب غسل الشعر
النابت عليها ظاهرا
وباطنا وان كثر وطال
وغسل سلعتهما وان
طالت (والرابع) مسح
جزء من جلد الرأس
او من الشعر النابت فيه
ولورأس شعرة واحدة
بشرط أن لا يمسح على
الطويل الخارج عن
حد الرأس (والخامس)
غسل الرجلين مع
الكعبين من كل رجل
وشعر الرجلين
وسلعتهما كسر البدن
ويجب تحريك الخاتم
الضيق وتحليل اصابع
البدن والرجلين ان
كان الماء لا يصل اليه
الا بذلك (والسادس)
ترتيب الاعضاء بأن يقدم

١٠ موكب عيسى عليه السلام
البحر

(فصل) علامات

البلوغ ثلاث

تمام خمس عشرة سنة

في الذكر والاني

والاحتلام في الذكر

والاني تسع سنين

والحيض في الانثى

لتسع سنين

لوجه على البدين

والبدين على الرأس

والرأس على الرجلين

ومحب في الوضوء ازالة

الاصابع التي تمنع

وحصول الماء الى الاعضاء

الا ان كان في ازالتها

عدة مشقة ومثلها

الاصابع التي تحت

الاطفار ولا يكتفى مسح

الاعضاء المفصلة بل

لا بد من سيلان الماء

عليها واذا ترك لمعة

صغيرة من عضو ولو

سهو لم يصح الوضوء

حتى يغسلها ويغسل

الاعضاء التي بعدها

ومن الوضوء كثيرة

منها استقبال القبلة فيه

والنسيئة مقرونة بأوله

ولغسل الكفين معا الى

بأن إذا أراد أن يقول له كن فيكون احاطت بنا ذنوبنا وزنت المدخول لها بمدخول الكل شدة كنت
أدخرك لهذه الساعة فبعلبك أنت التواب الرحيم ثم تكثرت من البكاء والتذلل وقول بأن لا يشغله
في سمع عن سمع ولا تشبه عليه الاضواء بأن لا تغلظه المسائل ولا تختلف عليه اللغات بأن لا يبرمه
الحاج الملحين أذ قارب عفوك وحلاوة مغفرتك أنك على كل شيء قدير ثم تصلي على النبي محمد
وتستغفر ربك لجميع المؤمنين وترجع الى طاعة الله جل جلاله فتكون قد ثبتت توبة نصوحا وصرت
طاهرا من الذنوب وذلك من الاجر والرحمة ما لا يحصى والله الموفق (فرع) حكى أن ابن أبي رزيق
قال له ادع بهذا الدعاء وقدمه في أول دعائك ثم تدعو بعده بما شئت يستجاب لك به ومن دعاه
قوى إيمانه وهو هذا اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما سئلت ولا راد لما قضيت ولا ينفع ذا الجد
منك الجد اللهم لا مضل لمن هديت ولا هادي لمن أضللت ولا مسدد لمن أسعدت ولا مسدد لمن أشقت
ولا معز لمن أذللت ولا مذل لمن أعززت ولا رافع لمن خففت ولا خافض لمن رفعت اللهم اهبطنا
لما أمرتنا ووف لنا بما صممت لنا من خيرى الدنيا والآخرة وقوي قلوبنا فيما رجيتنا وانصرنا على
أعدائنا في الظاهر والباطن وأسالك اللهم بما سألك به خليلك إبراهيم عليه السلام من التور واليقين وما
سألك به سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من النصر والتوفيق أنك حميد مجيد (فائدة) روى الحديث ما أصاب
عبداهم أو غم أو حزن فقال اللهم انى عبدك وابن عبدك وابن أمك ناصيتي بيدك ماض في حكمك نافذ
في فتاوك أسالك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحد من خلقك أو استأثرت
به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلمي ونور بصري وجلاء حزني وذهاب غمي
والأذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرجا أى وسعنا وخلاصا من قوله استأثرت به أى انقردت
بالاسم من غير مشارك لك فيه بقوله ربيع قلمي أى مطر قلمي بقوله جلاء حزني أى يفتح الجيم وبالمداوى
كشف حزني بقوله مهيء اللهم أول المشقة أو ما يصيب الشخص من مكروه الدنيا والآخرة والغنى الحيرة
والاشكال أو الكرب وهو ما شق عليه حتى ملا صدره غظا وقيل لهم ما تعلق بالماضى والغنى ما تعلق
بالمستقبل وقال الشرقاوى لهم ما تعلق بما يكون في المستقبل والحزن ما تعلق بما كان في الماضى أهـ
(فصل) في بيان بلوغ المراهق والمعتصر (علامات البلوغ ثلاث) في حق الانثى واثنان في حق الذكر
أحدهما (تمام خمس عشرة سنة) قرية تحديدية باتفاق (في الذكر والاني) وأبداؤها من انفصال جميع
البدن (والاني) (الاختلام) أى الامناء وأن لم يخرج المني من الذكر كان أحسن بخروجه فأسكه وشواء
مخرج من طريقه المعتاد أو غيره مع الانسداد الاصل وشواء كان في نوم أو يقظة بجماع أو غيره (في الذكر
والاني تسع سنين) قرية تحديدية عند البيجورى والشربيني والذى اعتمده ابن حجر وشيخ الاسلام
في أنها تقرينية ونقل عبد الكريم عن الرملى أنها تقرينية في الانثى وتحديدية في الذكر (والاني) (الحيض في)
(الاني تسع سنين) تقرينية بأن كان نقصا أقل من ستة عشر يوما ولو لحظة وأما حيلها فليس بلوغا بل
علامة على بلوغها بالامناء قبله وأما الحنفى لحكمة أنه ان أمنى من ذكره وحاض من فرجه حكم ببلوغه فان
وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه وإنما ذكر المصنف أول مسألة في الفقه
علامات البلوغ لأن مناط التكليف على البالغ دون الصبي والصبية لكن يجب على سبيل فرض الكفاية
على أصلهما الذكر والاني أن يأمرهما بالصلاة وما توقف عليه كوضوء ونحوه بعد استحالةهما شبع
سنين إذا ميزا أو حدد التمييز هو أن يهيرا بحيث يأكلان وحدهما ويشربان وحدهما ويستنجيان وحدهما
فلا يجب الأمر إذا ميزا قبل السبع بل يسن وأن يأمرهما أيضا بشرائع الدين الظاهرة نحو الصوم إذا أطاها
ولا بد مع صيغة الأمر من التهديد كان يقول لها صليا والأشربيتكما وأن عليهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

وَأُرْسِلَ فِيهَا وَمَاتَ فِي الْمَدِينَةِ وَدُفِنَ فِيهَا وَيَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَضْرِبَ بِهَا عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرُوحٍ فِي أَثْنَاءِ
 الْعَاشِرَةِ بَعْدَ كَالِ التَّسْعِ لاجْتِهَالِ الْبُلُوغِ فِيهِ وَلِلْعَلْمِ أَيْضًا الْأَمْرُ لَا الضَّرْبُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَمِثْلُهُ الزَّوْجُ فِي
 زَوْجَتِهِ فَلَهُ الْأَمْرُ لَا الضَّرْبُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَالسَّوَالُ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَمْرِ وَالضَّرْبُ وَحِكْمَةُ ذَلِكَ التَّعَرُّفِ
 عَلَى الْعِبَادَةِ لِعِتَادِ مَا فَلَا يَتَرَكُهَا لَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (وَأَعْلَمُ) أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ عَلَى سَبِيلِ فَرْضٍ
 الْكَفَايَةِ تَعْلِيمُ أَوْ لَا دَمَ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَسَائِرِ الشَّرَائِعِ وَهَوْنُ تَعْلِيمِهِمْ فِي أُمُورِ الْمَهْمِ إِنْ كَانَ تَعْلِيمُ مَا
 فَانْ لَمْ يَكُنْ فِي مَالِ آبَائِهِمْ فَانْ لَمْ يَكُنْ فِي مَالِ أُمَّهَاتِهِمْ فَانْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ الْمَالِ فَانْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى أَغْيَاءِ الْمُسْلِمِينَ
 (فَائِدَةٌ) إِذَا قِيلَ لَكَ عِلْمٌ وَجِبَ عَلَى الصَّبِيِّ غَرَامَةُ الْمُتَلَفَاتِ وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ بَرَفِ الْقَلَمِ عَنْهُ قُلْتُ لِأَقْلَامٍ ثَلَاثَةٌ قَلَمُ
 الثَّوَابِ وَقَلَمُ الْعِقَابِ وَقَلَمُ الْمُتَلَفَاتِ فَقَلَمُ الثَّوَابِ مَكْتُوبٌ لَهُ وَقَلَمُ الْعِقَابِ مَرْفُوعٌ عَنْهُ وَقَلَمُ الْمُتَلَفَاتِ مَكْتُوبٌ
 عَلَيْهِ وَمِنْهَا الدِّيَّةُ وَكَذَلِكَ الْمَجْنُونُ وَالنَّائِمُ إِلَّا أَنْ قَلَمُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مَرْفُوعَانِ عَنْهُمَا وَأَمَّا الْقَصَاصُ
 وَالْحَدُّ فَلَا يَجِبَانِ عَلَيْهِمْ لَعَدَمِ التَّزَامِهِمْ لِلْأَحْكَامِ قَالَ (وَأَعْلَمُ) رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ
 الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فَلَمَّا رَادَ بِالْقَلَمِ قَلَمُ التَّكْلِيفِ دُونَ
 قَلَمِ الضَّمَانِ لِأَنَّهُ مِنْ خُطَابِ الرُّضْعِ فَيَجِبُ ضَمَانُ الْمُتَلَفَاتِ وَالدِّيَّةُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِهِمْ بِخِلَافِ الْقَصَاصِ وَالْحَدِّ
 (فَصَلِّ) فِي يَانِ الْإِسْتِجَابَةِ بِالْحَجَرِ وَهُوَ الْمَسْمِيُّ بِالْمُطَهَّرِ الْمُخْتَفِ وَأَمَّا الْمَاءُ فَهُوَ الْمُطَهَّرُ الْمَزِيلُ وَيَجِبُ
 الْإِسْتِجَابَةُ عَلَى الْفُورِ عِنْدَ خَشْيَةِ تَجَنُّسٍ غَيْرِ مَحَلِّهِ أَوْ إِرَادَةِ نَحْوِ الصَّلَاةِ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ مِنَ الْفَرْجِ نَحْسٍ
 يُلَوِّثُ الْحُلَّ بِغَسْلِ الْمَاءِ أَوْ يَمْسَحُ بِالْحَجَرِ (شُرُوطُ أَجْزَاءِ الْحَجَرِ) لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ (ثَمَانِيَةٌ) لِأَحَدِهَا
 (أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةً أَحْجَارًا) أَوْ ثَلَاثَةً أَطْرَافِ الْحَجَرِ وَلَوْ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِدُونِهَا لَقَوْلُهُ (وَلَيْسَتْ ثَلَاثَةٌ
 أَحْجَارٍ فَلَوْ لَمْ يَحْصُلِ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَتَجِبَ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا وَبِئْسَ الْإِتْرَانُ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِشَفْعِ
 وَلَا فَضْلُ فِي الْكَيْفِيَّةِ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْ مَقْدَمِ الصَّفْحَةِ الْبَنِيِّ وَيَدِيرُهُ قَلِيلًا قَلِيلًا إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الَّذِي يَدُ أَمْتِهِ
 ثُمَّ الثَّانِي مِنْ مَقْدَمِ الصَّفْحَةِ الْبَسْرِيِّ كَذَلِكَ ثُمَّ الثَّلَاثُ عَلَى الصَّفْحَتَيْنِ وَالْمَسْرُوبَةِ جَمِيعًا قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ
 وَالْمَسْرُوبَةُ بَفَتْحِ الرَّاءِ لَا غَيْرَ بِحَرِيِّ الْغَائِطِ وَخَرَجَهُ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ ابْنُ الْخَارِجِ مِنْهَا فِي اسْمِ اللَّوْضِعِ
 (و) ثَانِيهَا (أَنْ يَنْتَقِيَ الْحُلَّ) بِحَيْثُ لَا يَبْقَى إِلَّا أَثَرُ لَا يَزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صَغَارُ الْخَرْفِ (و) ثَالِثُهَا (أَنْ لَا يَحْفَ
 النَجَسُ) لِأَنَّ الْحَجَرَ لَا يَزِيلُهُ حَيْثُ وَقَوْلُهُ يَحْفَ بِكسر الجيم ثَمِنْ بَابِ ضَرْبٍ وَفِي لَفْظِ لَبْنٍ أَسَدٌ فَتَحْتَهَا مِنْ
 بَابِ تَعَبٍ فَإِنْ جَفَّ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ تَعَيَّنَ الْمَاءُ ثُمَّ يَخْرُجُ بَعْدَهُ خَارِجَ آخِرٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ وَيَصِلُ إِلَى مَا
 وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ الْإِسْتِجَابَةُ بِالْحَجَرِ (و) رَابِعُهَا (لَا يَنْتَقِلُ) أَيُّ عَنِ الْحُلِّ الَّذِي أَحْبَبَهُ عِنْدَ
 الْخُرُوجِ وَاسْتَقَرَّ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْمُتَقِلُّ مُتَصِلًا تَعَيَّنَ الْمَاءُ فِي الْجَمِيعِ أَوْ مُنْفَصِلًا تَعَيَّنَ فِي الْمُتَقِلِّ فَقَطْ وَيَشْرُطُ
 أَيْضًا أَنْ لَا يَنْقَطِعَ فَإِنْ تَقَطَّعَ بَانَ خَرَجَ قَطْعًا فِي مَحَلِّ تَعَيَّنَ الْمَاءُ فِي الْمُتَقَطِّعِ وَأَجْزَاءُ الْجَامِدِ فِي غَيْرِهِ (و)
 نَحْوُ مَسَاغٍ (لَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ آخِرٌ) أَيُّ نَحْسٍ مُطْلَقًا أَوْ طَاهِرًا رَطْبٌ غَيْرُ الْعَرَقِ أَطْلَهُ وَكَذَا الطَّاهِرُ الْجَافُ
 كَحَصَاةٍ فَلَا يَضُرُّ فَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ نَحْسٌ شَوَاهِدًا كَانَ رَطْبًا أَوْ جَافًا أَوْ طَاهِرًا رَطْبٌ وَلَوْ مِنْ رَشَاشِ الْخَارِجِ تَعَيَّنَ الْمَاءُ
 لِأَنَّ مَوْرِدَ النَّحْسِ الْخَارِجُ وَلَا جَنْبِيَّ فَيُغْفَرُ (و) سَادِسُهَا (لَا يَجَاوِزُ) الْخَارِجُ (صَفْحَتَهُ) أَيُّ جَانِبِ
 دُبُرِهِ فِي الْغَائِطِ وَهِيَ مَا يَنْضَمُّ مِنَ الْإِلَيْنِ عِنْدَ الْقِيَامِ (وَحَشْفَتُهُ) أَيُّ رَأْسِ ذِكْرِهِ فِي الْبَوْلِ وَتَسْمَى أَيْضًا
 عِنْدَ الْعَوَامِ بِاللِّحَةِ بِفَتْحَاتٍ وَأَنْ يَنْتَشِرَ الْخَارِجُ حَوْلَ الْخُرُوجِ فَوْقَ عَادَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ اتِّقَالٍ وَتَقَطُّعِ
 وَجَاوِزَةٍ وَمِثْلُهَا قَدْرُهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا أَوْ قَائِدُ مَا خَلَقَتْهُ فَلَا تَجْزِي فِي حَشْفَةِ الْحَتَّى وَلَا فِي فَرْجَةِ الشَّكِّ فِيهِ
 وَيَشْرُطُ فِي الثَّيْبِ أَنْ لَا يَصِلَ بُولُهُمَا مَدْخُلَ الذِّكْرِ وَهُوَ تَحْتِ مَخْرَجِ الْبَوْلِ وَفِي الْبُكَرِ أَنْ لَا يَجَاوِزَ مَا يَظْهَرُ
 عِنْدَ قَعْوَدِهَا وَالْإِثْمِينَ الْمَاءُ كَمَا تَعَيَّنَ فِي حَقِّ الْإِقْلَابِ إِنْ وَصَلَ بُولُهُ لِلْجِلْدَةِ (و) سَابِعُهَا (لَا يَحْبِسُهُ مَاءٌ)
 غَيْرَ مُطَهَّرٍ لَهُ وَأَنْ كَانَ ظُهُورًا أَوْ مَانِعًا آخِرَ بَعْدِ الْإِسْتِجَابَةِ أَوْ قَبْلَهُ لَتَجْهَرُ أَوْ يُوْخِدُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَجَبَ

(فصل) شروط أجزاء الحجر ثمانية أن يكون بثلاثة أحجار وأن ينقى المحل وأن لا يحف النجس ولا ينتقل ولا يطأ عليه آخر ولا يجاوز صفحتي وحشفته ولا يهبط مائه

الكوعين ثم المضمضة ثم الاستنشاق ومسح الرأس كله ثم مسح الأذنين معاً ظاهراً وباطناً بماء جديد وتقديم اليمنى على الشمال من اليدين والرجلين وتطهير كل عضو ثلاث مرات متوالية والمواالة لغير دائم الحدث (وأما السواك) فليس من السنن الخاصة بالوضوء بل هو سنة في كل حال الأني الصوم فيكره من الزوال إلى الغروب وتأكيد استحبابه عند الوضوء ومحلّه فيه قبل المضمضة وتأكيد أيضاً عند تغيير القدم والانتباه من النوم وإرادة الصلاة وقراءة القرآن والعلم وتعمّل

وأن تكون الأجزاء طاهرة.

فصل في فروع الوضوء سنة الأول

النية الثانية غسل الوجه السنة فيه بكل طاهر خشن يزيل صفرة الأسنان ولو خرقة وأفضله الأراك اليابس المبلول بالماء.

باب الفصل
لا يجب الفصل على الحى إلا بالجنابة أو الولادة ولو من غير بلل أو انقطاع الحيض أو النفاس وتحصل الجنابة إما بدخول الحشفة أو مقدارها في قبل أو دبر ولو لبيمة وإن لم يحصل إنزال وإما بزول المنى ولو بغير إيلاج كالحاصل في النوم وله فرضان لا يصح إلاهما الأول نية مفروقة بأول جزء يغسله من جسده وينوي المتكفل رفع الحدث أو فرض الفصل

بجهر مبلول لم يصح استنجاؤه لأنه يلهي بغيره فينجس به نجاسة المحل ثم ينقصه فتعين الماء (و) ثانياً (أن تكون الأجزاء طاهرة) فلا يجوز الاستنجاؤه بجهر متجسس وأعلم أن كل ما هو مقيس على الحجر الحقيق وهو ما إذا وجدت القيود الأربعة فيسمى حجراً شرعياً يجوز الاستنجاؤه به الأول أن يكون طاهراً يخرج به النجس كالبرق والمتجسس كالخمر المتجسس والثاني أن يكون جامداً فلا استنجى برطب من حجر أو غيره كالماء والورد والمحل لم يجزئه والثالث أن يكون قابلاً للنجاسة مثقفاً فلا يجزى الزجاج والقصب الأملس ولا التراب المتأثر بخلاف التراب الصلب قال في المصباح والقصب بفتحين كل نبات يكون مثاقاً أنابيب وكوباً انتهى فالمراد بالاملس هو الذي قد كسبه والرابع أن يكون غير محترق خرج به المحترق كطعوم الأديمين كالخيز ومطعوم الجن كالعظم وكالجزء منه كيد ويد غيره وكذب العير المنفصل وأما الجلد فلا يظهر أنه أن كان قد بوجاً جاز الاستنجاؤه به والأفلا كما قاله الحصني (تتمة) وإذا استنجى بالماء سبق تقديم قبله على دبره وعكسه في الحجر.

فصل في الوضوء وهو المسمى بالمطهر الرفع والمعتد أنه معقول المعنى لأن الصلاة مناجاة الرب تعالى فطلب التطهير لا جليها وإنما اختص الرأس بالمسح لستره غالباً فاكنت في يادني طهارة وخصت الأضغاة الأربعة بذلك لأنها محل اكتساب الخطايا أولاً لأن آدم مشى إلى الشجرة برجليه وتناول منها يديه وأكل منها بفيه ومس رأسه ورقها وهو وجه الحدث مع القيام إلى الصلاة ونحوها وقيل القيام فقط وقيل الحدث فقط بمعنى أنه إذا فعله وقع وأجاسوا دخل في الصلاة أم لا؟ والقيام إلى الصلاة شرط في فوريتها وانقطاع الحدث شرط في صحته (فروض الوضوء) ولو كان الوضوء مندوباً أي (ركن) (سنة) وعبر المصنف بالفرض من أن الصلاة بالركن لأنه لما امتنع تفرق أفعال الصلاة كانت حقيقة واحدة مركبة من أجزاء فاسبغة أجزاءها أركاناً بخلاف الوضوء لأن كل فعل منه كفيل الوجه مستقل بنفسه ويجوز تفرق أفعاله فلا تركيب فيه (الأول نية) لقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى قال الفسني أي إنما تحسب التكليف الشرعية الدينية أقوالها وأفعالها الصادرة من المؤمنين إذا كانت نية وإنما لكل امرئ ما نوى من غير أن يشرعاً انتهى وإن شراً فشر انتهى وتكون النية عند غسل أول جزء من الوجه سواء كان ذلك الأول من أعلى الوجه أو وسطه أو أسفلها وإنما وجب قهرها بذلك ليعتد بالمفسول لا ليعتد بها فلو غسل جزء من قبلها وجب إعادة بعدهما وكيفيتها كما قال الحصني إن كان المتوضئ مسلماً لا علة به أن ينوي أحد ثلاثة أمور أحدها أن ينوي رفع الحدث أو الطهارة عن الحدث أو الطهارة للصلاة الثاني أن ينوي استحالة الصلاة أو غيرهما لا يباح إلا بالطهارة الثالث أن ينوي فرض الوضوء أو أداء الوضوء أو الوضوء وإن كان التأوى صياً أو مجدداً أما حاجب الضرورة كسلب البول ونحوه فلا تكفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه لأن وضوءه مبيع لا رافع وأما المجدد فيمتنع عليه نية الرفع والاستباحة والطهارة عن الحدث نحو كذا الطهارة للصلاة كما قاله الشوبري ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركتين الأركان وقصد فعل ذلك المستحضر كما في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كني وإن لم يستحضر ما ذكره تضمن رفع الحدث لذلك (نية) النية بتشديد الباء من نوى بمعنى قصد والإصل نوية قلت الواو ياء أو غمت في الباء وتخفيفها لأنه كما حكاهما الأزمري من وثني إذا أبطأ لأنه يحتاج في تصحيحها إلى نوع إبطاء أي عدم مبادرة (الثاني غسل الوجه) وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت منتهي لحية وما بين أذنيه فنه شعوره كالحاجبين والأتهداب والشاربين والذاريين فيجب غسل ظاهر هذه الشعور وباطنها مع البشرة التي تحتها وأن كشفت لأنها من الوجه لا باطن الكشف الخارج عنه وأما اللحية والمارضان فإن خفاً وجب غسل ظاهرهما وباطنهما مع البشرة التي تحتها وإن كفاً وجب غسل ظاهرهما دون باطنهما للشقة إلا إذا كانا لأمرأة

وحتى فيجب اجمال الماء لباطنها مع بشرتها لندرة ذلك مع كونه يندب للراة ازالتها قال السيد المرتضى
ويجب غسل جزء من ملاقي الوجه من سائر الجوانب اذ ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وكذا يندب
زيادة في اليدين والرجلين انتهى ليتحقق غسل جميعهما (فرع) قال عثمان في تحفة الحبيب حلق اللحية مكروه
وليس حراما واخذ ما على الحلقوم قبل مكروه وقيل مباح ولا بأس بابقاء السباكين ودهنها طرعا الشارب
واخذ الشارب بالخلق او الفص مكروه قاله ان يخلق منه شيئا حتى تظهر الشفة وان يقص منه شيئا ويبقى
منه شيئا (الثالث غسل اليدين مع المرفقين) او قدرهما عند فخذيهما (العبرة بالمرفقين عند وجودهما
ولو في غير محلها المتعاد حتى لو التصق بالمنكبين اعتبارا والمرفقان ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء
افصح من العكس وهو مجموع العظام الثلاث عظمي العضد وبرة الاذراع الداخلة بينهما وهو الذي يظهر
عند طي اليد كالابرة ويجب غسل ما عليها من شعر وغيره فان ابيض بعض محل الفرض وجب غسل ما بقي او
من مرفقه وجب غسل رأس عظم عنده او من فوقه سن غسل باقي عنده محافظة على التحجيل ولولا
يخلو العضو من طهارة (الرابع مسح شيء من الرأس) ولو بعض شعرة او قدرها من البشرة وشروط
الشعر الممسوخ ان لا يخرج عن حد الرأس من جهة نزوله من اي جانب كان لو مده بان كان متجذا ولو
غسل رأسه بدل المسح او التي عليه قطرة ولم تسيل او وضع يده التي عليها المسح على رأسه ولم يمر بها أجزاء
(الخامس غسل الرجلين مع الكعبين) وان لم يكونا في محلها المتعاد واتفق العلماء على ان المراد
بالكعبين العظمان البارزان بين الساق والقدم في كل رجل كعبان وشدت الرافضة قبحهم الله تعالى
فقال في كل رجل كعب وهو العظم الذي في ظهر القدم فان لم يكن لرجل كعبان اعتبر قدرهما من معتدل
الحلقة من غالب امثاله بالنسبة ولو قطع بعض قدميه وجب غسل الباقي فان قطع من فوق الكعب فلا
فرض عليه ويحسن غسل الباقي ويجب غسل ما عليها من شعر وغيره (السادس الترتيب) في افعاله
والسنة المذكورة اربعة منها ينص الكتاب وواحدة بالسنة وهو الية وواحدة بها وهو الترتيب ووجه
دلالة الكتاب عليه هو كونه تعالى ذكره مسموئاً بين منسولات في قوله فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وهو منزل بلفظ العرب والعرب لا تركب تفريق
المتجانس الا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لاندبه بقربته قوله ^{في حجة الوداع لما قالوا}
ابدأ بالصفا بالمروة ابدؤا بما بدأ الله به ^{فان الله بدأ الله به اي} العبرة بعموم اللفظ وهو ما من قوله بما بدأ الله به اي
ابدؤا بكل شيء بدأ الله به من انواع العبادات لا بخصوص السبب الذي هو السمي بين الصفا والمروة
واما سنن الوضوء فكثيرة منها التسمية واليواك وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء والمضمضة
والاستنشاق ومسح جميع الرأس ومسح جميع الاذنين والتسائم والموااة والدلك والتلث
وان يقول بعده اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
(فصل في بيان احكام الية) وهي سبعة لكن ذكر منها ثلاثة فقال (النية) اي حقيقتها شرعا
(قصد الشيء مقترنا بفعله) فان اترأخي الفعل عن ذلك القصد يسمى ذلك القصد عزما لانية واملأته
فهي مطلق القصد سواء تارة الفعل اولا (وعملها القلب والتلفظ بها سنة) ليعاون اللسان القلب
وسمي القلب تلبا لثقله في الامور كلها اولاته وضع في الجسد مقلوبا كقمع السكر وهو لحم صنوبري
الشكل اي شكله على شكل الصنوبر قاعدة في وسط الصدر ورأسه الى الجانب الايسر (وتوفتها)
في الوضوء (عند غسل اول جزء من الوجه) هكذا عبارة بعضهم بتقديم لفظ غسل على لفظ اول وهو
مريض الشر قارئ نظرا الى ان الواجب مقارنتها للفعل وعبارة بعضهم بالعكس وهو مرضى البيجوري
نظرا الى ان المعتد قاربها باول الفصل قال البيجوري وما يعتبر قرن النية به لا يجب غسله من شعوره
ولو الشعر المسترسل لا ما يندب غسله كباطن الحية كسفة ولو قص الشعر الذي نوى معه لم يجب النية

الثالث غسل اليدين مع
المرفقين (الرابع مسح
شيء من الرأس
الخامس غسل الرجلين
مع الكعبين
السادس الترتيب
(فصل في النية قصد
الشيء مقترنا بفعله وعملها
القلب والتلفظ بها سنة
وتوفتها عند غسل اول
جزء من الوجه
او نحو ذلك (والثاني)
تعميم جسده ظاهرا
فقط وشعره ظاهرا
وباطنا بالماء مرة واحدة
ويجب على المغتسل
ان يتعصر حتى تنفتح
حلقة دبره ويغسلها
عن الحدث وعلى الاخر
ان تغسل ما يظهر منها
عند قعودها على قدميها
ايضا فان ذلك كله من
ظاهر الجسد فلترك
في الغسل ولو نسي انام
يصح الغسل والا فضل
ان يغسل هذين الطرفين
قبلا جسده بنية
تخصهما غير النية

عند الشعر الباقي أو غيره من باقي أجزاء الوجه ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين
والمضمضة أو الاستنشاق أن لم يغسل معها جزء من الوجه كحجرة الشفتين والالفة كفته مطلقاً وقائه ثواب
السنة مطلقاً انتهى وورقها في غيره أول العبادات الآ في الصوم فإنها مقدمة عليه لعسر مراقبة العجز
والصحيح أنه عزم قام مقام النية ٥ وأما حكمها فهو الوجوب غالباً ومن غير الغالب قد تندب كما في غسل
الميت ٥ وكيفياتها تختلف باختلاف المنوى كالصلاة والصوم وهكذا ٥ وشروطها اسلام الناوي وتميزه
وعليه بالمنوى وعدم اتيانه بما ينافيها بأن يتصحبها في القلب حكماً وأن لا تكون مثقلة فان قال ان شاء الله
تعالى فان قصد التعليق أو أطلق لم يصح أو التبرك تحت والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كتمييز
الجلوس للاعتكاف عن جلوسه للاستراحة أو تمييز رتبها كتمييز الغسل الواجب من الغسل المندوب ٥
وقد نظم تلك الاحكام السبعة بعضهم قبل ههنا من حجر العقلا في وقيل الثاني من بحر الرجز في قوله
سبع شرائط انت في نية ٥ نكني لمن حوى لها بلا وسن
حقيقة حكم محل وزمن ٥ كيفية شرط ومقصود حسن
بقوله شرائط بالصرف للضرورة وقوله وسن بفتحين معناه ناس وهو تتمم للبيت وكذا قوله
حسن وفيه الإشارة الى أنه يحسن أن يقصد الاخلاص في العبادة لا تنبيه في الترتيب قال (والترتيب
أن لا يقدم عضواً على عضو) بضم العين أشهر من كرها وهو كل عظم وافر من الجسد أي حقيقة الترتيب
فوضع كل شيء في مرتبته قال الحصني وفرونيته مستفادة من الآية اذا قلنا الواو للترتيب والا
في فعله وقوله ما لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام أنه توضع الأثر تباركاً ولأنه عليه الصلاة
والسلام قال بعد أن توضعاً مرتباً هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به أي بمثله رواه البخاري .
فصل في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها ٥ قال (الماء) في قانون الشرع قسمان (قليل
وكثير) القليل ما دون الفلتين) بأن نقص منها أنه كثر من رطلين (والكثير فلتان فأكثر) من محض
الماء يقيناً ولو مستعملاً وقدرهما بالوزن خمسمائة رطل بالبغدادية التي هي أربعة وستون ألف درهم
ومائتان وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم اذ كل رطل بغدادية مائة وثمانية وعشرون
درهماً وأربعة أسباع درهم وبالمكي أربع مائة رطل واثنان عشر رطلاً وثلاثة عشر درهماً وخمسة
أسباع درهم على أن الرطل مائة وستة وخمسون درهماً فاذا ذلك العلامة محمد صالح الرئيس وبالطائفي
ثلاثمائة وسبعة وعشرون رطلاً وثلاث رطل اذ كل رطل طائفي مائة وستة وتسعون درهماً
على ذلك عبد الله المرغني في مفتاح فلاح المستدي وبالمصري أربع مائة رطل وستة وأربعون رطلاً
وثلاثة أسباع رطل وبالدمشقي مائة وسبعة أرطال وسبع رطل وقدرهما بالمساحة في المربع ذراع
وربع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الأديم وهو شران تقريباً وفي المدور ذراعان عمقاً بذراع الحديد
وذراع عرضاً بذراع الأديم فكان ذلك بذراع اليد ذراعاً عرضاً وذراعين ونصفاً عمقاً لأن ذراع
الحديد بذراع الأديم ذراع ورُبْع وفي المثلث وهو مائة ثلاثة أبعاد متساوية ذراع ونصف طولاً وعرضاً
وذراعان عمقاً بذراع الأديم فالعرض هو ما كان بين الركنين والطول هو الركنان الآخران (القليل)
حكمه (يتنجس بوقوع النجاسة) المنجسة يقيناً (فيه وإن لم يتغير) المفهوم قوله متى إذا بلغ الماء
قلتین لم يحمل خبثاً وفي رواية نجساً اذ مفهومه أن ما دونها يحمل الخبث وخرج بالنجاسة المنجسة
النجس المفهوم كنية لادم لها سائل وبحس لا يدركه طرف معتدل حيث لم يحصل بفعله ولو من
مغلظ كما اذا غلب الذباب على نجس رطب ثم وقع في ماء قليل أو مانع فانه لا يتنجس مع أنه علق في رجله
فنجاسة لا يدركها الطرف وما على منفذ حيوان ظاهر غير آدمي وروث سمك لم يتغير الماء ولم

والترتيب أن لا يقدم
عضواً على عضو
فصل في الماء القليل
وكثير القليل ما دون
الفلتين والكثير
فلتان فأكثر القليل
يتنجس بوقوع النجاسة
فيه وإن لم يتغير

على بقية الجسد
(وسن الغسل) كثيرة
منها الوضوء كاملاً قبله
ودلك أعضائه والابتداء
بالشق الايمن من
جسده وتعميم جسده
بالماء ثلاث مرات
واستقبال القبلة حال
غسله (وبمحرم) بالنجاسة
قراءة القرآن والمكث
في المسجد والمحرمات
بالحدث الأصغر .

باب التيمم
لا يصح التيمم بشيء
من أجزاء الارض الا
بالتراب الخالص الطاهر
الذي له غبار بشرط
أن ينقله ولو من الهواء
وأن يكون بعد دخول
وقت العبادة التي يتيمم
لها (وأسابه) ثلاثة
الاول عدم الماء
والثاني خوف الضرر

بعضه فنه عشا وما يماسه العسل من الكؤارة التي تجعل من روث نحو البقر وجره البعر والحق به فم ما يجتر
من ولد البقر والضأن اذا التفت اخلاف ابيه وفم صبي تنجس ثم غاب واحتمل طهارته كغير المرة فانه
لا ينجس الماء القليل وذرق الطيور في الماء وان لم يكن من طيور وبعر فارة عم الا يتلا به وبعر شاة
وقع في اللبن حال الحلب وما يبق في نحو الكرش مما يشق ثقته والقليل من دخان النجاسة ولو من مغلف
وهو المتصاعد منها بواسطة نار والبسير من الشعر المنفصل من غير ما كول غير مغلف والكثير منه
من مركوب والقصاص والدم الباقي على اللحم والعظم الذي لم يختلط بشيء كالوذبح شاة وقطع لحمها
وبقي عليه اثر الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في البقر التي تذبح في المحل المعد لذبحها الآن من صلب الماء
عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعني عنه وان قل لا يختلط به باجنبي
فلتنبه له والضابط في جميع ذلك ان العفوض ط مما يشق الاحتراز عنه غالبا والمعتد به لا يعني عن دم
البراغيث والقليل ونحوه بالنسبة للنايع والماء القليل وان قل الدم دون الماء الكثير ولو قتل قلا أو براغيث
بين أصابعه فان كان الدم الحاصل كثيرا لم يفت عنه أو قليلا غنى عنه على الأصح هذا وخرج بدخان النجاسة
بخار ما وهو المتصاعد منها لا بواسطة نار فهو ظاهر ومنه الريح الخارج من الكف أو من الدبر فهو ظاهر
فلو ملا منه قربة وحماها على ظهره وحلى بها تحت صلته (والماء الكثير لا يتنجس) بملاقاته النجاسة
(الا اذا تغير طعمه) وحده (أولونه) وحده (أوربجه) وحده أي عقب ملاقاته النجاسة فلو تغير بعد
مدة لم يحكم بنجاسته ما لم يعلم بقول اهل الخبرة نسبة تغيره اليها وخرج بالملاقاة ما لو تغير بريح النجاسة
التي على الشط لقربها منه فانه لا ينجس لعدم الاتصال بل مجرد استرواح والمراد بالتغير كل الماء اما اذا
غيرت النجاسة بعضه دون باقيه وكان هذا الباقي قلتين فانه لا ينجس بل النجس هو المتغير فقط ولا يجب
التأعد فيه عن النجاسة بقدر قلتي بل يجوز الاغتراف من جانبها ولا فرق في التغير بالنجس بين الكثير
والبسر ولا بين كونه بالمخالط او المجاور ولا بين المستقي عنه وغيره ولا بين الميتة التي لا يسيل دما وغيرها
لفظ أمر النجاسة ولو كان التغير تقديريا بان وقع في الماء نجس يوافق في صفاته كالبول المنقطع الرائحة
واللون والطعم فيقدر مخالفا أشد الطعم طعم الحبل واللون لون الحبر والريح ريح المسك فلو كان الواقع
قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الحبل هل يغير طعم الماء أولا فان قال
اهل الخبرة يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير
لون الماء أم لا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك
هل يغير ربحه أولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره حكمنا بطهارته هكذا اذا كان الواقع
فقدت فيه الأوصاف الثلاثة فان قد بعضها حال وقوعه ولم يغير فيفسد المفقود فقط لان الموجود اذا
لم يغير فلا معنى لغيره وأما المتغير كثيرا فينبأ بشيء ومخالط بان لم يمكن فصله أو لم يتميز في رأي العين طاهر
مستقي عنه بان سهل صوته عنه وليس ترابا وملح ماء طر حافيه تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء عليه فهو غير
مطهر ولو كان الماء قلتين ما لم يكن الخليط ماء مستعملا ولو كان التغير تقديريا بان اختلط بالماء ما يوافق
في صفاته كما الورد المنقطع الرائحة والطعم واللون فيقدر مخالفا وسطابئين أعلى الصفات وأدناها
الطعم طعم الرمان واللون لون العصير والريح ريح اللادن فتسبح الذال المعجمة وهو اللان الذكر
كما هو المشهور وقيل هي رطوبة تملأ شرا المز وقشرها أي انانرض عليه تغير اللون مثلا فان حكم
اهل الخبرة بتغيره سلمنا الطهورة والاعراضا بتغير الطعم ثم تغير الريح كذلك فلا يبرض عليه الثاني
الا اذا لم يحكم بالتغير بالاول والثالث الا اذا لم يحكم بالتغير بالثاني وخرج مما ذكر التغير البسر
والشك في كثرة التغير والتغير بالمجاور وهو ما يتميز في رأي العين أو ما يمكن فصله كدهن وعود ولو
مطين أو بغير مستقي عنه سواء كان خلقيا في الارض كطين وان منع الاسم أو مصنوعا فيها كذلك

والماء الكثير لا يتنجس
الا اذا تغير طعمه أو لونه
أو ربحه

من استعماله بسبب مرض
أوتعوه (والشاك)
احتياجه لشربه أو شرب
حيوانه المحترم •
فروعه اربعة (الاول)
النسبة مقرونة بنقل
التراب وبأول جزء
يمسحه من الوجه
وينوى التيمم استحابة
الصلاة مثلا (الثاني)
مسح الوجه طولا
وعرضا حتى المقل من
انفه وشفته (الثالث)
مسح اليدين مع
المرفقين ولانكن
ضربة واحدة للوجه
واليدين بل لا بد لكل
منهما من ضربة مستقلة
(الرابع) الترتيب بان
يقدم مسح الوجه على
مسح اليدين (ويطه)
ما يطل الوضوء والردة
وزوال المانع قبل
الشروع في الصلاة التي
يتيمم لها (ولا يفعل)
بالتيمم الواحد فرضين

بميت يشبه الخلق كالفساق المعمولة بالجبر وكالترب المدبوجة بالقطران ولو غلطوا ولو كثير الانه وضع
 لا صلاحها فان الماء في هذه الصور كلها يطهر والقطران يفتح القاف مع كسر الطاء وسكونها
 ويكرها مع سكون الطاء ومن شجر يطل به الابل للجرب ويسرج به بخلاف ما لو وضع لا صلاح
 الماء فانه غير مطهر لاستغناء الماء عنه ونما لا يستغنى الماء عنه غير المعربة والمقربة لم يقع من الاوساخ
 المنفصلة من ارجل الناس من غسلها في الفساق والمنفصلة من بدن المتغص فانها لا تسلب الطهورية نه
 على ذلك السوريني وخرج ايضا التغير بتراب وملح ماء طر حافيه ولو كان التغير بهما كثيرا وبمكة لانه
 لم يخالطه شيء فان الماء في هذا مطهر وكذا لو تغير بانضمام ماء مستعمل اليه ببلغ به قلتين فيصير
 مطهرا وان اتر في الماء بفرسه مخالفا وسطا واعلم ان التقدير المذكور مندوب لا واجب فلو هجم
 شخص واستعمل الماء اجزأ ذلك اذ غاية الامر انه شاك في التغير المضى والا صل عدمه اعلم ان الماء
 الجاري كالركن فيمكن لكون العبرة في الجاري بالجربة نفسها لا بجموع الماء فان الجريات
 متفصلة حكما وان اتصلت في الحس لان كل جربة طالبا لما قبلها هاربة عما بعدها فان كانت الجربة
 وهي الدفعة التي بين حاقى التهر في العرض دون القلتين تنجس بملاقاة النجاسة سواء تغير لم لا يكون
 محل تلك الجربة من النهر نجسا ويظهر بالجربة بعدها ويكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت
 منفصلة فلا بد من سبع جريات عليها ومن التريب ايضا في غير الارض الترابية هذا في نجاسة تجري في الماء
 فان كانت جامدة واقعة فذلك المحل نجس وكل جربة تمر بها نجسة الى ان يجمع قلتان منه في موضع كفسقة
 مثلا لحسنه هو مطهر اذا لم يتغير بها ويلغزه فيقال لثباته ألف قلة غير متغير وهو نجس أي لانه
 مادام لم يجمع فهو نجس وان طال محل جري الماء والارض من أن كل جربة أقل من قلتين وأما الذي لم يمر
 عليها وهو الذي فوقها فهو باق على طهوريته ومسألة في لنا جماعة يلزمهم تحصيل بولهم لطهرهم وبذلك
 فيما لو كان عندهم ماء قلتان فأكثروا ولا يكفهم لطهرهم ولو كل يبول وقدر مخالفا أشد لم يتغيره فلزمهم
 خلطه واستعمال جميعه وانما احتج للتقدير مع عدم تغيره حشا لا مكان تغيره تقديره وهو مطهر ايضا
فصل في موجبات الغسل (موجبات الغسل) على الرجال والنساء (ثمة) ثلاثة تشترك فيها
 الرجال والنساء وهي دخول الحشفة في الفرج وخروج المني والموت وثلاثة تخص بها النساء وهي الحيض
 والنفاس والولادة ثم اعلم أن لفظ الغسل ان أضيف الى السبب كغسل الجمعة وغسل العيدين فلا فصع
 في التين الضم وكذا غسل البدن وان أضيف الى الثوب ونحوه كغسل الثوب فلا فصع الفتح واحدا
 (ايلاج الحشفة) أي دخولها كلها وان طالت ولا اعتبار بتغيرها مع وجودها أو قدرها من فاقدها ولو
 بلا قصد ولو حاله النوم (في الفرج) أي في أي فرج كانت سواء كان قبل امرأة أو بهيمة أو دبرها
 أو دبر رجل صغير أو كبير حتى أوميت أو دبر نفسه أو ذكر آخر ويجب أيضا الغسل على المرأة بأي
 ذكر دخل في فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصبي وعلى الذكر الموج في دبره أو ذكره ولا يجب إعادة
 غسل الميت الموج فيه والمستدخل ذكره ويصير الصبي والمجنون الموج فيهما نجسين بلا خلاف وكذا
 المولجان فان اغتسل الصبي وهو ميمض صبح غسله ولا يجب اعادته اذا بلغ وعلى الولي أن يأمر الصبي
 المميز بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء ثم لا فرق في ذلك بين أن ينزل منه شيء أم لا
 ولا اصل في ذلك فحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا التقى
 الحتان أو من الحتان الحتان وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا ولا بد في وجوب الغسل
 من دخول الحشفة الى ما لا يجب غسله في الاستنجاء فان لم تصل الى ذلك بان وصلت الى ما يجب غسله فيه
 فقط لم يجب ولو دخل شخص فرج امرأة وجب عليها الغسل لانه صدق عليه دخول حشفة فرجا ولا
 اعتبار بكونه دخل بها ولا يجب على الزاني الغسل من الجنابة فور لا نقضاء المعصية بالفراغ من الزنا وافرغ

فصل في موجبات

الغسل في الإلاج

الحشفة في الفرج

بل فرضا قط وما شاء

من التواقل التي دخل

وقتها قبل التيمم

(وعيد) التيمم صلاته

لن تيمم للبرد أو صلى في

محل يظن فيه وجود الماء

(باب النجاسة وازالتها)

الحيوانات كلها طاهرة

الا الكلب والخنزير

والثورك منهما أو من

أخذها والميت كلها

بهمسة الا الأدمى

والسك والجراد وكل

ما خرج من السيلين

فحص الا المتى والريح

والحصى ان لم ينعقد

من البول والنجاسة

ثلاثة أقسام مخففة

ومغلظة ومتوسطة

فالمخففة بول الذكر الذي

لم يبلغ حولين ولم يتاول

هنا غير اللبن ويظهر

عنها برش الماء عليه

مرة واحدة حتى يسه

شرط أن تزول عين

من عصى بالنجاسة بان تضيغ بالبقاء العيصان بها ما جبت فوجب ان تها فوراً (و) ثانياً (خروج المني)
 أي من الشخص فيه الخارج منه أول مرة في البقعة أو في النوم من طريقه المعتاد مطلقاً أو من غيره إذا
 كان مستحكما بكسر الكاف أي ان يخرج غير علة لكن بشرط أن يكون من صلب الرجل ونائب المرأة
 إذا كان المعتاد منذاً انداداً عارضاً بخلاف الانداد الاصل فإنه يجب معه الغسل بالخارج مطلقاً سواء
 أخرج من الصلب أم لا ما عدا المنافذ الأصلية ولا بد من خروجه أي بروزه وانفصاله من نصبة الذكر أو
 نزوله بمحل يجب غسله في الاستنجاء في فرج الثيب أو مجاوزته الكارة في البكر فلو قطع الذكر وفيه المني
 قبل بروزه وجب الغسل وإن لم يبرز من الجزء المنفصل شيء ولا من المتصل لأن بروز المني في الجزء
 المقطوع في حكم بروزه واحدة لانفصاله عن البدن وإن كان مشتركاً في ذلك الجزء ولو أحس بنزول منه
 فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا يغسل عليه لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إلى القصة وإن لم يخرج منها شيء
 لو كان في صلاة أو غيرها وأجزأه عن فرضه هذا في الواضح أما الخفي فلا يجب عليه الغسل إلا إذا خرج من
 فرجه مائماً فان خرج من أحدهما لم يجب لا احتمال زيادته مع افتتاح المعتاد والحيض في حقه كالمني وإن
 أمسى من أحدهما وحاض من الآخر وجب عليه الغسل لو خرج بمني نفسه من غيره كأن خرج من المرأة
 من الرجل فيفصل في ذلك ان وطئت في دبرها وخرج منه المني بعد غسلها لم يجب عليه أعادتها أو في قبلها
 وخرج منه بعد ما ذكر فإن قضت شهوتها حال الوطء بان كانت بالغة مختارة مستيقظة وجب عليها أعادة
 الغسل لأن الظاهر أنه منيها مما لا اختلاطها وأقيم الظن هنا مقام اليقين كما في النوم وإن لم تقض شهوتها
 بان لم يكن لها شهوة أصلاً كصغيرة أو لها شهوة ولم تقضها كناثية ومكرهة لم يجب عليها أعادتها وليس من
 ذلك المجتونة لا مكان أن تقضي شهوتها ولو استدخل مني بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل
 بخروجه ثاني مرة ٥ وأعلم أن خروج المني موجب للغسل سواء كان بدخول حشفة أم لا ودخول الحشفة
 موجب له سواء حصل مني أم لا فينبغي عموم وخصوص من وجه ولا يجب الغسل بالاحتلام إلا ان
 أنزل ٥ ثم أعلم أن للمني ثلاث خواص يميز بها عن المذي والودي أحدها أنه رائحة كريهة العجين
 أو الطلع مادام رطاباً فإذا جفت أشبهت رائحة رائحة البيض الثاني التدفق أي التدافع قال الله تعالى خلق أي
 كالإنسان من ماء دافق أي مدفوق أي مصوب في الرحم الثالث اللذذ بخروجه ولا يشترط اجتماع الخواص
 بل يكفي واحدة في كونه ميباً بخلاف المرأة كالرجل في ذلك على الراجح في الروضة وقال في شرح
 مسلم لا يشترط التدفق في حقها ونوع فيه ابن الصلاح (و) ثالثاً (الحيض) وهو دم طيبة يخرج من
 أنصي رحم المرأة في أوقات مخصوصة والرحم مجلدة داخل الفرج ضيقة الفم واسعة الجوف كالجرة
 وفيها غلبة باب الفرج بدخل فيها المني ثم تنكمش أي يندفها فلا قبل مني آخر بعد ذلك ولهذا
 جرت عادة الله أن لا يخلق ولنا من ماء رجلين وخرج بذلك الاستحاضة وهي دم علة يخرج من
 عرق في أدنى الرحم سواء أخرج عقب حيض أم لا سواء قبل البلوغ أم بعده على الأصح من أن دم
 الصغيرة وكذلك الآية يقال له استحاضة وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا على دم يخرج عقب حيض ٥
 عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي
 عنك الدم وصلي رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اغتسلي وصلي (و) رابعاً (النفاس) وهو
 الدم الخارج عقب فراغ رحم المرأة من الحمل ولو علقه أو مضغه وقبل مضى أقل الطهر يخرج بذلك
 الدم الخارج مع الولد أو بحالة الطلق فهو دم فساد أن لم يتصل بحيض قبله والآخر فيحيض بناء على أن
 الحائض قد تحيض وهو الأصح فلو لم تر الدم إلا بعد مضى خمسة عشر يوماً من الولادة فلا نفاس لها فإن رآته
 قل ذلك وبعد الولادة بان تأخر خروجه عنها فابتدأه من رؤية الدم وزمن النقاء منه فلا نفاس فيه
 لكنه محسوب من الستين فيجب قضاء الصلاة التي قامت فيه (و) خامساً (الولادة) أي ولو لا أحد

وخروج المني والحيض
 والنفاس والولادة
 البول قبل الرض
 (والملظة) نجاسة الكلب
 والتحذير والمثول منها
 أو من أحدهما ولا يظهر
 عليها حتى يغسل سبع
 مرات أحدها من غلظة
 بالتراب الطهور ولا
 يكتفى بالسبعة إلا ان
 زالت عين النجاسة بالمره
 الأولى فان زالت بنهر
 الأولى لجميع الفضلات
 السابقة على زوالها
 بحسب مرة واحدة
 ويجب بعدها تمام
 السبعة (والتوسطه)
 بنية النجاسات ويظهر
 عليها بجرمان الماء عليه
 مرة واحدة ان لم يكن
 للنجاسة جرم ولا طعم
 ولا لون ولا رائحة فان
 كان لها شيء من هذه
 الارصاف فلا يظهر
 عليها حتى يزول ذلك
 الوصف ويعني عن
 اللون وحده وعن
 الريح وحده اذا حس

التوأمين فيجب الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولدته وجب الغسل أيضا ومثل
 الولادة القاء الملقحة والمضغة فلا بد من اخبار القوابل بان كلا منهما اصل آدمي ويكفي واحدة منهن
 فيجب الغسل بالولد الجاف وان لم ينتقض الوضوء ويجوز لزوجهما وطوما قبل الغسل لان الولادة
 في جنابة وهي لا تمنع الوطء اما المصحوبة بالبلل فلا يجوز وطؤها بعد ما حتى تغتسل ويطل شوها بالولد
 الجاف سواء كان لها نفاس او لا لان ذات الولادة مبطلة له وان لم يوجد معها نفاس بخلاف ما لو المقت
 بعض الولد فانه ينتقض الوضوء ولا يجب الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع (و) سادسها (الموت)
 كسليم غير شهيد اما الكافر فلا يجب غسله بل يجوز واما الشهيد فلا يجب غسله بل يحرم لقوله عليه الصلاة
 والسلام فيهم لا تغسلوهم فان كل جرح يفوح ميتا يوم القيامة فدخل في قوله الموت الشقط النازل
 بلا حياة بعد تمام أشهره ولم تظهر فيه اماراتها ولموت موجب للغسل على الاحياء لا على الميت
 فالموجب للغسل اما ان يكون قائما بالفاعل او بغيره لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقة اغسلوه بما وسد ررواه الشيخان وظاهرة الوجوب
 ولو قص كسر العنق

والموت

فصل في فروض الغسل
 ايمان آتية وتعميم البدن
 بالماء

فصل في الغسل (فروض الغسل) أي أركانه واجبا كان الغسل أو مندوبا (اثنان) (الاول) (النية)
 كان ينوي الغسل رفع الجنابة والحائض والنفساء رفع الحيض أو النفاس أو ينوي كل أداء الغسل
 أو فرضه أو واجبه أو الغسل الواجب أو الغسل للصلاة أو رفع الحدث فقط أو الطهارة عنه أو له أو لا جله
 أو الطهارة الواجبة أو للصلاة لا الغسل ولا الطهارة فقط أذ قد تكون عادة أو نوت الحائض أو النفساء غسل
 الوطء من حيث توقفه على الغسل وان كان حراما كالزنا لان له جهتين وان لم تكن مسبلة ولا الواطئ مسبلا
 قال الحنفي ولو نوى الغسل استحابة ما يتوقف على الغسل كالصلاة والطواف وقراءة القرآن أجزاء
 وان نوى ما يستحب له كغسل الجمعة ونحوه لم يجز نه لانه لم ينو أمرا واجبا ولو نوى الغسل المفروض
 أو فريضة الغسل أجزاء قطعاً قاله في الروضة انتهى ولا بد أن تكون النية مقترنة باول مغسول سواء كان
 من أسفل البدن أو أعلاه أو وسطه لان بدن الغسل كله كعضو واحد فلو نوى بعد غسل جزء منه وجبت
 أعادته لعدم الاعتداد به قبل النية فوجب قرنها بأوله انما هو للاعتداد به لا لصحة النية لانها قد صحت
 ولو لم يقرنها بأوله (و) الثاني (تعميم البدن) أي ظاهره (بالماء) ومنه الانف والائمة المتخذان من
 نحو ذهاب فيجب غسله بدلا عما تحته لانه بالقطع صار من الظاهر والظفر يسمى بشرة هنا بخلافه في باب
 النافض ولا يجب غسل الشعر النابت في العين أو الانف وانما وجب غسله من النجاسة لفظها ويجب اتصال
 الماء الى ما تحت الغرلة لانه ظاهر حكما وان لم يظهر حسا لانها مستحقة الازالة ومن ثم لو أزالها شخص
 فلا ضمان عليه ولو لم يمكن غسل ما تحته الا بازالتها وجبت فان تعذرت صلى كفايد الطهورين وهذا في الحي
 واما الميت حيث لم يمكن غسل ما تحته الا تزال لان ذلك في تعذر دراه به ويدفن بلا صلاة على المعتقد
 عند الرمي وقال ابن حجر يمتع عما تحته ويصل عليه للضرورة قال البيهقوري ولا بأس بتقليده في هذه المسألة
 ستر اعلى الميت ويجب اتصال الماء الى باطن الشعر ولو كسفا لكن يتساع بباطن المقد التي لم يصل الماء
 اليها اذا تعقد الشعر بنفسه سواء كان قليلا او كثيرا فان تعقد بفعل فاعل عنى عن القليل عرفا ويعنى عن عمل
 طوع عسر زواله أو حصلت له مثله أي حقوبة بازالة ما عليه من الشعر ولا يحتاج للتيمم عن محله ويجب
 نقض الصفاة ان لم يصل الماء الى باطنها الا بالنقض (تمة) وسنته شعبة عشر التسمية وغسل الاذى
 سواء كان ظاهرا كمنى ومخاط او نجسا كودي ومذي وكذلك اذا كانت النجاسة غير مغلظة وكانت
 فحكية أو عينية لكن تزول بفلة واحدة اتم العينية التي لا تزول بذلك كراز التبا قبل الغسل شرطه

زواله ولو توقف زوال
 النجاسة على صابون
 أو غيره وجب استعماله
 ونفى عن النجاسة التي
 لا يراها البصر المعتدل
 وعن القليل من الدم
 والقيح ان كان من غير
 كلب وخنزير وعن
 الكثير أيضا ان كان من
 الشخص نفسه وخرج
 بغير فعله ولا يتنجس
 الظاهر الناشف اذا

فلا يصح مع بقائها لحلولها بين العضو والماء وأما المغلظة فتسليها بغير ترتيب أو مرة قبل استيفاء
السبع لا يرفع الحدث والوضوء والتثليث والتخليل للشعر والأصابع بالماء قبل إقامته والبدانة
بالشق الأيمن وبأعلى بدنه والدلك وتوجه للقبلة وكونه بمحل لا يناله رشاش والستر في الخلوة وجعل
الأناء الواسع عن يمينه والضييق عن يساره وترك الاستعانة بالإعذر والشهادتان أخره والمضمضة
والاستنشاق وهما شتان مستقلتان غير اللين في وضوئه وواجبتان عند أبي حنيفة وكون ماء الفسل
صاعاً أن كفاه وتعيد الصباخين وعضون الجلد ^(تذنيب) ومكر ومات الفسل والوضوء أربعة
الأسراف في الماء وهو أخذ الماء زيادة عما يكفي العضو وإن لم يزد على الثلاث ولو شطط نهر وزيادة
على الثلاث إذا كانت متينة وكان الماء مملوكة أو مباحاً فإن كان موقوفاً حرم ولا يكره في الوضوء
غسل الرأس وإن كان الأهل مسحه لأنه الكثير في أفعال الوضوء إذ تحصل به النظافة والنقص
عنها ولو احتمالاً إلا الحاجة كبرد وفعل ذلك للجنب في ماء راكد ولو كثيراً بلا عذر بأن يتوضأ
أو يغتسل وهو واقف فيه إذا كان في غير المسجد والأحرم من حيث الملك فيه
فصل في شروط الطهارة (شروط الوضوء) وكذا الفسل (عشرة) (الاول) (الإسلام)
فلا يصح من كافر لأنه عبادة بدنية بغير ضرورة وليس هو من أهلها (و) (الثاني) (التمييز)
فلا يصح وضوء غير المميز كطفل ومجنون لما ذكر (و) (الثالث) (النقاء) بفتح النون بالماء وما ضربه
نقى بكسر القاف ومضارعه بنقى بفتحها أي النظافة (عن الحيض والنفاس) (و) (الرابع) (النقاء) عما يمنع
وصول الماء إلى البشرة) كدهن جامد وشمع وعين حبر وحناء بخلاف أثرهما وشوكة لو أزيلت
لم يمتسح محلها ودم وغبار على عضو لا يرق متجمداً عليه ووسخ تحت الأظفار ورمص في العين وليس
منه تطوع عز زواله فيبقى عنه وكذا قشرة الدم بعد خروج ما فيها وأن سهلت إزالتها بل أولى
من الترقق لأنها جزء من البدن (و) (الخامس) (أن لا يكون على العضو ما يغير الماء) كزعفران وحندل
(و) (السادس) (العلم بفرضيته) أي يكون كل من الوضوء والفسل فرضاً وهو ما يثاب على فعله ويقاقب
على تركه لأن الجاهل بفرضيته غير متمكن من الجزم بالنية فلا يصح من مجمل فرضيته (و) (السابع)
(أن لا يعتقد فرضاً من فروضه) أي فروض كل منهما (سنة) سواء اعتقد أن أفعاله كلها فروض أو اعتقد
أن فيه فرضاً وسنة وإن لم يميز أحدهما عن الآخر وهذا في حق العايم أما العالم وهو من اشتغل بالفقه
زماً فلا بد فيه من تمييز فرائضه من سنته (و) (الثامن) (الماء الطهور) في ظن كل من المتوضي والمغتسل
واعتيقاده وإن لم يكن طهوراً عند غيره كما لو اشتبه الطهور بالمتنجس من أناء بين وقع في أحدهما لا يبينه
نجاسة فظن كل شخص طهارة أناءه فتوضأ فطهارة كل منهما صحيحة فلا يصح الوضوء والفسل بمستعمل
ومتغير تغيراً كثيراً (و) (التاسع) (دخول الوقت) أي في طهارة دائمة الحدث كسجاسة فلو تطهر
قبل دخوله لم تصح لأنها طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت (و) (العاشر) (الموالة) أي بين الأعضاء
والموالة بين أجزاء الوضوء الواحد (لدايم الحدث) وهذا القيد راجع لهمايتين المسألتين كما علت
فصل في بيان الأحداث (نواقض الوضوء أربعة أشياء) أي أحد هذه الأشياء (الاول) (الخارج)
من أحد السبيلين من قبل أو دبر) ^(هذه بيان للسبيلين أو من أي ثقب كان إذا كان أحد هما منسداً)
انسداداً خلقياً وكان الخارج من الثقة مناسباً للنسب كان انسداد القبل مخرج منها بول أو دبر خرج
منها غائط وكذا إذا كان غير مناسب لواحد منها كالدم وأما أن كان مناسباً للفتح فقط فلا نقص
وأما أن كان أحدهما منسداً انسداداً عارضاً فلا بد أن تكون الثقة قريبة من المعدة فإن كان في رجله
أو نحوها لم ينقض الخارج منها (ريج) هذا بدل من قوله الخارج أي سواء خرج ذلك الريج من القبل

(فصل في شروط الوضوء)
عشرة الاشتراط والتمييز
والنقاء عن الحيض
والنفاس وما يمنع
وصول الماء إلى البشرة
وأن لا يكون على العضو
ما يغير الماء والتيميم
بفرضته وإن لا يتقصد
فرضاً من فروضه
والماء الطهور ودخول
الوقت والموالة لما في
الحدث

(فصل في نواقض الوضوء)
أربعة أشياء الأول
الخارج من أحد
السبيلين من قبل
أو دبر ريح رنتون

أصابته نجاسة ناشفة
ولا يطهر شيء من نجس
العين إلا جلود الميتة
إذا اندبفت والخر إذا
انقلبت خلا بنفسها
ولا يضر فورانها ولا نقلها
من الشمس إلى الظل
ولا العكس فإن طرح
فيها شيء قبل تخللها
ولو طاهراً وبقي فيها
حتى تخللت لم تطهر

أو الذبر وسئل أبو هريرة رضي الله عنه عن الحديث فقال فسأه أو ضراط رواء البخاري قال في الصباح
 الصاء ربح يخرج بصير صوت يسمع وقال الصاوي فإن كان الرنح الخارج من الذبر بلا صوت شديد
 سمي فتوة وإن كان خفيفا سمي فتية بالتصغير وإن كان بصوت سمي ضراطا اه (أو غيره) أي سواء
 كان الخارج غيضا أو رنحا طاهرا أو نجسا نجافا أو رطبا متعادا كقول أو نادرا كدم أنفصل أولا
 كدودة أخرجت رأسها وإن رجعت وإذا ألقت المرأة جزء ولد فإنه ينقص الوضوء أما لو ألقت
 ولدا تاما بلا بلل فلا ينقص الوضوء وإن وجب الغسل (الا المني) أي الموجب للغسل فلا ينقص به
 كان أمي بمجرد نظره وهو التأمل بروية العين لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخصوص
 كونه ميا فلا يوجب أدونها وهو الوضوء بعموم كونه غارجا (الثاني زوال العقل) أي التمييز الناشئ
 عنه (بنوم) أي في غير الأنبياء عليهم السلام وهو رنح لطيفة تأتي من قبل الدماغ فتغطي العين وتصل
 إلى القلب فان لم تصل إليه كان نعاسا واسترخاء أعصاب الدماغ بسبب الأبخرة الصاعدة من المعدة
 ودليل النقص بالنوم قوله ^{العين} العينان وكما السه فاذا نامت العينان انحطقت الوكاه فمن نام فليتمضا
 رواء أبو داود وابن ماجه (أو غيره) كجئون وهو زوال الإدراك من القلب مع بقاء القوة والحركة
 في الأعضاء أو صرع وهو داء يشبه الجنون وصاحبه غالبا يشيع على وجهه في الأرض أو خبل وهو
 ذهاب العقل وفساده من الجنون أو عته وهو نقص العقل من غير جنون أو ذهابه حياة أو خوفا
 أو سكر وهو فساد في العقل مع اضطراب واختلاط نطق أو مرض وهو حالة خارجة عن الطبع
 ضارة بالعقل أو اغماء وهو زوال الإدراك من القلب مع انقطاع القوة والحركة في الأعضاء وقيل
 هو امتلاء بطون الدماغ من بلمم بارد غليظ وقيل هو سبيل يلقق الإنسان مع فتور الأعضاء لملته
 والأغماء جائز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولا ينقص باغماهم لأنه مرض من غلبة الأوجاع
 للحواس الظاهرة فقط دون القلب لأنه إذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو أخف من الأغماء كما
 سورد في حديث تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا فمن الأغماء أولى لشدة منافاته للعلق بالرب سبحانه وتعالى
 وليس كالأغماء الذي يحصل لأحد الناس ومثله الغشي في حقهم وأما في حقنا فهو تعطيل القوى المحركة
 والارادة الحسية لضعف القلب بسبب وجع شديد أو برد أو جوع مفرط فينقص أيضا عما ينقص
 واستفراق الأولياء بالذكر أو بالتفكير (النوم قاعد يمكن مقعده من الأرض) أي من مقره وهو متعلق
 بممكن أي ولو احتملا حتى لو يقن النوم وشك هل كان متمكنا أو لا لم ينقص وضوءه ولو زالت إحدى
 التي نائم متمكن عن مقره قبل انتباهه يقينا ينقص وضوءه أو بعده أو معه أو شك في تقدمه فلا ينقص
 (الثالث التقاء بشرق رجل وامرأة كبيرين أجنيين من غير حائل) وينقص وضوء كل منهما من لذة
 أو لا غمدا أو سهوا أو كرها بوضو سليم أو أشل ولو كان الرجل ممرقا أو مسوحا ولو كان أحدهما ميتا لكن
 لا ينقص وضوء الميت أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الأدي ككلب حيث تحققت
 الذكورة أو الأنوثة بخلاف ما لو تولد شخص بين آدي وحيوان آخر غير جنسي فلا ينقص بلبسه وتعلقه على
 صورة الأدي ^{الثالث} وسأله أن اللبس ناقض بشرط خمسة أحدها أن يكون بين مختلفي ذكورة وأنوثة ثانيها
 أن يكون بالبشرة دون الشعر والسن والظفر فلا ينقص بشيء منها بخلاف العظم إذا كسحط فإنه ينقص ولو
 اتخذت المرأة أو الرجل أصبغا من ذهب أو فضة لم ينقص ثلبها ولو سلخ جلد الرجل أو المرأة وحتى لم
 ينقص ثلبه لأنه لا يسمي آدميا وكذا لو سلخ ذكر الرجل وحتى إذا لبس ذكرنا لأنها أن يكون بدون
 حائل فلو كان مجا نل ولو رقيقا فلا ينقص ومن الحائل كمالو كثر الوسخ المتجمد على البشرة من غبار بخلاف
 ما لو كان من المرق فإن ثلبه ينقص لأنه صار كالجزء من البدن ^{المرق} رابعا أن يبلغ كل منهما حد الكبر

أو غيره إلا المني ^{الثاني}

زوال العقل بنوم أو غيره

الأنوم قاعد يمكن مقعده

من الأرض ^{الثالث}

التقاء بشرق رجل

وامرأة كبيرين

أجنيين من غير حائل

(باب الحيض والنفس)

الحيض هو الدم الخارج

من قبل المرأة في صحتها

بلاسبب والنفس هو

الدم الخارج منها بعد

تمام ولادتها وأقل سن

الحيض تسع سنين

قريبا وأقل مدته يوم

وليلة وأكثرها خمسة

غريوما وغالبها ستة

أوسبعة فان نقص الدم

عن أقل المدة أو زاد عن

أكثرها فهو دم فساد

بقينا وهو في حق الرجل من بلغ حدا تشبه فيه عرقا ذوات الطباع السليمة من النساء كالسيدة فقيسة بنت الحسن بن زيد ابن سيدنا الحسن بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن سيدنا علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه وكذلك بان ميل قلب تلك النساء اليه وفي المرأة من بلغت حدا يشتهها فيه عرقا ذوات الطباع السليمة من الرجال كالامام الشافعي رضي الله عنه وكذلك بان ينشر منهم الذكور فبلغ احداهما حد يشتهي ولم يبلغه الآخر فلا تقض نكاحها عدم المحرمية ولو احتمالا والمحرم من حرم نكاحها ويكون نكاحها على التأييد بسبب مباح لا لاحترامها ولا لعار من يزول فاحترس بقولهم على التأييد عن أخت الزوجة وعمتها وخالتها فان تحريمهن جهة الجمع فقط وبقولهم بسبب مباح عن بنت الموطورة بشبهة وأما لأن وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم وعن الملاعة التحريم بسبب حرمتها وهو الزنا وبقولهم لا لاحترامها عن زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان تحريمهن لاحترامهن فانهم يحرمون على الأئم وعلى الانبياء أيضا لانهم من أمته صلى الله عليه وآله وسلم ولو لم يدخل بين بخلاف أمته صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحرمون على غيره إلا ان كن موطرات له صلى الله عليه وآله وسلم وأما زوجات بقية الانبياء فيحرمون على الأئم خاصة لا على الانبياء وبقولهم ولا لعار من يزول عن الموطورة في نحو حيض والمجوسية والوثنية والمرتدة لأن تحريمهن لعار من يزول فيمكن أن يحل له من ذكر في وقت (تنمة) اعلم أن وطء الشبهة الذي لا يوصف باباحة ولا تحريم هو شبهة الفاعل كان بطن امرأة أجنبية زوجته فيطوئها وكو طء المكربة بفتح الراء وأما الوطء بشبهة المحل كوطء أمة ولده أو شريك الأمة المشتركة أو سيد مكاتبه أو شبهة الطريق أي المذهب وهو أن يعقد عليها أي المرأة بجهة فالحال عالم يعتقد بخلافه كالحنفي ونحوه فإنه لا يوصف بحرمة وسمي وطء أمة الولد بشبهة المحل لأن مال الولد كله محل لا عفاف أصله ومنه الجارية فاعفاف الولد هو أن يهيء للأصل مستمتعا بالحليلة وبمونها ومثال شبهة الطريق كالتكاح بلا شهود عند العقد عند مالك ويجب الأشهاد عنده قبل الدخول وبلاولي عند أبي حنيفة وبلاولي وشهود كما هو مذهب داود الظاهري كان زوجته نفسها فلا حد على الواطئ في ذلك وإن لم يقصد تقليد هم وإن اعتقد التحريم وقد نظم بعضهم الشبهات الثلاثة في قوله

والذي أباح البعض حلة فلا حذبه والطريق استعملا
وشبهة لفاعل كان أتي المحرمية بطن حلا مشا
ذات اشتراك الحقن وسمين هذا الأخير بالمحل فاعلم

(الرابع من قبل الأدبي) ولو سهوا ولو ميانا حيث سمي فرجا ولو أشل ولو صغيرا أو ميتا من نفسه أو غيره وهو في الرجل جميع نفس القضيب أو محل قطعه لا ماتنت عليه القانة والبستان وما بين القبل والدبر وفي المرأة شفرهاا الملتقيان ومها حرقا الفرج المحيطان به كاحاطة الشفتين بالقم أو الخاتم بالاصبع لا ما فوقهما عاينت عليه الشعر وخرج بالشفرين الملتقين ما بعدهما فلو وضعت أصبعها داخل فرجها لم ينتقض وضوءها وإن نقص خروج وجهه ومن ذلك النظر بفتح الباء وهو فحش بأعلى الفرج والقلقة حال اتصالهما فان قطعها فلا نقص بهما والتقييد بالأدبي يخرج البهيمية وأما الجنى فهو كالآدي بناء على حل منا كحتمنا لم (أو حلقة دبره) وهو المنفذ الملتقى كقم الكيس لا ما فوقه وما تحته (ببطن الراحة أو بطون الأصابع) وهي ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير في غير الإبهامين أما ما يقض باطن أحدهما على باطن الأخرى فينتقض وضوء الماس دون المسوس بخلاف اللبس فإنه ينتقض وضوء كل من اللبس والملوس والحاصل أن المس فيفارق اللبس في ثمان صور وأحد ما أن النقص في المس خاص بصاحب الكف فقط ثانيا أنه لا يشترط في المس اختلاف النوع كمرورة وأنوثة ثانيا أن المس قد يكون في الشخص الواحد

الرابع من قبل الأدبي أو حلقة دبره ببطن الراحة أو بطون الأصابع وأقل مدة النفاس لحقة وغالبها أربعون يوما وأكثرها ستون وما زاد عليها فمفسد أيضا (وبمحرم) بالحيض والنفاس المباشرة فيها بين السرة والركبة من غير حائل وبالمرور في المسجد ان عافت تنجيسه والصوم ومحرمات الجنابة السابقة ويجب على الحائض والنفاس قضاء الصوم الفائت في الحيض والنفاس دون قضاء الصلاة الفائتة فيها (كتاب الصلاة) فرض الله على هذه الأمة في كل يوم وليلة خمس صلوات فقط وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ولا نجس الا على المسلم البالغ

(فصل) مَنْ أَنْتَقَضَ
وَضُوءُهُ حُرْمَ عَلَيْهِ
لِرُبْعَةِ أَشْيَاءَ الصَّلَاةِ
وَالطَّوَافِ وَمَسَّ
الْمَصْحَفِ وَحَمَلَهُ وَبَحَثَ
عَلَى الْجَنْبِ ثَمَّةَ أَشْيَاءَ
بِالصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ
وَمَسَّ الْمَصْحَفِ وَحَمَلَهُ
الْعَاقِلُ وَالطَّاهِرُ مِنْ
الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ بَعْدَ
دُخُولِ وَقْتِهَا وَلِكُلِّ
صَلَاةٍ مِنْهَا وَقْتُ مَحْدُودٌ
فَوْقَ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ
الشَّمْسِ عَنْ وَسْطِ
السَّمَاءِ إِلَى أَنْ يَزِيدَ ظِلُّ
الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ بَعْدَ ظِلِّ
الْأَسْتَوَاءِ وَوَقْتُ الْعَصْرِ
مِنْ الزِّيَادَةِ عَلَى ظِلِّ
الْمِثْلِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ
كُلُّهَا وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مِنْ
تَمَامِ غُرُوبِ الشَّمْسِ
حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ
الْأَحْمَرُ وَوَقْتُ الْعِشَاءِ
مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ
الْأَحْمَرِ حَتَّى يَطْلُعَ أَوَّلُ
النَّجْمِ الْعِیَاقِ وَوَقْتُ
الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ أَوَّلِ
النَّجْمِ الصَّادِقِ حَتَّى
يَطْلُعَ أَوَّلُ الشَّمْسِ وَلَا
قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ إِذَا
أَسْلَمَ إِلَّا الْمُرْتَدَّ وَلَا عَلَى
الْمَجْنُونِ وَالْمَغْضَى عَلَيْهِ
وَالْكِرَانِ بَعْدَ مَحْوِهِمْ
إِلَّا إِذَا تَعَدَّوْا بِذَلِكَ وَلَا

[illegible]

انتهى ويجوز حمل حامل المصحف ولا يجري فيه تفصيل المتاع لانه لا يعد حاملاً للمصحف ولو قصد
 فلا عبرة بقصده ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد لحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل المأثور
 بالنسبة للحمل أمثال المتع فيحرم من جلد المساميت للمصحف دون ما عداه وإنما حرم من جلد المصحف
 مع أنه حائل وليس من ورائه لا يؤثر كما في عدم نقض الوضوء بالمس من وراء حائل لأن حرمة المس
 هنا تعظيم للمصحف فحرم من وراء حائل مبالغة فيه والنقض في الوضوء بالمس لما فيه من إثارة الشهوة
 المفقود ذلك مع الحائل ولا يجب منع صبي ممز ولوجبا من حمل مصحفه ومسه الحاجة تعلية ومشقة
 استمراره متطهر ففعل ذلك أن كان للدراسة قال الشبرايملى بخلاف تمكنه من الصلاة والطواف
 أو نحوهما مع الحديث انتهى ويحرم تمكن غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية لما فيه من الأمانة
 فائدة قال النووي في التبيان لا يمنع الكافر عن سماع القرآن لقوله عز وجل وإن أخذ من المشركين
 استجارك فأجزه حتى يسمع كلام الله ويمنع من مس المصحف وهل يجوز تعليمه القرآن قال أصحابنا
 أن كان لا يرجو إسلامه لم يجز تعليمه وأن رجا إسلامه فقبه وجهان أحدهما يجوز رجاء إسلامه
 والثاني لا يجوز كالأبجوز بيع المصحف منه وأن رجا وأما إذا رآه يتعلم فهل يمنع فيه وجهان انتهى
 (و) خامساً (اللبث) بضم اللام وفتحها مصدر لبث من باب سمع أي لبث مسلم بالغ غير نبي (في المسجد)
 وهو ما وقف للصلاة ولو كان لللبث بقدر الطمأنينة لا عبوره وهو الدخول من باب والخروج
 من آخر بخلاف ما إذا لم يكن له إلا باب واحد فيستنع الدخول أمثال تردد فانه حرام كالمكث قال تعالى
 لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عارى سبيل حتى تغسلوا أي لا تقربوا
 موضع الصلاة حال كونكم سكارى ولا في حال كونكم جنباً نعم يجوز لبث فيه للضرورة كان نائم فيه فاحتل
 وتعدر خروجه خوفاً من عيس ونحوه لكن يلزم التيمم أن وجد غير تراب المسجد أما ترابه وهو
 الداخل في وقته كان كان المسجد تراباً فيحرم التيمم به ويصح والعس هو الحاكم الذي يطوك بالليل
 ولو جامع زوجته فيه وهو ما تارة لم يحرم أمالو مكثاً في لذر فانه يمتنع مجامعتها حينئذ ومن المسجد تطهعه
 ورجله وروشه وجداره وسر داب تحت أرضه وخارج بالمسجد مصل العبد والمدارس وهي المواضع
 التي يدرس فيها الشيخ مع الطلبة والرباط وهذه البيت الذي يبنى للفقراء وللطلبة أو هو معد الصوفية
 أو هو الثغور أي المواضع التي يخاف منها هجوم العدو وأما الصبي فيجوز لوليته تمكنه من المكث
 كالقراءة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فيحرم المكث بالمسجد جنباً وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأن احتياجه للسجدة أكثر
 لنشر السنة لجوز له ذلك لكنه لم يقع منه ولأن ذاته أعظم من ذات المسجد وأما الكافر فلا يمنع من المكث
 في المسجد جنباً لانه لا يعتد حرمة وأن حرم عليه لانه مخاطب بفروع الشريعة ولا يجوز له دخول المسجد
 ولو غير جنب إلا بأذن مسلم بالغ مع الحاجة ومنها يجلس القاضي أو المفتي فيه أو عمارته (و) سادساً
 (قراءة القرآن) وشرط في حرمتها شعبة شروط الأول كون القراءة باللفظ ومثله إشارة الآخر من
 المفهومة لأن الشارحة معتد بها إلا في ثلاثة أبواب الصلاة فلا تبطل بها والخث فاذا حلف وهو ناطق
 أن لا يتكلم ثم خرس وأشار بالكلام لم يثبت والشهادة فاذا أشار بها لا تقبل وإشارة الناطق غير معتد بها
 إلا في ثلاثة أبواب أمان الكافر والإفتاء كان قبل له أتوضأ هذا الماء فأشار أن نعم أو لا ورواية الحديث
 كان قبل له أنزوي عنك هذا الحديث فأشار أن نعم أو لا وخرج باللفظ ما إذا أجرى القراءة على قلبه
 الثاني كون القارئ سميعاً بها نفسه وخرج ما إذا تلفظ ولم يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع
 الثالث كونه مسلماً فخرج الكافر فلا يمنع من القراءة لعدم اعتقاده الحرمة وإن عوقب عليها الرابع كونه
 مكلفاً فخرج الصبي والمجنون الخامس كونه ما أتى به قرآناً حيث قال قراءة القرآن لخرج التوراة والإنجيل
 ومنسوخ التلاوة ولو بنى فحكمه كآية الرجم وهي الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من

واللبث في المسجد
 وقراءة القرآن

على الصغير إذا بلغ
 ويجب على الآباء
 والأمهات أن يأمرُوا
 أولادهم بالصلاة عند
 سبع سنين وبضربهم
 على تركها عند عشر
 والافضل تعجيل الصلاة
 في أول وقتها ويجوز
 تأخيرها عن أول الوقت
 ولو بلا عذر بشرط
 أن يعزم على فعلها قبل
 خروج الوقت ومثل
 الصلاة في ذلك بقية
 الفروض الموسعة كالحج
 ويجب على الشخص
 عند أول بلوغه أن يعزم
 على فعل جميع الواجبات
 والامتناع عن جميع
 المحرمات ومن جحد
 وجوب الصلاة عليه
 من المكلفين فهو كافر
 مرتد ويقتل ككفرا
 أن لم يرجع إلى الإسلام
 ولا يصل عليه ولا يدفن
 في قبور المسلمين فان

ومحرم بالحبيض عشرة
 أشياء الصلاة والطواف
 ومس المصحف وحمله
 لم يحمى وجوبها
 وأخرها عن وقتها بلا
 عذر فهو مؤمن فاسق
 لكنه يقتل بشروط
 مذكورة في المطولات
 ولا تسقط الصلاة عن
 أحد ولو اشتد عليه
 المرض الا اذا غاب عقله
 بغير عمدته ولا عذر
 له في تأخيرها في الحضر
 من وقتها ولو تكاثرت
 عليه الاشغال الا اذا
 نسي بغير لعب أو نام
 قبل دخول وقتها ولم
 ينجبه الا بعد فواتها
 واذنقات شخصاً فريضة
 بغير عذر وجب عليه
 قضاؤها على الفور فان
 قاته بغير عذر وجب عليه
 قضاؤها على التراخي
 والافضل له المبادرة
 بقضائها
 (باب شروط الصلاة)
 الشروط لصحة الصلاة
 أربعة (الاول) الطهارة
 من الحدثين وعن
 النجاسة التي لا يمتنع
 منها في الجسد والملبس

الله والله عز وجل وحكم والسادس قصد القراءة وحدها أو مع الذكر أو القصد لواحد لا يمتنع فان قرأ آية
 لا احتياج بها لحرم وان قصد الذكر أو أطلق كأن جرى القرآن على لسانه من غير قصد لواحد منهما
 فلا يحرّم فانه لا يسمى قرأنا عند الصارف إلا بالقصد وأما عند عدم الصارف فيسمى قرأنا ولو بلا قصد
 السابع أن تكون القراءة بغير خلاف ما اذا كانت واجبة سواء داخل الصلاة كفاقد الطهورين فلا فرق
 بين أن يقصد القراءة وأن يطلق مثلاً فيكون قرأنا عند الإطلاق لوجوب الصلاة عليه فلا يعتبر المانع
 وهو الجنابة أو خارجها كأن نذر أن يقرأ سورة يس مثلاً في وقت كذا فكان في ذلك الوقت نجساً فافدا
 الطهورين فانه يقرأها وجوباً للضرورة لكن بقصد القرآن لا مطلقاً ولا حرمة عليه فليس ذلك كالفاضة
 من كل وجه (ويحرم بالحبيض) ومثله النفاس (عشرة أشياء) أحدهما (الصلاة) أي من المأمدة العامة
 ولا يصح مطلقاً أي ولو مع الجهل أو النسيان ولا يلزمها قضاء ما فلو قضتها كره وتعمد فلا مطلقاً لا ثواب
 فيه على المعتد وفارق الصوم حيث يجب قضاؤه لأن الصلاة تكرر كثيراً فيشق قضاؤها ولا كذلك
 الصوم فلا يشق قضاؤه ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة
 (و) ثانيها (الطواف) سواء كان في ضمن نسك أم لا لأنه لا يكون إلا في المسجد فان قلت اذا كان
 دخول المسجد حراماً فالطواف أولى فما الحاجة الى ذكره قلت لثلاث يومه أنه لما جاز لها الوقوف مع أنه
 أقوى أركان الحج فلا تنجز بها الطواف أولى (و) ثالثها (مس المصحف) حتى حواشيه وما بين
 سطوره والورق اليابس بينه وبين جلده في أوله وآخره المتصل به ويحرم المس ولو بمحامل ولو كان ثخيناً
 حيث يمد ما سألته عن قال أنه يحمل بالتعظيم والمراد منه بأي جزء لا ياطن الكف قطعاً قال النووي اذا مس
 المحدث أو الجنب أو الحائض أو حمل كتاباً من كتب الفقه أو غيره من العلوم وفيه آية من القرآن أو ثوباً
 مطرزاً بالقرآن أو دراهم أو دنانير منقوشة به أو مس الجدار أو الحلو أو الخبز المنقوش فيه كل المذهب
 الصحيح جواز هذا كله لأنه ليس بمصحف وفيه وجه أنه حرام وقال أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي
 في كتابه الحاروي يجوز مس الثياب المطرزة بالقرآن ولا يجوز لبسها بلا خلاف لأن المقصود بلبسها
 التبرك بالقرآن وهذا الذي قاله ضعيف لم يوافقه أحد عليه فيأرأيه بل جزم الشيخ أبو محمد الجويني
 وغيره بجواز لبسها وهذا هو الصواب والله أعلم وأما كتب التفسير والفقه فان كان القرآن فيها أكثر
 من غيره حرم مسها وحملها وان كان غيره أكثر كما هو الغالب فيه ثلاثة أوجه أحدها لا يحرم والثاني يحرم
 والثالث اذا كان القرآن بخط متميز بلفظ أي باجتماع أو حرة ونحوها حرم وان لم يتميز لم يحرم قال
 صاحب التتمة من أمهاتنا اذا قلنا لا يحرم فهو مكروه وأما كتب الحديث رسول الله صلى الله عليه وآله فان لم يكن
 فيها آيات من القرآن فلا يحرم مسها ولا روى أن تمس على طهارة وان كان فيها آيات فلا يحرم على المنصب
 بل يكره وفيه وجه أنه يحرم وهو الوجه الذي في كتب الفقه ولما المنسوخ تلاوته كالشيخ والشيخة
 اذا زينا فارجموها وما أشبه ذلك فلا يحرم مسه ولا حمله قال أمهاتنا وكذلك التوراة والانجيل
 انتهى كلام النووي (و) رابعها (حمله) ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالحمل
 في التفصيل بين كونه التفسير الذي تحت يده أكثر أو لا قال النووي اذا تصفح الحديث أو الجنب
 أو الحائض أوراق المصحف يعود وشبهه في جوازه وسهوان لا محابته لظهورها في جوازه وهو
 قطع العراقيون من أمهاتنا لأنه غير مائس ولا حامل والثاني وهو اختيار الرافعي في تحريمه لأنه
 في يده حاملاً للورقة والورقة كالجميع فاما اذا لمسه على يده وقلب الورقة فحرام بلا خلاف وغلط
 بعض أمهاتنا فيعكي فيه وجهين والصواب القطع بالتحريم لأن القلب يقع باليد لا بالكف
 انتهى قال الشافعي في فعل جواز قلب الورقة بالعود اذا لم يلزم عليه حملها بأن يتعامل عليها
 بالعود فتفصل عن حاجتها أو تكون قائمة فيخففها به وليس المراد أنه يدخل العود بين الورق

ويفصل بعضه من بعض لان ذلك حمل (و) خامسها (البث) أي الإقامة (في المسجد) ومثله التردد
 لقوله لا أحل المسجد لحائض ولا جنب رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها ودخل في المسجد
 هو أو غيره وما انفصل به من محرورين وغصن شجرة أصلها خارج لا عكبه ورجته لا حرمه فسمجة
 المسجد في الساحة المبسطة والحريم ما حوله من المرفق بكسر الميم وفتح الفاء لا غير أي كالمطبخ ونحوه
 لا فائدة لا بأس بالنوم في المسجد لغير الجنب ولو لغير أعزب وهو من لم يكن عنده أهل فقد ثبت أن
 أصحاب الصفة وهم زهاد من الصحابة فقراء غرباء كانوا ينامون فيه في زمته ^{من يبيت في المسجد} نعم يحرم النوم فيه إذا
 ضيق على المصلين ويجب حينئذ تنبيهه ويندب تنبيه من نام في نحو الصف الأول أو أمام المصلين ولا ينبغي
 التصديق في المسجد ويلزم من زاه أنكاره عليه ومنعه أن يكره السؤال فيه بل يحرم أن شوش على
 المصلين أو مشى أمام الصفوف أو غطى رقابهم وأملأ أعطاء السائل فيه فيندب ويحرم الرقص فيه ولو لغير
 شابة ويحرم النط فيه ولو بالذكركرماً فيه من تقطيع حصره وأبداء غيره والنط الوثب وهو نقل الرجل من
 محل إلى محل آخر مرة بعد أخرى وللحصر بضم الحاء والصاد جمع حصير وهو البارية الحشنة (و) مهادسها
 (قراءة القرآن) قال النووي في التبيان سواء كان ثابة أو أقل منها ويجوز للجنب والحائض إجراء القرآن على
 قلبهما من غير تلفظ به ويجوز لهما النظر في المصحف وإمراره على القلب وأجمع المسلمون على جواز التهليل
 والتسبيح والتحميد والتكبير والصلاة على رسول الله ^{عليه السلام} وغير ذلك من الأذكار للجنب والحائض
 قال أصحابنا وكذا إذا قال لا إله إلا الله كتاب بقوة وقصد به غير القرآن فهو جائز وكذا ما أشبهه قالوا
 ويجوز لهما أن يقولوا عند المصيبة أنا لله وأنا إليه راجعون إذا لم يقصد القرآن وقال أصحابنا الخراسانيون
 ويجوز أن يقول عند ركوب الدابة سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطيقين وعند الدماء
 ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار إذا لم يقصد به القرآن قال إمام الحرمين وإن
 قال الجنب بسم الله والحمد لله فان قصد القرآن عصي وأن قصد الذكر أو لم يقصد شيئاً لم يأتيم ويجوز لهما قراءة
 ما سخط تلاوته كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله انتهى قول النووي رضي الله عنه
 (و) سابعها (الصوم) فتي نوت الصوم تحريم عليها وأما إذا لم تنو ومنعت نفسها الطعام والشراب فلا
 يحرم عليها لأنه لا يسمى صوماً ولا وجبة أنه لم يجب عليها أصلاً ووجوب القضاء إنما هو بما سجد بدو قبل
 وجب عليها ثم سقط (و) ثامنها (الطلاق) وهو من الكبار التي سبع صور فلا يحرم طلاقها فيها الأول
 إذا قال أنت طالق في آخر جزء من حبصك أو مع آخره أو عنده ومثل ذلك مما لو نتم لفظ الطلاق في آخر
 الحيض لاستعقاب ذلك الطلاق الشروع في العدة الثاني أن تكون المطلقة في ذلك غير مدخول بها لعدم
 العدة بخلاف المتوفى عنها زوجها قبل الدخول فتجب عليها العدة الثالث أن تكون حاملاً منه لاستعقاب
 ذلك الطلاق الشروع في العدة الرابع أن يكون الطلاق بغير عوض منها إذا كانت حائلاً لأن إعطاء ما المال
 يشعر بالحاجة إلى الطلاق وخرج بالعوض منها ما لو طلقها بسواها بلا عوض أو بعوض من غيرها
 فيحرم (و) الخامس أن يكون الطلاق في إيلاء بمطالبتها الطلاق في حال الحيض بعد مطالبتها بالوطء
 من الزوج في حال الطهر فيمتنع منه لأن حاجتها شديدة إلى الطلاق السادس ما إذا طلقها الحكم في شقاق
 وقع بينها وبين زوجها لحاجتها الشديدة إليه السابع ما لو قال السيد لا بته لن طلقك الزوج اليوم
 فأنبت غرة فلم الزوج ذلك التعليق وعدم رجوع السيد فطلقها أو سأك ذلك فلا يحرم طلاقها للخلاص
 من الرق أذ ذواته أضربها من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم
 أسرها والحكمة في تحريم الطلاق بالحيض تنصرتها بما بطول مدة التبرص لأن جبة الحيض
 لا تحب من العدة قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن من لئدتهن أي إذا أردتم طلاق الأزواج

والبث في المسجد
 وقراءة القرآن
 والصوم والطلاق
 والمكان (والثاني)
 ستر العورة من أعلى
 البدن وجوانبه للقادر
 عليه ولو وصل في الظلة
 منفرداً عن الناس
 وعورة الذكر والامة
 في الصلاة ما بين السرة
 والركبة لكن يجب
 عليهما ستر السرة
 والركبة أيضاً وعورة
 الحرة الكاملة جميع
 بدنهما إلا الوجه والكفين
 ومن عجز عن ستر
 عورته في الصلاة صلى
 طرباً ولا إعادة عليه
 (والثالث) دخول
 الوقت ولو بنبلة الظن
 في الصلاة المؤقتة
 كالعرض الأصل
 ونوابه ووجود
 السبب يقينا في التي لها
 سبب كصلاة الحنوف
 فلا تصح صلاة مؤقتة حتى
 يدخل وقتها ولا صلاة
 لها سبب حتى يوجد

الموطآت اللاتي يتعدن بالاقراء فطلقوهن في أول الوقت الذي يشرع فيه في العدة بأن يكون الطلاق في طهر لم يجامع فيه والمراد بوقت شروعهن ما يشمل وقت تلبسهن بها فلو طلقت في عدة طلاق رجعي فلا حرمة لتلبسها بالعدة (و) تاسعها (المرور) أي مجرد العبور (في المسجد) لفظ حديثها وهذا فارق الجنب حيث لم يحرم في حقه مجرد العبور (أن خافت تلويثه) بالثاء المثلثة أي تلبسها بالدم صيانة للمسجد فان أمته كان لها العبور لكن مع الكراهة عند انتفاء حاجة عبورها بخلاف الجنب فان العبور في حقه بلا حاجة بخلاف الأولى فان كان لها غرض صحيح كقرب طريق فلا كراهة ولا خلاف الأولى وخرج بالمسجد المدرسة والربط بضم الراء والباء جمع رباط ككتب جمع كتاب ومصل العبد وملك الغير فلا يحرم عبورها الا عند تحقق التلويث أو ظنه لا عند توهمه والفرق أن حرمة المسجد ذاتية وحرمة هذه غرضية وكالحائض فيما ذكر من أنه حدث دائم كاستحاضة وسلس بول أو مذي ومن به جرحه نضاحه بالدم فاذا خيف التلويث بشيء من ذلك حرم العبور والإكراه الحاجة وكذا استأثر النجاسات الملوثة ولو في نعل أو ثوب فلا يجوز إدخال النجاسة على نحو النعل إلا بشرطين أن يأمن التلويث وأن يكون الحاجة كحرف الضياع (و) عاشرها (الاستمتاع) أي المباشرة سواء كان شهوة أم لا (بما بين السرة والركبة) بوطء سواء كانت بمحائل أم لا وبغيره حيث لا حائل ولا بد أن تكون المباشرة بما ينقض مسه الوضوء لينخرج السن والشعر فلا تحرم المباشرة به والحاصل أن بدن المرأة حال الحيض بالنسبة إلى الاستمتاع والمباشرة على قسمين أحدهما ثاين السرة والركبة فيحرم على الرجل المباشرة فيه مطلقا سواء كانت بوطء أو بليس اذا كانت تحت الثياب بخلاف الاستمتاع بغيرهما كنظر شهوة فانه لا يحرم وأما المباشرة فوقهما أن كانت بوطء فيحرم أيضا وأما بغيره فلا وثانيهما ثاين السرة والركبة فلا يحرم مطلقا ويحرم على المرأة وهي حائض أن تبشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها لأن ما منع من مسه يمنعها أن تمسه به وبما يحرم على الحائض الطهارة للحدث بقصد التعبد مع عليها بالحرمة لثلاثها فان كان المقصود النظافة كإغسال الحج لم يمتنع ولا يحرم على الحائض والنفساء حضور المحضر على المعتد خلافا لما في الباب والروض وعليه بتفترده بامتناع ملانكة الرحمة من المحضور عنده بسببها كذا ذكره الشوئبي نقلا عن الرملي.

(فصل) في بيان العجز عن استعمال الماء (أسباب التيمم) أي جوازه (ثلاثة) أحدها (فقد الماء) في السفر أو في المحضر. وللشافعية أربعة أحوال: الحالة الأولى أن يتيقن عدم الماء حوله بأن يكون في بعض رمال البوادي فيقيم ولا يحتاج إلى طلب الماء لانه والحالة هذه ثبت بالحالة الثانية أن يجوز وجود الماء حوله بجوارق أو بعيدا فهذا يجب عليه الطلب بلا خلاف ويشترط كونه بعد دخول الوقت لأن التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة مع إمكان الطهارة بالماء قبل دخول الوقت ولا يكفيه الطلب من لم يأنزله بلا خلاف وكيفية الطلب أن يفتش رجليه أي مسكه لا حمال أن يكون في رجليه ماء وهو لا يشعر فان لم يجد نظر يميناً وشمالاً وأماماً وخلفاً أن استوى موضع وضوءه وخمس موضع الحضرة واجتماع الطير بمزيد احتياط وان لم يستو الموضع فيه تفصيل أن خاف على نفسه أو ماله أو أن قل أو اختصه بجلد ميتة أو انقطاعه عن رقة أو خروج وقت لو تردد لم يجب التردد لأن هذا الخوف يبيع له التيمم عند يقين الماء فعند التوهم أولى وأن لم يخف وجب عليه التردد إلى حد يلحقه غوث الرقاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم والتفاوض في أقوالهم، ويختلف ذلك باستواء الأرض واختلافها صغوباً وموطاً فان كان منه رقة وجب سؤالهم إلى أن يستو عنهم أو يضيق الوقت فلا يبقى إلا ما يسع الصلاة على الراجح وقبل يستو عنهم ولو خرج الوقت ولا يجب أن يطلب من كل واحد من الرقة جنة بل يكفي أن ينادي فيهم من معه

والمرور في المسجدان خافت تلويثه والاستمتاع بما بين السرة والركبة (فصل) أسباب التيمم ثلاثة فقد الماء فيها يقينا (والرابع) استقبال عين الكعبة يقينا في القرب وظنا في البعد الا في نافلة السفر وصلاة شدة الخوف (باب أركان الصلاة) أركانها ثلاثة عشر (الأول) النية مفرونة بجزء من تكبيرة الاحرام (والثاني) القيام في الفرض للقادر عليه ومن عجز عن القيام صلى جالساً فان عجز عن الجلوس اضطجع على جنبه واستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه ويكره أن يضطجع على الجنب الأيسر من غير عذر فان عجز عن الاضطجاع استلقى على ظهره ويجب عليه أن يرفع رأسه بشيء لاستقبال القبلة بوجهه وأن يجلس للركوع والسجود ان أمكنه

سواء يجوز به أو يثبت ويجب أن يجمع بينهما ولو بعث النازلون ثقة يطلب لهم كفاهم كلهم ^{في الحالة الثالثة} أن يتيقن وجود الماء خوالة وهذا ثلاث مراتب ^{المرتبة الأولى} أن يكون الماء على مسافة ينتشر إليها النازلون للحطب والحشيش والرعي فيجب السعي إلى الماء ولا يجوز التيمم إلا إن خاف على مأمرة غير اختصاص وما يجب بذله في تحصيل الماء بمنا وأجرة قال محمد بن يحيى لعله يقرب من نصف فرسخ وهذه المسافة فوق المسافة عند التيمم ^{المرتبة الثانية} أن يكون بعيدا بحيث لو سعى إليه خرج الوقت فهذا يتييم على المذهب لأنه فاقد للماء في الحال ولو وجب انتظار الماء مع خروج الوقت لما ساع التيمم أصلا بخلاف ما لو كان الماء معه وخاف فوت الوقت لو توطأ فإنه لا يجوز له التيمم على المذهب لأنه ليس فاقدا للماء في الحال ^{المرتبة الثالثة} أن يكون الماء بين المرتبتين بأن تزيد مسافته على ما ينتشر إليه النازلون وتقصير عن خروج الوقت وفي ذلك خلاف منتشر والمذهب جواز التيمم لأنه فاقد للماء في الحال وفي السعي زيادة مشقة ^{الحالة الرابعة} أن يكون الماء حاضرا لكن تقع عليه زحمة المسافرين بأن يكون في بئر ولا يمكن الوصول إليه إلا بآلة وليس هناك آلة واحدة أو لأن موقف الاستقاء لا يسع إلا واحدا وفي ذلك خلاف والراجح أنه يتييم للعجز الحسي ولا إعادة عليه على المذهب ومن أسباب الإباحة أيضا إذا كان يقرب من الماء ويخاف لو سعى إليه على نفسه من سبع أو عدو عند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو يخلف في رحله من غاصب أو سارق أو كان في سفينة لو استبقى لاستبقى في البحر فله التيمم في ذلك كله ولو خاف الانقطاع عن الرفقة أن كان عليه ضرر لو قصد الماء فله التيمم قطعا وإن لم يكن عليه ضرر بخلاف والراجح أن له أن يتييم للوحشة ^{(و) السبب الثاني (المرض)} وهو ثلاثة أقسام الأول أن يخاف معه بالوضوء فوت الروح أو فوت عضو أو فوت منفعة العضو ويلحق بذلك ما إذا كان فيه مرض يخوف إلا أنه يخاف من استعمال الماء أن يصير مرضا مخوفا فيباح له التيمم الثاني أن يخاف زيادة العلة وهي كثرة الألم وإن لم تزد المدة أو يخاف طول مدة البرء وإن لم يزد الألم أو يخاف شدة الضنى وهو المرض الملازم القرب إلى الموت أو يخاف حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وغيره مما يبدو غالبا عند المهنة وهي بفتح الميم وكسر هاء مع كسر الهاء من يكونها ومعناها الخدمة وفي جميع هذه الصور خلاف منتشر والراجح جواز التيمم ^{وعلة الشين القبيح} أنه يشوه الخلقة ويدوم ضرره فأشبهه بثلث العضو الثالث أن يخاف شينا يسيرا كآثر الجذري أو سوادا قليلا أو يخاف شينا قبيحا على غير الأعضاء الظاهرة أو يكون فيه مرض لا يخاف من استعمال الماء معه مخذورا في العاقبة وإن تألم في الحال لجزاحة أو برد أو حر فلا يجوز التيمم ^{لشدة} من هذا بخلاف ما فرع في البريض لمن يعتمد في ذلك قول الطبيب العدل في الرواية ويعمل بمعرفة نفسه بحيث كان عالما بالطب ولا يعمل بتجربة نفسه على المعتمد لا خلاف المزاج باختلاف الأزمنة ومحل ذلك في الحضر أما لو كان في برية لا يجد بها طبيبا فإنه يجوز له التيمم حيث ظن حصول ما ذكر ولكن يجب عليه إعادة ونظنه ذلك مع فقد الطبيب فجوز للتيمم لا مسقط للصلاة ^{(و) السبب الثالث (الاحتياج إليه)} أي إلى الماء (لعطش حيوان محترم) وهو ما يحرم قتله قاله النووي في الإيضاح ولو وجدته وهو محتاج إليه للعطش أو عطش رفيقه أو دابته أو حيوان محترم يتييم ولم يتوضأ شواء في ذلك العطش في يومه أو فيما بعده قبل وصوله إلى ماء آخر قال أصحابنا ويحرم عليه الوضوء في هذا الحال لأن حرمة النفس أكدي لا بديل للشرب وللوضوء بديل وهو التيمم والفصل عن الجنابة وعن الحيض وغيرهما كالوضوء فيما ذكرناه وسواء كان المحتاج للعطش رفيقه المخاط له أو واحدا من القافلة وهو المسافر والركب بفتح الراء وسكون الكاف فجمع راكب كصاحب جمع صاحب ولو امتنع صاحب الماء من بذله وهو غير محتاج إليه للعطش وهناك مضطر إليه للعطش حالا وإن احتاجه المالك ما لا كان للضطر أخذه فقرأ أي في عليه يتييم وله أن يقاتله عليه فإن قتل أحدهما كان صاحب الماء

والمرض والاحتياج

إليه العطش حيوان محترم

ذلك فإن عجز أشار

برأسه فإن عجز أشار

باجفائه فإن عجز أجرى

أركان الصلاة على قلبه

وفي جميع ذلك لا ينقص

من أجره شيء ويجوز

للقادر أن يصل النفل

قاعدا ومضطجعا لكن

ثواب القاعد نصف

ثواب القائم وثواب

المضطجع نصف ثواب

القاعد (والثالث)

تكبيرة الاحرام

ويتعين فيها الله أكبر

فلا تصح بغير ذلك

للقادر عليه والعاجز

عنه يأتي بما قدر

عليه ولو بغير العربية

والسنة عجب هذه

التكبيرة أن يقرأ دعاء

الافتتاح ثم يتعوذ

من الشيطان الرجيم

(والرابع) قراءة الفاتحة

بالبسمة في قيام كل

ركعة والمسبوق

فمهدد الدم لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة لكونه ظالماً بمنعه منه وكان المضطر مضموناً بالقصاص
أو الدية أو الكفارة لكونه مقتولاً بغير حق ولو احتاج صاحب الماء إلى العطش نفسه كان المالك مقدماً
على غيره ولو احتاج الأجنبي للوضوء وكان المالك مستغنياً عنه لم يلزمه بذله لطهارته ولا يجوز للأجنبي
أخذ قهره لأنه لا يمكن التمسك به وأعلم أنه فيهما احتاج إلى العطش نفسه حالاً أو مآلاً أو ورققه أو حيوان
محترم وإن لم يكن منه ولو في ثاني الحال قبل وصوله إلى ماء آخر فله التمسك وجوباً ويصلي ولا يبعد لفقد
الماء شرعاً ولو لم يجد الماء أو وجده يباع بثمن مثله ويهوئاً واجداً الثمن فاضلاً عما يحتاج إليه في سفره
ذاهباً وراجعاً لزمه شراؤه وإن كان يباع بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه شراؤه لأن للماء بدلًا سواء قلت
الزيادة أم كثرت لكن يستحب شراؤه وثمن المثل هو قيمته في ذلك الموضع في تلك الحالة انتهى قول
النووي ملخصاً ومثل احتياجه للماء لاحتياجه لثمنه في مؤنة موته من نفسه وعياله قال الحصني ولو مات
رجل غوله ماء وفوقه عطاش شربوه ويمتوه ووجب عليهم ثمنه وجعله في ميراثه وثمنه قيمته في موضع
الاتلاف في وقته اه قال البيجوري والعطش المبيع للتمسك يعتبر فيه قول الطبيب العدل وله أن يعمل فيه
بمعرفة اه تكميل (غير المحترم) ويهوئاً مالا يحرم قتله (سنة) من الأشياء (أحدها) (تارك الصلاة) أي
بعد أمر الإمام والاستتابة تدباً وقيل وجوباً وعلى ندب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل التوبة لكنه يأثم
(و) ثانياً (الزاني المحض) بفتح الصاد على غير قياس وشرائط الإحصان أربع البلوغ والعقل والحرية
وجود الوطء في نكاح صحيح قال الشافعي إذا أصاب الحر البالغ امرأته أو أصيبت الحرة البالغة بنكاح
فهو إحصان في الإسلام والشرك لا فرع اه قال الشافعي والمعتد أن غير المحترم من الأدي في تفصيل
إن كان قادراً على التوبة كتارك الصلاة والمرتد لم يجز له شرب ماء وإن احتاجه في انقاذ روحه من العطش
لتعينه للطهر به مع قدرته على الخروج من المعصية وإن لم يقدر عليها كالزاني المحض تجاز له التمسك وشرب
الماء للعطش قرره شيخنا الحنفى (و) ثالثاً (المرتد) ويهوئاً من قطع من يصح طلاقه الإسلام قال المدائني
فائدة من دعاء ابن مسعود رضي الله عنه اللهم اني أسألك إيماناً لا يرتد ونعيماً لا ينفد وقرّة عين لا تنقطع
ومرافقة نبيك ﷺ في أعلى جنات الخلد اه (و) رابعاً (الكافر الحربي) وهو الذي لا صلح له مع
المسلمين قاله الفيومي وخارج بالحربي ثلاثة أقسام الذي ويهوئاً من عقد الجزية مع الإمام أو نائبه ودخل
تحت أحكام الإسلام فانه محترم وسمى ذمياً لذلك نسبة إلى الذمة أي الجزية والمعاهد ويهوئاً من عقد
المصالحة مع الإمام أو نائبه من أهل الحرب على ترك القتال في أربعة أشهر أو في عشر سنين بغرض منهم
موصل البناء أو بغيره لقوله ﷺ لا آمن ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير
طيب نفس فانما حججه أي خصمه يوم القيامة رواه أبو داود والمؤمن ويهوئاً من عقد الأمان مع بعض
المسلمين في أربعة أشهر فقط لقوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأجزه أي إذا استأمنك
أحد منهم من القتل فأمنه ولقوله ﷺ نعمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً قطع عليه
سبعة أشهر والملائكة والناس أجمعين رواه الشيخان وصحاحه أي عقود المسلمين كعقد شخص واحد منهم
يقوم بهذا العقد أدناهم أي كالعبيد والنساء فمن نقض عهد مسلم فعليه لعنة من ذكر قال شيخنا أحمد
النحرأوى والمراد بالمعاهد في الحديث ما يشمل هؤلاء الثلاثة فائدة اه قال محمد الشربيني في كتابه
التفسير الملقب بالسراج المنير والكفر لغة ستر النعمة وأصله الكفر بالفتح وهو السرور وفي الشرع
إنكار ما علم بالضرورة نجي رسول به وينقسم إلى أربعة أقسام كفر انكار وكفر جحود
وكفر عناد وكفر نفاق فكفر الإنكار هو أن لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به وكفر الجحود
هو أن يعرف الله بقلبه ولا يقر بلسانه ككفر إبليس واليهود قال الله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا
به وكفر العناد هو أن يعرف الله بقلبه ويعترف بلسانه ولا يدين به ككفر أبي طالب حيث يقول

الحيز المحترم سنة تارك
الصلاة والزاني المحض
والمرتد والكافر الحربي

يتحملها عنه الأمان إن
كان أهلاً للتحمل
ويجب ترتيب الفاتحة
وموالاتها وتجويد
حروفها ومراعاة
تشديداتها الأربع
عشرة ومن عجز عن
الفاتحة قرأ بها سبع
آيات من القرآن فان
عجز عن القرآن أتى
بسبعة أنواع من الذكر
فان عجز عن الذكر
وقف ساكناً بقدرها
ولا يترجم عنها والسته
أن يقرأ سورة أو شيئاً
من القرآن بعد الفاتحة
في كل ركعة من الصلاة
الثانية وفي الركعتين
الأولتين فقط من
الثالثة والرابعة
(والخامس) الركوع
مقروناً بالطمانينة
حتى تستقر الأعضاء
والواجب فيه أن
ينحنى بعد الفاتحة حتى
تصل كفاه إلى ركبتيه
إن كان معتدلاً

ولقد علمت بأن دين محمد ﷺ من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أو حذار مية ﷻ لو جددت سمحا بذاك مينا

وأما كفر النفاق فهو أن يقر باللسان ولا يعتقد بالقلب ^{من} وقال الجوري والكفر قيل هو عدم الإيمان
عما من شأنه أن يكون متصفا به وقيل هو العناد بانكار الشيء مما علم بحجج الرسول به ضرورة فالتقابل بينه
وبين الإيمان على الأول وهو الحق من تقابل العدم والملكة وعلى الثاني من تقابل الضدين والملكة هي
صفة راسخة في النفس سميت بذلك لأنها ملكة محلها لا فرع ^{من} قال البراوي والذي نقله سيدي عبد
الوهاب الشعراني عن السبكي أن عمه ^{من} أبا طالب بعد أن توفي أحياه الله تعالى وآمن بالنبي ﷺ
قال شيخنا العلامة السحيمي وهذا هو الاتق بحجة ^{من} وهو الذي اعتقده والتي الله به وأما حياه الله
تعالى أبويه ^{من} فلقد خول في أمته فقط وإن كانا من الناجين انتهى لأنها من أهل الإسلام (و)
خامسها (الكلب العقور) أي الجارح والكلب ثلاثة أقسام عقور وهذا لا خلاف في عدم احترامه
وندب قتلها وما فيه تنفع من اصطياد أو حراسة وهذا لا خلاف في احترامه وحرمة قتلها وما لا تنفع فيه
ولا ضرر وهو كلب السوق المسمى بالجماصي والمعتمد الرمي فيه أنه محترم فيحرم قتلها وعند شيخ الإسلام
يجوز قتلها فإن كان الكلب عقورا ولكن فيه تنفع سن قتلها تغليبا لجانب الضرر (و) سادسها (الخنزير)
وهو حيوان خبيث ويقال أنه حرام على لسان كل نبي ويسن قتلها سواء كان عقورا أم لا على المعتمد وقيل
يجب قتل العقور لا فرع ^{من} يسن قتل المؤذيات أي التي تؤذي بطبعها كالقواصي الخنس وهي التي تكثر خبثها
وايذاؤها للغراب الذي لا يؤكل وهو الذي يبعثه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليأبى به بخبر الأرض
ترك أمره وأقبل على جيفة والحداة والعقرب ولها ثمانية أرجل ورعينها في ظهرها ولذا يقال
إنها عياء لكونها لا تبصر إنما أمامها تلدغ وتؤلم أيلاماً شديداً والفأرة وهي التي عمدت إلى حبال سفينة
سيدنا نوح فقطعتها وأخذت الفئيلة لتحرق البيت أيضا فأمر النبي ﷺ بقتلها والكلب العقور وقضية
كلام النووي والرافعي أن اقتناء هذه القواصي الخمس حرام وكذلك العنكبوت فهي من ذوات السموم
كما قال الأطباء وإن كان تسجها ظاهرا وكثير من العوام يمتنع من قتلها لأنها عاششت في فم الغار على النبي
ﷺ ويلزم على هذا أن لا يذبح الحمام لأنه عاشش أيضا على فم الغار وفي كلام بعضهم أن العنكبوت
ضربان ذو سم وغيره وكلاهما لا يذبح ^{من} الحمام لأنه عاشش أيضا على فم الغار وفي كلام بعضهم أن العنكبوت
ولون جسده والذئب والدب بضم الدال المهمل وهو حيوان خبيث والنسر وهو من الطير الجارح والعقاب
وهو أنثى الجوارح والوزغ وروى مسلم أن من قتل الوزغ في أول ضربة كتب الله له مائة حسنة وفي
الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه محض على قتلها قيل لأنها كانت تنفخ النار على سيدنا إبراهيم
عليه الصلاة والسلام والبعوض والقراد مثل غراب وهو ما يتعلق بالبعير ويحوه وهو كالقمل للإنسان
والقراد وهو حيوان خبيث والضفدع وزان عمره نوع من الغرابان قال أحمد السجاعي وهو طائر فوق
العصفور أنفع نصفه أيضا ونصفه أسود ضخم الرأس والمقار أصابه عظمة لا يقدر عليه أحد وله
صغير مختلف يصفر لكل طائر يريد أن يصيده بلغته ويدعوه إلى التقرب منه فإذا اجتمعوا إليه شدد على
بعضهم ومنقاره شديد فإذا انقر واحد أئذه من ساعته وأكله والرغوث والبق والزبور بضم الزاي
ويحرم قتل النمل السلياني وهو الكبي لا يتفاء إذاه والنحل والخطاف بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى
الآن عصفور الجنة لأنه زهد ما في أيدي الناس من الأقوات واكتفى بقوته بالبعوض والضفدع
والمدد والوطواط وهو الخفاش وهو طائر لا يكاد يصير بالنهار وكالقمل والصئان وهو يفضه أكل غير
السلياني وهو الصغير المسمى بالذر فيجوز قتلها بغير الإحراق لكونه مؤذيا وكذا أنه إن تعين طريقا لدفعه
أما ما يقع وعنه كصفر وهو من الجوارح يسمى القطا بضم القاف وفجها وباز فلا يسن قتلها ولا يكره

والكلب العقور
والخنزير

الخلقة والسنة أن
يسوى فيه ظهره وعنقه
كصفحة وينصب ساقه
ويأخذ ركبته يديه
مع تقرب أصابعها
ويقول فيه سبحان
ربي العظيم وأدنى
الكامل ثلاث مرات
(والسادس) الاعتدال
مقرونا بالطمأنينة
حتى تستقر الأعضاء
والواجب فيه أن يعود
الرافع لما كان عليه
قبله والسنة أن يقول في
حال رفعه من الركوع
سمع الله لمن حمده فإذا
اعتدل قال ربنا لك
الحمد وأن يفت في
اعتدال الركعة

بل هو مباح وما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنافس وجعلان جمع جعل وزن عمر والحرباء وهي أكبر من القطا تستقبل الشمس وتدور معها كيفما دارت وتتلون ألوانا ودود وذباب يكره قتله لانه ليس من احسان القتل اتمل السرطان وهو حيوان البحر ويسمى عقرب الماء والرخمة وهو طائر يأكل العذرة وهو من الحيات فانه يحزم قتلها على المعتد ويجوز رمي القمل حيا ان لم يكن في مسجد ذكر ذلك كله الشيخ الشرقاوى في حاشيته على تحفة الطلاب في باب جزاء الصيد

فصل في شروط صحة التيمم (شروط التيمم) أي مالا بد منه فيه (عشرة) الاول (أن يكون بتراب) أي خالص بجميع أنواعه حتى ما يداوى به وهو الطين الارمني والمحرق منه ولو أسود تمام يصير مادا ويطبخ وهو ما في مسيل الماء والسبخ بفتح الباء أي الملح الذي لا ينبت ماله أي يغلبه ملح بجميع ما يصدق عليه اسم التراب كاف من أي محل أخذه ولو من ظهر كلب اذا لم يعلم تنجس التراب المأخوذ منه (وسمى الثاني) (أن يكون التراب طاهرا) لقوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا

(وسمى الثالث) (أن لا يكون مستعملا) أي في رفع الحدث ومثله المستعمل في إزالة النجاسة المغلظة فان كان في السابعة كان طاهرا فقط أو فيما قبلها فتجس وتنجس ولا يصير مطهرا بغسله والمستعمل منه في رفع الحدث ما بقي بغيره مسوح بعد مسحه أو تنأثر منه حالة التيمم بعد مسحه العضو أما ما تنأثر ولم يمس العضو بل لاقى مالا لصق العضو فليس بمستعمل كالباقي بالارض وكذا لو ألقت الرمح على وجهه ترابا فأخذه بخرقه ثم أعاده على وجهه فانه يكتفى وعلم من ذلك أنه لو تيمم واحد أو جماعة مرات كثيرة من تراب يسير في نحو خرقة تجاز حيث لم يتأثر اليه شيء بما ذكر كما يجوز الوضوء متكررا من اناه واحد ولو رفع إحدى يديه عن الاخرى قبل استيعابها ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب جاز في الاصح لأن المستعمل هو الباقي بالمسوحة

أتم الباقي بالماسحة تنقح حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين فلا يكون مستعملا بالنسبة للمسوحة أي فلو أغفل فيها المعة كان له أن يمسحها بما في الماسحة أما بالنسبة لغير المسوحة كعضو تيمم آخر أو العضو الماسح فلا يجوز مسحه بما في الكف لارتفاع حدث ذلك الكف به فهو مستعمل (وسمى الرابع) (أن لا يخالطه دقيق ونحوه) كزعفران ونورة من الخالطات وان قل ذلك الخلط لم ينع وتصل التراب الى العضو لكثافته قال الحصني والكثير ما يرى والقليل مالا يظهر انتهى ولو اختلط التراب بما مستعمل وجف جازله التيمم به (وسمى الخامس) (أن يقصد التراب لاجل التحويل الى العضو)

المسوح فيقيم ولو بفعل غيره باذنه أو بمرغ وجهه أو يديه في الارض لقوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا أي اقصدوه فلو اتقى النقل كان سفته ربح على عضو من أعضاء التيمم فردده عليه ونوى لم يكف وان قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم لا تنفاه القصد من جهته باتقاء النقل المحقق للقصد وأما قصد العضو فلا يشترط على المعتد فلو أخذ ترابا لمسح به وجهه فذكر أنه مسحه صح أن يمسح به يديه وبالعكس (وسمى السادس) (أن يمسح وجهه ويديه بضربتين) أي ولا بد من الضربتين شرعا وان أمكن التيمم عقلا بضرية بخرقه أو نحوها بان يضرب بالخرقة على تراب ويضعها على وجهه ويديه معا ويرتب في المسح بأن يمسح وجهه

بطرفها ثم يديه بطرفها الآخر فلا يكتفى بذلك شرعا لانه نقل واحد فلا بد من نقل ثانية يمسح بها ولو قطعة من يده والمراد بالضرب النقل فلو أخذ التراب من الهواء كفي لا يقال أن النقل من الاركان فكيف يجعله من الشروط لانا نقول ان الركن ذاته والشروط انما هو تعدده لاداته (وسمى السابع) (أن يزيل) أي التيمم

(النجاسة أولا) أي فيشترط على التيمم تقديم إزالة النجاسة غير المعفو عنها ولو عن بدنه وعن غير أعضاء التيمم من فرج أو غيره لاعن ثوبه ومكانه بخلافه في الوضوء لأن الوضوء لرفع الحدث وهو يحصل مع عدم ذلك والتيمم لإباحة الصلاة التابع لما غيرها ولا إباحة مع ذلك فاشبه التيمم معها التيمم قبل الوقت قال الشرقاوى فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه على المعتد في المذهب وجري عليه الزملي

فصل في شروط التيمم
عشرة أن يكون بتراب
وان يكون التراب طاهرا
وان لا يكون مستعملا
وان لا يخالطه دقيق
ونحوه وان يقصده وان
يمسح وجهه ويديه
بضربتين وان يزيل
النجاسة أولا

الاخيرة من الصبح كل
يوم ومن الوتر في النصف
الثاني من رمضان
(والسابع) السجود
مرتين مقرونا بالطمأنينة
ويشترط فيه أن يسجد
على جبهته مكشوفة
وعلى ركبته وعلى جزء
من بطون يديه وجزء
من بطون أصابع قدميه
وان يرفع أساقفه على
أعاليه وان يتناقل
برأسه حتى يحس بالثقل
والسنة أن يسجد على
أنفه ويقول في سجوده
سبحان ربي الاعلى
وبحمده وأدنى الكمال
ثلاث وان يكثر فيه من
الدعاء (والثامن)
الجلوس بين السجدين
مقرونا بالطمأنينة
والسنة أن يقول فيه

وقبل يصح وجري عليه ابن حجر وينبغي على الخلاف ما لو كان الميت أقلف وتحت قلفته نجاسة فعند الرملة
يدفن بلا صلاة عليه لأنه لم يتقدم أزاله النجاسة وعند ابن حجر يصلي عليه إذا لا يشترط عنده ذلك (و)
الثامن (أن يجتهد في القبلة قبله) أي قبل التيمم قال ابن حجر في المنهج القويم فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها
لم يصح على الاوجه قال الشارقي هذا ضعيف فيصح التيمم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة
ولهذا تصح صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات بلا إعادة (و) التاسع (أن يكون التيمم بعد
دخول الوقت) أي الذي يصح قبل الصلاة فيه لأن التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل دخوله والوقت
شامل لوقت الجواز ووقت العذر وأوقات الرواتب وسائر المؤقتات كصلاة العيد والكسوف
وبدخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع أكثر الناس لها أن أراد فعلها جماعة والأفارقة فعلها
والكسوف بمجرد التغير وإن أراد فعلها جماعة والفرق بينهما أن الكسوف يفوت بالانجلاء ولا
كذلك الاستسقاء لا يفوت بالسقيا ونحية المسجد بدخوله والجنابة بتمام الغسل الواجب وهي الغسل
الأول والتيمم للميت وإن لم يكن وهذا يلغز فيقال شخص لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره وهو الميت
والنفل المطلق في كل وقت أراد أن يصلي فيه أما إذا تيمم ليصلي خارجا
أو أطلق فانه يصح ويدخل وقت التيمم للخطبة بالزوال كالجمعة فلو تيمم قبله لم يصح ويجوز التيمم للجمعة
قبل الخطبة لدخول وقتها وتقدم الخطبة أنما هو شرط لصحة فعلها ويجوز تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام
المدد الذي تعقد به الجمعة ويشترط العلم أو الظن بدخول الوقت ولو بالاجتهاد فلو تيمم شكاً كافيه لم يصح
وإن صادفه (و) العاشر (أن يتيمم) أي المعذور وجوباً (لكل فرض) أي عيني فلا يجمع بتيمم
واحد وإن كان التيمم خفيفاً فرضين كصلاتين أو طوافين لأنه طهارة ضرورية فيقدر بقدرها ويمتنع الجمع
مع الجمعة وخطبتها بتيمم واحد لأن الخطبة وإن كانت فرض كفاية فقد ألحقت بفرائض الأعيان وإنما
جمع بين الخطبتين بتيمم واحد مع أنها فرضان لا يهمل تلازمهما خارجاً كالشيء الواحد فاكفى لها بتيمم
واحد بل الظاهر امتناع أفراد كل واحدة منهما بتيمم لعدم وروده ويجمع به فرضاً وما شاء من التوافل
لأنها تكثر فيؤدي إيجاب التيمم لكل صلاة منها إلى الترك أو إلى ضيق عظيم تخفف في أمرها كما خفف
بترك القيام فيها مع القدرة وترك القبلة في السفر ومثل التوافل تمكين المرأة حليلها وصلاة الجنابة وتعيينها
بأنفراد المكلف عارضين فإذا تيممت للفرض فإنها تجمع بينه وبين التمكين وكذا صلاة الجنابة أما لو
تيممت للتمكين فلا يباح لها إلا ما في مرتبة كسائر المصحف والمكث في المسجد والاعتكاف وقراءة
القرآن ولو فرضاً عينياً كتعلم الفاتحة وكذا سجدة التلاوة والشكر ولا يباح لها فرض ولا نفل أو تيممت
لصلاة الجنابة أبيع لها ما في مرتبة من صلاة النافلة وما دونها تقدم ولا يباح لها الفرض فالمراتب ثلاث
وتمت المصحف وما بعده في مرتبة واحدة حتى لو تيمم لكل واحد منها جنازة فعل البقية وللرأة إذا
تيممت للتمكين أن تمكن من الوطء مراراً ولو كان تيممها لفقد ما ثم رأت في أثناء الجناح بطل تيممها
وحرم عليها تمكينه ووجب عليه النزاع بخلاف ما إذا رآه وهو يجامعها فلا يجب عليه النزاع لعدم بطلان
تيممها برؤيته هو إذا لو تيمم شخص لفقد الماء ثم رآه غيره لم يبطل تيمم الأول قاله الشارقي والله أعلم
(فصل في أركان التيمم وهو المسمى بالمظهر الميخ) (فروض التيمم) أي أركانه (خمس) قال الشارقي
والمتمم أنها تسعة بعد التراب والحمد ذكر كنين وإنما لم يعد الماء ركناً في الوضوء والغسل لعدم اختصاصه
بهما بخلاف التراب فإنه يختص بالتيمم ولا يكتفى بالنقل عن القصد وإن استلزمه والقصد هو قصد التراب
لنقله من غير النية التي هي نية الاستباحة (الأول نقل التراب) أي تحويل التيمم له ولو من وجهه إلى وجه
بأن مسه الرميح عليه ثم نقله منه وورده إليه أو من وجهه إلى يده بان حدث عليه تراب بعد مسحه من تراب
التيمم فنقله منه إليها أو من يده إلى وجهه أو من يده إلى يده أو من يده إلى اليسرى أو بالعكس فالصور خمس

وأن يجتهد في القبلة قبله
وأن يكون التيمم
بعد دخول الوقت
وأن يتيمم لكل فرض
(فصل في فروض التيمم
خمس الأول نقل التراب
رب اغفر لي وارحمني
وارفعني واجبرني
وارزقني واهدني وعافني
واعف عني (التاسع)
الجلوس الاخير الذي
يسلم عقبه غالباً
(العاشر) قراءة التشهد
في هذا الجلوس وهو
التحيات الى وأشهد
أن محمداً رسول الله
(الحادي عشر)
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في هذا الجلوس أيضاً بعد
قراءة التشهد وأقلها
اللهم صل على محمد
وأكملها مذكور
في المطولات (والثاني
عشر) التسليم الأول
والواجب فيها السلام
عليكم والسنة أن يزيد

ومثل التيمم مأذونه ولو كان المأذون كافراً أو صلياً لا يميز أو أتى حيث لا ممانسة ناقصة أو بجونا أو دابة
 كفر فلا بد من الإذن في جميع ذلك ليخرج الفضولي وهو شغل من لا يقصده فانه لا يكتفى بنقله ولو أحدث
 أحدهما بعد النقل وقبل المسح لم يضر أملاً لأن فلائنه غير ناقل وأما المأذون فلائنه غير متيمم (الثاني النية)
 كان ينوي استحالة الصلاة فلا فرق بين أن يتعرض للحدث بأن يقول نويت استحالة الصلاة من الحدث
 الأصغر أو الأكبر أم لا أو من المصحف أو سجدة التلاوة لرفع حدث لأن التيمم لا يرفع ولا الطهارة
 عنه ولا فرض التيمم لأن التيمم طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصوداً فإن أراد صلاة فرض فلا بد
 من نية استحالة فرض الصلاة ويجب قرن النية بالنقل لانه أول الأركان ومحل النية أول الواجبات
 وبمسح شيء من الوجه ولا يضرب غزوها أي غيبها بينهما فلو حدث بينهما فإن كان الناقل هو بطلت النية
 أو مأذونه فلا (الثالث مسح الوجه) حتى ظاهر مسترسل لحيته والمقبل من أنفه على شفته لقوله تعالى
 فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ولا يجب اتصال التراب إلى منابت الشعر الذي يجب اتصال الماء السائل
 ولا يندب ولو خفيفاً لما فيه من المشقة (الرابع مسح اليدين إلى المرفقين) قال السيد يوسف الزبيدي
 في إرشاد الأنام وكيفية التيمم المندوبة كافي الروضة أن يضع بطون أصابع يده اليسرى غير الإبهام على
 ظهور أصابع اليمن غير الإبهام بحيث لا تخرج أطراف أناملها عن مسحة اليسرى ويمرهما على ظهر كف
 اليمنى فإذا بلغ كوعها ضم أطراف أصابعه على حرف ذراع اليمنى وأمرها إلى المرفق ثم أدار بطن كفه
 إلى بطن الذراع وأمرها عليه وأفعاً إبهامه فإذا بلغ كوعها أمرها بطن إبهام يسراه على ظاهر إبهام يمناه
 ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى (الخامس الترتيب بين المسحتين) ولو
 عن حدث أكبر وانما لم يجب في الغسل لانه لما كان الواجب فيه التيمم جعل البدن فيه كالعضو الواحد
 لما بين النقلين فلا يجب إذا مسح أصله والنقل وسيلة فلو ضرب يديه على التراب ومسح باحداهما وجهه
 وبالأخرى يده الأخرى جاز ثم ينقل مرة ثانية ليد الثانية (تنبيه) وهنئة التسمية أوله ولو جنباً
 وحائضاً كما في الوضوء وبأني بها قصد الذكر أو يطلق ونقص اليدين أو نفخهما بعد الضرب وقبل المسح
 من الغبار إن كثر أم لم يقضها بعد التيمم فمكروه أذنب إبقاؤه حتى يخرج من الصلاة لانه أثر عبادة واليأس
 بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى والتوجه للقبلة وابتداء مسح الوجه من أعلاه واليدين من الأصابع
 لكن إذا تمتعه غيره فيبدأ بالمرفق والغرة والتجليل وتفرق أصابعه في كل ضربة ونزع الخاتم
 في الضربة الأولى وتخليل الأصابع أن فرق في الضربتين أو في الثانية فقط والأي بان لم يفرق أصلاً
 أو فرق في الأولى التي للوجه وجب التخليل في الثانية لانها المقصودة لليدين بخلاف الأولى فانها
 مقصودة للوجه فتلاو محل لليدين منها لا يعتد به فاحتج إلى التخليل ليحصل ترتيب المسحتين والمرواة
 بين مسح الوجه واليدين (تذليل) ومكروهة تكرير التراب وتكرير المسح لكل عضو
 (فصل) في بيان ما يبطل التيمم (مبطلات التيمم) بعد صحتها (ثلاثة) أحدها (مأبطل الوضوء) فيها
 اسم موصول أو نكرة موصوفة أي الذي أبطل الوضوء أو شيء أبطل الوضوء (و) ثانياً (الردة) ولو حكماً
 كما لو حكى صبي الكفر فيبطل تيممه لانه طهارة ضعيفة لانه لا استحالة الصلاة وهي منتفية معها بخلاف
 الوضوء والغسل بالنسبة للسلام فلا يبطل بها ولو في أثناءها ولو توضأ أو اغتسل ثم ارتد في أثناءه ثم عاد
 للإسلام كله لكن يجدد النية لما بقي أما وضوء حاجب الضرورة وغسله فكالنيم فيبطل بالردة على المعتمد
 (و) ثالثاً (توهم الماء) وأن زال سريعاً أو جوب طلبة (ان تيمم لفقده) كأن رأى سراًباً وهو ما يرى
 وسط النهار كأنه ماء أو جماعة جاوز أن معهم ماء بلا حائل في ذلك التوهم يحول عن استعماله من سماع
 أو عطش أو نحوهما فإن كان ثم حائل وعله قبل التوهم أو معه لم يبطل تيممه وتحل كون توهم الماء مبطلاً
 للتيمم إذا توهمه في حد النوى فادونه مع سعة الوقت بأن يبقى معه زمن لو سعى فيه إلى ذلك لا يمكنه

النية الثالثة مسح
 الوجه الرابع مسح اليدين
 إلى المرفقين الخامس
 الترتيب بين المسحتين

(فصل) مبطلات
 التيمم ثلاثة ما يبطل
 الوضوء والردة وتوهم
 الماء ان تيمم لفقده

ورحة الله وأن يسلمها
 على اليمن وأن يسلم
 بعدها تسليمه ثانية
 على الشمال وأن يلتفت
 مسح كل تسليمه إلى
 جهتها (والثالث عشر)
 ترتيب الأركان على
 هذا الوجه المذكور

(فصل) وسنن الفرائض
 ثنتان وعشرون ركة
 عشر منها مؤكدة وهي
 ركعتان قبل الصبح
 وركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعدها
 وركعتان بعد المغرب
 وركعتان بعد العشاء
 وثنتا عشرة غير
 مؤكدة وهي ركعتان قبل
 الظهر وركعتان بعدها
 زيادة على المؤكدات

التطهر به والصلاة فيه والمراد بالتوهم ما يشمل الشك ويحل البطان برؤية السراب فان لم يقين
عند ابتدائها انه شراب ومثله ما لو رأى غمامة مظقة بخلاف توهم السترة لعدم وجوب طلبها
فصل في بيان الاستحالة والمطهر المحيل (الذي يطهر) وهو من باب قتل وقرب أي ينني ويبرأ
(من النجاسات ثلاث) أحدها (الخنزير) بغير ثأب وهي كل مسكر ولو من نبيذ التمر أي من المتروك منها حتى
يشد أو القصب أو العسل أو غير ما يحترمة كانت الخمر وهي التي عصرت بقصد الخلة أو لا بقصد شيء أو
التي عصرتها الكافر أم لا وهي التي عصرت بقصد الخمرية وكان العاصر مسلماً ويجب إزالتها حينئذ قبل
التخلل (إذا تخللت بنفسها) أي من غير مصاحبة عين فهي طاهرة لأن علة النجاسة الأسكار وقد زال
ولأن العصار غالباً لا يتخلل إلا بعد التخمر فلم نقل بالطهارة لتعذر اتخاذ خل من الخمر وهو حلال
أجماعاً وبطهرتها معها وإن غلت بنفسها حتى ارتفعت وتنجس بها ما تلوث فوقها بغير غلبتها من دنسها
أما إذا تخللت بمصاحبة عين وإن لم تؤثر في التخليل كحصة فلا تطهر لتنجسها بعد تخللها بالعين التي تنجست
بها قبل التخلل (و) ثانيها (تجلد الميتة إذا دبغ) أي اندبغ وغلب بوقوعه بنفسه أو بالقائه على الدابغ أو القاء
الدابغ عليه بنحور مخ ومقصود الدبغ نزع فضوله وهي رطوبته التي يفسده بقاؤها ويطيه نزعها
بحيث لو نفع في الماء لم يعد إليه التلوث والفساد وذلك إنما يحصل بحرق أي ما يدبغ اللسان بحرقته عند
ذوقه ولو كان نجساً كذرق طير أو عارياً عن الماء لأن الدبغ في حالة لا إزالة فيظهر ذلك الجلد المدبوغ
ظاهراً وهو ما ظهر من وجهه وباطنه وهو ما لو شق لظهر ويبقى بعد اندبغه متنجساً فيجب غسله بالماء
لتنجسه بالدابغ النجس أو المتنجس فلا يصلي عليه ولا فيه قبل غسله ويجوز بيعه قبله ما لم يمنع من ذلك
مانع بان كان فيه نجس يستد الفرج كشعر لم يلاق الدابغ ولا يحل أكله سواء كان من ما كول اللحم أم من
غيره أكل جلد المذكي بعد دبغه فيجوز أكله ما لم يضرب بوقله تجلد الميتة، خرج به الشعر والصفوف والوبر
واللحم لعدم تأثرها بالاندبغ وأكل الجلد فيأثر بالدبغ إذ ينتقل من طبع اللحوم إلى طبع الثياب والميتة
فما زالت نجاستها بغير ذكاة شرعية فيدخل في الميتة فلا يؤكل إذا دبغ وكذلك ما يؤكل إذا اختل فيه شرط
من شروط الذكاة كذبيحة الجوسي والمحرم بالحج أو العمرة للصيد الوحشي لأن مقتضى المحرم نجاسة ولو
للاضطرار أو الصيال هكذا قال الرخمان وقرر الحنفى أنه يكون ميتة في صورة الإضطرار فقط دون
الصال وكذا دبغ بالعظم ونحوه ويدخل فيها أيضاً الموت تحكماً بجلد الحيوان الذي سُلخ منه حال حياته فانه
يطهر بالدبغ ويخرج بما ذكرنا كان طاهراً بعد الموت بجلد الآدمي وما كان نجساً في حال الحياة بجلد
الكلب والخنزير فلا يفيد الدبغ شيئاً في تنبيه الحيوان إن كان ما ذكرنا لا يجوز ذبحه إلا لئلا كل فقط
فيحرم لاخذ جلده أو لحمه للصيد وغيره ما كول لا يجوز ذبحه مطلقاً ولو لأجل جلده إلا إذا نص على
جواز قتله أو ندبه (و) ثالثها (ما صار خيوئاً) كدود تولد من عين النجاسة ولو مغلظة لانه لا يتخلل من
نفس المغلظة بل يتولد فيها كدود الخيل فانه لا يتخلل من نفس الخيل بل يتولد فيه في فرع في قال الشافعي
ومن الاستحالات انقلاب الدم لبناً أو مئياً أو علقه أو مضغه أو انقلاب البضة في خاودم الظبية مسكاً
وطهر الماء القليل بالمكثرة فانه استحالة على الأصح ثم اعلم أن الأعيان إما حيوان قال أحمد في المصباح
وهو كل ذي روح ناطقاً كان أو غير ناطق مأخوذ من الحياة يستوى فيه الواحد والجمع لانه
مصدر في الأصل وأما جماد وهو ما ليس بحيواناً ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصلاً
عن حيوان وإما فضلات الحيوان كلبه طاهر إلا نحو الكلب والجماد كله طاهر لانه خلق للمنافع
العباد ولو من بعض الوجوه كالحجر فانه وإن لم يؤكل فينتفع به في الإنباء مثلاً قال تعالى وهو الذي
خلق لكم ما في الأرض جميعاً والفضلات ثلاثة أقسام ما استحالت في باطن الحيوان إلى فساد
فهو نجس كالدم وما لا يستحيل في طاهر كالعرق من حيوان طاهر وما يستحيل إلى صلاح

فصل في الذي يطهر
من النجاسات ثلاث
الخمر إذا تخللت بنفسها
وجلد الميتة إذا دبغ
وما صار خيوئاً

وأربع قبل العصر
وركتان قبل المغرب
وركتان قبل العشاء
(وأما الوتر) فهو سنة
مستقلة وهو أفضل
جميع السنن وأقله ركعة
وأكثره إحدى عشرة
وأدنى الكمال ثلاث
ركعات ولا يصح فعله
إلا بعد صلاة العشاء
ويمتد وقته إلى طلوع
الفجر الصادق وإخراجه
عن وقته بلا عذر مكروه
وتركه بالكلية أشد كراهة
فصل في السنن
المطلوبة في الصلاة نوعان
أبعض وهيئات
فالأبعض عشرون منها
القنوت والتشهد الأول
في الفرض والهيئات
كثيرة منها تسبيحات
الركوع

فطاهر أيضا كاللبن ٥ واعلم أن المنفصل من الحيوان كيتبه الأشعر ما كوله وصفه ووبره وريشه
فطاهر وان شك في نجاسته كاللحم على الكمان مثلا وهو موضع القامة
(فصل في بيان الأعيان النجسة ٥ تطلق النجاسة على العين مجازا وأما حقيقة نجاستها فهو الوصف القائم محل
أي البدن أو المكان أو الثوب (النجاسات ثلاث) بالاقسام المترتبة على حكمها وغسلها أحدها (مغلظة)
أي مشددة في حكمها (و) ثانيا (مخففة) في ذلك أيضا (و) ثالثا (متوسطة) بين المغلظة والمخففة في ذلك
أيضا (المغلظة نجاسة الكلب) ولو مقلبا (والخنزير) لانه أقبح مما لا من الكلب اذ لا يحمل اقتناؤه بحال
مع امكان الانتفاع به بنحو الحمل عليه فخرجت الخنزيرات وهي صفار دواب الارض فانها وإن لم يحمل
اقتناؤها بحال لكن لا يمكن الانتفاع بها (وفرع أحدهما) أي مع الآخر تبعالها أو مع غيره من حيوان
طاهر تغلبا للنجس لأن الفرع تتبع أخس الاصلين في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة والاكل
وعدم صحة الأضحية والعقيقة وقد ذكر الجلال السيوطي أحكام الفرع في جميع أبواب الفقه نظما من
بحر الخفيف وهو فاعلان مستعملان فاعلان مرتين فقال

يتبع الفرع في انتساب ابائه ٥ ولأم في الرق والحرية
والزكاة والأخت والدين الأعلى ٥ والذي اشتد في جزاءه ودينه
وأخت الأصلين رجسا وذبحا ٥ ونكاحا والاكل والأضحية

سفال ولد من الشريف شريف وإن كانت أمه غير شريفة لا عكسه ومن الرقيقة رقيق وإن كان أبوه حرًا ومن
الحر حرًا وإن كان أبوه رقيقًا غلبا وخرج بالغالب مالو أو وصى مالك أمة بما تحمله كل سنة أو مطلقا فاعتقها
وارثه بعد موت الموصي ولو قبل قبول الموصي له الوصية فولد لها مملوك للموصي له وإن تزوجها حرًا
وبلغها حنثا وبولدها فيقال لنا حرة لا تسكح الا بشرط نكاح الامة ولنا رقيق بين حرين ومالوظن
الوطأ في الامة أنها زوجته الحرة كان متزوجا بحرة وأمة فلعقت منه فولد لها حرًا وإن كان الوطأ
والموطأة رقيقين ويقال في هذا حرين رقيقين ومالوظن بحرية أمة فأنقذ الولد منها قبل عليه بانها
أمة أو مع عليه بذلك فالولد منها حر لظنه حرين حين نزول المني إليها حرًا كان أو عبداً ومالوظن أنها
أمة أو أمة ولده فالولد منها حر ويجب في المتولد بين ابل وبقر مثلاً أخف الزكاتين فلا يزكي حتى يبلغ
نصاب البقر وهو ثلاثون ففيها تسع والمتولد بين ذمي ومسلمة أو عكسه مسلم والمتولد بين صيد بري
وحشي ما كوله وغيره يجب فيه الفدية على المحرم والمتولد بين كتابي ومجوسية أو عكسه فيه ذبحة كتابي
والمولد بين كلب وشاة نجس وكذا المتولد بين سمك وغيره من ما كوله فتكون ميتة نجسة والمتولد بين
من تحمل ذبيحته ومناكحته ككتابي ومن لا تحمل كجوسي لا تحمل ذبيحته ومناكحته والمتولد بين ما كوله
وغيره لا يحمل أكله والمتولد بين ما يضحى به وما لا يضحى به لم تجز التضحية به وكذا العقيقة فلو تولد
آدمي بين مغلظة ذكرًا كان أو أنثى وآدمي كذلك وكان على صورة الآدمي ولو في النصف الأعلى
فقط دون الأسفل فهو محكوم بطهارته في العبادات أخذًا بإطلاقهم طهارة الآدمي وتجري عليه
الأحكام لانه بالغ عاقل والمنقذ مناط التكليف فيصلي ويؤتمم لانه لا يلزمه الردة أي ويدخل المساجد
ويخالط الناس ولا ينحسهم بمته مع رطوبة ولا ينحس به الماء القليل ولا المانع وينظم عن الولايات
كولات نكاح وقضاء كالقن بل أولى على المعتمد في جميع ذلك ولا تحمل مناكحته ولا ذبيحته ولا توارث
بينه وبين آدمي على المعتمد وقال بعضهم يرث من أمه وأولاده دون أبيه ولا قود على قاتله فله حكم
النجس في الانكحة لأن في أحد أصليه ما لا يحمل رجلاً كان أو امرأة ولو لم يهرسه مثله وإن استويا
في الدين وكذا التبري على المعتمد لأن شرط حل التبري حل المناكحة وجوزله ابن حجر التبري
حيث خاف العنت وحكم بانه نجس معفو عنه والمعتمد الرمل ما تقدم أمالو كان على صورة الكلب

(فصل في النجاسات)

ثلاث مغلظة ومخففة
ومتوسطة المغلظة نجاسة
الكلب والخنزير وفرع
أحدهما

والسجود وتكبيرات
الانتقالات ودعاء
الافتتاح والتعوذ قبل
الفاتحة والتأمين بعدها
والسورة بعد التأمين
والجهر والاسرار في
محلها ومن ترك شيئاً
من الأبعاض عمداً
أوسهوا فالتة له أن
يسجد للسهر والهيئات
لا يسجد لها وإن تركها
عمداً فلو سجد لتركها
متعمداً للسجود بطلت
صلاته ومن شك قبل
فراغ الصلاة في عدد
ما صلاه من الركعات أو
في شيء من أركان الصلاة
وجب عليه أن يبنى
على اليقين ويأتى بما
شك فيه ويسن له
أن يسجد للسهر أيضا

مع العقل والنطق فهو نجس على المعتد وله حكم المفلط في سائر أحكامه وكذا أولاد الولد لأنه فرع بالواسطة
قال ابن قاسم انه لا يكلف حيث وان تكلم وميز وبلغ عدة بلوغ الآدمي وكذا لو كان على صورة
الآدمي وتولد بين منطقتين لان الصورة لا تفيد الطهارة حيث تضعفها فنجس اتفاقا قال القليوبي واذا
كان ينطق ويفهم فالقياس التكليف لان مناط العقل واملية في نجاسة نظر الاصلية ولو تولد بين منطقتين
وحوان آخر غير آدمي فهو نجس معفو عنه باتفاق وامل المتولد بين آدميين فهو طاهر اتفاقا ولو كان على
صورة الكلب فاذا كان ينطق ويعقل فقال بعضهم يكلف لان مناط التكليف العقل وهو موجود فيه
وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة الآدمي اذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه واكله وان صار
خطيا واماما ولذا قيل لنا خطيب يذبح ويؤكل (مسألة) لو ارتضع جدى وهو الذكور من أولاد المعز
مكينة أو خنزيرة فثبت لحمه على لبنها أي تربي ومنه لم ينجس على الاصح (فائدة) نقل بعضهم ان كل
الكلاب نجسة الا كلب أهل الكهف فانه طاهر ويدخل الجنة ثم توقف في معنى طهارته هل أو جده الله
تعالى طاهرا أو سلبه أو ضاف النجاسة فقال أبا جوري والظاهر الثاني (والخفيفة بول الصبي) دون الصبية
والخنثى (الذي لم يطعم) بفتح أوله وثالثه أي لم يأكل ولم يشرب (غير اللبن) أي للتغذي ولا فرق بين
اللبن الطاهر والنجس ولو من مغلط وإن وجب تسبيح فيه منه قال الشارقاوى من اللبن اللبن والرجل
بضم الزاي وهو ما يستخرج بالحض أي الخالص من لبن البقر والغنم والقشطة سواء كان خشطة أمه
أم لا ودخل فيه أيضا الخثائر بالمثلثة أي الحامض وهو ما فيه مكوحة والخض وهو الذي أخرج زبد
بوضع الماء فيه وتحريكه ولولا لا نفحة بكسر الهيمزة وفتح الفاء وتشديد الحاء وهي كرش الجمل والجدى
بأدام يرضع وهي شيء يستخرج من بطنه أصفر والاقط بفتح الهيمزة وكسر هاء وهو الذي يتخذ من اللبن
المحض يطبخ حتى يعصر ماؤه ويخرج باللبن السمين ولو من لبن أمه أملت تحنكه بنحو تمر وتناول له نحو
السفوف بفتح السين وهو الدواء للإصلاح كإخراج الريح من جوفه فلا يضطر (ولم يبلغ الحولين)
تقريرا فلا يضطر زيادة نحو يومين هكذا قال الشارقاوى وقال الشيخ عثمان في تحفة الحبيب والمعتد الضرر
لان الحولين تحذيرة هلالية كما ذكره الشيخ علي الشبراملسي ونقل مثله عن القليوبي بقوله بول الصبي الخ
ثم لبول قبل أول والصبي أي الذكر المحقق قيد ثان وقوله الذي لم يطعم غير اللبن قيد ثالث وقوله لم يبلغ
الحولين قيد رابع انتهى (والمتوسطة سائر) أي باقي (النجاسات) قال أبو القاسم الحريري في ذرة
النواص ومن أوماهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة لأنهم يقولون قدم سائر الحاج واستوفى
سائر الخراج فيستعملون سائر بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي ومنه قيل لما بقي في الأنا
سور والدليل على صحة ذلك أنه عليه السلام قال لغيلان حين أسلم وعنده عشرة نسوة اختر أربعاً منهن
وفارق سائرهن أي من بقي بعد الأربع التي تختارهن والصحيح أن سائر يستعمل في كل باقي قل
أو كثر لا جماع أهل اللغة على أن معنى الحديث إذا شربتم فاستروا أي ابقوا في الأنا بقية ماء لأن المراد به
أن يشرب الأقل ويبقى الأكثر وإنما نذب للتأديب بذلك لأن الأكثر من الطعام والمشرب من ماء أي
دالة على النهم وملازمة عند العرب انتهى ولهم بفتح حين إفراط الشهوة في الطعام ثم اعلم أن النجاسة
لغة ما يستقذر ولو طاهرا كصاقي ومني ومخاط ويحرم أكل ذلك بعد أن يخرج من معدته إلا نحو صلاح
وشرعا بالحية مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من أي لا يجوز أن كان هناك مخرج من كافي فافهم
الطهورين وعليه نجاسة فانه يصلي لحرمه الوقت وعليه الإعادة والعشرون الأول بول ولو من طفل
ومنه الجفأة التي تخرج عقبه ان يقن انقادها منه فهي نجسة والافهي متنجسة والثاني المذي بالمعجمة
وهو ماء أصفر يخرج غالبا عند ثوران الشهوة بلاذة ولو بلا شهوة قوية أو بعد ثورها فلا يكون
في الامن البالغين ولا كثر ما يكون في النساء عند ملاعبتهن وهيجان شهوتهن وربما يخرج من الشخص

أو نطق في فدان

والخفيفة بول الصبي الذي
لم يطعم غير اللبن ولم يبلغ
الحولين والمتوسطة سائر
النجاسات

وسجود السهو لا يزيد
عن سجدتين وعمله قبل
السلام ولا يضر الشك
بعد فراغ الصلاة في شيء
من ذلك الا في التبة
(باب مفسدات الصلاة)
المفسدات ان قارنت
تكبيرة الاحرام فلا
تعتد الصلاة معها وان

ولا يحس به ^{بشيء} الثالث ^{وذكر} ودي بمهلة وهو ماء ^{أيض} كد ^{وذكر} ثخين يخرج إما عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل ^{وهذا} ولا يختص ^{بالباغين} بالباغين ^{الرابع} روث ^{من غائط} من غائط وغيره ولو من سمك وجراد ويجوز قلى السمك حية ^{وكذا} ابتلاعه إذا كان صغيراً ^{أو يعني} عماً في بطنه ويسن ذبح بقرة كبيرة يطول بقاؤها ^{الخامس} كلب ^{ولو} معلقاً للصيد أو الحراسة أو نحوهما ^{الحكمة} في الكلب عشر خصال ^{محمودة} ينبغي للؤمن أن لا يخلو منها ^{أو} لها لا يزال جانياً وهذه صفات الصالحين ^{الثانية} لا ينام من الليل الا قليلاً وهذه من صفات المتجهدين ^{الثالثة} لو طرد في اليوم ألف مرة ^{ما} برح عن باب سيده وهذه من علامات الصادقين ^{الرابعة} إذا مات ^{لم} يخلف ميراً ^{أو} أثراً وهذه من علامات الزاهدين ^{الخامسة} أن يقنع من الأرض بأدنى موضع وهذه من علامات الراضين ^{السادسة} أن ينظر الى كل من يرى حتى يطرح له لقمة وهذه من أخلاق المساكين ^{السابعة} أنه لو طرد وحشي عليه التراب فلا يغضب ولا يحقد وهذه من أخلاق العاشقين ^{الثالثة} إذا غلب على موضعه يتركه ويذهب الى غيره وهذه من أفعال الحامدين ^{الثامنة} إذا أجدى له أي أعطى له لقمة أكلها وبات عليها وهذه من علامات القاننين ^{العشرة} أنه إذا سافر من بلد الى غير هالم يتزود وهذه من علامات المتوكلين انتهى ^{السادس} خنزير قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم أي المسفوح ولحم الخنزير أي أكله وخص اللحم بالذكرك لانه معظم المقصود وغيره تبع له ^{السابع} فرع كل منهما مع غيره تبعاً لها أو تغليلاً للنجاسة ان لم توجد الصورة أما إذا وجدت فانها تغلب كما مر ^{الثامن} منها تبعاً لاضله وهو البدن بخلاف مني غير هؤلاء الثلاثة لذلك سواء كان مأكول اللحم أو لا ^{الثاسع} ما يفرج تغير طعمه أو ريحه أو لونه لانه دم مستحيل فان لم يتغير فطاهر كالعرق خلافاً للرافعي أو اختلط بأجنبي لأن محل العفوة عن ماء القروح وكذا المتلفط والصد يد ونحوها لم تختلط بذلك ولو من نفسه كدمع عينه وريقه ^{العاشر} صديد وهو ماء رقيق يخالطه دم ^{الحادي} عشر القيح لانه دم مستحيل ^{الثاني} عشر مرة بكسر الميم وهي ما في المرارة أي الجلد وأما نفسها فتتجسه تطهر بالغسل فيجوز أكلها ان كانت من حيوان مأكول كالكرش بفتح الكاف وكسر الراء والكبد والطحال بكسر الطاء ومن جملة ما في المرارة الحارزة التي توجد في مرارة البقر وتستعمل في الادوية فهي نجسة لتجمدها من النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد ملحاً ومثلها في النجاسة ثم الحية والعقرب وسائر الهوام وتبطل الصلاة بلسعة الحية لان سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب على الأوجه لان ابرتها تغوص في باطن اللحم وتمج السم فيه وهو لا يجب غسله وأما الانفة فان كانت من حيوان لم يتناول غير اللبن فطاهرة والا فتجسه ^{الثالث} عشر مسكر مائع من خمر وغيره وخروج بالمائع الحشيشة والنج بفتح الباء وهو نبت له حجب يخط العقل ويورث الخبال فانهما مع تحريمهما طاهران وكذلك الافيون والزعفران والعنبر وجوزة الطيب وهي كبيرة توكل والذي يباع عند نحو المطارة انما هو نوأما لاهي فتكثير ذلك حرام لضربه بالعقل ويجوز تناطلي القليل منه عرقاً وضبطه بعضهم بما لا يؤثر وينبغي كتم ذلك عن العوام واستفتي شيخنا يوسف الجاوي للفتي محمد صالح في بيع الافيون وشراؤه وأكله وشرب دخانه هل هو حلال أم حرام وهل يجوز أكله وشرب دخانه لضرورة كوجع البطن وما أشبه ذلك أو لا وهل هو نجس أو طاهر فبين المفتي حكم ذلك بقوله يحرم استعمال الافيون اذا كان المستعمل منه قدراً يضر العقل الا اذا كان اضطر الى استعماله بأن لم يجد غيره خلافاً لسمعته لمن يستعمله على وجه محرم حرام وشراؤه لاستعمال محرم حرام وهو في نفسه طاهر ^{الرابع} عشر ما يخرج من معدة يقينا كدم ولو بلا تغير نعم ان كان الخارج جانياً متصلاً بحيث لو زرع لبثت فتجس فان كان بحيث لو زرع لم ينبت فنجس العين وأما البص إذا ابتلعه حيوان وخرج منه فان كان بحيث لو حصن لفرخ فطاهر والأفنجس أكله الخارج من الصدر أو الحلق وهي النخامة ويقال النخاعة والنازل من الدماغ وهو اللغم فطاهر ان كان الخاط والبصاق بالصاد والزاي والسيل كغراب

① المصواب : الثامنة
② العاشرة

طرات بعد الدخول
في الصلاة أبطلتها وهي
كثيرة فنها الكلام العمد
ولو قليلاً والفعل الكثير
ولو سهواً والحدث
الاكبر أو الاصغر
وحدوث النجاسة التي
لا يعنى عنها والسلام
عمداً في غير محله وفعل
شيء من الاركان الفعلية
عمداً في غير محله
والردة والياد بالله تعالى
وانكشاف العورة
للقادر على الست وتغيير
النية والتحول عن القبلة
بالمصدر عمداً الا في صلاة
شدة الخوف ونافلة السفر

وهو ماء الفم بعد خروجه منه وأمل ما دام فيه فهو ريق ومثله في الطهارة للعنبر والزباد والعرق وكذا
 المسك أن انفصل من الظبية بحال الحياة ولو ظنا أو بعد الذكاة وسئل المفتي محمد صالح في ماء يخرج من
 فم النائم هل هو نجس أو لا وإذا كان نجسا فكيف الاحتراز عنه لمن ابتلى به فأجاب بقوله حيث لم يتحقق
 أنه من المعدة فهو طاهر وإن تحقق أنه منها فهو نجس ومن ابتلى به عني عنه في حقه الخامس عشر لمن
 ما لا يؤكل غير الآدمي كلبن الآتان وهي بفتح الهزاة اسم لآنتي الحير مستحيل في الباطن كالدم أما لبن
 ما يؤكل ولبن الآدمي فطاهر إن السادس عشر ميتة غير آدمي وسمك وجراد والبراد بالسمك
 كل ما لا يعيش في البر من حيوان البحر وإن لم يسم سمكا قال العمر يطي في نظم التحريم من بحر الرجز
 وكل ما في البحر من حيوان حتى يحل له وإن طفا أو مات أو فيه قتل
 فان يعيش في البر أيضا فامنع كالسرطان مطلقا والضفدع
 قوله وإن طفا بالناء أي مات في الماء ثم علا فوق وجهه ولم يرسب السابع عشر دم الآ كبد أو طحال
 فطاهر إن مالم يدقا ويصيرادما والأفنجان والأميناء ولنا خرجا على لون الدم وبيضة لم تفسد بان لم
 تصلح للتخليق فطاهرة أيضا أما إذا صار البيض مذرا أو هو الذي اختلط بياضه بصفاره فطاهر بلا خلاف
 قال عثمان السويدي قوله دم بتخفيف الميم وبتشديد ما ولو في سمك قال في العباب كل سمك مملح ولم يخرج مافي
 جوفه فهو نجس انتهى قال الشرفاوي قوله دم أي وإن سال من كيد وطحال ومنه الباقي على اللحم والعظام
 لكن إذا طبخ اللحم بماء وصار الماء متغير اللون بواسطة الدم الباقي عليه فانه لا يضر ولا فرق في ذلك
 بين أن يكون الماء واردة أو مورودا هذا إذا لم يغسل قبل وضعه في القدر كحكم الضأن فان غسل قبل ذلك
 كحكم الجاموس وصار الماء متغيرا بما ذكر فانه يكون مضر الآن شرط إزالة النجاسة ولو معفو عنها
 زوال الأوصاف فلا بد من غسله قبل الوضع حتى تصفو الغسالة أفاده خضر وقرر شيخنا عطية أنه يعني
 عن الدم الذي على اللحم إذا لم يختلط بماء ولا فلا يعني عنه كما يقع في مجاز غير الضأن أملا الضأن فلا يختلط
 لحمه بماء وهذا التفصيل في غير ماء الطبخ أملا هو كان خرج من اللحم ماء وغير الماء فلا يضر سواء كان
 الماء واردة أو مورودا فالتفصيل في الدم الذي على اللحم أن يغسل قبل وضعه في القدر والذي سمعته من
 شيخنا الحنفى ما قاله خضر اه (تمة) لو اختلط ماء الحلق بالدم لم ينف عنه بالنسبة لماء التنظيف بعد
 إزالة الشعر أملا الماء الأول الذي يبيل به الشعر ليحلق فيعني عنه لشقة خلق الشعر بدون بله
 الحنا من عشر جزة بكسر الجيم وهي ما يخرج من البعير أو غيره للإجترار أي الأكل ثانيا وأمل ما يخرج
 من جانب فم عند الهيجان المسمى بالقلة فليس بنجس لأنه من اللسان التاسع عشر ماء التنظيف أي
 البقاييق الذي له ريح والأفطاهر خلافا للرأفي العشرون دخان النجاسة وهو المنفصل منها
 بواسطة نار وكذا بخارها وهو الذهب الصافي من الدخان ولا فرق في ذلك بين أن ينفصل من نجس
 العين كالجثة بالتثليث العرة أو كالخطب المتنجس بالبول مثلا ثم اعلم أن رطوبة الفرج على ثلاثة
 أقسام ظاهرة قطعا وهي الناشئة عما يظهر من المرأة عند قعودها على قدميها وظاهرة على الأصح وهي
 ما يقبل إليها ذكر الجامع ونجسة وهي ما وراء ذلك لكن هذه الأقسام في فرج الأدمية لا في فرج البهيمة
 لأن البهيمة ليس لها الأمفند واحد للبول والجامع قاله الشويفي لا فرع المشيمة الخارجة مع الولد
 ظاهرة قال الشرفاوي أملا والظاهر أنها لا يجب فيها شيء لفائدة الفضلات من النبي طاهرة
 وكذا سائر الأنبياء تشرى بمقامهم ومع ذلك يجوز الاستنجاء بها إذا وجدت فيها شروط
 الحجر على المعتمد بخلاف البول ولا يجوز أكلها إلا إذا كانت للتبرك ويجوز وطؤها
 بالرجل ولا فرق بين أن يكون زمن النبوة أو بعده وقد وقع لو أعطي ذكر صفات النبي
 فن جملة ما قاله لمن يعقلهم إن بوله طاهر خير من صلاتكم انتهى قال المذاهب وهو صحيح وصواب

(باب صلاة الجماعة)
 هي فرض كفاية على
 أهل البلد ويجب عليهم
 إقامتها في محل ظاهر
 للناس لا يستحي أحد
 من دخوله والسنة أن
 يصلي الشخص جماعة
 ولو مع أهل بيته ويجب
 على المقتدى أن ينوي
 الجماعة أو الاقتداء
 وأن يعلم أفعال الإمام
 وأن يتابعه فيها وأن
 يجتمع معه في مكان
 واحد وأن لا يتقدم
 عليه فيه وأن لا يتقدم
 عليه في الأفعال تقدا
 فاحشا ولا يتأخر عنه
 فيها كذلك ولا تصح
 إمامة الآنتي النساء
 ولا إمامة الكافر ولا
 من لا يميز ولا من يبذل
 حرفا من الفاتحة
 بحرف آخر والافضل
 أن يكون الإمام فقيها
 عالما بأحكام الصلاة
 والجماعة وأن يكون
 من خيار الناس في الدات
 والنسب والصفات

ويوجه بأمور منها أن هذا الواعظ يحتمل أنه من أرباب الكشف وقد أطلعه الله تعالى على ربه
 في صلاتهم أو يقال أن بوله ^{بأنه يستشعر فيه فهو نافع وحصلاتهم غير محققة القبول} فصل في بيان إزالة النجاسة قال عثمان السويدي والمراد بالنجاسة الوصف الملاقي للجل سواء كانت
 النجاسة غنية أو محكية (المغلظة) أي ما تنجس من الطاهرات بلعابها أو بولها أو عرقها أو بملافة أجزاء
 بدنهما مع توسط رطوبة من أحد الجانبين (تطهر بسبع غسلات) تعبد أو الأفيكنى من حيث زوال
 النجاسة مرة واحدة حيث زالت الأوصاف (بعد إزالة عنها) وهذا موافق لما قاله ابن حجر في المنهج
 القويم والسيد المرغني في مفتاح فلاح المبتدى حيث قال وإنما يعتبر السبع بعد زوال العين فزيلها وإن
 تعدد واحدة ويكتفى بالسبع وإن تعدد الولوع أو كان معه نجاسة أخرى انتهى والذي اعتمدته العلماء هو
 ما صححه النووي وقالوا ولو لم يزل عين النجاسة الأبست غسلات مثلاً حسب واحدة وصحح الرافعي
 في الشرح الصغير المسمى بالعزير على أن جيز للزوال أنها حسبت ست غسلات وقواه الأسنوي في مهمات
 المحتاج قال الباجوري وأما الوصف فلو لم يزل الأبست حسبت ستاً (لأحداهن) أي إحدى السبع ولو
 الأخيرة (بتراب) أي بمزوجة تراب ظاهر لكن الأولى أولى والحاصل أن المزج له ثلاث كيفيات
 الأولى أن يمزج الماء والتراب معاً ثم يوضع النجاسة وهذه أفضل كيفيات المزج بل منع
 الأسنوي غير هذه الكيفية وفي هذه الحالة لو كانت الأوصاف موجودة من غير جرم وصب عليها الماء
 الممزوج بالتراب فإن زالت تلك الغسلة حسبت والأقل فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وإن
 تعدد ما يشمل الأوصاف وإن لم يكن جرم ^{في الثانية} أن يوضع التراب على موضع النجاسة ثم يوضع
 الماء عليه ويمزج قبل الغسل وفي هذه الحالة شرط زوال جرم النجاسة ووصفها من طعم ولون وريح
 قبل الوضع ^{في الثالثة} عكس الثانية بأن يوضع الماء أولاً ثم التراب ويمزج قبل الغسل كما مر وفي هذه
 الحالة لا يشترط زوال أوصاف النجاسة ولا جرمها أو لئلا يلازم الماء أقوى بل هو المزيل وأما التراب
 شرط ولا يضرب في هاتين الحالتين بقاء رطوبة المحل وإن كان نجساً إذ الطهور إذا ورد على المحل باق على
 طهوريته لأن الوارد له قوة ولا يكتفى بذكر التراب على المحل من غير أن يتبعه بماء ولا مزجه بغير ماء
 ولا مزج غير تراب طهور كاشنان وتراب نجس أو مستعمل في تيمم أو غسلات محو كلب ولا شأن بضم
 المنزلة وكسرها وفتحها هو نوع من الحشيش والواجب من التراب قدر ما يكدر الماء ويصل بواسطته
 إلى جميع المحل ويقوم مقام الترتيب كدورة الماء كماء النيل أيام زيادته وكماء السيل المترب ولو غمس
 المتنجس بما ذكر في ماء كثير أكيد وحركه شبعاً وتربه طهر وبحسب الذهاب مرة والعود أخرى وإن لم
 يحركه فواحدة أو في جار وجري عليه سبع جريات حسبت سبعة أمكنه في ماء كثير راكداً فحسب
 مرة وإن مكث زماناً طويلاً ولا يرضى الترابية أي التي فيها تراب خلق أو من هبوب الريح لا يحتاج إلى
 ترتيب إذ لا معنى لترتيب التراب ولا فرق في ذلك بين التراب المستعمل وغيره كالمتنجس وخرج
 بالترابية الحجرية والرملية التي لا غار فيها فلا بد من ترتيبها ولو انتقل شيء من الأرض الترابية المتنجسة
 نجاسة مغلظة إلى غيرها فإن أريد تطهير المتقل من الطين لم يجب ترتيبه وإن أريد تطهير المتقل إليه
 وجب ترتيبه ولو تطاير من غسلات غير الأرض الترابية شيء إلى نحو ثوب غسل المتطاير إليه بعد ما بقي
 من الغسلات فإن كان من الأولى وجب غسله ستاً أو من الثانية غسل خمساً وهكذا مع الترتيب إن لم يكن
 تراب ولا فلا ترتيب وخرج بمابقي من الغسلات المتطاير من السابعة فلا يجب غسله فلو جمع ماء
 الغسلات السبع في نحو طشت ثم تطاير منها شيء على نحو ثوب وجب غسله ستاً لأن فيه ماء الأولى وهو
 يقتضي ست غسلات ووجب ترتيبه إن كان التراب في غير الأولى إذا كان الماء المجموع لم يبلغ قلين
 بلا تغير ولا فطور ^{في الفائدة} وقع السؤال عما لو بالكل على عظم مية غير مغلظة فغسل سبعاً أحداهن

فصل في المغلظة تطهر
 بسبع غسلات بعد إزالة
 عنها أحداهن بتراب
باب صلاة السفر
 يجوز قصر الصلاة
 الرباعية في السفر
 الطويل الجائز بشرط
 أن يقصد المسافر عملاً
 معلوماً وأن ينوي
 القصر بقينامع تكبيرة
 الاحرام وأن لا يقتدى
 بمن يتم صلاته وأن
 لا ينتهي سفره قبل
 تمام الصلاة ويجوز
 في السفر المذكور جمع
 التقديم والتأخير بين
 الظهر والعصر وبين
 المغرب والعشاء فقط
 ولكل من الجمع
 شروط فشرط جمع
 التقديم أن ينوي الجمع
 في الصلاة الأولى ولو
 مع السلام منها وأن
 يقدم صاحبة الوقت
 وهي الظهر أو المغرب
 وأن تكون المتقدمة
 صحيحة بقينا وأن لا يفصل

بتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المظلمة حتى لو أصاب ثوباً طاماً مثلاً بعد ذلك لم يحتج إلى تيسير والجواب
لا يطهر فلا بد من تيسير ذلك الثوب نقله المذابيقي عن الأجهوري وابن قاسم (والخفيفة) أي ما تجس
يول الصبي الذي لم يأكل ولم يشرب سوى اللبن ولم يبلغ الحولين (تطهر برش الماء عليها مع الغلبة وإزالة
عينا) أي فيكني فيها الرش والغسل أفضل خروجا من الخلاف ومحل ذلك أن لم يختلط برطوبة في المحل
مثلاً والأوجب الغسل لأن تلك الرطوبة ضاربت نجسة وهي ليست بولا ولا بد في الرش من إحصاء الماء بجميع
موضع البول وأن يتم ويغلب الماء على البول ولا يشترط في ذلك السيلان قطعا والسيلان والتقاطر
هو الفارق بين الغسل والرش فلا يكتفي بالرش الذي لا يعمه ولا يغلبه كما يقع من كثير من العوام ولا بد
مع الرش من زوال أو صافها كبقية النجاسة بعد إزالة عينا ولا بد من عصر محل البول أو جفائه حتى
لا يبقى فيه رطوبة تفصل بخلاف الرطوبة التي لا تفصل هذا وخرج الغائط والقيء وبول الأنثى
وأكله أو شربه غير اللبن للتغذي ورضاعه بعد حولين فلا يكتفي برشه بل لا بد من غسله وهو تعميم المحل مع
السيلان ولو أصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين أو بعدهما وجب الغسل لأن الرش رخصة
فلا يصار إليها إلا يقين وسوى الإمامان أبو حنيفة ومالك بين الصبي الذي ذكر المحقق وغيره من وجوب الغسل
من بولها وإن لم يأكل الطعام وذهب لطهارة بول الصبي أحمد بن حنبل وأبو ثور من أئمتنا وحكي
عن مالك وأما حكاية بعض المالكية قولاً للشافعي بطهارة بول الصبي فباطلة وغلط أو اقترام (والمتوسطة
تنقسم على قسمين عينية) وهي التي تشاهد بالعين (وحكيمة) أي وهي التي يحكم على المحل بنجاسته من
غير أن ترى عين النجاسة (العينية) بخبر طهاهي (التي لها لون) من البياض والسواد والحرارة وغير ذلك
(وريج) وهي بمعنى الرائحة عرض يدرك بحاسة الشم (وطعم) بفتح الطاء وهو ما يؤدبه الذوق من الكيفية
كالخلاوة وضدها (فلا بد من إزالة لونها وريحها وطعمها) إلا ما عسر زواله من لون أو ريح فلا تجب
إزالته بل يطهر بمحله حقيقة بخلاف ما لو اجتمع في محل واحد من نجاسة واحدة لقوة دلالتها على بقاء
عين النجاسة وبخلاف ما لو بقي الطعم لذلك أيضا ولسهولة إزالته غالبا فالواجب في إزالة النجاسة الحلت
والقرص ثلاث مرات وفي المصباح قال الأزهري لمحت أن تحك بطرف حجر أو عود والقرص أن تدلك
بأطراف الأصابع دلكا شديدا وتصب عليه الماء حتى تزول عينه وأثره انتهى فإذا بقي بعد ذلك اللون
أو الريح حكم بالتعسر وطهارة المحل ولا تجب الاستعانة بالصابون والاشنان وإن بقي ماء أو الطعم وحده
تعيث الاستعانة بما ذكر إلى التعذر وخباطة أن لا يزول إلا بالقطع فإذا تعذر زوال ما ذكر حكم بالعمو
فإذا قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ولا تجب إعادة ما صلا به أو لا أو الأفلامعني للعمو ويعتبر لو وجب
نحو الصابون أن يفضل منه عما يفضل عنه من الماء في التيمم فإن لم يقدر على غاريبا وإن لم يقدر على الحلت
ونحوه لزمه أن يستأجر عليه باجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا ذكره الشارقي قال الحصني
في شرح الغاية ثم شرط الطهارة أن يسكب الماء الأقل من قلتين فقط على المحل النجس فلو غمس الثوب
ونحوه في طشت فيه ماء دون القلتين فالصحيح الذي قاله جمهور الأصحاب أنه لا يطهر لأنه بوصوله إلى الماء
تجس قلته ويكتفي أن يكون الماء غامرا للنجاسة على الصحيح وقيل يشترط أن يكون سبعة أضعاف
البول ولا يشترط في حصول الطهارة عصر الثوب على الراجح (والحكيمة) خباطتها هي (التي لا لون
ولا ريح ولا طعم) كبول جفت ولم تدرك له شفة (يكفيك جري الماء عليها) أي سيلانه على المتجس
بها ولو مرة واحدة من غير فعل كالمطر قال الحصني في شرح الغاية أعلم أنه لا يشترط في غسل النجاسة
التقصيد كما لو صب الماء على ثوب ولم يقصد فانه يطهر وكذا لو أصابه مطر أو سيل وادعى بعضهم
الاجماع على ذلك لكن ابن سريج والقفال من أصحابنا اشتراطا لنية في غسل النجاسة كالحديث انتهى
لأنه لو تجس مانع تعذر تطهيره لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال إن

والخفيفة تطهر برش
الماء عليها مع الغلبة
وإزالة عينا والمتوسطة
تنقسم على قسمين
عينية وحكيمة العينية
التي لها لون وريح وطعم
فلا بد من إزالة لونها
وريحها وطعمها
والحكيمة التي
لا لون ولا ريح ولا طعم
يكفيك جري الماء عليها
بينها وبين الثانية زمن
يسع ركعتين وأن يدوم
السفر حتى يحرم
بالثانية وجمع التأخير
شرطان فقط أن ينوي
الجمع قبل خروج وقت
الظهر أو المغرب وأن
يدوم السفر حتى يصل
الثانية كلها
باب صلاة الجمعة
لا تجب الجمعة الأعلى
أهل البلد المبنية ولو
بالجرید أو القصب
إذا كان فيهم أربعون
من المسلمين الذكور
البالغين العقلاء

كان جامداً فالقوما وما حوّلها وان كان فائداً فلا تقربوه أي لانه نجاسة ولا يحل الا تنفّاع بذلك المائع
 كسائر النجاسات الرطبة الا في استصباح أو لعمل صابون ونحوه أو طلي دواب وسقن بدنه متنجس
 أو نجس من غير نحو كلب فيجوز مع الكراهة ويستثنى المساجد فلا يجوز الا استصباح فيها بالنجس
 سواء لفصل منه دخان مؤثر في نحو حيطانه ولو قليلاً أم لا أم العسل فيمكن تطهيره باسقاطه للنحل
 لانه يستحيل قبل اخرجه ثم ان طال الزمان بعد شربه وقبل تحته فهو لمالك النحل والافلاك العسل
 ويجوز شق الدواب الماء المتنجس وتخفيف الطين ونحوه به وتقل الماء المتنجس الطعام المتنجس فيجوز
 اطعامه للدواب واذا تنجست الأرض ببول أو خمر مثلاً وتشربت ما فيها كغذاء صب ماء يعمها
 ولو مرة وان كانت الأرض صلبة أو لم يقلع ترابها أو لم تشربه كان كأن نحو بلاط فلا بد من تخفيفها
 ثم صب الماء عليها ولو مرة قال في المصباح للبلاط كل شيء فرشت به الأرض من حجر وغيره انتهى
 فاذا كانت النجاسة جامدة نظراً فان كانت غير رطبة ولم تنجس الأرض رفعت عنها فقط أو رطبة رفعت
 ثم صب على الأرض ماء يعمها ومثل الأرض في ذلك غيرها كسكين سقيت وهي نجاسة نجساً ولحم طبخ
 بنجس وجب تقع في الماء النجس حتى انتفخ فيكنى في تطهير ذلك كله صب ماء يعمه ولو مرة واحدة
 ولا يحتاج الى سقي السكين مع الاحياء ماء طهوراً ولا لغلي اللحم وعصره ولا لتقع الحب في ماء طهور .
 الفصل في بيان قدر الحيض وما يذكر معه وأما حكمه فقد تقدم (أقل الحيض) زمناً (يوم وليلة)
 أي قدرهما متصلاً وهو أربع وعشرون ساعة فلكية وكل ساعة خمس عشرة درجة وكل درجة
 أربع دقائق فان نقص الدم عن هذا المقدار فليس بحيض بل هو دم فساد (وغالبه شت أو سبع) من الايام
 بلياليها وان لم يتصل الدماء لكن بلغ مجموعها قدر يوم وكيلة (ولكثر خمسة عشر يوماً بلياليها)
 أي مع لياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت وان لم تتصل الدماء بان ينزل عليها في كل يوم قدر
 ساعة مثلاً لكن لما تلفقت أوقات الدماء فبلغت يوماً وليلة فيحكم عليه بأنه حيض فان زادت الدماء على
 الخمسة عشر من ذلك الزائد عدم استحاضة وتسمى المرأة التي زاد دمه على الخمسة عشر مستحاضة ويجوز
 وطء المستحاضة غير المتحيرة ولو مع نزول الدم ويجوز التضيغ للحاجة . وأعلم ان كل ذلك
 بالتفتيش والفحص من الإمام الشافعي رضي الله عنه لنساء العرب (أقل الطهر بين الحيضين خمسة
 عشر يوماً) أي بلياليها متصلة وخرج بقوله بين الحيضين الطهر بين حيض ونفاس فانه يجوز أن يكون
 أقل من ذلك تقدم الحيض على النفاس أو تأخر عنه وبصورة تقدم الحيض كان حاضت الحامل
 عادتها بناء على القول الاصح ان الحامل قد تحيض ثم طهرت يوماً أو يومين ثم ولدت ونزل بعده النفاس
 وبصورة التأخر كان نفست المرأة أكثر النفاسين ستين يوماً ثم طهرت يوماً أو يومين ثم نزل عليها
 الحيض وقد نعدم الطهر بينهما بالكلية فيتصل النفاس بالحيض كان ولدت متصلاً بآخر الحيض
 بلا تخلل نقاب فراهم بالآقل ما يشمل العدم وقد يكون بين نفاسين كان وطئها في زمن النفاس فتلقت
 بناء على أنه لا يمنع العلوق ثم يستمر النفاس مدة يمكن أن يكون الحمل فيها علقه ثم ينقطع يوماً
 أو يومين مثلاً فتلق تلك العلقه فنزل عليها النفاس (وغالبه أربعة وعشرون يوماً) أي ان كان الحيض ستاً
 (أو ثلاثة وعشرون يوماً) أي ان كان شعباً أي غلب الطهر بقية الشهر بعد غالب الحيض لأن الشهر
 العددي لا يخلو غالباً عن حيض وطهر (ولاحد لا كثره) أي الطهر بالاجماع ولذا قال ابن قاسم الغزي
 في شرح الغاية فقد تمكث المرأة ذمها أي أبدها بلا حيض أي كسيدتنا فاطمة عليها السلام وحكمت
 لعدم فوات زمن عليها بلا عبادة ولذلك سميت الزهراء وقيل انها ولدت وقت الغروب ونزل عليها
 النفاس فجاءت طهرت وصليت وفرغ قال محمد الصبان في كتابه المسمى بأسعاف الراغبين فاطمة تزوجها
 على زوجها ابن احدى وعشرين شهراً وخمسة أشهر وهي بنت خمس عشرة سنة وخمسة أشهر فقبر جو عهدهم من

فصل في أقل الحيض
 يوم وليلة وغالبه شت
 أو سبع ولا كثره خمسة
 عشر يوماً بلياليها أقل
 الطهر بين الحيضين
 خمسة عشر يوماً وغالبه
 أربعة وعشرون يوماً
 أو ثلاثة وعشرون يوماً
 ولا أحد لا كثره
 المستوطنين وسلبوا
 من الامراض واعذار
 الجماعة ونصح من
 المالك والصبيان
 والنساء تبعاً لهؤلاء
 ونحب أيضاً على كل مقب
 في بلدتهم تبعاً لهم وان لم
 يتوطن بها اذا كانت
 اقامته قاطعة للسفر
 وشروط صحتها أن يتقدم
 عليها خطبتان بشروطها
 وأن تقع جماعة ولو
 في الركعة الاولى ولا
 بد من نية الجماعة
 مع التحرم حتى في حق
 الامام وأن تفعل
 مع خطبتها في وقت
 الطهر فلا يصح فعلها
 قبله ولو خرج

بدر ويعليه تكون ولادتها قبل النبوة بنحو سنة وقيل غير ذلك وتوفيت بعد ايام اشتهر على الصحيح ليلة الثلاثاء ثلاث خلون من رمضان سنة احدى عشرة ودقها على ليل فاطمة كما قال ابن دريد مشتقة من القطم وهو انقطع أي المنع سمي بذلك لان الله تعالى فطمها عن النار كما وردت به الاحاديث فهي فاطمة بمعنى مفطومة انتهى قال الشراقي ولم يعيش من اولاد النبي صلى الله عليه وآله الا فاطمة فانها عاشت بعده سنة اشهر انتهى واعلم ان من الباس من الحيض اثنتان وستون تمهنة فمريه تقريبيه على الصحيح وهو المعتمد وقيل ستون وقيل خمسون وهذا باعتبار الغالب فلا ينافي ما صرحوا به من انه لا آخر لسن الحيض فهو ممكن مادامت حية (قل النفاس نجحة) أي دفعة من الدم وفي عبارة ملحظة أي بقدر ما تلحظه العين أي ان ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاسا ولو قليلا ولا يوجد أقل من نجحة (وغالبه أربعون يوما وكثيره ستون يوما) وذلك باستقراء الشافعي رضي الله عنه ومعه غيره كعبور الحيض أكثره فصل في بيان ما لا ملازمة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه (أعذار الصلاة اثنتان) لا أعذار جمع عذر بضم الذال للتابع وسكونها أي الاشياء التي ترفع ذنوب الصلاة بتأخيرها عن وقتها اثنتان الأولى (النوم) أي اذا لم يتعد به أي لم يتجاوز الحد فلو تيقظ من نومه وقبض من وقت الفريضة ما لا يسع الا الوضوء أو بعضه فلا يجب قضاءهما فوراً ولو بقي من الوقت ما يسع الوضوء ودون ركعة وله صلاة فائتة قدم تلك الفائتة على الحاضرة لأن صاحبة الوقت صارت فائتة أيضاً اخذاً بما قالوه من أنه لو نوى الاداء حينئذ وقصد الاداء الحقيقي لم تنعقد صلاته ولو شك بعد خروجه هل فعلها أو لا فلا يلزمه قضاءها لان الأصل عدم فعلها كما لو شك في النية ولو بعد خروجه من الصلاة بخلاف ما لو شك بعد خروجه هل الصلاة عليه أو لا بان بلغ أو افاق أول النهار وشك هل حصل ذلك قبل طلوع الشمس فيجب عليه الصبح أو بعده فلا يجب فائتة لا يلزمه شيء ويقضي الشخص ما فاتته من وقت وجوبها في الفرض وتذكاراً في النفل متى تذكره وقدر على فعله تعجلاً لبرائة الذمة والخبر الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها روى الشيخان فان لم يذكره أو تذكره ولم يقدر على فعله لم يقض ويقضيه متى تذكره ولو في وقت الكراهية نعم ان تذكره وقت الخطبة أمتنع عليه فيؤخره لما بعد الصلاة وكان كانت الجمعة تقضى ظهرها لا الجمعة والمبادرة الى قضاء النفل سنة وكذا الى الفرض بان فات بعذر والا وجبت الا ان خاف فوت حاضرة فيبدأ بها وجوباً فلا يجوز أن يصرف زماناً في غير قضاها كالنطوح الا فيما يضطر اليه كنوم أو مؤنة من تلزمه مؤنة ثم اعلم انه اذا نام قبل دخول الوقت ففاته الصلاة فلا اثم عليه وان علم انه يستغرق الوقت ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فوراً لقوله صلى الله عليه وآله ليس في النوم تفریط انما التفریط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى روى مسلم قال السويدي في السببية أي ليس بسبب النوم تفریط أي ان نام قبل دخول الوقت وأما ان نام بعد دخوله فان علم انه يستغرق الوقت حرم عليه النوم وبأثم اثنين اثم ترك الصلاة واثم النوم فان استيقظ على خلاف ظنه وصلى في الوقت لم يحصل اثم ترك الصلاة واثم النوم الذي حصل بسبب النوم فلا يرتفع الا بالاستغفار وان غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فخرج ولم يصل فلا اثم عليه وان خرج الوقت لكنه يكره له ذلك الا ان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وان لم يغلب على ظنه الاستيقاظ اثم ويجب ايقاظ من نام بعد الوجوب ويسن ايقاظ من نام قبل الوقت ان لم يخش ضرراً لئلا الصلاة في الوقت من تنبيهه بركعة النوم مما يورث الفقر للفتي وزيادته لمن هو فقير وفي الحديث لا يزد القضاء الا الدعاء ولا يزيد في العمر الا البر وأن الرجل ليحرم الرزق بذنب اذنه خصوصاً الكذب وتركه النوم توجب الفقر وكذلك النوم عرياناً اذا لم يستتر بشيء والا كل عجناء والتهاون بأقطار المائدة وحرق قشر البصل وقشر الثوم وكس البيت ليلاً وترك القمامة بضم القاف أي الكناس في البيت والمشي أمام المشايخ ونداء آل الدين باسميها وغسل اليدين بالطين

قل النفاس نجحة وغالبه أربعون يوماً وكثيره ستون يوماً.

فصل في أعذار الصلاة اثنتان النوم

الوقت قبل تمامها
تموها ظهر أو أن تكون
واحدة في البلد العذر
والسنة أن يقتل قبل
الزوال من يريد
حضورها وأن يتنظف
ويتطيب ويلبس الثياب
البیض وأن يقرأ
الناس في يومها وليتها
سورة الكهف وأن
يكثر وافيا من الصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم.

باب صلاة
العبدین والخسوف
والاستسقاء
كل واحدة من هذه
الثلاث سنة مؤكدة
لكل انسان والافضل
للنساء فعلها في البيوت
والرجال فعلها في المسجد
ان وسع الناس والا
في الصحراء ويصلي كل

ايه ذهب

والنسيان.
فصل شروط الصلاة ثمانية طهارة
 الحدين والطهارة عن
 النجاسة في الثوب
 والبدن والمكان
 عيد زكيتين يكبر قبل
 القراءة في الاولى سبع
 تكبيرات غير تكبيرة
 الاحرام وفي الثانية
 خمساً غير تكبيرة
 القيام ويجب تعيين
 عيد الفطر من عيد
 الاضحى في نية الصلاة
 ويسن بعدها للجماعة
 خطبتان كخطبة الجمعة
 لكنه يكبر في اول
 الاولى تسع تكبيرات
 متوالية وفي اول الثانية
 سبعاً كذلك وأن
 يكبر الناس في عيد
 الفطر من غروب
 الشمس آخر يوم من
 رمضان الى دخول
 الامام في صلاة العيد
 وفي عيد الاضحى من
 صباح يوم عرفة
 الى الغروب آخر
 ايام التشريق وأما

والنهيان بالصلاة وخياطة الثوب وهو على بدنه واسراع الخروج من المسجد والتكبير بالذهاب الى
 الاسواق والبطء في الرجوع منها وترك غسل الاواني وشراء كسر الخبز من الفقراء السؤال واطفاء
 السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعقود والامتناع عن المشط مكسور وترك الدعاء للوالدين والتعميم قاعدة
 والتسرول قائماً والبخل وهو منع السائل بما يفضل عنده والتفكير وهو التصديق في النفقة والاسراف
 وهو تجاوزة التوسط ذكره السويفي وقال **باب** خير الامور اوسطها وقال **باب** الخلق السوء
 يفسد العمل كما يفسد الخيل العسل **باب** فائدة قال سليمان الجمل قد روى انس ابن مالك وحكى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اراد ان ينام على فراشه فنام على يمينه ثم قرأ قل هو الله أحد مائة مرة فاذا
 كان يوم القيامة يقول الرب عز وجل يا عبدى ادخل بيملكك الجنة قال هذا حديث غريب من حديث
 ثابت عن انس وروى نوفل الاشجعي ان رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم اوصني فقال اقرأ عند منامك قل
 يا ايها الكافرون فانه برأه من الشرك أخرجه أبو بكر الانباري وغيره وقال ابن عباس ليس
 في القرآن أشد عجزاً لابليس منها لانها توحيد وبرأه من الشرك انتهى قال النووي في التبيين
 يستحب أن يقرأ عند النوم آية الكرسي وقل هو الله أحد والمعوذتين وآخر سورة البقرة فهذه مما يسن له
 ويتأكد الاعتناء به فقد ثبت فيه أحاديث صحيحة ويستحب أن يقرأ اذا استيقظ من النوم كل ليلة آخر
 آل عمران من قوله تعالى ان في خلق السموات والارض الى آخرها فقد ثبت في الصحيحين أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ اخواتهم آل عمران اذا استيقظ وقال صاحب إتمام الدرة الملتقطة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ سورة الاخلاص مع المعوذتين وينفث على يديه ويمسح بهما على جسده عند النوم اذا كان وجهاً
 متألماً ويأمر بذلك قال بعض العلماء من واطب على قراءتها نال كل خير وأمن من كل شر في الدنيا
 والاخرة ومن قرأها وهو جائع شبع أو عطشان روي (و) الثاني (النسيان) أي اذا لم ينشأ عن تقصير
 كلف الشطر نج بكسر أوله وهو المختار وفتح معجاً ومهلاً وهو حرام لانه شرط فيه مال من الجانبين
 في فقار أو من أحدهما فشاقة على غير آله القتال ففعلها غلط لعقد فاسد قاله شيخ الاسلام في شرح المنهج
باب فصل في بيان شروط صحة الصلاة وأما شروط وجوب الصلاة فلم يذكرها المصنف لوضوحها
 أو لعدم اختصاصها بالصلاة وسأذكرها ان شاء الله تعالى تنميلاً للفائدة قال المصنف (شروط الصلاة)
 وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (ثمانية) الاول (طهارة الحدين) أي عند قدرته
 فلو صلى بدونها ولو ناسياً لم تصح صلاته وفي صورة النسيان يثاب على قصده دون فعله الا القراءة
 ونحوها مما لا يتوقف على وضوء يثاب على فعله أيضاً نعم ان كان جنباً لم يثب على القراءة على
 الاقرب أما فاقد الطهورين فلا تشترط الطهارة في حقه مع وجوب الاعادة عليه (و) الثاني
 (الطهارة عن النجاسة) أي التي لا يعني عنها (في الثوب) أي الملبوس من كل محمول له وإن لم
 يتحرك بحركته وملاق لذلك (والبدن) أي الشامل لداخل أنفه أو فمه أو عينه (والمكان)
 أي ما يلاقي شيئاً من بدنه أو ملبوسه ٥ واعلم أن النجاسة على أربعة أقسام قسم لا يعني عنه في الثوب
 والماء وهو معروف وقسم يعني عنه فيهما وهو ما لا يدركه الطرف المعتدل وقسم يعني عنه في الثوب
 دون الماء وهو قليل الدم لسهولة صنون الماء عنه ولأن كثرة غسل الثوب تبليه ومن هذا القسم
 أثر الاستنجاء فيعني عنه في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق وأصاب الثوب من أجل المحاذي
 للفرج عني عنه دون الماء وقسم يعني عنه في الماء دون الثوب وهو المني التي لا دم لها سائل كالقيح حتى
 لو حملها في الصلاة بطلت ومن هذا القسم منفذ الطير فانه اذا كان فعليه نجاسة ووقع في الماء لم ينجه
 عكس منفذ الآدمي ولو حمله في الصلاة لم تصح **باب** خاتمة قال الشهاب الرملي في شرح منظومة ابن العماد
 وتعرف القلة والكثرة بالمادة فما يقع التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه فقليل وما زاد فكثير لأن

أصل العفو إنما ابتداء لتعذر الاحتراز فلينظر أيضا في الفرق بين القليل والكثير إليه وقيل الكثير ما بلغ حدًا يظهر للناظر من غير تأمل وامعان وقيل أنه ما زاد على الدينار وقيل أنه الكف فصاعدًا وقيل ما زاد على الكف وقيل أنه الدرهم البغلي فصاعدًا وقيل ما زاد عليه وقيل ما زاد على الظهر اهـ والبغلي قيل هو نسبة إلى ملك والدرهم البغلي هو ثمانية دوانق بخلاف الدرهم الطبري فإنه أربعة دوانق والدرهم الغالي فإنه ستة دوانق (و) الثالث (سنة العورة) بجرم ظاهر يمنع رؤية لون البشرة بأن لا يعرف بياضها من نحو سوادها في مجلس التخاطب لقادر عليه ولو باعارة أو أجارة وإن صلى في خلوة ولو في ظلة ولو أوجب سترها من أعلى وجوانب فلو كانت بحيث ترى له أو لغيره في ركوع أو سجود من طوقه مثلاً لغيره بطلت وإن لم تر بالفعل وكذا لو كان ذيله قصيرًا بحيث لو ركع لم يقع عن بعضها فبطل إذا لم يتداركه بالستر قبل ركوعه لا من أسفل فلو كان يصلي في علو نحو محبة من يراها من ذيله لم يضطر قال الشبرا ملى في حاشيته على النهاية للرملي ويسن أن يلبس أحسن ثيابه ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من اثنين ويتسروا روى عن مالك بن عتاهية أن النبي ﷺ قال إن الأرض تستغفر للصلي بالسراويل وأولى السترة القميص مع السراويل ثم القميص مع الأزار ثم الرداء (و) الرابع (استقبال القبلة) أي لعينها يقينًا في القرب وظنًا في البعد لاجتماعها على الصحيح وكذلك بالصدر لا بالوجه في حي القائم أو القاعد وقت القيام والقعود أما في الركوع والسجود فعظم البدن أملاً المضطجع فيجب بالوجه ومقدم البدن والمستلقي فكذلك مع أخضه ويجب رفع رأسه قليلاً إن أمكن وهذا عند الكل هو المراد بالتحري في قوله تعالى فصل لربك وانحر قال في معنى وانحر أي استقبل القبلة بنحرك أي بصدرك (و) والأصل في اشتراط ذلك قبل الأجماع قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أي فاستقبل بذاتك في الصلاة قصده وجهه قال الشرقاوى والمراد بالجهة عند اللغويين العين وإطلاقا فها على غير العين فجاز كما قاله الزيادي والمراد بالمسجد الحرام الكعبة بخلافه في غير هذا الموضع من القرآن فإنه غني أطلق فيه فالمراد به جميع الحرم اهـ قال في المصباح قوله تعالى فثم وجه الله أي وجهه التي أمركم بها وعن ابن عمر أنها نزلت في الصلاة على الرحلة وعن عطاء نزلت في اشتباه القبلة اهـ ويجوز ترك استقبال القبلة في حالتين الأولى في شدة الخوف فإذا التحم القتال ولم يتمكنوا من تركه بحال لقتلهم وكثرة العدو أو اشتد الخوف ولم يتمكن القتال ولم يأمنوا أن يركب العدو أو كانوا في مأمن لو لم يتركوا أو تفرقوا أصلاً بحسب الإمكان وليس لهم التأخير عن الوقت (و) الحالة الثانية في النافلة في السفر المباح فلا يشترط طوله وإقله أن يسافر إلى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة فيجوز للسافر التنفل ركبا وما شيا إلى جهة مقصده في السفر الطويل والقصير ثم إن راكب الدابة ولو في نحو هو دج لا يجب عليه وضع وجهه في ركوعه وسجوده على سرجه أو معرقها بل يومي بها ويكون سجوده أخفض من ركوعه وهذا إذا لم يمكنه أتمامها والاستقبال في جميع صلاته والأوجب ذلك لتيسره عليه وإن سهل عليه غيرهما من بقية الأركان فلا يلزمه شيء في جميع ذلك إلا الاستقبال في عمره فقط إن سهل وإلا فلا يلزمه شيء وأما الماشي فيمشي في أربعة أشياء القيام والاعتدال والتشهد والسلام ويستقبل القبلة في أربعة الأحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين ولا يكفيه الأيماء بالركوع والسجود (و) ثم اعلم أن مراتب القبلة أربعة الأولى العلم بها بنحو رؤيتها الثانية خبر ثقة عن علم كقبوله أنها شاهدت القبلة هكذا وفي معناه نحو بيت الأبرة المعروف بالثالثة الاجتهاد قال النووي في الإيضاح ولا يصح الاجتهاد الأبدلة القبلة وهي كثيرة لقواها القطب وضعفها الرشح اهـ والرابعة تقليد المجتهد وهو قول قوله ويعتمد أخبار صاحب البيت أن علم أنه يخبره عن علم كان يقول له من أين جاء لك أن القبلة هكذا فيقول حررتها على القطب أو شاهدت الكعبة مثلاً أما إذا أخبره عن اجتهاد فلا يجوز تقليده بل لا بد من اجتهاده وكذا لو قال القبلة هكذا ولم يعلم حاله هل هو عالم

ومستور العورة واستقبال القبلة

الحجاج فيكبرون في الاضحية اذا تحللوا من احرامهم وأقل صلاة الكسوف أن تصلي ركعتين كسنة الظهر وأكملها أن يجعل في كل ركعة قيامين يطيل القراءة فيها وركوعين يطيل التسبيح فيها ولا زيادة في السجود لكنه يطيل التسبيح فيه أيضا ويسن بعدها للجماعة خطبتان كخطبتي العيد لكنه يستغفر الله تعالى في أول الأولى منها تسع مرات وفي أول الثانية سلما وصلاة الاستسقاء تفعل عند حاجة الناس إلى القيا من الله تعالى وهي صلاة العيد ويسن بعدها للجماعة خطبتان كخطبتيه إلا أن الخطيب يدل التكبيرات

أو مجتهد فلا بد من اجتهاد السائل (و) الخامس (دخول الوقت) أي معرفة دخوله يقيناً أو ظناً بالاجتهاد
 فمن صلى بدونها بان يحجم وصلي لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت لعدم الشرط بخلاف ما وصلي
 بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فإنه أن كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها والآ وقت له
 نقلاً مطلقاً فلو كان يصلي الصبح كل يوم بالاجتهاد مدة ثم تبين أنه كان صلاة في كل يوم في تلك المدة قبل
 الوقت لم يجب عليه الا قضاء صبح اليوم الاخير فقط لأن صبح كل يوم يقع عن الذي قبله وصبح اليوم
 الاول وقع نقلاً مطلقاً وصح أداء بنية قضاء وعكسه حيث كان جاهلاً بالحال فلو ظن خروج وقتها لم يضر
 ونحوه فتبين بقاءه أو ظن بقاءه فتبين خروج وجه صح لا استعمال أحدهما بمعنى
 الآخر لغة فإن كان عالماً عامداً لم يصح تلاعبه نعم أن قصد بذلك المعنى اللغوي لم يضر ثم اعلم أن مراتب
 معرفة دخول الوقت ثلاثة الاولى العلم بنفسه أو باخبار الثقة عن معاينة أو برواية المزاويل الصحيحة
 والمناكب الصحيحة والساعات المحرمة وبيت الابرار لعاري به وفي معناه (أذان المؤذن العارف في الصحو
 الثانية الاجتهاد بوردين من قرآن أو درس أو مطالعة علم أو نحو ذلك كحياطة وصوت ديك أو نحوه كحمار
 مجرب ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كان يتأمل في الحياطة هل أسرع فيها أو لا وفي أذان الديك هل
 سهل قبل عاداته أو لا وهكذا ولا يجوز أن يفتل مستند الديك من غير اجتهاد فيه الثالثة تقليد ثقة عارف عن
 اجتهاد فلا يقلد اذا قدر على الاجتهاد فهذا في حق البصير وأما الاعرج فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على
 الاجتهاد لأن شأنه المعجز عنه (و) السادس (العلم بفرضيتها) أي بكون الصلاة المفروضة فرضاً وهذا
 لا بد منه في حق العايم وغيره قال الشافعي هذا شرط لكل عبادة فكان الاولى اسقاطه (و) السابع (أن
 لا يعتقد فرضاً) أي معينا (من فروضها سنة) هذا في حق العايم وهو من لم يحصل طرفة من الفقه يفتدي به
 الى باقيه (و) الثامن (اجتناب المبطلات) كتطويل ركن قصير عمداً ونحوه مما يستفقد عليه ان شاء الله
 تعالى في كلام المصنف وانما لم يذكر المصنف الاسلام والتمييز لانها معلومان من طهارة الحدثين
 اذ شرطها التنية وشرط النية الاسلام والتمييز ويعلم التمييز أيضاً من اشتراط معرفة الوقت لا تنبيه
 (الاحداث اثنان) الاول بادخال الجنابة في الاكبر (أصغر) الثاني (أكبر) فالأصغر ما أوجب
 الوضوء) قال الجفري في الا برقية هي نواقضه (ولا أكبر ما أوجب الغسل) وهي الجنابة والحيض
 والنفاس والولادة هذا على طريقة بعضهم وبعضهم جعل الاحداث ثلاثة أقساماً أكبر وأوسط وأصغر
 فلكون ما يحرم بالحديث أكثر من غيره يسمى حدثاً أكبر ولكون ما يحرم بالجنابة أقل مما يحرم بالحيض
 وأكثر مما يحرم بالحديث الا اصغر يسمى حدثاً أوسط ولكون ما يحرم بنقض الوضوء أقل من ذلك يسمى
 حدثاً أصغر فأصغره وأكبرته وتوسطه باعتبار قلة ما يحرم به وعدم قلته لا تنبيه آخر (قال) العورات
 (أربع) وهي لغة النقص والشيء المستفح وسُمي المقدار الذي سيذكره المصنف به القبح ظهوره وتطلق
 شرعاً على ما يجب ستره في الصلاة وعلى ما يحرم النظر اليه (عورة الرجل) أي الذكر المحقق ولو كافراً أو عبداً
 أو صبيّاً ولو غير مميز (مطلقاً) سواء في الصلاة أو خارجها ما بين السرة والركبة لكن بالنسبة لنظر عاومه
 ومما له أمان نفس السرة والركبة فليست بعورة لكن يجب ستر بعضها من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
 أما عورته بالنسبة لنظر الأجنبية اليه لجميع بدنه حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة ولو رقيقاً
 فيحرم عليها أن تنظر الى شيء من ذلك وبالنسبة للخلو السواآتان فقط على المعتمد فتحصل أن له ثلاث
 عورات (فرع) اعلم أن نظر المرأة الى زوجها حلال في جميع بدنه كعكسه نعم ان منها من النظر الى عورته
 امتنع عليها النظر اليها بخلاف العكس فإنه حلال قطعاً لأنه يملك التمتع بها ولا يملك التمتع به لكن نظره
 الى فرجها قلاً أو دبراً مكروه اذا كان بغير حاجة والى باطنه أشد كراهة (والامة) بالجر معطوف على
 الرجل أي وعورتها ولو خشي ولو مبعضة ومُدبرة ومكاتبه وأم ولد (في الصلاة) أي وكذا عند الرجال

صلاة

ودخول الوقت والعلم
 بفرضيتها وأن لا يعتقد
 فرضاً من فروضها سنة
 واجتناب المبطلات
 من الاحداث اثنان أصغر
 وأكبر فالأصغر
 ما أوجب الوضوء
 والأكبر ما أوجب
 الغسل والعورات
 أربع عورة الرجل
 مطلقاً والامة في الصلاة

بالاستغفار ويتوجه
 للقبلة في أثناء الخطبة
 الثانية ويقب رداءه
 ويجعل أعلاه أسفل
 ويمينه يساره ويفعل
 الناس مثله وهم جالسون
 ويدعوا لله تعالى سرا
 وجهراً ويؤمن الناس
 على دعائه اذا جهر
 ويدعون لانفسهم سرا
 عند اسراره وبين

المحارم وفي الخلوة وكذا عند النساء (ثماني السرة والركبة) أي في عورتها في جميع ذلك ثمانين ذلك وأما
 عورتها عند الرجال الإجماع لجميع بدنها كالحرمة كأيدي كركبة المصنف ^{فيلخص أن لها عورتين} وقيل
 أنها كالحرمة بالنسبة لغير الجانب الأيسر فتكون عورتها ثمانين الوجه والكفين والرأس وقيل ثالا
 يدر عند الميتة وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل الشواتان فقط وبه قال مالك وجماعة
 (وعورة الحرمة) أي كاملة الحرية ومثلها الخش (في الصلاة فجميع بدنها ماسوي الوجه والكفين) أي
 ظهرها وبطنها إلى الكوعين فلا يجب سترها ودخل فيا سواهما الشعر وكذا باطن القدم فيجب ستره
 ولو بالأرض حال القيام فيكن ذلك قياسا على ما لو انكشف بفض وركة في تشهد مثلا فستره بالصاقه
 بالأرض فان ظهر من باطن القدم شيء عند سجودها أو ظهر عقبها عند ركوعها أو سجودها بطلت
 صلاتها وأما الوجه والكفان فليس بقورة وإنما لم يكونا عورة لأن الحاجة تدعو إلى إرازهما (وعورة
 الحرمة والآلة عند الجانب) أي بالنسبة لنظرهم اليهما (جميع البدن) حتى الوجه والكفين ولو عند
 أمن الفتنة فيحرم عليهم أن ينظروا إلى شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منفصلة منهما (وعند محارمهما)
 أي بالنسبة للرجال المحارم (والنساء) أي مطلقا غير الكافرات في الحرمة خاصة وكذا في الخلوة
 (ثماني السرة والركبة) أما بالنسبة للنساء الكافرات في الحرمة فمأعدا ما سيذكر وعند الميتة أي الخدمة
 والاشتغال بقضاء حوائجها ^{فيلخص أن للحرمة أربع عورات} وأما الآلة فقد تقدم أن لها عورتين
 في تنبيه منع الرافعي النظر إلى فرج الصغيرة وقطع القاضي حسين بجواز النظر إلى فرج الصغيرة التي
 لا تشبه الصغيرة أيضا وقطع المروزي بالجواز في الصغيرة خاصة وبإباحة ذلك بقى إلى بلوغ سن التمييز
 ومصيرة بحيث يمكنه ستر عورته عن الناس ^{ففرع} فيجب الصلاة على من اتصف بهذه الصفات الست
 أحدها إسلام ولو فيا مضى كمرتد فلا يجب على الكافر الأصلي القضاء إذا أسلم بل لا ينعقد وأما المرتد فيجب
 عليه القضاء حتى زمن الجنون دون زمن الحيض والنفس وثانها بلوغ بالسن أو بالإحلام أو بالحيض
 فلا يجب القضاء على الصبي بعد البلوغ لكن يتدب له إذا بلغ قضاء ما فاتته زمن التمييز إلى البلوغ دون
 ما قبله فانه محرم ولا ينعقد خلافا للجهلة الصوفية قاله عند الكريم وثالثها عقل فلا قضاء على المجنون إذا
 أفاق إلا المرتد ولا المغمى عليه إلا إذا تعدى فيجب عليها حينئذ وأما إذا لم يتعد فليس بواجب بل يستحب
 على المعتد ورابعها سلامة إحدى حواس السمع والبصر فلا تجب الصلاة على من خلق أصم أعمى
 ولو ناطقا فلا يجب عليه القضاء ان زال مانعه وخامسها بلوغ الدعوة فلا تجب الصلاة على من لم تبلغه
 الدعوة لكن لو أسلم من لم تبلغه وجب عليه القضاء قاله الشبرا مليس والسادس نقاء من الحيض والنفس
 فلا يجب على الحائض والنفساء قضاؤها ولو في ردة بل ولا يتدب قال محمد البقري فلو أرادت القضاء
 فانه يصح مع الكراهة اهـ وإذا زالت المؤانع المذكورة منهم وقد بقى من وقت الصلاة ما يسمع قدر
 تكبيرة تحريم لهم تلك الصلاة وكذلك الصلاة التي قبلها أن صلحت لجمعها معها ^{ففرع آخر} وتكره
 الصلاة على من اتصف بأحد هذه الأمور العشرين ^{أحدها} حاقب بالوحدة أي بالغايط وثانها تخافن
 بالنون أي بالبول وثالثها تخافن بالمم أي بالبول والسايط معا ورابعها صافن بالنون أي قائم على رجل
 وخامسها صافن بالدال أي قارن بين قدميه معا كأنهما في قيد وسادسها تخافن بالزاي والقف أي بضيق
 الخفق قال الشرا قاي فسرهم بالمداغ للريح وأما الذي بضيق الخفق فيقال له تخافن وكل صحيح اهـ
 وسابعها تخافن إذا حضر الطعام والشراب أو قرب حضورهما وثامنها غطشان وتاسعها تخافن بالفاء
 والزاي أي بالريح وتخافن من حضوره طعام تنوق نفسه إليه وإن لم يكن ثجانعا وكالحضور قرب
 حضوره وكالتوقان للطعام التوقان للجماع مع حضور حليته وسجدي عشرها من غلب النوم وثاني
 عشرها من في المقبرة غير المنوشة وكذا المنوشة ان فرشت والافلا تصح الصلاة فيها وثالث عشرها

ثماني السرة والركبة
 وعورة الحرمة في الصلاة
 فجميع بدنها ماسوي الوجه
 والكفين وعورة الحرمة
 والآلة عند الجانب
 جميع البدن وعند
 محارمهما والنساء
 ثماني السرة والركبة

الفصل لكل من
 العيدين والكوفين
 والاستسقاء

(كتاب الجنائز)

كل ميت من المسلمين
 يجب غسله وتكفينه
 والصلاة عليه ودفن
 الا الشهيد في قتال
 الكفار والسقط
 اذا نزل ميتا قبل علم
 أشهره فانها لا يغسلان
 ولا يصلى عليهما وأقل
 غسل الميت تعميم جسده
 بالماء مرة واحدة
 بشرط أن تزول عنه
 الاوساخ التي تمنع
 وصول الماء إلى جسده
 بتلك المرة (وأكله) أن
 يحمله الغاسل مائلا إلى
 قفاه ويستند ظهره ويح
 يده على بطنه لينخرج
 ما فيه من الاذى ثم
 يغسل سوايته بمخرقة
 ملفوفة على يده اليسرى

من في منزلة وهو بفتح الموحدة وضمها موضع الزبل ثم اربع عشرها من في الجزيرة وهي موضع ذبح
 الحيوان وخامس عشرها من في الحمام غير الجديد وكو في مسلخه أي في مكان سلخ الثياب وسادس عشرها
 من في عطن الابل ولو طامها وهو موضع الذي تحي الابل الشاربة ليشرب غيرها فاذا اجتمعت
 سقت منه الى المرعى وسابع عشرها من في قارعة الطريق أي أعلاه وكذلك اذا كان في البنيان دون
 البرية وثنا من عشرها من في ظهر الكعبة وتاسع عشرها من في الكنيسة والبيعة وسائر ما وى
 الشياطين كواضع الحجر والمكس قال شيخنا أحمد النحراوي الكنيسة باعتبار الزمن السابق هي
 معبد اليهود والبيعة معبد النصارى وأما باعتبار هذا الزمن فبعكس هذا اه قال الشرقاوى ومحل
 الكراهة في المذكورات حيث لم يخف فوت المكتوبة والآلاف كراهة وعشرها منفرد والجماعة قائمة
 سواء كان منفردا عن الجماعة والصف بأن أحرم بصلاته فرادى أو عن الصف فقط بأن أحرم بها جماعة
 وانفرد عن الصف الذي من جنس منفردة مكررة وفوت لفضيلة الجماعة كاذكرة الرملة لالفضيلة
 الصف فقط كازعم بعضهم وأما المكروهات في الصلاة فتأتي ان شاء الله تعالى وهي إحدى وعشرون
 فصل في بيان أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) وهذه طريقة من جعل الطمانينات في
 محالها الأربع أركاناً مستقلة كما في الروضة وعدّها بعضهم ثمانية عشر بزيادة ثمة الخروج من الصلاة
 كأي شجاع والصحيح أنها ستة وعدّها بعضهم كذلك أيضاً لكن لا بما ذكر بل بزيادة الموالاة
 كما في التين والمعتمد أنها شرط للركن وعدّها بعضهم أربعة عشر بجعل الطمانينات في محالها
 الأربع ركناً واحداً لا اتحاد جنسها وبعضهم خمسة عشر بزيادة قرن النية بالتكبير كما في التحرير
 والمعتمد أنها خمسة للنية ومنهم من يجعلها تسعة عشر بجعل الخشوع ركناً كالغزالي ومنهم من يجعلها
 عشرين بزيادة ذات المصلي والصواب أنه لا يقدّر من الأركان في الصلاة إلا ما لا صورة في الخارج يمكن
 تعقلها وتصورها بدون تعقل مصل وفارقت نحو الصوم حيث عدوا الصائم ركناً بعدم وجود صورة
 محسوسة في الخارج فيه وعد بعضهم قد صار من الأركان وعلى هذه الزوائد أركاناً تكون جعلتها
 ثمانية وعشرين والمعتمد ثمانية المنهاج وغيره من جعلها ثلاثة عشر بجعل الطمانينة هيئة تابعة للركن
 ثمانية أفعالاً وهي النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس
 الأخير والترتيب وخمسة أقوال التكبيرة التحريم والقائنة والشهادة والصلاة على النبي والسلام
 قال محمد البقري وقد شبهت الصلاة بالإنسان فالشرط عكباته والركن ذكر رأسه ولا باعاض كاعضائه
 والهيئات كشعوره التي يترتب بها (الاول والثانية) أي بالقلب فلا يجب النطق بها باللسان لكن يسن
 ليعاون اللسان القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كان نوى الظهر بقلبه وسبق لسانه
 الى غيره ويجب قرن النية بتكبيرة التحريم لأنها أول واجبات الصلاة واعلم أن أهم مقارنة
 حقيقية واستحضاراً حقيقياً ومقارنة عرفية واستحضاراً عرفياً اجمالين والمقارنة الحقيقية بعد
 الاستحضار الحقيقي والعرفية بعد العرفي فالاستحضار الحقيقي أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أي
 أركانها الثلاثة عشر التي من جعلها لنية وما يجب التعرض له فيها تفصيلاً بأن يقصد كل ركن بذاته
 على الخصوص وتكون هيئتها أمانة كالعروس والمقارنة الحقيقية أن يقرن هذا المستحضر بأول جزم
 من أجزاء التكبيرة ويستديم ذلك الى آخرها والاستحضار العرفي أن يستحضر هيئة الصلاة اجمالاً
 بأن يقصد فعلها ويعتبرها من ظهر أو غصير وينوي الفرضية والمقارنة العرفية أن يقرن هذا المستحضر اجمالاً
 بأي جزء من أجزاء التكبيرة واختار النووي في المجموع وغيره ما اختاره إمام الحرمين والغزالي أنها
 تكن المقارنة العرفية أي اجمالاً بعد الاستحضار العرفي بأن لا يقصد الركوع بذاته والقراءة
 بذاته وهكذا المقارنة الحقيقية تعجز عنها القدرة البشرية غالباً (الثاني تكبيرة الاحرام) هذا من

(فصل) أركان الصلاة
 سبعة عشر الأولى النية
 الثاني تكبيرة الاحرام
 ثم ينظف أسنانه
 وضربه وأذنيه بسبابة
 اليسرى ويلف عليها
 لكل مرة خرقة نظيفة
 أو نحوها ثم يوضئه
 كالحى ثم يمسح بالماء
 ثلاث مرات ويكون
 في المرة الأولى سدر أو
 نحوه وفي الأخيرة قليل
 من كافور ويدأ في كل
 مرة من الثلاث بفعل
 رأسه والسنة تنشيفه
 بعد تمام غسله ويمكن
 الميت فيما يجوز له في
 حياته لبسه من الثياب
 والابيض أفضل من
 غيره والقديم المفسول
 أول من الجديد وأقل
 الكفن لفافة واحدة
 تستر جميع البدن الاراس

إضافة السبب للسبب لانه يحرم بها ما كان حلالاً قبلها كأكلي وكلام فيقول الله أكبر ولا تضر زيادة
لا تمنع اسم التكبير ولكنها خلاف الأولى كالله أكبر بزيادة اللام والله الجليل الأكبر وكذا كل صفة
من صفاته تعالى إذا لم يطل بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر لبقاء النظم والمعنى بخلاف ما تخلل غير صفاته
كالضمير فإنه يضر نحو الله هو أكبر وكذا النداء نحو الله يارحمنا أو يارحم أكبر والله يا أكبر (الثالث)
في القيام على القادر في الفرض هو نصب فقار ظهره أي عظامه التي هي مفاصله وإن أطرق رأسه بل هو
مندوب ولو قدر على ذلك بمعين بأجرة مثل قادر عليها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر هذا إذا كان محتاجه
عند ابتداء النهوض لكل ركعة فإن احتاجه في جميع صلاته لم يجب أو بعكازة وإن احتاجها في جميع صلاته
والمعكازة بضم العين عصا أقصر من الرمح ولها زج أي حديد من أسفلها وهذا الفرق بين صورتين هو
المتعمد فالمعين يجب ابتداءً لادراً بخلاف المعكازة فإنها تجب دواماً أيضاً ولو باعارة أو باجارة قدر
عليها كما في شراء ماء الوضوء لاجته لها أو لثمنها فلا يلزمه القبول والاصل في وجوب القيام قوله صلى الله عليه وسلم
لعمرو أن بن حصين وكانت به بو أسير صل قائماً فإن لم يستطع فقائداً فإن لم يستطع فجلساً فليجلس فليجلس فليجلس
الاحوال الثلاثة البخاري زاد النسيان الحالة الرابعة وهي أن لم يستطع فاستلقيا لا يكلف الله نفساً الا وسعها
قال في المصباح والباسور قيل ورم تدفعه الطبيعة الى كل موضع من البدن يقبل الرطوبة من المقعدة
والاثنين والاشفار وغير ذلك فإن كان في المقعدة لم يكن حدوثه دون انتفاخ العروق اه واعلم أن سيدنا
عمران كان من أكابر أعيان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ان الملائكة كانت تسلم عليه جهاراً فلما شئ
من مرضه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم احتجبت عنه الملائكة فشكا للنبي صلى الله عليه وسلم احتجاب الملائكة عنه فقال له
لم احتجابهم عنك بسبب شفائك فقال له ادع الله بعود المرض فلما عاد له مرضه عادت له الملائكة فيستجاب
الدعاء عند ذكر اسمه كرامة له لا فرع له لو طرأ العجز في أثناء الصلاة أتى بمقدوره كالوطرات القدرة
في أثناءها فإنه يأتي بمقدوره أيضاً وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكمل مما بعده بخلاف نهوض
القادر فلا تجزئه القراءة فيه لقد رته عليها فيلزمه أكمل منه فلو قرأ فيه شيئاً أعاده ولو قدر على القيام
بعد القراءة وجب قيام بلا طمأنينة ليركع منه وانما لم تجب الطمأنينة لانه غير مقصود بنفسه وان قدر
عليه في الركوع قبل الطمأنينة انصب الى خد الركوع ليطمئن فإن اتصب ثم ركع عامداً عالماً بطلت صلاته
أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدهما ان أراد
قنوتاً في محله وهو اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح والافجوز القيام فإن قنوتاً عادداً عالماً بطلت
صلاته لانه أحدث سجوداً للقنوت مع القدرة على القيام بهذا إذا طال جلوسه والا فلا يضر بقوله صلى الله عليه وسلم
القادر خرج به العاجز سواء كان العجز حرجاً كالقنوت أو شريعياً كاحتياجه في مداواته من وجع العين
الى الاستلقاء فلا يجب عليه القيام ولا بد في ذلك من اخبار طبيب عدل أنه يفيد ويكني معرفة نفسه ان كان
طبيباً ومثل ذلك مملو خوف رأكس سفينة دوران رأسه أو غرقاً فيصلي قاعداً ولا يعيد بخلاف ما إذا صلى
قاعداً لرحمة فيها فإنه يعيد القدرة ذلك والضابط لكل ما يذهب خشوعه أو كماله أو يحصل به مشقة لا تحتمل
عادة وهي المراة بالشديدة كان يجوز ترك القيام في الفرض أي العيني أو الكفائي فيشمل المنذورة
والمعادة وصلاة الصبي وإن لم تجب فيها نية بخلاف المعادة وخرج بالفرض النفل فللقادر على القيام فعله
قاعداً أو مضطجعا لكن إذا صلى مضطجعا وجب أن يأتي بركوعه وسجوده تامين بأن يقعد لها ولا يومي
بهما لعدم وروده وأما إذا تنفل مستلقياً مع امكان الاضطجاع لم يصح وأن أتم الركوع والسجود لعدم
وروده ثم اعلم أن القيام أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال فالتطويل في القيام أفضل
ثم في السجود ثم في الركوع ثم في الاعتدال (الرابع في قراءة الفاتحة) أي حفظاً أو تلقناً أو نظراً

الثالث القيام على القادر
في الفرض الرابع في قراءة
الفاتحة

المحرم ووجه المحرمة
فيحرم سترهما وأقله
لذكر ثلاث لفائف
ليس فيها قبض ولا
عمامة ولا ثي لفافان
وازار ونحوه وقبض
والسنة أن يوضع على
مناقد الميت وأعضاءه
سجوده قطن وأن يرش
على جسده وعلى كل
طبقة من طبقات الكفن
وعلى القطن حنوط
ويوضع مع الحنوط
كافور وأن تشد ألباه
بخرقة وأن يشد الكفن
بشداد وتحمل الشداد
عنه في القبر والصلاة
عليه ليس فيها ركوع
ولا سجود وأركانها
أربع تكبيرات والنية
مقرونة بالتكبير
الأول والقيام للقادر
عليه وقراءة الفاتحة
في أي محل والافضل
أن تكون بعد التكبير

في المصحف أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج لمن في ظلمة وتجب في كل ركعة سواء الصلاة السرية
 أو الجهرية وسواء الإمام والمأموم والمنفرد والخبر الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
 قال البغوي في المصايح وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 في حديثه ثلاثاً أي غير تمام قيل لا بى هريرة أنها تكون وراء الإمام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت
 رسول الله يقول قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين ولعبدتي ما سأل فاذا قال العبد
 الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدتي واذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثني على عبدتي واذا قال مالك
 يوم الدين قال حمدني عبدتي واذا قال اياك تعبد واياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدتي ولعبدتي ما سأل
 واذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا
 لعبدتي ولعبدتي ما سأل أخرجه الشيخان ثم ان عجز المصلي عنها لزمه قراءة قدرها من بقية القرآن ولو مفرقاً
 على المعتمد ثم ان عجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها من ذكر أو دعاء ويجب كونه شعبة أنواع مثلاًها في الذكر
 سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهذه خمسة أنواع
 وما شاء الله كان نوع وسواء لم يشأ الله لم يكن نوع فالجمل شعبة أنواع لكن قال السويفي وهذه ستة أنواع فيضم
 اليها البسملة ان كان يحفظها والآخر انتهى ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة
 والدعاء كالذكر ويعتبر تعلقه بالآخرة ان عرف ذلك والآتي بدعاء دينوي ويجب أن يكون بالقرينة
 فان عجز عنها ترجم بأي لغة شاء فيجب تقديم ترجمة المتعلق بالآخرة على عربية غيره فان لم يعرف غير المتعلق
 بالدنيا أتى به وأجزأه من المتعلق بالآخرة اللهم اغفر لي وارحمني وسامحني وارض عني ومن المتعلق بالدنيا
 اللهم ارزقني زوجة حسناء أو وظيفة ثم ان عجز عن ذلك وقف بقدر الفاتحة وجواباً ولا يترجم عن الفاتحة
 ولا عن بقية القرآن اذا كان يجد لا عنها بخلاف التكبير عند العجز عن العربية فيترجم عنه ولا يجب عليه
 تحريك لسانه بخلاف الآخر الذي طرأ خروجه (الخامس الركوع) وأقله للقائم أن ينحني قدر وصول
 راحتي معتدل الخلفه ركبتيه يقيناً والمراد بالراحة بطن الكف خاصة ولا يكتفي بوصول الأصابع ولا كله
 في أربعة أشياء الأولى تسوية ظهره وعنقه ورأسه بحيث يصير كل وجه واحد من نحاس لا اعوجاج فيه الثاني
 في نصب ركبتيه الثالث قبضهما بكفيه الرابع تفريق أصابعه للقبلة تقريباً وسطاً أملاً للقاعدة فأقله في حقه
 في محاذاة جبهته أمام ركبتيه ولا كله محاذاتها محل سجوده من غير مماسة والآن كان سجوداً لا ركوعاً ولا أعلم
 أنه يجب في الركوع أن لا يقصده غيره فقط ويسن أن يقول فيه سبحانه ربي العظيم ومحمد ربي
 ولا اقتصار عليها بخلاف الأولى ويأتي الإمام بالثلاث وان لم يرض المأمومون فاذا زاد عليها بغير
 رضائهم كره ولا كل منها خمس الى احدى عشرة ويزيد المنفرد واما قوم محصورين راضين بالتطويل
 اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وحنى وعظمي وعصبي وشعري
 وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين فالأتيان بالثلاث في التسبيح مع هذا الدعاء أولى
 من الزيادة عليها مع عدمه وفي المصايح قال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه
 وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول
 في ركوعه وسجوده سبحانك قدوس رب الملائكة والروح (السادس الطمأنينة فيه) أي في الركوع
 ولا تقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة وأقلها أن تستقر أعضاؤه راساً بحيث يفصل رقبته عن هوبه
 (السابع الاعتدال) ولو في النفل وهو عود المصلي الى ما ركع منه من قيام أو قعود ويجب أن لا يقصد
 بالاعتدال غيره وأما الرفع من الركوع فهو مقدمة له كالهوى للركوع والسجود وقيل بالركن مجموع
 الرفع والاعتدال ويسن أن يقول في الرفع سمع الله لمن حمده وفي اعتداله ربنا لك الحمد ملء السموات

الخامس الركوع
 السادس الطمأنينة فيه
 السابع الاعتدال

الأولى والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير
 الثانية والدعاء للميت
 بأخروي بعد التكبير
 الثالثة وأقله اللهم
 اغفر له وارحمه والتسليم
 الأولى بعد التكبير
 الرابعة والسنة أن يتعوذ
 قبل الفاتحة وأن يطول
 الدعاء بعد الثالثة وأن
 يكون بالوارد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وأن يقول بعد
 الرابعة وقبل السلام
 اللهم لا نحرمنك أجره
 ولا نفتنا بعده واغفر لنا
 وله وللسلمين وأقل
 الدفن أن يكون في حفرة
 تمنع ظهور راحة الميت

وَمِلْ الْأَرْضَ وَمِلْ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ وَزَادَ فِي التَّحْقِيقِ مَحْدًا كَثِيرًا مَبَارَكًا فِيهِ بَعْدَ رَبِّكَ الْحَمْدُ وَيَزِيدُ
 مِنْ مَنَافِيهِ يَرُدُّ الْقَنُوتَ أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ لِحَقِّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكَثَرَتِ الْعِيدُ لَا مَانِعَ لَهَا أُعْطِيَتْ وَلَا مُعْطَى لَهَا
 مَنَعَتْ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَلْدِ مِنْكَ الْجَدُّ (الثامن الطمأنينة فيه) أَى فِي الْإِعْتِدَالِ وَلَوْ سَجَدْتُمْ شَيْءَ هَلْ تَمَّ اِعْتِدَالُهُ
 أَوْ لَا اِعْتَدَلَ تَمَّ اِطْمَآنٌ وَجُوبًا تَمَّ سَجْدُ (التاسع السجود مرتين) أَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ سُبْحَانَ
 رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ فَقَدْ وَرَدَ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ قَالَ صَلَّى
 أَجْعَلُهَا فِي رُكُوعِكُمْ وَلَا نَزَلَتْ فَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى قَالَ أَجْعَلُهَا فِي سَجُودِكُمْ وَيَحْصُلُ أَصْلُ السَّجْدَةِ بِمَرَّةٍ
 وَأَدْنَى الْكَلَامِ ثَلَاثُ تَمَّ خَمْسُ تَمَّ سَبْعُ تَمَّ تِسْعُ تَمَّ أَحَدَى عَشْرَةَ وَلَا يَزِيدُ أَحَدٌ عَلَى ذَلِكَ سِوَى الْمُنْفَرِدِ
 وَإِمَامٍ قَوْمٍ مُحْضَرِينَ وَاضِينَ بِالتَّطْوِيلِ وَالْمَأْمُومِ وَيَزِيدُ مَنْ ذَكَرَ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ
 أَسَلْتُ سَجْدًا وَجَهَنِّي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ وَزَادَ فِي الرُّوضَةِ
 بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ قَبْلَ تَبَارُكَ وَيُسْنُ أَنْ تَكْثُرَ الدُّعَاءُ فِي السَّجُودِ لِخَدِيثِ مُسْلِمٍ أَنَّ قُرْبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ أَى
 رَحْمَتِهِ وَعَفْوِهِ وَهُوَ شَاجِدٌ فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ أَى فِي سَجُودِكُمْ فَقَمِنَ أَى فُحِّقَ أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ قَالَ
 الْبَغَوِيُّ فِي الْمَصَابِيحِ عَنْ الشَّيْخَيْنِ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي سَجُودِهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي
 ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةَ وَجْهِهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ وَقَالَتْ عَائِشَةُ فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفَرَاشِ
 فَانْتَمَسَتْ فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مُنْصَوِّبَانِ وَهُوَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ
 مِنْ سَخَطِكَ وَبِمَعَا فَاتِكَ مِنْ عِقَابِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ وَيُسْنُ
 فَتَحَ عَيْنِهِ حَالَةَ السَّجُودِ (العاشر الطمأنينة فيه) أَى السَّجُودِ وَهَذِهِ أَحَدَى شُرُوطِ السَّجُودِ السَّبْعَةِ الَّتِي
 سَتَأْتِي فِي كَلَامِ الْمَصْنُوفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الحادي عشر الجلوس بين السجدين) أَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَكَوْنُ فِي نَقْلِ
 سَمَوَاتٍ أَوْ مُضْطَجِعًا فَلَا يَكُنِي مَادُونِ الْجُلُوسِ وَرَأْفَةً أَنْ يَسْتَوِيَ جَالِسًا وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالنَّحْرِ
 عِنْدَ عَطَاءٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَانْحَرَّ قَالَ أَمْرُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَى سَتَوِي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ جَالِسًا حَتَّى يَدَّ وَنَحْرُهُ
 قَالَ الشَّيْخُ الْمُسَيِّدُ وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي بَعْدَهُمْ وَجُوبَ الْإِعْتِدَالِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي النَّفْلِ أَهْ
 وَرَأْفَةً أَنْ يَقُولَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَارْقِنِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي وَأَعْفُ عَنِّي وَكَقَوْلِهِ
 رَبِّ اغْفِرْ لِي أَيْ اسْتَرْ مَا وَقَعَ مِنْ ذُنُوبِي وَمَا سَيِّقَعُ مِنْهَا وَقَوْلُهُ وَارْحَمْنِي أَيْ رَحْمَةً وَأَسْعَةً وَقَوْلُهُ وَاجْبُرْنِي أَيْ
 أَغْنِنِي وَأَعْطِنِي مَا لَا كَثِيرًا وَهُوَ مِنْ بَابِ قَتْلٍ وَقَوْلُهُ وَارْقِنِي أَيْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَقَوْلُهُ وَارْزُقْنِي أَيْ رِزْقًا
 وَاسْعًا وَحَلَّ جَوَازُ الدُّعَاءِ بِذَلِكَ أَنْ قَصِدَ الرِّزْقُ مِنَ الْحَلَالِ أَوْ أُطْلِقَ وَالْأَسْخَرُ وَقَوْلُهُ وَاهْدِنِي أَيْ لِصَالِحِ
 الْأَعْمَالِ وَقَوْلُهُ وَعَافِنِي أَيْ سَلِّمْنِي مِنْ بَلَايَا الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَقَوْلُهُ وَأَعْفُ عَنِّي أَيْ اخْ ذُنُوبِي وَيَأْتِي
 فِي الضَّمَائِرِ الْمَذْكُورَةِ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَلَوْ إِمَامًا لِأَنَّ التَّفَرُّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ خَاصَّةً بِالْقَنُوتِ قَالَ الشَّوَيْبِيُّ
 فِي تَحْفَةِ الْحَبِيبِ وَيُسْنُ لِلْمُنْفَرِدِ وَإِمَامٍ مُحْضَرِينَ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ رَبِّ هَبْ لِي
 قَلْبًا نَقِيًّا نَقِيًّا مِنَ الشَّرِكِ بَرِيًّا لَا كَافِرًا وَلَا شَقِيًّا أَهْ وَلَوْ طَوَّلَ الْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ عَنِ الدُّعَاءِ الْوَارِدِ
 فِيهِ بِقَدْرِ أَقْلِ الشَّهَادَةِ بَطَلَتْ الصَّلَاةُ كَمَا لَوْ طَوَّلَ الْإِعْتِدَالَ زِيَادَةً عَنِ الدُّعَاءِ الْوَارِدِ فِيهِ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ
 إِلَّا فِي حُلِّ طَلَبٍ فِيهِ التَّطْوِيلُ كَاِعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ لَطَلَبُ تَطْوِيلِهِ فِي الْجُمْلَةِ
 بِالْقَنُوتِ وَكَصَلَاةِ التَّسْبِيحِ قَالَ الشَّوَيْبِيُّ قَوْلُهُ فِي الْجُمْلَةِ أَيْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ قَالَ الرَّحْمَانِي أَهْ
 وَإِنَّمَا بَطَلَتْ الصَّلَاةُ بِتَطْوِيلِهَا لَانْهَارَ كَنَانٍ قَصِيرٍ أَنْ فَلَا يُطَوَّلُ أَنْ وَلَوْ نَامَ قَاعِدًا تَمَكَّنَا فِي الصَّلَاةِ
 لَمْ يَضُرَّ أَنْ قَصُرَ وَكَذَا أَنْ طَالَ فِي رُكْنٍ طَوِيلٍ فَإِنْ طَالَ فِي رُكْنٍ قَصِيرٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّ مَقْدَمَاتِ
 النَّوْمِ تَقَعُ بِالْإِخْتِيَارِ فَزَلَّ مَنْزِلُهُ الْعَامِدِ (الثاني عشر الطمأنينة فيه) أَى الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ
 (قَائِدَةٌ) أَعْلَمُ أَنَّ الْأَعْدَادَ الْمُرَكَّبَةَ كُلَّهَا مُبْنِيَةٌ صَدْرُهَا وَعِزْمَا وَتَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ أَحَدٍ عَشَرَ بَفَتْحِ
 الْجُرَائِنِ الْإِثْنَى عَشَرَ وَائْتِي عَشْرَةً فَيَعْرَبُ صَدْرُهَا كَالْمُنَى وَأَطْلُقُ عِزْمَا فَيُنْبِي عَلَى الْفَتْحِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ

السلام في الطمأنينة فيه
 التاسع السجود مرتين
 العاشر الطمأنينة فيه
 الحادي عشر الجلوس
 بين السجدين الثاني
 عشر الطمأنينة فيه
 الجلوس

وتصون جسمه من
 أكل السباع وأكله
 أن يكون في لحدان
 كانت الأرض قوية وفي
 شق أن كانت رخوة
 وأن يوسع ويعقب قدر
 قامة وبسطة ويجب أن
 يضعج الميت في القبر
 على جنبه وأن يوجهه
 للقبلة والسنة أن يكون
 على الجانب الايمن وأن
 يرش قبره بماء بارد وأن
 يلتقي بعد دفنه أن كان
 مكلفا وأن يعزى أهله
 بعد موته الى ثلاثة أيام
 ولا يجوز دفن ميتين
 في قبر ولا نبش القبر
 قبل بلى الميت لدفن
 ميت آخر أو غيره الا
 لضرورة.

(كتاب الزكاة)

وأواعها كثيرة فيها
 زكاة الذهب والنقصة

الفاكهى في شرح ملحمة الإعراب والآثاني عشرة فلك فتح الياء واسكانها ويقال حذفها مع بقاء كسر
 النون وفتحها اه ويعرف الجزء الأول من جميع الأعداد المركبة بال إذا أريد تعريفه خصوصاً إذا كان
 مبتدأ كما في هذا المتن كما قال أبو القاسم الحريري في شرح ملحمة الإعراب أيضاً وتفتح الياء من ثمانى عشر
 وقد سكنها بعضهم وإذا عرفت هذا النوع من العدد أدخلت الألف واللام على الأول فقلت رأيت
 الأحده عشر رجلاً اه وانما بنى الصدر لا نه بجزء الكلمة على ما قاله الرضى وبنى العجز لتضمنه معنى حرف
 العطف وهو الواو أو قاله الآشموقي (الثالث عشر الشهاد الأخير) وهو الذى يعقبه سلام وإن لم يكن للصلاة
 تشهد أول كالصبح والجمعة أو التعبير بالأخير جري على الغالب من أن أكثر الصلاة له تشهدان اعلم
 أن الشهاد أربع جمل الأولى التحيات لله الثانية سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الثالثة السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين الرابعة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وشروطه تسعة الأول
 إسماع النفس به كالفاتحة الثانية قراءته قاعداً لا بعد ذلك الثالث أن يكون بالعربية للقادر عليها ولو بالتعلم
 الرابع عدم الصارف كالفاتحة الخامسة المرواة بأن لا يفصل بين كلماته بغيرها ولو ذكرها أو قرأنا نعم يغفر
 وحده لا شريك له بعد إلا الله لأنها وردت في رواية وكذا زيادة يافى أيها النبي وزيادة ميم في السلام عليك
 السادس مراعاة الحروف ولا يجوز أن يبدل لفظ أقل من الشهاد ولو بمرادفه كالنبي بالرسول وعكسه
 وأشهد بأعلم أو محمد بأحمد وغير ذلك السابع مراعاة الكلمات الثامن مراعاة التشديدات فيجب التشديد
 أو التهمة في قوله أيها النبي وصلاً ووقفاً فلو تركها لم تصح قراءته ولو أظهر النون المدغمة في اللام
 في أن لا إله إلا الله بطل تشهد لتركه شدة منه نعم يعذر في ذلك الجاهل بحالته عليه قاله الشرقاوى وكذا نقله
 الشوئبي عن الرملى ويضطر إسقاط شدة محمداً رسول الله لكن قال الشيخ محمد الفضالي يغفر في هذه اللغوات
 دون الأولى وقال الشوئبي المعتمد في هذه عدم البطلان كما في الشبرا مليس على أن التزيم خير بين الإدغام
 والإظهار في النون والتونين مع اللام والراء ولا نه لما أظهر التونين في الصيغة الأخرى وهي أن محمداً
 عبده ورسوله لم يضطر إظهاره هنا وأمل ترك الشدة والإظهار معاً سواء الوقف أو غيره فيضطر خلافاً
 للقلوبى حيث جوز إسقاطهما معاً في الوقف التاسع الترتيب إن حصل بعده تغيير المعنى نحو التحيات
 عليك السلام وأما إذا لم يلزم على عدم الترتيب تغيير معناه كأن قال السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
 وبركاته التحيات لله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فلا يشترط الترتيب (الرابع عشر القعود فيه)
 أى الجلوس للشهاد الأخير وكذا للصلاة على النبي ﷺ وللتسليم الأولى ففى ثهما بمعنى اللام أى
 لا جل الشهاد وكذلك على طريقة قوله تعالى حكاية عن قول زليخا قد كنت الذى لم تنتنى فيه أى لا جل حوى
 يوسف عليه السلام ومثله في الحديث إن امرأة دخلت النار في هرة قاله ابن هشام في المعنى قال في المصباح
 الجلوس هو الانتقال من سفل أو علو والقعود هو الانتقال من علو إلى أسفل فعلى الأول يقال لمن نهو
 قائم أو ساجد اجلس وعلى الثاني لمن نهو قائم أقعد (الخامس عشر الصلاة على النبي ﷺ فيه) أى
 في القعود بعد الشهاد قال الشرقاوى وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله ويكون صلى الله
 على محمد أو على رسوله أو النبي دون أحمد والمأخى أو عليه لأن الصلاة يطلب فيها مزيد الاحتياط
 فلم يغفر فيها ثمانية أنواع إلهام بخلاف الخطبة فإنها أوسع منها وكلها الصلاة الإبراهيمية وهي
 أفضل الصغى فيربها من حلف أنه يصل بأفضلها اه قال ابن حجر في المنهج القويم وتتبع صيغة
 الدعاء مثلاً في الخطبة لأنها أوسع بها إذ يجوز فيها الفعل الفاحش والكثير بخلاف الصلاة وشروط
 الصلاة في شروط الشهاد فلو أبدل لفظ الصلاة بالسلام أو بالرحمة لم يكف اه والمراد بصيغة
 الدعاء هي صيغة الأمر والماضى وخرج بها المضارع للتكلم واسم الفاعل كقوله أصلي وأنا مصل
 فانه لا يكتفى قال البقرى وغيره من الفضلاء ولا كمل أن يأتي بلفظ السيادة لأن فيه سلوك الأدب

أما في عشر الشهاد
 الأخير الرابع عشر
 القعود فيه الخامس
 عشر الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه
 وهي واجبة على من ملك
 عشرين مثقالاً من
 الذهب الخالص أو مائتي
 درهم من الفضة الخالصة
 وحال الحول وهي في
 ملكه ويخرج من ذلك
 ربع العشر وما زاد على
 ذلك فحسابه ومنها
 زكاة التجارة وهي
 واجبة على من اتجر ولو
 في شيء حقيق فيقوم
 بضاعته عند آخر الحول
 بما اشترت به فان بلغت
 به نصاباً زكاهما بربع
 العشر من قيمتهما والا
 فلا زكاة فيها ثم إن ملك
 مال التجارة بعين نصاب
 من ذهب أو فضة
 أو بابل من نصاب وفي
 ملكه تمامه فأول
 الحول من حين ملك

قال عبد العزيز في فتح المعين والسلام تقدم في تشهد آخر فليس هنا إفراذ الصلاة عنه انتهى أي فلا يحكم بأن الصلاة هنا مكرومة أو خلاف الأولى بسبب إفراذها عن السلام لأن السلام قد تقدم وأيضاً أن محل ذلك في غير الوارد قال الشرقاوي ولا يشترط الموالاة بينها وبين التشهد لأنها ركن مستقل فلا يضرب تحلل ذكر بينهما (السادس عشر السلام) أي السلام الأول وشروطه عشرة الأول الإتيان بأن فلا يكفي سلام عليكم لتقدم وروده الثاني كاف الخطاب فلا يكفي السلام عليه أو عليها أو عليهم أو عليها أو عليهن الثالث ميم الجمع فلا يكفي السلام عليكما أو عليك الرابع أن يأتي به بالعربية إن قدر عليها والآخرون أن يتلفظ فلا يكفي إلا مان عليك مثلاً الخامس أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو همس به حيث لم يسمع به نفسه لم يعتد به فتجب أعادته وإن نوى الخروج من الصلاة بذلك بطلت لأنه نوى الخروج قبل السلام السادس أن يوالي بين كلمته فلو لم يواله بأن سكوتاً طويلاً أو قصيراً قصد به القطع ضرر وكذا لو فصل بين كلمته بكلام أجنبي كما في الفاتحة السابع أن يأتي به من جلوس أو بدله فلا يصح الإتيان به من قيام مثلاً الثامن أن يكون مستقبل القبلة بصدرة فلو تحول به عن القبلة قبل اكاله بطلت بخلاف الالتفات بالوجه فإنه لا يضرب بل يسن أن يلتفت به في الأولى ولي يمينا حتى يرى من خلفه خدة الأيمن وفي الثانية يساراً حتى يرى من خلفه خدة الأيسر التاسع أن لا يقصد به غيره فيقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو بطلت فلو قصد به الخبر لم يصح العاشر أن لا يزيد فيه على الوارد زيادة تغير المعنى كان قال السلام عليكم بالواو بين المبتدأ والخبر وأن لا ينقص عنه بما يغير المعنى كأن يقول السام عليكم نعم لو قال السلام التام أو الحسن عليكم لم يضرب وكذا لو قال السلام بكسر السين أو فتحها مع سكون اللام أو بفتح السين مع اللام وقصد به معنى السلام فإنه يكفي فإن قصد به غير معناه وهو الصلح أو أطلق بطلت صلاته إن خاطب وتعمد ولو جمع بين اللام والتنوين لم يضرب وكذا لو قال والسلام عليكم بالواو في المبتدأ بخلاف التكبير ويجزى عليكم السلام مع الكراهة فلا يشترط ترتيب كلمته لتأدية معنى ما قبله (السابع عشر الترتيب) أي للأركان المذكورة وجعل كل شيء في مرتبته فهو من الأفعال أو وقوع كل شيء في مرتبته فهو صورة الصلاة وصورة الشيء جزء منه وتحليل وجوب الترتيب والذي قبله الاتباع مع خبر صلوا كما أمرتني أصل ويتصور الترتيب بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والتشهد والصلاة لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لأنه لا بد من استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على القراءة وتقديم الجلوس على التشهد والصلاة كما استظهره شيخنا محمد حسب الله وكذا في تحفة الحبيب وأما بالنسبة إلى هذه الأركان مع محالها فليست مرتبات فهي مستثبات من وجوب الترتيب فلو ترك الترتيب عهداً بتقديم ركن فعلي على فعلي كأن سجد قبل ركوعه أو على قولي كأن ركع قبل قراءته أو بتقديم قولي وهو سلام على فعلي أو قولي كأن سلم قبل سجوده أو تشهد بطلت صلاته أما لو تقدم قولاً غير سلام عليهما كتشهد على سجود وكصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على تشهد فلا يضرب لكن لا يعتد بما قدمه بل يعتد به في محله أو ترك ذلك سهواً فيا بعد المتروك إلى أن يتذكر لوقوعه في غير محله فإن تذكره قبل بلوغ مثله من ركعة أخرى فعله فوراً وجوباً فإن أخرجه بطلت صلاته وإن لم يتذكر حتى بلغ مثله تمت به ركعته لو وقع عن متر وركه وتدارك الباقي ويسجد للسهو في جميع صور ترك الترتيب سهواً ومنها ما لم يسلّم في غير محله كذلك فيسجد له أما لو ترك السلام أو تذكره قبل طول الفصل وأتى به فلا سجود وكذا بعد طوله إذا غابته أنه شكوت طويل وتعمده غير مبطل فلا يسجد للسهو أفادة الشرقاوي في خاتمة الفصل ويجب أن لا يقصد بالركن غيره فقط فلو هوئ للثلاوة فجعله ركوعاً لم يكف لأنه خصّصه إلى غير الواجب فعليه أن ينصب ليركع وكذا لو رفع من الركوع فزعا فلا يكفي فعليه أن يعود إلى الركوع ثم يرفع

السادس عشر السلام
السابع عشر الترتيب
التقدم وإن ملك ماله
بروض قبة أو بذهب
أرضه أقل من نصاب
وليس في ملكه تمامه
فأول الحول يوم بدء
التجارة • ومنها زكاة
الزروع والثمار فزكاة
الزروع واجبة
في القوت فقط كالخطة
والأرز والعدس
وزكاة الثمار واجبة
في الثمر والزبيب فقط •
وتتعلق الزكاة بالحب
إذا سنبل واشتد وبالثمار
إذا بدا صلاحها لكن
لا تخرج من كل منها إلا
إذا بلغ نصاباً بعد القطع
والتجفيف والتصفية •
نصاب كل منها خمسة
أوسق صافية ثم إن
سقيت بلا تعب زكيت
بالعشر كاملاً وإن سقيت
بتعب زكيت بنصف
العشر • ومنها زكاة
الفطر وهي واجبة على
من ملك شيئاً زائداً

فصل في ما يتبر في النية قال المصنف (النية ثلاث درجات) بتجر يد العد من التاء وجوباً لأن
 المعدود مفردة مؤنث مع كونه مذكوراً بخلاف ما لم يذكر فانه لا يجب تجر يده بل يجوز الاتيان بها
 في المعدد لكن لا ولي عدم الاتيان بها في هذه الحالة كما قاله الباجوري لا فرع في اعلم أنك اذا
 أضفت المعدد الى المعدود فان كان واحداً للمعدود وذكراً أثبت الهاء في آخر العد وان كان
 مؤنثاً حذف الهاء منه كما قاله الحريري في شرح ملحة الإعراب عند قوله رضي الله عنه وأرضاه
 فائت الهاء مع المذكر وحذف مع المؤنث المشهور
 تقول في خمسة أثواب جدد وازم له تسعاً من التوق وقد
 ثم قال الفاكهي في شرحه عليها المسمى بكشف النقاب واستفيد من مثله أن العبرة في التذكير
 والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك ولذلك يقال ثلاثة اصطلات وثلاثة تحامات بالتاء فيها
 ولا يقال ثلاث بتركها خلافاً للكسائي والبغداديين اه وقال ابن مالك في الخلاصة
 ثلاثة بالتاء قبل العشرة في عند ما أحاده مذكراً
 في الضد جرد والمميز اجرر جمعاً بلفظ قلة في الأكثر
 قوله ثلاثة بالنصب مفعول مقدم قبل التضمين قل معنى اذ كر لأن القول لا ينصب المفرد الا اذا كان مؤدياً
 معنى الجملة بل ثلاثة متعلق بقل وكذا العشرة واللام بمعنى الى والعناية في اخلة أو بالرفع مبتدأ والتاء نعت أي
 مصحوبة بالتاء وقل خبره والعائدة محذوف تقديره فله ثم ان تميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجزئاً
 لكن بشرط أربعة الأول لا يكون المميز موصوفاً نحو أثواب خمسة والثاني أن لا يكون صفة نحو
 خمسة أثواب فلا حسن في هذا أن يكون عطف بيان بمجوده وانما لم يجب كونه عطف بيان لا مكان
 تأويل أثواب بمشتق كان يقول مساهمة بأثواب الثالث أن لا يكون العد مضافاً الى مستحقه نحو خمسة زيد
 والرابع أن لا يراد بها حقاً نقها نحو ثلاثة نصف ستة ثم ان كان المميز اسماً جنس أو اسماً جمع جزم بمن نحو
 غدا أربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجز بإضافة العد نحو وكان في المدينة تسعة رهط
 وان كان غيرهما بإضافة العد اليه وحقه حينئذ أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة التي هي أفعلة وأفعل
 وأفعال وفعله وأمل جمعاً التصحيح في حكمهما حكم جمع القلة الا في هذا الموضع فلا يميز بهما العد وقد
 يضاف للمفرد وكذلك ان كان ثمانية نحو ثلاثمائة وسبعائة ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل
 أحداها أن يهمل تكبير الكلمة نحو خمس صلوات والثانية أن يجاورها مهمل تكبيره نحو سبع سنبلات
 في التنزيل لم يقل سبع سنابل لجوارته لسبع بقرات والثانية أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث ساعات فيختار
 في هاتين الأخيرتين التصحيح ويتعين في الأولى أهمل غيره ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين أحداها
 أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياساً بان
 خالف القواعد أو سماعاً بان ندر استعماله في لسان العرب فيزل لذلك منزلة المعدوم فلا ولا نحو ثلاثة
 قروم فان جمع قروم بالفتح على أفرو شاذ والثاني نحو ثلاثة شسوع فان أشساعاً قليل الاستعمال فهو قوله
 شسوع بمجوعة فمهمة جمع شسوع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد شيور النعل ثم بين المصنف مراتب النية
 الثلاثة بقوله (ان كانت الصلاة فرضاً) أي ولو فرض كفاية كصلاة الجنازة أو قضاء كالفائتة ومعادة
 نظراً لا صلها أو نذراً (ووجب) فيه ثلاثة أشياء أحدها (قصد الفعل) أي نية فعل الصلاة التي
 استحضرها لتنم عن سائر الأفعال ولا تجب الإضافة الى الله تعالى لأن العباد لا تكون الآله سبحانه
 وتعالى لكن تستحب ليتحقق معنى الإخلاص ويستحب نية استقبال القبلة وعدد الركعات ولو أخطأ
 في العدد كان نوى الظاهر ثلاثاً أو خمساً لم تنعقد صلاته (و) ثانياً (التعين) أي من ظهر أو غيرها لتنم
 عن سائر الصلاة (و) ثالثاً (الفرضية) أي ملاحظة الفرضية وقصد ما فلاحظ ويقصد كون

فصل في النية
 ثلاث درجات
 ان كانت الصلاة فرضاً
 وجب قصد الفعل
 والتعين والفرضية
 على مؤنثه ومؤنثه عياله
 وماله لئلا يفيد
 رومه ويخرج الشخص
 صاعاً عن نفسه وصاعاً
 عن كل من تلزمه مؤنثه
 من المسلمين ولو كان
 رضيعاً ويكون الصاع
 من غالب قوت أهل
 البلد في غالب السنة
 وقدره أربع حفنات
 بكني معتدل الخلقة
 ووزنه خمسة أرطال
 وثلاث برطل بغداد
 في كتاب الصيام
 لا يجب صوم رمضان
 الا على المسلم البالغ
 العاقل القادر على الصوم
 الطاهر من الحيض
 والنفس واذا تم شعبان

الصلاة فرضاً لتمييز عن النفل فلا تجب الفرضية في صلاة الصبي لأن صلته تقع نفلاً اتفاقاً بخلاف المعادة
 فيها خلاف وإنما وجبت نية الفرضية على الصبي في صلاة الجنابة لأن صلته لما كانت لا إسقاط الفرض
 عن المكلفين اعتبر فيها ذلك ولا بد في المعادة والمندورة من نية الفرضية ولكن تقوم نية النذرية في المندورة
 مقام ذلك (وان كانت نافلة مؤقتة كراتية أو ذات سبب) كاستسقاء (وجب) فيها شيان أحدهما (قصد
 الفعل) أى نية فعل الصلاة (و) ثانيهما (التعيين) فيعين قبلية وبعديّة في صلاة الظهر والمغرب والعشاء
 لأن لكل قبلية وبعديّة بخلاف سنة الصبح والعصر وفطر أو أضحى في العبد فلا يكتفى سنة عيد فقط وشمساً
 وقرأ في الكسوف ولا يشترط نية النفلية لأن النفلية ملازمة للنفل بل تسنّ بخلاف الفرضية فإنها غير
 ملازمة لنحو الظهر فإنها قد تكون فرضاً وقد لا تكون كذلك كما في صلاة الصبي (وان كانت نافلة مطلقة)
 وهي التي لم تقيد بوقت ولا سبب (وجب قصد الفعل فقط) أى حسب ويلحق بها ذو سبب بقى عنه غيره
 كنجبة وسنة وضوء واستخارة وإحرام وطواف ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ولا حاجة
 إلى التعيين لحمله على المطلق فتكون مستثناة مما له سبب ٥ واعلم أنه يمتنع جمع صلاتين بنية ولو نفلاً مقصوداً
 أمراً غير المقصود كنجبة واستخارة وإحرام وطواف وسنة وضوء أو غسل فيجوز جمعها مع نفل
 أو فرض غيرهما بل تحصل ويثاب عليها وإن لم ينوها قاله الشراوى لا تنبيه في قوله فقط الفاء تجزؤية
 لشرط محذوف عند الجمهور أو زائدة لازمة عند ابن هشام أو عاطفة عند ابن سيد واختاره ابن كمال
 والدمايني وقوله قط اسم بمعنى حسب وهو الاكتفاء بالشيء ومن هنا يقال رأته مرة قط أى حسب
 هكذا في الصباح وهو مبنى على السكون فمرفوع بمحلا مبتدأ خبره محذوف أى حسباً قصد الفعل أو خبره
 ومبتدؤه محذوف أى بقصد الفعل حسبها أو اسم من أسماء الأفعال بمعنى يكتفى مبنى على السكون وتحت
 ضمير هو راجع إلى قصد الفعل وفي كلام سعد الدين التفتازاني محيى قط بمعنى أنه فيكون اسم فعل أمر مبني
 على السكون وتحت ضمير أنت وتبعه عصام الدين ولم يرتضه نور الدين في شرح المسالك قال الروداني
 والغالب إذا كان بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنى على الكسر وقد يعرب انتهى وأما قط التي
 هي ظرف زمان لا استغراق ماضى فتختص بالنبي يقال ما فعلت ذلك قط أى ما فعلته فيما انقطع من
 عمرى أى في الزمان الماضى والعامة تقول لا أفعله قط وهو الحزن أو غلظ لأن الماضى منقطع عن الحال
 والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذو إلى إذا المعنى منذ أن خلقت إلى الآن وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء
 مضمومة في أفصح اللغات وقد يتبع قافه طاء في الضم وقد تخفف طاءه مع ضمها أو اسكانها
 هكذا بنى ابن هشام في المعنى ثم مثل المصنف الأشياء التي تجب في النية بقوله (الفعل) قوله (أصل) ولو
 قال نويت أصل الظهر الله أكبر نويت بطلت صلته لأن قوله نويت بعد التكبير كلام أجني وقد طرأ
 بعد انعقاد الصلاة فباطلها (والتعيين) قوله (ظهر أو عصر) أى مثلاً (والفرضية) قوله (فرضا)
 (فصل) في شروط التحريم ٥ (شروط تكبيرة الإحرام ستة عشر) شرطاً بل سبعة عشر إن
 اجتمع واحد منها لم تنعقد الصلاة الأولى (أن يقع حاله القيام في الفرض) أى بعد الانتصاب
 والوصول إلى محل تجزى فيه القراءة (و) الثاني (أن تكون بالعربية) أى للقادر عليها (و) الثالث
 (أن تكون بلفظ الجلالة) أى فلا يصح الرحمن أكبر لعدم لفظ الجلالة (و) الرابع (كونها
 بلفظ أكبر) فلا يمكن الله كبير لقوات التعظيم (و) الخامس (الترتيب بين اللفظين) فلا
 يمكن أكبر الله لأن ذلك يخل بالتكبير بخلاف نظيره في السلام فلا يضرب فيه تقديم الخبر على
 المبدأ لأنه لا يخل بالسلام فإن أن بلفظ أكبر ثانياً كان قال أكبر الله أكبر فإن قصد بلفظ
 الجلالة الابتداء صح والآخرة (و) السادس (أن لا يمد همزة الجلالة) فإن مدها فلا تنعقد
 صلته لأنه ينقل من لفظ الخبر الإنشائي إلى الاستفهام أى الاستخبار ويجوز إسقاطها إذا

صلاة ٥

وان كانت نافلة مؤقتة
 كراتية أو ذات سبب
 وجب قصد الفعل
 والتعيين وان كانت
 نافلة مطلقاً وجب
 قصد الفعل فقط
 الفعل في أصل والتعيين
 ظهر أو عصر
 والفرضية فرضاً
 (فصل) في شروط
 تكبيرة الإحرام ستة
 عشر أن تقع حاله القيام
 في الفرض وأن تكون
 بالعربية وأن تكون
 بلفظ الجلالة وبلفظ
 أكبر والترتيب
 بين اللفظين وأن
 لا يمد همزة الجلالة
 أو دواكل سفا ومنه حواشي

وصلها بما قبلها نحو إماماً أو مأموماً الله أكبر لكنه خلاف الأولى بخلاف همزة أكبر إذا وصلها لا يجوز
 إسقاطها لأنها همزة قطع (و) السابع (عدم مدّاء أكبر) فلو قال الله أكبر لم تنعقد صلاته سواء فتح
 الهمزة أو كسرهما لأن أكبر بفتح الهمزة جمع كبير بفتحين مثل سبب وأسباب وهو اسم للعليل الكبير له
 وجه واحد ويجمع أيضاً على كبار مثل جبل وجبال وكبار بكسر الهمزة اسم من أسماء الحيض ولو تعمد
 ذلك كفر (و) الثامن (أن لا يشدد الياء) فلو شدد بأن قال الله أكبر لم تنعقد صلاته
 (و) التاسع (أن لا يزيدوا أو اسماً كنه أو متحركة بين الكلمتين) فلو زادها كأن يقول اللا هو أكبر
 بسكون الواو واللا هو أكبر بحر كنه لم تنعقد صلاته (و) العاشر (أن لا يزيدوا أو قبل الجلالة) فإن
 زادها بأن يقول الله أكبر فلا تنعقد صلاته لعدم تقدم ما يعطف عليه بخلاف السلام (و) الحادي
 عشر (أن لا يقف بين كلمتي التكبير وقفة طويلة ولا قصيرة) ولا يضطر الفضل بينهما بأداة التعريف ولا
 بوصف لم يطل كانه أكبر أو الله الجليل أكبر أو الله الرحمن الرحيم أكبر بخلاف ما لو طال الوصف
 بأن كان ثلاثاً فأكثر كانه الجليل العظيم الحليم أكبر أو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر وبخلاف
 الوصف كالضمير في قوله الله هو أكبر أو النداء في قوله الله ياربنا أكبر والمراد بالصفة الصفة المعنوية
 لا صفة نحوية فتشمل نحو عز وجل فإنها صفتان في المعنى دون اللفظ لأن عز وجل من قولنا الله عز وجل
 أكبر فحال فيصح بذلك بخلاف ما لو قال الله جليل أكبر بتكبير جليل فإنه لا يصح لأنه حينئذ ليس صفة
 وأما لو قال جليل الله أكبر فلا يضطر لأنه لم يدخل في الصلاة (و) الثاني عشر (أن يسمع نفسه جميع
 حروفها) إذا كان صحيح السمع ولا مانع من لفظ وغيره والآخر رفع صوته قدر الرفع الذي يسمع به
 لو لم يكن أصم ويجب على من طرأ خرسه تحريك لسانه وشفته ولماته بالتكبير وغيره كالشهاد والسلام
 وسائر الأذكار أتم من خرسه أصلي فلا يجب عليه ذلك (و) الثالث عشر (دخول الوقت في الوقت)
 سواء كان فرضاً أو نفلاً وكذا ذوالسبب (و) الرابع عشر (إيقاعها حال الاستقبال) حيث شرطناه
 (و) الخامس عشر (أن لا يخل) أي يفسد (بحرف من حروفها) ويغفر في حق العاصي إبدال همزة
 أكبر واو أو أفادة الشرقاوي وكذا الباجوري ولو لم يحزم الراي من أكبر أفادة الباجوري (و) السادس
 عشر (تأخير تكبيرة المأموم عن تكبيرة الإمام) فلو قارنه في جزء منها لم تصح القدوة ولا تنعقد
 صلاته ويشترط لها أيضاً فقد صار في فإذا كبر المسبوق الذي أدرك الإمام في الركوع واحدة
 وأوقع جميعها في محل تجزئ فيه القراءة وقصد بها التحريم وحده انعقدت صلاته وإن قصد بها
 التحريم والاتصال أو الاتصال وحده أو أحدهما شيئاً أو أطلق أو شك هل قصد التحريم وحده
 أو لا لم تنعقد وإذا قصد بها الإلحاق بالعلام فقط وأطلق ضمراً أو الإحرام والإعلام لم يضطر لغيره
 قال الباجوري ويسن أن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يملطه بأن يبالغ في مدّه بل يتوسط وقال
 الشبرا ملى ويستحب أن يمد التكبير ويشترط أن لا يمد فوق سبع ألفات والابن بك أن علم وتعبد
 وتقدر كل ألف بحركتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتحريك الأصابع متوالية مقارنة للناطق بالمد
 (فصل في واجبات أم القرآن) (شروط الفاتحة عشرة) بل أكثر لا أول (الترتيب) بأن يأتي بها
 على نظمها المعروف (و) الثاني (الموالات) بأن لا يأتي بفاصل فإن تخلل ذكر أحبي غير متعلق بالصلاة
 ولو قليلاً كحميد عائش وأن سنّ خارجها وكاجابة المؤذن قطع الموالات فيعيد القراءة ولا تبطل صلاته
 ومثل ذلك الصلاة على النبي وقول لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 فيعيد القراءة لقطع الموالات بذلك نعم إن وقع ما وقع نسياناً لم يقطعها بل يبني على ما قرأه ثم يقطع
 الموالات فيبني على (و) الثالث (مراعاة حروفها) وهي مائة ومائة وثلاثون بالابتداء بالفات
 الوصل وأما إذا عد الشدات حروفاً مع عد النى صراط في الموضعين والنى الضالين وضم ذلك مع المائة

وعدم مدّاء أكبر
 وأن لا يشدد الياء
 وأن لا يزيدوا أو اسماً كنه
 أو متحركة بين الكلمتين
 وأن لا يزيدوا أو قبل
 الجلالة وأن لا يقف
 بين كلمتي التكبير وقفة
 طويلة ولا قصيرة وأن
 يسمع نفسه جميع
 حروفها ودخول الوقت
 في الوقت وإيقاعها حال
 الاستقبال وأن لا يخل
 بحرف من حروفها
 وتأخير تكبيرة المأموم
 عن تكبيرة الإمام
 (فصل في شروط الفاتحة
 عشرة الترتيب والموالات
 ومراعاة حروفها)

والثمانية والثلاثين صارت الجملة مائة وستة وخمسين باثبات ألف مالك وخمسة وخمسين بحذفها ولو
 أسقط حرفاً منها لم تصح صلاته (قاعدة) قيل عدد حروف الفاتحة غير المكرر اثنان وعشرون تمهراً فبعدد
 السين التي أنزل فيها القرآن وهو مائة وثمانون وكذا عدد حروف سورة التيسر وأول القرآن بآء البسملة
 وآخره سين والناس كانه قال بس ما قرأنا في الكتاب من شيء أي ما تركنا في اللوح المحفوظ شيئاً
 لم نكتبه (تنبيه) أجمع القراء على إسقاط ألف مالك في سورة الناس بخلافه في الفاتحة (و) الرابع
 (مراعاة تشديداتها) قال شيخ الإسلام في فتح الوهاب لا نهائيات للحروف المشددة فوجوبها شامل
 لمبانيها (و) الخامس (أن لا يسكت سكتة طويلة) أي مطلقاً بلا عذر فإن وجد عذر كجهل أو سهو
 أو نسيان أو إعياء لم يضرب (و) السادس (أن لا) يسكت سكتة (قصيرة يقصد بها) أي بالقصيرة (قطع
 القراءة) بخلاف ما لو قصد قطع القراءة ولم يسكت فلا تبطل قراءته وفارق ذلك نية قطع الصلاة بأن
 النية ركن فيها يجب إدامتها حكماً ولا يمكن الإدامة الحكيمة مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتصر إلى
 نية خاصة فلا تؤثر نية القطع (و) السابع (قراءة كل آياتها ومنها البسملة) أي عملاً لا اعتقاداً لأنه لا يملك
 عذراً ما آتاه من ربه وابن خزيمة والحاكم ويكنى في ثبوتها عملاً أي حكماً الظن كما قال شيخ الإسلام
 في فتح الوهاب وبعدد آيات الفاتحة سبع وأتمت دكلياتها فتسع وعشرون بكلمة (و) الثامن عدم اللحن
 الخلل بالمعنى قال الشارقي واللحن عند الفقهاء يشمل تغيير الأعراب وإبدال حرفٍ بآخر وأتمت عند
 اللغويين والنحويين فهو تغيير الأعراب والخطأ فيه والمراد بقوله الخلل بالمعنى أن ينقل معنى الكلمة إلى
 معنى آخر كضم ناء أنعمت وكسرها أو بصيرها لأمعني لها أصلاً كالزينة بالزاي وكذا إشباع الشدة
 من لام الدين بحيث يتولد منها ألف لأنه تغيير المعنى بخلاف ما ليس كذلك كرفع هاء الحمد لله وكفتح
 دال نعبد وكسرها ونونها وكضم صاد الصراط ومهزلة أهدنا وكصب دال الحمد أو جر هاء البقاء
 المعنى في الجميع وأما لو فتح همزة أهدنا فقد غير المعنى فإنه حينئذ صار معنى أهدنا الصراط المستقيم أبعث البنا
 إذا كرر ما هدية وعطية وهو الطريق المعتدل أي غير الموعج وأتم معنى بغير الفتح فهو إرشادنا إلى الدين الحق
 وثبتنا عليه وهو دين الإسلام (و) التاسع (أن تكون) أي القراءة (في حالة القيام في الفرض) أي بشرط
 ذابقتها بكل حروفها في القيام أو بدله (و) العاشر (أن يسمع نفسه القراءة) أي اسماعه نفسه جميع حروفها
 إن كان صحيح السمع ولا لفظ (و) الحادي عشر (أن لا يتخللها ذكر أجني) بخلاف ما إذا تعلق ذكر
 بمصلحة الصلاة كتأمينه لقراءة إمامه وفتح عليه ولو في غير الفاتحة ولا يفتح عليه إلا إذا توقفت وسكت
 فإدام يرد الآية لا يفتح عليه فإن فتح انقطعت القراءة نعم إن ضاق الوقت فتح عليه ولا تنقطع القراءة
 حينئذ ولا بد أن يكون الفتح بقصد القراءة ولو مع الفتح فإن قصد الفتح وحده أو أطلق أو قصد واحداً
 لا يمين بطلت صلاته بخروج بقراءة إمامه قراءة غيره ولو ما موماً آخر فتقطع بالتأمين لقراءته والفتح
 عليه وكالتأمين بجود التلاوة مع الإمام وإن سجد مع غيره عامداً عالماً بطلت صلاته ويشرط أيضاً كونها
 بالمرية ولا يترجم عنها ولو كان عاجزاً ومثلها بدلهما إن كان قرأنا بخلاف ما لو كان ذكر أو دعاء فترجم
 عنه عند العجز عن المرية ويشرط أيضاً عدم القراءة بالشاذ المغير للمعنى أيضاً وهو ما وراء القراءة السبعة
 ويشرط أيضاً عدم الصارف فلو قصد بها التثاء لم يحزه لوجود الصارف ولا بد أن يقصد القراءة أو يطلق
 (فصل) في بيان عدد الشدائد في الفاتحة ومجاليها (تشديدات الفاتحة أربع عشرة) بتشديد (بسم الله فوق
 اللام) واحد وتشديد (الرحمن فوق الراء) ثمان وتشديد (الرحيم فوق الراء) ثالث وتشديد (الحمد لله
 فوق لام الجلالة) رابع وتشديد (رب العالمين فوق الباء) خامس وتشديد (الرحمن فوق الراء) سادس
 وتشديد (الرحيم فوق الراء) سابع وتشديد (مالك يوم الدين فوق الدال) ثامن وتشديد (إياك نعبد

ومراعاة تشديداتها
 وأن لا يسكت سكتة
 طويلة ولا قصيرة يقصد
 بها قطع القراءة وقراءة
 كل آياتها ومنها البسملة
 وعدم اللحن الخلل بالمعنى
 وأن تكون حالة القيام
 في الفرض وأن يسمع
 نفسه القراءة وأن
 لا يتخللها ذكر أجني
 فصل في تشديدات
 الفاتحة أربع عشرة
 بسم الله فوق اللام
 الرحمن فوق الراء الرحيم
 فوق الراء الحمد لله فوق
 لام الجلالة رب العالمين
 فوق الباء الرحمن فوق
 الراء الرحيم فوق الراء
 مالك يوم الدين فوق
 الدال إياك نعبد

فوق الياء) تاسع وتشديد (واياك نستعين فوق الياء) عاشر فلو خفف الياء من اياك لم نصح قراءته فوجب عليه اعادةها وكذا صلاته ان تعدد وعلم وان قصد المعنى كغيره لان اياك ضوء الشمس اما لو شدد الخفف آساء واجزاه وتشديد (اهدنا الصراط المستقيم فوق الصاد) عاشر عشر وتشديد (صراط الذين فوق اللام) ثاني عشر وتشديد (انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فوق الضاد واللام) ثالث عشر ورابع عشر

فوق الياء وياك نستعين
فوق الياء اهدنا الصراط
المستقيم فوق الصاد
صراط الذين فوق
اللام انعمت عليهم
غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فوق الضاد
واللام

فصل في بيان مواضع رفع اليدين (يسن رفع اليدين في أربعة مواضع) وهو من سنن الهيات وحكمة رفع اليدين في الصلاة كما قال الشافعي رحمه الله تعالى تعظمه تعالى حيث جمع بين اعتقاد القلب ونطق اللسان المترجم عنه وعمل الاركان وقيل الإشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بقلبه على صلاته وقيل الإشارة الى رفع الحجاب بين العبد وبين ربه وقيل غير ذلك (واحدها) عند تكبيرة الاحرام فيبتدي الرفع فيها مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه وقال المحلى ويكبر مع خط يديه وقال الباجوري فابتدأ وهما كذلك فبقيع الآن من الرفع قبل التكبير خلاف السنة وان فعله كثير من اهل العلم انتهى والسنة تحصيل باي رفع كان ولا كماله ان يرفع كفاه مقابل منكبه ولا تبطل الصلاة به وان ضم اليه فعلا ثالثا مع التوا الى ان ذلك مطلوب افادة الشراوى (وثانيها) عند الركوع اي عند الهوى للركوع فيبتدي الرفع فيه مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى ولا يديه الى انتهائه لانه اذا حاذى كفاه منكبه انحنى وارسل يديه واملأ التكبير فديمه الى ان يصل حد الركوع لئلا يخلو تجزئة من صلاته عن ذكر فابتدأ وهما معادون انتهائهما (وثالثها) عند الاعتدال اي الرفع من الركوع للاعتدال ويبتدي الرفع مع ابتداء رفع راسه فاذا استوى قائما ارسلها ارسلها لا خفيفا تحت صدره (ورابعها) عند القيام من التشهد الاول للاتباع رواه الشيخان ولو صلى من قعود استحب له الرفع عند التكبير عقب التشهد الاول فالتعبير بالقيام للغالب ولا يسن رفع اليدين في غير هذه المواضع الاربعة كالقيام من جليلة الاستراحة ومن السجود واملأ قول الشراوى وبقي القيام من جليلة الاستراحة فيسن الرفع عنده كائن على الشافعي وهو المعتمد فهو ضعيف هكذا قال شيخنا محمد حسب الله ثم قال والمعتمد لا يسن انتهى فان ترك الرفع فيما امر به او فعله فيما لم يؤمر به كرهه فائدة قال سليمان الجبل وعن علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه ان معنى النحر في قوله تعالى وانحره ان يرفع يديه في التكبير الى نحره

فصل في واجبات السجود وهو لغة الطمان والميل (وشروط السجود سبعة) بلغا كثر لحدها (ان يسجد على سبعة اعضاء) لما روى عن ابن عباس انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم من الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين وان لا اكف الثياب والشعر ورواه الشيخان (وثانيها) ان تكون جبهة مكشوفة (الا لغيره كوجود شعر نابت فيها وعصابة لوجع حيث شق نزعا مشقة شديدة ولا يبعدان وضعها على طهر ولم يكن تحتها نجس غير معفو عنه والاعادة وثقة فتحت فيها في الانسداد الخلق فيراعي السر لانها أكسد ولو دبست جلدة فيها حتى صار لا يحس بما يصيبها صحح السجود عليها ولا يكلف ازالته وان لم يحصل له من ذلك مشقة (وثالثها) التحامل برأسه اي في الجبهة فقط دون بقية الاعضاء وهو ان يصيب ثقل راسه موضع سجوده (ورابعها) عدم الهوى لغيره اي ان لا يقصد بالسجود غيره وحده والهوى بضم الهاء وفتحها معناه السقوط من اعلى الى اسفل واما بالضم فقط فمعناه الارتفاع كذا في المصباح (وخامسها) ان لا يسجد على شيء اي متصل به (بتحرك بحر كته) اي في قيامه ولو بالقوة ان صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بحر كته في القعود وكان بحيث لو صلى من قيام لتحرك بحر كته فيضرب ذلك ومن المتصل جزؤه فلا يصح السجود على نحو يده اما المتصل

فصل في سنن رفع اليدين في أربعة مواضع
عند تكبيرة الاحرام
وعند الركوع وعند
الاعتدال وعند القيام
من التشهد الاول
فصل في شروط
السجود سبعة ان
يسجد على سبعة اعضاء
وان تكون جبهة
مكشوفة والتحامل
برأسه وعدم الهوى
لغيره وان لا يسجد
على شيء يتحرك بحر كته
فصل في شروط صحة
الصوم ستة (الاول)
الاسلام (والثاني)
التمييز (والثالث) النقاء
من الحيض والنفاس
جميع النهار (والرابع)
النية ونصح نية صيام

ولو حكا كمود أو مندبل يده فيصيح السجود عليه لانه لا يعد متصلا في العرف وكذا طرف عمامته الطويل
 جدا بحيث لا يتحرك بحركته لانه في حكم المفصل (و) سادسا (ارتفاع أسافله) وهو عجزته وما حوله
 (على أعاليه) وهي رأسه ومنكباه الا اذا كان في سفينة ولم يتمكن منه لنحو ملها ففصل على حاله وبعد لانه
 عذر نادر بخلاف ما لو كان به علة لا يمكن معها السجود فانه لا اعادة عليه وكذا الحلي اذا شق عليها ذلك
 تفصلي ولا تعيد وكذا ما لو طال أنفه وصار يمنعه من وضع الجبهة على الارض مثلا (و) سابعها (الطمأنينة
 فيه) أي في السجود بشرط أيضا ان يضع الأعضاء السبعة في وقت واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه
 ووضع الآخر لم يكف (خاتمة) أعضاء السجود سبعة (الاول) (الجبهة) وحدها طولاً مابين الصدغين
 وعرضاً مابين منابت شعر الرأس والحاجبين وخرج بالجبهة الجبين وهو جانب الجبهة من الجهتين فلا
 يكن وضعه وحده لكن يسن وضع الجبهة (و) الثاني والثالث (بطون الكفين) والكف ما ينقض منته
 الوضوء فيكنى ووضع جزء من الاصابع أو من الراحة دون ما عداهما (و) الرابع والخامس (الركبتان)
 وهي بضم الراء وسكون الكاف مفصل مابين أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركبتان بضم الراء وفتح
 الكاف مثل غرقة وغرفة (و) السادس (بطون أصابع الرجلين) ويكنى ووضع جزء من كل واحد من هذه
 الأعضاء السبعة ولو من أصبع فقط ولو من يد أو رجل نعم الاقتصار على وضع البعض من الأعضاء السبعة
 مكروه ولو قطع الكف أو بطون الاصابع لم يجب وضع طرف الباقي بل يسن ولو خلق بلا كف أو بلا
 أصابع قدر له قدرها ووجب عليه وضعه ويسن كشف الكفين في حق الذكر وغيره وبطون الرجلين
 في حق الذكر والامة وأما غيرهما فيجب سترها ويكره كشف الركبتين للذكر والامة ويسن الترتيب
 في الوضع بأن يضع الركبتين أولاً ثم الكفين ثم الجبهة والافتقار موضع الاتي معاشنة متأكدة
 ولا يكتفى بوضعه وحده لأن المعتبر هو الجبهة ويسن كونه مكشوفاً فلو خالف الترتيب المذكور أو اقتصر
 على الجبهة ذكره من إعادة للقول بوجوب وضع الاتي وخالف الامام مالك فقال يضع يديه ثم ركبتيه
 (فصل) في عدد الشدائد في التشديد ومواضعها (تشديدات الشهدا احدى وعشرون) شدة (خمسة عشر
 في أكليه) وهو ما لا يسن بتركه في الجلوس الاول السجود (وسبعة عشر في أقله) وهو اللفظ الواجب
 في الجلوس الآخر وما يسن السجود بتركه في الجلوس الاول فالتشديد في (التحيات) اثنان (و) على التاء
 (و) على التشديد (المباركات الصلوات) واحد (و) على الصاد (و) التشديد في (الطليات) اثنان (و) على التاء
 (و) على الصاد (و) التشديد (الله) واحد (و) على لام الجلالة (و) التشديد (السلام) واحد (و) على
 السين (و) التشديدات (عليك أيها النبي) ثلاثة (و) على الياء (و) على النون (و) على السين (و) على
 وذلك اذا قرئ بالياء أما اذا قرئ بالهمزة فلا تشديد عليه (فائدة) في التشديد بالياء من النبوة وهو
 المكان المرتفع سمي النبي به لانه من فوق الرتبة أو رافع رتبة من تبعه أو بالهمزة من النبأ بتحريك الباء وهو
 الخبر لانه خير أو بخير من الله تعالى فهو على كلها فاعل أو مفعول بهذا هو المشهور لكن الذي
 يستفاد من المصباح أن النبأ مهموز وهو الخبر والابدال والادغام لغة مشهورة وقرئ بها في السبعة
 ولكن صحح الصبان أن يكون المهموز من النب بكون الباء وهو الارتفاع يقال نبأ بالهمزة أي ارتفع
 ثم وجع ذلك بكون الساكن مصدرًا بخلاف المتحرك وان يكون المشدد مخففاً من المهموز فيكون من
 النبأ بفتح الباء أو سكونها وعلى كون النبي من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبؤا اجتمعت الواو والياء
 وسبقت أحدهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وتشديد (ورحمته الله) واحد وهو
 (على لام الجلالة) وتشديد (وبركاته السلام) واحد (و) على السين (و) التشديد (علينا وعلى عباد الله)

وارتفاع أسافله على
 أعاليه والطمأنينة فيه
 (خاتمة) أعضاء
 السجود سبعة الجبهة
 وبطون الكفين
 والركبتان وبطون
 أصابع الرجلين
 (فصل) في تشديدات
 التشهد احدى وعشرون
 خمس في أكليه وثمانية
 عشر في أقله التحيات على
 التاء والياء المباركات
 الصلوات على الصاد
 الطليات على التاء
 والياء الله على لام الجلالة
 السلام على السين عليك
 أيها النبي على الياء والنون
 والياء ورحمة الله
 على لام الجلالة وبركاته
 السلام على السين
 علينا وعلى عباد الله
 التطوع قبل الزوال
 بشرط أن لا يتعاطى
 مطراً قبلها ووقوعها
 في الليل أفضل ويجب
 في صيام الغرضه تعيينه
 ووقوع نيت في جزء

واحد وهو (على لام الجلالة) وتشديد (الصالحين) واحد وهو (على الصاد) والتشديد في (أشهد أن
 لا إله) واحد وهو (على لام ألف) والتشديد في (إلا الله) اثنان وهما (على لام ألف ولام الجلالة)
 وتشديد (وأشهد أن) واحد وهو (على النون) وتشديدات (عبد رسول الله) ثلاثة وهن (على ميم محمد
 وعلى الراء وعلى لام الجلالة) بقوله التحيات ثم قال عثمان في تحفة الحبيب هو بفتح التاء وكر الحاء
 المهمة تجمع تحية وهي ما يجيأ به من سلام وغيره وقيل الملك وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات
 والقصد بذلك الثناء على الله تعالى بأنه أهل لجميع التحيات من الخلق وإنما جمعت لأن كل واحد من الملوك
 كان له تحية معروفة وقد ورد في الخبر أن النبي ﷺ ليكة الإسراء لما جاوز سدرة المنتهى غشيت
 سحابة من نور فيها من الألو ان ملائكة الله وقفت جبريل ولم يسر معه فقال له النبي لا تتركني أسير منفردا
 فقال جبريل وما أنا إلا إله مقام معلوم فقال سر معي ولو خطوة فسار معه خطوة فكأذ أن يحترق من النور
 والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار قدر العصفور فأشار إلى النبي بأن يسلم على ربه إذا وصل مكان
 الخطاب فلما وصل النبي ﷺ قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات فقال الله تعالى السلام عليك
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته فأحب النبي أن يكون لعباده الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جميع أهل السموات والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا
 رسول الله وإنما لم يحصل للنبي مثل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاقة لأن النبي مراد مطلوب
 فأعطاه الله قوة واستعد إذا التحمل هذا المقام بخلاف غيره انتهى بقوله المباركات الصلوات الطيبات
 هي على حذف حرف العطف في الثلاثة أي والمباركات أي الناميات وهو الخير الإلهي والصلوات أي
 الصلوات الخمس أو أعم والطيبات أي الأعمال الصالحات بقوله السلام هو من أسأله تعالى فالمعنى
 في اسم الله عليك وعلينا الحاضرين والصالح هو المسلم أو القائم بحقوق الله وحقوق العباد قال الفسني في شرح
 الأربعين في الحديث الثاني والعشرين وذكر أن التحيات اسم طير في الجنة يقال لها الطيبات
 بجنب نهر يقال لها الصلوات فإذا قال المصلي التحيات نزل ذلك الطير عن تلك الشجرة وانغمس في ذلك
 النهر فكل قطرة وقعت منه خلق الله تعالى منها ملكا يستغفر للصلي إلى يوم القيامة
 فصل في شدات الصلاة على النبي ﷺ (تشديدات أقل الصلاة على النبي) (أربع)
 فالتشديد في (اللهم) اثنان وهما (على اللام والميم) وتشديد (صل) واحد وهو (على اللام) وتشديد
 (على محمد) واحد وهو (على الميم) ومعناه يا الله أنزل الرحمة المقرونة بالتعظيم على سيدنا محمد ﷺ
 قال الشمس الرملي في شرح المنهاج لا يفضل الا تيان بلفظ القيادة لأن فيها الا تيان بما أمرنا وزيادة
 الاخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وقال السحيمي أيضا ولا يقال امتثال الأمر
 أفضل من الأدب لأننا نقول في الأدب امتثال الأمر وزيادة والظاهر أن الأفضل ذكره في غير
 نبينا أيضا انتهى وكل الصلاة على النبي وأفضلها سواء في الصلاة وخارجها كما نص على ذلك الرملي
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك
 حميد مجيد (تنمة) يس الدعاء بعد التشهد الأخير بما شاء وأفضله التؤذ من العذاب والفتن الخبر
 سليم إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع فيقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب
 النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال قال الشبرا ملى ويكره ترك ذلك وهو
 أكيد ما أوجه بعض العلماء قال عميرة قال الأوزاعي في القوت وهو شرح المنهاج هذا ما أكد
 فقد صح الإمر به وأوجه قوم وأمر طاووس ابنه بالإعادة لتركه وينبغي أن يختم به دعاءه بقوله عليه

قل لام الجلالة
 بالصالحين على الصاد
 أشهد أن لا إله على لام
 الف إلا الله على لام
 الف ولام الجلالة
 وأشهد أن على النون
 محمد رسول الله على
 ميم محمد وعلى الراء
 وعلى لام الجلالة.
 (فصل) تشديدات
 أقل الصلاة على النبي
 أربع اللهم على اللام
 والميم صل على الميم
 على محمد على الميم
 من الليل والافضل
 وغرورها في الثلث
 الأخير (والخامس)
 الامساك عن المفطرات
 كلها من الفجر الى
 الغروب (والسادس)
 دخول الوقت أو وجود
 السبب في صوم الفريضة.
 (فصل) المبطلات
 للصوم عشرة (الأول)
 دخول شيء من أعيان

الصلاة والسلام واجتمعن أي التوذاث الأربع آخر ما تقول انتهى قول الشبراملي رضي الله تعالى عنه
 (مصر) في السلام وهو المسمى بالتحليل أيضا قال المصنف (أقل السلام) للتحليل (السلام عليكم)
 في الشبراملي ولو سكن الميم (تشديد السلام) واحد وهو (على السين) قال ^{عليه السلام} مفتاح الصلاة
 وهو ضوؤه ونحوها تكبير وتحليلها التسليم رواه أبو داود والترمذي وكله السلام عليكم ورحمة الله
 ولا تسن وركبته وتسن تسليمه ثانية للإتباع ولو أقصر الإمام على تسليمه شئ للمأموم تسليمته لانه
 يخرج عن المتابعة بالاولى بخلاف التشهد الاول لو تركه الإمام لزم المأموم تركه لو جوب المتابعة قبل السلام
 ولو سلم الثانية معتقدا أنه سلم الأولى لم يكفه ويسلم الأولى وجوبا وبعد الثانية ندبوا بسجدة للسهو وتسن
 عند الثانية بالمرتين أن يفصل بينهما بسكنة وقد تحرم الثانية بأن عرض بعد الأولى منافية للصلاة كحدث
 وخروج وقت حصة بخلاف وقت غيرها من الصلوات لأنها وإن لم تكن جزءا من الصلاة فهي من توابعها
 ومنحقة ويسن أن يسرع بالسلام ولا يمدده وأن يسلم المأموم بعد فراغ الإمام من تسليمته ولو قارنه
 حركته كقوله لا ركان التكبير الإحرام لكن المقارنة في ذلك مكرهة مفقودة لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه
 فقد أمروا بذكره في تكبيرة الإحرام أو في بعضها فحرام مبطل للصلاة لا فرع ويسن أن يجلس بعد الصلاة
 لا يركب ويكره أن يركب الوارد بين بعد الصلاة لأن ترك ذلك جفوة أي اعراض بين العبد وربّه ولأن الدعاء
 مستحب بعد الصلاة وكان ^{مستحب} إذا سلم من الصلاة قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
 وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه
 الشيخان وقيل ^{مستحب} من سبح الله برك كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا
 وثلاثين ثمة تمام المائة لا اله الا الله وحده الى قوله قد يرغفر له خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر
 ويكون ^{مستحب} إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت
 يا ذا الجلال والإكرام رواه ما مسلم وسئل النبي ^{صلى الله عليه وسلم} عن الدعاء أسمع أي أقرب الى الإجابة قال
 خوف ميل وذبح الصلوات المكتوبات رواه الترمذي ويكون كل منهما شرا لكن يجهر بهما
 أم يسمع يعلم مأمومين فان تعلوا أسر قال ذلك شيخ الإسلام في فتح الوهاب

(فصل في أوقات الصلوات المكتوبة) (أوقات الصلاة خمس زواول وقت الظهر زوال الشمس) أي
 غروب وقت زوالها فيما ظهر لنا لا في الواقع فوق الزوال خارج عن وقت الظهر (وأخوه مصير ظل
 شئ منه غير ظل الاستواء) أي غير الظل الموجود عنده روى الدارقطني عن أبي مخذومة حديث أول
 الوقت من صلاة الله وأوسطه رحمة الله وآخره غفوة الله ولها خمسة أوقات الأول وقت فضيلة ان فعل الصلاة
 به ثواب عليه ثوابا أكمل من ثواب فعلها فيما بعده وهو من أول الوقت الى أن يصير ظل الشئ مثل ربعه
 ثانياً من يشترط أوله بأسباب الصلاة كإذان وسورة ولا يضرب شغل خفيف كأكْل لقمة بأن يشع
 الشئ شرعي وهو امتلاء ثلث الأمعاء أي المصارين وكلها ثمانية عشر شهرا فيجعل ستة منها للطعام وستة
 لشراب وستة للشر دون الشئ العري وهو بحيث لا يشتهي الطعام والثاني وقت اختيار أي وقت يختار
 أتيان الصلاة به بالسهو وهو يتم بعد فراغ وقت الفضيلة الى أن يصير ظل الشئ مثل نصفه تقريباً
 والثالث وقت جواز بلا كراهية أي وقت يجوز إيقاع الصلاة فيه بلا كراهية وهو يتم بعد فراغ وقت
 الفضيلة الى أن يتي من الوقت ما يسعها وليس لها وقت جواز بكرامة قال الشرفاوي والمعتد أن الفضيلة
 والاختيار والجواز بلا كراهية يشترط في أول الوقت فاذا مضى وقت الاشتغال بما أمرت به خرج وقت الفضيلة
 واستمر وقت الاختيار الى أن يمضي قدر نصف الوقت تقريباً فيخرج ويسن وقت الجواز فشارك

(فصل في أقل السلام)
 السلام عليكم تحديده
 السلام على السين
 (فصل في أوقات الصلاة)
 خمس أول وقت الظهر
 زوال الشمس وآخره
 مصير ظل الشئ مثله
 غير ظل الاستواء
 الدنيا ولو قليلا الى
 الجوف عمدا ان دخل
 من أحد المنافذ المفتوحة
 (الثاني) القى عمدا وان
 لم يرجع منه شئ الى
 الجوف (الثالث) الجماع
 عمدا ولو بغير انزال
 (الرابع) خروج المني
 بتعمد الاستمناء أو
 المباشرة ولو بغير جماع
 كنخروجه باللس
 والمعانقة والقبلة بلا
 حائل (الخامس)
 الجنون ولو لحظة يسيرة
 (السادس) الاغماء
 من الفجر الى الغروب
 (السابع) الافطار قبل
 أن يتحقق غروب
 الشمس أو يغلب على ظن
 غروبها اذا لم يتبين

الثلاثة مبدأ لا غاية في جميع الصلوات الا في المغرب فانها مشتركة بمبدأ وغاية والرابع وقت حرمة أي وقت محرم التأخير اليه وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسع الصلاة وان وقعت أداء بأن أدرك ركعة في الوقت فهو أداء مع الاثم والخامس وقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فانه كثر فتجب هي وما قبلها ان جمعت معها والسادس وقت عذر أي وقت تيسره العذر وهو وقت العصر لمن يجمع تجمع تأخير وزاد بعضهم وقت الإدراك أي التبعة وتبعها ما تلزم ويطلب بالظلم وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون بقية من الوقت ما يسع الصلاة وظهر ما فتجب عليه حينئذ (وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد قليلاً وآخره غروب الشمس) ولها سبعة أوقات الأول وقت فضيلة وهو من أول الوقت إلى نصف مثله تقريباً بعد المثل الماضي في وقت الظهر والثاني وقت الاختيار فيستمر إلى مصير الظل مثله غير ظل الاستواء ان كان عندة ظل والثالث وقت الجواز بلا كراهة فيستمر إلى اصفرار الشمس والرابع وقت الجواز بكرهية فيستمر إلى قرب غروب الشمس بحيث يبقى ما يسع الصلاة والخامس وقت الحرمة وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها والسادس وقت الضرورة وهو آخر الوقت بحيث يزول الموانع والباقي منه قدر التكبير فانه كثر والسابع وقت العذر وهو وقت الظهر لمن يجمع تجمع تقديم وزاد بعضهم وقت الإدراك كما تقدم (وأول وقت المغرب غروب الشمس وآخره غروب الشفق الأحمر) ولها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهو بمقدار الاشتغال بصلاتها وما يطلب معها فالثلاثة هنا تدخل معاً وتخرج معاً وبعدها إلى مغيب الشفق جواز بكرهية مراعاة للقول الجديد القائل بأن وقتها يخرج بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها ووقت حرمة وهو تأخيرها إلى وقت لا يسعها ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع تجمع تأخير (وأول وقت العشاء غروب الشفق الأحمر وآخره طلوع الفجر الصادق) وهو المنتشر ضوءه معتبراً بالافتق وهو بضمتين نواحي السماء من جهة المشرق وخارج بالصادق الكاذب وهو بطلع مستطلاً جهة السماء كذب السرحان وهو الذئب ثم تعقه ظلة غالباً ثم بطلع الفجر الصادق مستطلاً أي منتشراً ولها سبعة أوقات وقت فضيلة وهو بمقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ووقت اختيار إلى تمام ثلث الليل الأول ووقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب ووقت جواز بكرهية وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة اذا لم يسعها ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع والباقي قدر التكبير فانه كثر ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع تجمع تقديم (وأول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس) ولها سبعة أوقات وقت فضيلة وهو بمقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ووقت اختيار إلى الاضائة ووقت جواز بلا كراهة إلى ظهور الحرارة التي قبل طلوع الشمس ووقت جواز بكرهية عند الحرارة إلى طلوع الشمس ووقت حرمة ووقت ضرورة وليس لها وقت عذر لانها لا تجمع تقديم ولا تأخير فتحصل بما ذكرناه أن لكل صلاة سبعة أوقات الا الظهر والصبح تنبيه إلى الا شفاق ثلاثة أحمر وأصفر وأبيض (الأحمر مغرب) أي وجود الشفق الأحمر هو استمرار وقت المغرب (والأصفر وأبيض عشاء) أي وجودهما هو دخول وقت العشاء قال الباجوري ويلزم من عدم غيبوبة الشفق الأحمر عدم غيبوبتهما بل هما غير موجودين (وبندب تأخير صلاة العشاء إلى أن يغيب الشفق الأصفر والأبيض) خروجا من خلاف من أوجه واعلم أن المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعاً فقد يكون زوال الشمس لبلد طلوعها يليه آخر وعصر وآخر ومغرباً وآخر وعشاء وآخر ذكره في تحفة الحبيب عن المدايني على التحرير .

فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت والفعل (تحريم الصلاة التي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن)

وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد قليلاً وآخره غروب الشمس (وأول وقت المغرب غروب الشمس وآخره غروب الشفق الأحمر ووقت العشاء غروب الشفق الأحمر وطلوع الفجر الصادق) وأول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس (والأشفاق ثلاثة أحمر وأصفر وأبيض) (الأحمر مغرب) (والأصفر وأبيض عشاء) (والأبيض عشاء) (وبندب تأخير صلاة العشاء إلى أن يغيب الشفق الأصفر والأبيض) (فصل في تحريم الصلاة التي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن)

له الحال (الثامن) طرو الردة والعباذ بالله تعالى (والثاسع) طرو الحبيض أو النفاس (العاشر) الولادة

في غير حرم مكة (في خمسة أوقات) ولا تنقذ حينئذ ولا يكفر بها وذلك بأن لم يكن لها سبب أصلاً
 وهي النفل المطلق أو لما سبب متأخر كصلاة الإحرام والاستخارة أي طلب خير أمرى الدنيا والآخرة
 وكالصلاة عند ارادة السفر وعند الخروج من المنزل وعند القتل وصلاة التوبة وخارج بذلك ماله سبب
 متقدم كفاتته فان سببها الوقت الماضي سواء كانت الفاتية نفلاً أو فرضاً لانه سبب متقدم على سبب
 وقال ههنا الثاني بعد الظهر ومثل الفاتية صلاة المتدورة والمعادة وكصلاة جنازة وسجدة تلاوة وشكر
 أو مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فان سببها وهو الفتح وتغير الكواكب مقارن ذو أمان
 فيجب عند التحريم بالإحرام أن يكون الكسوف مستمراً فان زال لم يصح الإحرام فالمراد بالمقارنة
 وقوع الإحرام حال وجود السبب ولو في أثناءه فان أريد بها توافق السبب والإحرام في الزمن ابتداءً
 كانت صلاة الكسوف مما سببه متقدماً اذ لا يجوز في الإحرام ما لا بعد ابتداءه ولذا مثل بعضهم بما لما
 سببه متقدماً أمّا الصلاة بحرم مكة المسجد أو غيره فلا تكره مطلقاً خبر الترمذي وغيره يابني عبد مناف
 لا يمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار فصح خلاف الأولى خروجاً من
 خلاف مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما وخارج بحرم مكة تحريم المدينة فهو كغيره أحرهما (عند طلوع
 الشمس) أي ابتداء طلوعها (حتى ترتفع قدر ربح) فإذا ارتفعت كرج تحت الصلاة مطلقاً وطول الرمح
 شعبة أذرع بذراع الأدمي تقريباً في رأي العين ومن قدره بأربعة أذرع أراد ذراع العمل أي الحديد
 (و) ثانياً (عند الاستواء في غير يوم الجمعة حتى تزول) أعلم أن وقت الاستواء لطيف جداً ولا يكاد
 يشعر به حتى تزول الشمس إلا أن التحريم قد يمكن إبقائه فيه فلا تصح الصلاة حينئذ أمّا في يوم الجمعة في وقت
 الاستواء فلو لم يغير حاضر ما فتصح أمّا في غير هذا الوقت فحكم هذا اليوم حكم غيره من بقية الأيام (و)
 ثالثاً (عند الاصفرار) أي اصفرار الشمس (حتى تغرب) للنهي عن الصلاة في تلك الأوقات قال الحسن
 البغوي في المصابيح وقال عتبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاها أن يصلي فبين وأن
 تغرب فبين موتاً ناخين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يميل الشمس وحين
 تضيف الشمس للغروب حتى تغرب ورواه مسلم يعني بازغة أي طالبة والظهيرة أي الهاجرة وذلك حين
 زول الشمس والقائم بسببها هو البعير يكون يار كما يقوم من شدة حر الأرض ففني حين يقوم قائم
 الظهيرة أي حين يقوم البعير وتضيف بالفاة أي قربت كما في المصباح المنير (و) رابعاً (بعد صلاة
 الصبح) أي لمن صلاها أداءً مغنية عن القضاء فلو كانت قضاءً أول من تن عن القضاء كان ثانياً
 بمحل يغلب فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة بل صحت النافذة المطلقة بعده حينئذ (حتى تطلع الشمس) أي
 وترتفع لأن الحرمة من جهة الفعل استمرت إلى الارتفاع لكن قبل الطلوع تكون في حدها وبعده تكون مع
 الحرمة من جهة الزمان (و) خامساً (بعد صلاة العصر) أي لمن صلاها أداءً مغنية عن القضاء بخلاف
 ما إذا قضاها في هذا الوقت أو صلاها بتيمم لفقد الماء بموضع يغلب وجوده فيه فتصح النافذة المطلقة بعدها
 حينئذ كما مر في الصبح أي فتحرم الصلاة ولا تنقذ بعد صلاة العصر ولو كانت مجموعة جمع تقديم بأن
 قدم العصر وجمعها مع الظهر تقديمًا وحينئذ يقال لنا شخص بكره له التنفل بعد الزوال وقبل مصير ظل
 الشيء مثله (حتى تغرب) أي وتستمر الحرمة حتى تغرب الشمس ودخل بهذه الغاية وقت الاصفرار لأن
 الحرمة المتعلقة بالفعل تستمر إلى الغروب وإن كانت تجتمع بعد الاصفرار مع الحرمة المتعلقة بالزمان
 وكذلك للنهي عن الصلاة في هذين الوقتين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد صلاة الصبح حتى
 ترتفع الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس ولا لحاصل أن هذه الأوقات الخمسة تتعلق
 بالنهي عن الصلاة بالزمان في الثلاثة الأولى منها وهو عند طلوع الشمس وعند الاستواء وعند

في خمسة أوقات

عند طلوع الشمس حتى

ترتفع قدر ربح

وعند الاستواء في غير

يوم الجمعة حتى تزول

وعند الاصفرار حتى

تغرب

الصبح حتى تطلع

الشمس وبعد صلاة

العصر حتى تغرب

المصحوبة بالليل ومن

أفطر عامداً في رمضان

أونى فيه النية ليلاً

وجب عليه الإمساك

بقية النهار وكذا من

تبين له ثبوت رمضان

أنشاء يوم الشك.

فصل لا يفطر الصائم

بوصول شيء إلى جوفه

من أعيان الجنة مطلقاً

ولا من أعيان الدنيا

إن وصل إليه بغير

الاختيار أو مع النسيان

ولا بالجماع ولا بخروج

المني كذلك ولا بالقي.

فهو إذا لم يرجع

منه شيء إلى الجوف

الأصفرار وقد يتعلق في الأول والثالث بالفعل أيضا ويجتمع النهران فيمن
 فصل الغرض وقد دخل عليه وقت النهي كما لو صلى الصبح وطلعت الشمس أو العصر
 وأصغرت الشمس فتحرم له الصلاة النافلة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمن وأما
 في الأخيرين وهما بعد صلاتي صبح وعصر فيتعلق النهي عن الصلاة فيهما بالفعل فقط.
 فصل في بيان السكّات في الصلاة وهي من الهات (سكّات الصلاة) أي السكّات المستحبة فيها
 (سنة) وكلها لطيفة بقدر سبحان الله التي بين آمين والسورة فهي في حق الإمام في الجهرية بقدر ما يقرأ
 المأموم الفاتحة باعتبار الوسط المعتدل ويسن للإمام أن يشتغل فيها بقراءة أو دعاء أو قراءة أولى
 رفعني السكوت فيها عدم الجهر والافلا يطلب السكوت حقيقة في الصلاة قال ابن حجر وسجل سكوت
 الإمام إذا لم يعلم أن المأموم قرأها (بين تكبيرة الإحرام ودعاء الافتتاح) وهي كثيرة فيها
 وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيها مسلما ومهلنا من المشركين إن صلاتي ونسكي
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت ولم أنا من المسلمين ومنها أخذت هذا كثيرا
 طيبا مباركا فيه ومنها سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ومنها الله أكبر كثيرا والحمد لله كثيرا
 وسبحان الله بكرة وأصيل ومنها اللهم يا عبدني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من
 الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وبأنتما افتتح حصل أصل السنة
 لكن لا أول أي وجهت الخ أفضلها ويستحب الجمع بين جميع ذلك للنفرد ولإمام قوم محصورين راضين
 بالتطويل خلافا للآذرعى ويزيد من ذكر اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك ظلت
 نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فاته لا يغفر الذنوب إلا أنت وأهدني لأحسن الأخلق
 فإنه لا يهدي إلا أنت وأصرف عني شيا فانه لا يصرف شيئا إلا أنت لتلك وسعدك
 وللخير كله في يدك وللشر ليس إليك أنا لك واليك تباركت ربي وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت
 استغفرك وأتوب إليك (قوله وللشر ليس إليك) أي لا يتقرب به إليك وقيل لا يفرد بالاضافة إليك وإنما
 يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وقيل ليس شرًا بالنسبة إليك فأنك خلقته لحكمة بالغة وأتممها شرًا
 بالنسبة لخلقك نقله السويني عن المعنى الخطيب وأعلم أن دعاء الافتتاح لا يسن إلا بشرط خمسة أن يكون
 في غير صلاة الجنازة ولو على القبر وأن لا يخاف فوت وقت الأداء وهو ما يصح ركة وأنه لا يخاف
 المأموم فوت بعض الفاتحة وأن لا يدرك الإمام في غير القيام فلو أدركه في الاعتدال لم يفتتح نعم إن أدركه
 في التشهد وسلم الإمام أو قام قبل أن يجلس معه سن له أن يفتتح وأن لا يشرع في التعمّد أو القراءة ولو سهوا
 ولم يعد إليه (ورثانها) (بين دعاء الافتتاح والتعمّد) وترفض صيغة أن يقول أعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وهو مستحب في كل ركة لقراءة أو بدلهما
 لكن لا أولى أكد وفي كل قيام من قيامات الكسوف وفوت بالشروع في القراءة ولو سهوا بخلاف
 ما لو سبق لسانه فلا يفوت بشرطه شروط دعاء الافتتاح لكن يفارقه في أنه يسن في صلاة الجنازة وفيها
 لو اقتدى بإمام جالس وجلس معه في أي به بعد قيامه لأن القراءة لم يشرع فيها ومحلها بعد الافتتاح وتكبيرة
 صلاة العيد (ورثانها) (بين الفاتحة والتعمّد) (ورثانها) (بين آخر الفاتحة) وهو الضالين (وأمين) قال
 النووي في النيان يستحب لكل قارئ في الصلاة أو في غيرها إذا فرغ من الفاتحة أن يقول آمين وفي آمين
 ساربع لغات قال العلماء بنصحتها آمين بالمدة وتخفيف الميم والثانية بالقصر وسهوان مشهورتان وثالثة
 غامضين بالإماله مع المدحكة الواحدى عن حمزة والكسائي والرابع تشديد الميم مع المدحكة الواحدى عن
 الحسن والحسين بن الفضل قال ويحقق ذلك ما روى عن جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه قال تكبيرة

فصل في سكّات
 الصلاة سنة بين
 تكبيرة الإحرام ودعاء
 الافتتاح وبين دعاء
 الافتتاح والتعمّد
 وبين الفاتحة والتعمّد
 وبين آخر الفاتحة وآمين
 ولا بالنخامة إذا جرت
 إلى جوفه قهرا عنه ولا
 بالاكتمال والادمان
 وإن وجد طعم الكحل
 والدم في حلقه
 ولا بدخول الذباب
 والبعوض وغبار
 الكنس والغريبة
 في جوفه وإن أمكنه أن
 يتجنب ذلك ولا يبلغ
 الريق الخالص من
 معدته ولا سبق ماء
 المضضة والاستثاق
 إلى جوفه إذا لم يبالغ
 فيها وكان السبق
 في واحدة من المرات
 الثلاث ولا بالنوم وإن
 استغرق النهار كله ولا
 بالانغما إذا أفاق لحظة
 في النهار بشرط أن

أما الذين نحوك ولانت أكرم من أن تحب قاصدا هذه كلام الواحدى وهذه الرابعة غريبة جدا وقد عدها
 أكثر العلماء من لحن العوام قال جماعة من أصحابنا من هذه لما في الصلاة بطلت صلاته أم قوله بين آخر الفاتحة
 وآمين بس أن يقول بينهما رب اغفر لي الخبر الحسن أنه عليه السلام قال عقب الصائين رب اغفر لي آمين (و)
 خامسها (بين آمين والسورة) وتسن في غير صلاة الجنازة وغير صلاة فاقد الطهورين ان كان نجسا
 وبمحل أصل السنة بقراءة البسملة لا بقصدها أنها التي أول الفاتحة ويكنى الحروف أو ائيل السور نحو الم
 ومن وق وق على التبتدأت أو أخبار ولا حظ ذلك إذ هو آية حذف بعضها قال النووي السنة أن يقرأ
 في صلاة الصبح يوم الجمعة في الركعة الأولى الم تزيل بكلمها وفي الثانية هل على الإنسان بكلمها ولا يفعل
 ما يفعله كثير من أئمة المساجد من الاقتصار على آية من كل واحدة منهما مع تعطيل القراءة بل ينبغي
 أن يقرأها بكلمها ويذكر أو يسرع قراءته تزيلا والسنة أن يقرأ في صلاة الجمعة في الركعة الأولى سورة
 الجمعة بكلمها وفي الثانية سورة المنافقون بكلمها وان شاء في الأولى سبع اسم ربك وفي الثانية هل أنك
 حديث الغاشية وكلاهما صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجنب الاقتصار على البعض ويفعل ما قد منه
 والسنة في صلاة العيد سورة ق وفي الثانية اقتربت الساعة بكلمها وان شاء قرأ سبع اسم ربك وهل أنك
 وكلاهما صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجنب الاقتصار على البعض ويقرأ في ركعتي سنة الصبح
 بعد الفاتحة في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد وان شاء قرأ في الأولى قولوا آمنا بالله
 وما أنزل إلينا الآية وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية وكلاهما صحيح
 عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقرأ في سنة المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ويقرأ بهما أيضا
 في ركعتي الطواف وركعتي الاستخارة ويقرأ من أو تر ثلاث ركعات في الركعة الأولى سبع اسم ربك
 الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين انتهى (و) سادسها
 (بين السورة والركوع) قال النووي في البيان قال أصحابنا يستحب للأمام في الصلاة الجهرية أن يسكت
 أربع سككات في حال القيام لحداد بعد تكبيرة الإحرام ليقرا دعاء التوجه ويحرم المأموم والثانية
 عقب الفاتحة سككة لطيفة جدا بين آخر الفاتحة وآمين ليعلم أن آمين ليس من الفاتحة لتلاي يوم أن آمين
 من الفاتحة والثالثة بعد آمين سككة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة والارابعة بعد الفراغ من السورة
 يفصل بين القراءة وتكبيرة الهوى إلى الركوع فائدة قال أبو القاسم الحريري في درة الغواص ومن
 أغلاطهم الواضحة أنهم يقولون المال بين زيد وبين عمرو بتكرير لفظة بين فهمون فيه أي يغلطون فيه
 والصواب أن يقال بين زيد وعمرو كما قال الله تعالى من بين فرث ودم والعلامة فيه أن لفظة بين تقتضي
 الاشتراك فلا تدخل الآلى متى أو مجموع كقولك المال بينهما والدار بين الاخوة فأمل قوله تعالى
 مذ بين بين ذلك فان لفظة ذلك تؤدي عن شيئين وتوب مناب لفظين وان كانت مفردة لا ترى أنك
 تقول ظنت ذلك فتقم لفظة ذلك مقام مفعول ظنت وكان تقدير الكلام في الآية مذ بين بين ذينك
 الفريقين وقد كشف الله سبحانه وتعالى هذا التأويل بقوله لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ونظيرة لفظة
 أحد في قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله وكذلك أن لفظة أحد تستغرق الجنس الواقع على المتن
 واجمع وليست بمعنى واحد بدليل قوله تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء
 (فصل) فيما يتعلق بالطمأنينة (الاركان) أي أركان الصلاة السبعة عشر (التي تلزم) بفتح الزاي أي يجب
 (فيها) الطمأنينة أربعة الركوع والاعتدال (وهما من خصائص هذه الأمة وكذا النامين خلف
 الإمام على ما قاله النووي وأمل قوله تعالى يا مريم انتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين فالمراد

وبين آمين والسورة
 وبين السورة والركوع
 (فصل) الأركان التي
 تلزم فيها الطمأنينة أربعة
 الركوع والاعتدال
 توجد منه النية في وقتها
 ولا بالفصدا والحجامة
 ولا يصح صيام العبد
 ولا يوم من أيام التشريق
 الثلاثة مطلقا ولا صيام
 يوم الشك ولا يوم من
 النصف الثاني من شعبان
 الا اذا صام ذلك عن
 فريضة أو وافق عادة له
 أو وصل صومه بصوم
 شيء من النصف الاول
 ولو باليوم الخامس
 عشر ويحرم على
 الصائم القبله والمعانقة
 ونحوهما ان تحركت
 بذلك شهوته ويسن له
 تعجيل الفطر وتأخير

بالركوع الخشوع وبالسجود الصلاة كقوله تعالى وأدبار السجود وبالقنوت أدامة الطاعة لله كقوله
تعالى أم هم مهملون ^{منع} آتاه الله شأداً وقامناً (والسجود والجلوس بين السجدين) ثم بين المصنف
صورة الطمأنينة فقال (الطمأنينة هي سكون بعد حركة) أي سكون الأعضاء بعد حركتها من هوى
ونهوض ولو قال هي سكون بين حركتين لكان أوضح (بحيث يستقر كل عضو محله بقدر سبحانه الله)
أي بقدر التلطف بذلك ^{منع} فائدة في الطمأنينة اسم مصدر اطمأن وسمي مصدره اطمئنان قال بعضهم ولا صل
في اطمئنان إلا ألف مثل احمار واسود لكنهم همزة فراراً من الساكنين على غير قياس وقيل لا صل
همزة متقدمة على الميم لكنها أخرت على غير قياس بدليل قولهم طامن الرجل ظهره بالهمزة على فاعل
ويجوز تسهيل همزة فيقال طامن الرجل وسميها حناه وخفضه انتهى بحروفه من الصباح وقال
ابن مالك في القصيدة اللامية المسماة بأبيّة الا فقال من بحر البسيط

وبالفعلية افعل قد جعلوا ^{منع} مستغنياً لازوماً فاعرف الملائمة

قال الشارح محمد بحرق في فتح الا فقال أي وقد يحكى مصدر المبدوء بالهمزة وهو افعل كاشتقر
واطمأن على فعلية بضم الفاء ^{منع} تشديد اللام الأولى كالقشغريّة والطمأنينة والقياس في الاشتقاق
والا اطمئنان بكسر ثائه ومد ما قبل آخره وأشار بقوله مستغنياً لازوماً الى أن ذلك انما هو على سبيل
البيان عن المصادر القياسية لا على سبيل اللزوم أي الاطراد وقوله فاعرف الملائمة بضم الميم والثاء المثناة
أي اعرف النفس منها المطرد من النائب عنها السماعي

فصل في بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به (أسباب سجود السهو) في الصلاة فرضاً أو نفلاً
(أربعة) فالأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وشرعاً ما يلزم من وجوده الوجود لذاته
ومن عدمه العدم لذاته أيضاً والسهو لغة نسيان الشيء والفنلة عنه وشرعاً نسيان شيء مخصوص من
الصلاة كأبوابها غالباً ومن غير الغالب قد يكون تغير ذلك كتطويل الركن القصير وتكرير الركن
سهواً والمراد بالسهو هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عمداً أو سهواً (الاول ترك بعض) أي
واحد يقيناً ولو عمداً (من أبعاض الصلاة) أي أبعاضها السبعة الا في بيانها في كلام المصنف (أو بعض
البعض) أي أو ترك بعض من البعض الواحد كترك الكلمة من القنوت الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
وكذا ابدال حرفٍ بآخر أو ترك الفاء من فانك تقضي أو الواو من وانه لا يذلل فلا سجود لتركها
للاختلاف في ذلك وأما قوله الشرقي وعثمان في تحفة الحبيب من أنه يسن السجود لترك ذلك فهو
ضعيف هكذا قال شيخنا أحمد الخطيب كما قال ابن حجر في المنهج القويم وزيادة الفاء والواو في القنوت
أخذت من ورودها في قنوت الوتر (الثاني فعل ما يبطل عمده ولا يبطل سهوه إذا فعله ناسياً) سواء حصل
معه زيادة تدارك ركن أم لا وذلك كتطويل ركن قصير وهو اعتدال لم يطلب تطويله وجلوس بين
السجدين كذلك وكقيل كلام وأكل وزيادة ركعة وتحملة سلام ناسياً في غير محله (الثالث نقل ركن)
أو غيره (قولي) أو بعضه ولو عمداً غير مبطل نقله (الى غير محله) كقراءة الفاتحة أو سورة الاخلاص
أو بعضها في القعود بينما نعم يستثنى من ذلك التبيحات فلا يسجد لنقلها على المعتمد وإن قصد ما لا ينافي
جميع الصلاة فإلهامه من التبيح في شيء منها بخلاف القراءة فانها منهي عنها في غير محلها وخرج بما
ذكر نقل الفعل والسلام وتكبير الإحرام عمداً بأن كبر ثانياً فاحداً التحريم فانه مبطل لأن من افتتح
صلاة ثم افتتح أخرى بطلت الأولى وفارق نقل الفعل نقل القول بانه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل
الفعل (الرابع إيقاع ركن في غير محله مع احتمال الزيادة) أي مع التردد في زيادته بأن شك في ركعة من الرابعة

والسجود والجلوس بين
السجدين الطمأنينة
هي سكون بعد حركة
بحيث يستقر كل عضو
على قدر سبحانه الله
**فصل في أسباب سجود
السهو أربعة** الأول
ترك بعض من أبعاض
الصلاة أو بعض البعض
الثاني فعل ما يبطل عمده
ولا يبطل سهوه إذا فعله
ناسياً الثالث نقل ركن
قولي الى غير محله
سواء رابع إيقاع ركن في غير
محله مع احتمال الزيادة
السجود والاعتدال
عن الحدث الاكبر
قبل الفجر والافطار
على التمران تيسر والا
فعل شيء حلوك ذلك
واكثر الدعاء خصوصاً
عند الافطار واكثر
القرآن والصدقة في
رمضان ويكرهه

هل صليت ثلاثاً وهذه التي أريد الأتيان بها أربعة أم أربعة وهي خامسة فني على اليقين وانصب للآتيان
 بركة ثم بعد انتصابه تذكر في أثنائها وقبل السلام أنها أربعة فيسب السجدة لأن ما قبله منها عند
 الانتصاب لها وقبل التذكرة محتمل للمادة أي احتمال أن يكون من الخامسة وأن يكون من الرابعة بخلاف
 ما لو تذكر في تلك الركعة المشكوك بها قبل الانتصاب لغيرها أنها أربعة فلا سجدة عليه وكذا لو تذكر
 أنها ثالثة فاني بركة فلا سجدة عليه أيضاً لأن ما قبله منها مع التردد لا يحتمل زيادة لأنه لا بد منها مؤا كان
 في الثالثة أو الرابعة (فروع) لو شك بعد سلامه في ترك فرض غير نية وتكبير الإحرام لم يؤثر لأن
 الظاهر وقوع الصلاة عن تمام وتمهيد حال قدوته كان سها عن التشهد الأول بحمله الإمام كما يحمل
 الجهر والسورة وغيرهما أي فلا سجدة عليه فلو ظن سلامه فسلم فإن خلاف ما ظنه تابعه في السلام
 ولا سجدة لأن سهوة في حال قدوته وكذا ذكر في حال تشهد ترك ركن غير نية أو تكبيره إتي بعد سلام
 إمامه بركعة كان ترك سجدة من غير الأخيرة ولا يسجد لأن سهوة في حال قدوته بخلاف سهوة قبل
 القدوة كالوسا وهو مفرد ثم اقتدى به فلا يتحمل لعدم اقتدائه به حال سهوه وكذلك سهوه بعدها
 كالوسا بعد سلام الإمام سواء كان مشبوقاً أو مؤاقلاً لأنها القدوة فلو سلم المستبوق بسلام الإمام
 فذكر حالاً بني على صلاته إن قصر الفصل وسجد للسهو لأن سهوه بعد انقضاء القدوة وكذا لو سلم
 معه لا اختلال القدوة بالشروع في السلام ويلحق المأموم سهو إمامه وكذا عمده كما يحمل الإمام سهوه
 سواء سها قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه فإن سجد إمامه تابعه وجوباً وإن لم يعرف أنه سها حتى لو
 اقتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى فإن ترك متابعتها عمداً بطلت صلاته ثم يعيد السجود
 مسبوقاً بآخر صلاته لأنه محل سجود السهو وإن لم يسجد الإمام وسلم سجد المأموم آخر صلاته جراً
 لخلل صلاته سهو إمامه قال عبد الكريم ألو قام إمامه لخامسة شامها فانه يمتنع على المأموم متابعتها
 ولو كان مشبوقاً أو مؤاقلاً بخير بين مفارقه ليسلم وحده وانتظاره ليسلم معه ويحل وجوب متابعتها في السجود
 ثم يمتنع بيقين المأموم غلط إمامه والأفلا يتبعه كان سجد لترك الجهر أو السورة انتهى (و) سجود السهو
 وإن كثرت السهو سجدتان بنية سجود السهو من غير تلفظ بها فلو سجد بلانية أو تلفظ بها بطلت صلاته نعم
 للمأموم لا يحتاج إلى نية تتبعته للإمام وسجدة قليل السلام سواء في ذلك الحكم السهو بزيادة أم بنقص أم بها
 قال عبد العزيز في فتح المعين ومهما والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجدتها في واجباتها
 وعند باتها كالذكر فيها وقال عبد الكريم في حاشيته على الستين وقبل يقول في سجوده متحان من
 لا ينام ولا يسهر وهو لا تق بالحوال واللاق بعدم الترك تحبذا الاستقار وقال الشبرا ملي أن الأوجه
 استحباب سجدة وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته انتهى فإن سلم عمداً
 مطلقاً أو سهواً وطال فصل عمرة فات السجود والأشجد وإذا أراد عن سلم شامها السجود صار ثانياً
 إلى الصلاة فيجب أن يعيد السلام وإذا أحدث بطلت صلاته وإذا خرج وقت الظهر فات الجمعة
 وإذا تذكر ترك ركن أو شك فيه لم يتركه قبل سجوده فإن سجد قبله بطلت صلاته (و) بذلك يلغز
 فيقال إن الشخص سألني سنة فله من أو يقال شخص عاد إلى سنة فله من أو يقال إنسانه أو جيت فرضاً
 (فصل) في بيان عدد الأبعاض من الصلاة (أبعاض الصلاة) بالاجمال (شعبة) أمثلة بالتفصيل في
 عشرون فني القنوت منها أربعة عشر وهي القنوت وقيامه والصلاة على النبي وقيامه والسلام عليه
 وقيامه والصلاة على الآل وقيامه والسلام عليهم وقيامه والصلاة على الصبح وقيامه والسلام عليهم
 وقيامه وفي التشهدتين وهي التشهد الأول وقعوده والصلاة على النبي فيه وقعوده والصلاة على الآل

(فصل) أبعاض الصلاة
 تسعة

القصد والحجامة ومضغ
 العلك وذوق الطعام
 والمبالغة في المضغ
 والاستنباق والقبلة
 ونحوها إذا لم تتحرك
 بها شهوته • وليس
 نفسه عن الشهوات
 والنية والنية وكل
 قول أو فعل قبسج
 (فصل) الطاعن
 في السن والمريض الذي
 لا يرجى له الشفاء إذا
 أفطرا في رمضان يلزم
 كلامها مد طعام لكل
 يوم ولا قضاء عليها
 ويجب على الحائض
 والنفساء الإفطار
 في رمضان وغيره
 ويجوز في رمضان
 للسافر إذا كان سفره
 طويلاً جائزاً ولو قدر
 على الصوم والافضل له
 أن يصوم إذا لم يحصل
 له مشقة ولا يجوز
 للمريض إلا إذا حصلت
 له مشقة شديدة بالصوم
 ويجوز للحامل والمرضع
 إذا خافا في الصوم على

الشَّهَادَةُ الْأُولَى وَقَعْدُهُ
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ
فِيهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى الْأَلِ
فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ
وَالْقَنُوتُ وَقِيَامُهُ
أَنْفُسُهُمَا أَوْ عَلَى أَوْلَادِهِمَا
وَيَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى
هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ وَإِذَا قَاتَ
الصَّوْمُ بِغَيْرِ عَذْرٍ وَجِبَ
قَضَاؤُهُ عَلَى الْقَنُوتِ فَإِنْ
قَاتَ بِعَذْرٍ وَجِبَ
قَضَاؤُهُ عَلَى التَّرَاخِي
وَالْأَفْضَلُ التَّعْجِيلُ
(فصل) مَنْ قَاتَهُ صِيَامُ
مِنْ رَمَضَانَ بِعَذْرٍ وَمَاتَ
قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ مِنْ قَضَائِهِ
فَلَيْسَ لَهُ تَدَارُكُ فَإِنْ مَاتَ
بَعْدَ التَّكُنُّنِ مِنَ الْقَضَاءِ
فَمَا أَنْ يَصُومَ عَنْهُ وَلَهُ
وَأَمَّا أَنْ يَطْلُمَ عَنْهُ مَدَامَا
لِكُلِّ يَوْمٍ وَمِنْ لَزَمَهُ
قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ
وَأُخْرَاهُ بِغَيْرِ عَذْرٍ
حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ الْآخِرُ
وَجِبَ عَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ
لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَامَا
وَيُتَكَرَّرُ الْمَدُّ بِتَكَرُّرِ
السَّنِينَ وَكَذَا يَجِبُ
الْمَدُّ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَى

فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ وَقَعْدُهُ ثُمَّ بَيْنَ الْمُصَنِّفِ السَّبْعَةَ بِقَوْلِهِ (الشَّهَادَةُ الْأُولَى) وَالْمُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ الْوَاجِبُ
فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ بِمَعْنَى أَرْبَعِ جُلُوسَاتٍ لِتَأْنِيهِ فَلَا سَجُودَ لَتَرْكِ مَا هُوَ سُنَّةٌ فِيهِ (وَمِنْ) الثَّانِي (قَعْدُهُ) لِأَنَّهُ
مُقْصُودُهُ لَمْ يَكُنْ مَثَلُهُ (وَمِنْ) الثَّلَاثَةِ (الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَيُّ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى بِفَائِدَةٍ لَوْ تَرَكَ
الْإِمَامُ الشَّهَادَةَ الْأُولَى لَمْ يَجُزْ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفُ لَهُ وَلَا لِبَعْضِهِ وَلَا لِجُلُوسٍ مِنْ غَيْرِ شَهِيدٍ وَإِنْ جَلَسَ الْإِمَامُ
لِلْإِسْتِرَاحَةِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا تَرَكَ أَمَامَهُ الْقَنُوتُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّخَلُّفُ لِلتَّيَانِ بِهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ يُسَبِّحُ
بِرُكْنَيْنِ بَلْ يُتَدَبَّرُ لَهُ التَّخَلُّفُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُدْرِكُهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى بِفَائِدَةٍ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ يُطِيلُ الشَّهَادَةَ
الْأُولَى لِقَلِّ لِسَانِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَاسْتَحْبَبَ لَهُ الدُّعَاءُ إِلَى أَنْ يَقُومَ أَمَامَهُ وَلَا يَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْأَلِ
وَمَا بَعْدَهَا وَهَذَا إِذَا كَانَ مُوَافِقًا أَمَّا إِذَا كَانَ مُتَبَوِّقًا كَانَ أَدْرَكَ رُكْعَتَيْنِ مِنَ الرَّابِعَةِ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ
مَعَ الْإِمَامِ شَهِيدَهُ الْآخِرَ وَمِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَلِ نَهَى عَلَى هَاتَيْنِ الْفَائِدَتَيْنِ عَبْدُ الْكَرِيمِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ السِّتِينِ (وَمِنْ)
الرَّابِعِ (الصَّلَاةُ عَلَى الْأَلِ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ) أَيُّ بَعْدَهُ (وَمِنْ) الْخَامِسِ (الْقَنُوتُ) فِي الصَّبْحِ وَوَرَاءَ النِّصْفِ
الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ بِخِلَافٍ قَنُوتِ النَّازِلَةِ لِأَنَّ قَنُوتَهَا سُنَّةٌ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا مِنْهَا أَيُّ بَعْضُهَا وَالْقَنُوتُ
هُوَ ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى تَرْغِيئِهِ وَتَنْبِيئِهِ بِكُلِّ لَفْظٍ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا بِأَيِّ صِيغَةٍ شَاءَ كَقَوْلِهِ
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَا غَفُورٌ فَإِذَا عَامَ يَحْصُلُ بِاغْفِرْ وَتَرْغِيئِهِ وَتَنْبِيئِهِ بِكُلِّ لَفْظٍ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا بِأَيِّ صِيغَةٍ شَاءَ كَقَوْلِهِ
يَا لَطِيفٌ وَهَكَذَا وَمِثْلُ الذِّكْرِ الْمَخْصُوصِ رَأْيُهُ تَتَضَمَّنُ ذَلِكَ كَأَخْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ بِشَرْطِ أَنْ يُقْصِدَ بِهَا
الْقَنُوتَ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ
آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ وَلَا فَضْلَ هُوَ الْقَنُوتُ الْوَاردُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي رَوَاهُ الْحَاكِمُ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ وَهُوَ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ أَيُّ دَلَّتْ عَلَيْهِمْ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ أَيُّ سَلَّمْتَنِي مِنْ بَلَاءٍ يَا دُنْيَا
وَالْآخِرَةَ مَعَهُمْ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ أَيُّ كُنَّا نَاصِرًا إِلَى وَحَافِظًا لِي مِنَ الذُّنُوبِ مَعَهُمْ وَبَارِكْ لِي فِيهَا أَعْطَيْتَ
أَيُّ أَنْزَلَ الْبَرَكَاتِ وَهِيَ الْخَيْرُ الْإِلَهِيُّ فَمَا أَعْطَيْتَنِي لِي وَرَقِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ أَيُّ أَحْفَظْنِي وَأَمْنَعْنِي فِسَادًا مَا يَتَرْتَّبُ
وَيَتَسَبَّبُ عَلَى الْقَضَاءِ مِنَ السَّخَطِ وَغَدَمِ الرِّضَاءِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَهَذَا آخِرُ الدُّعَاءِ وَبَعْدَهُ التَّسْبِيحُ وَهُوَ أَنَّكَ
تَقْضِي أَيُّ تَحْكُمُ وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ بِحَذْفِ الْفَاءِ فِي قَائِكَ وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالتَّحْذِيفُ الْوَاقِفُ وَكَأَنَّهُ بِكُسْرِ
الْهَمْزَةِ فِيهِ أَيْضًا وَبَفَتْحِ الْيَاءِ وَكُسْرِ الذَّالِ فِي يَذِلُّ أَيُّ لَا تَحْصُلُ أَهَانَةٌ لِمَنْ أَكْرَمْتَ وَفِي رِوَايَةٍ بَضْمِ الْيَاءِ
وَفَتْحِ الذَّالِ أَيُّ لَا يَذِلُّ أَحَدٌ تَبَارَكَتْ أَيُّ تَزِيدُ تَرْكُ وَخَيْرُكَ وَتَعَالَيْتَ أَيُّ ارْتَفَعْتَ وَتَزَهَيْتَ عَمَّا يَقُولُ
الْجَاهِدُونَ مِنْ آخِرِ الْقَنُوتِ لِلتَّبَاعِ وَأَمَّا قَوْلُهُ فَكُلُّ الْحَدِّ عَلَى مَا قَضَيْتَ أَيُّ قَدَرْتَ وَحَكَمْتَ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُرُ
عَنْكَ إِلَّا الْجَمِيلُ اسْتَغْفِرُكَ مِنَ الذُّنُوبِ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ أَيُّ مِنْهَا تَهْوِي زِيَادَةُ عَنْ جَمَاعَةٍ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ وَلَا بَابَ
بِزِيَادَةِ ذَلِكَ وَلَا يَسْجُدُ لَتَرْكِهِ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَفْظَ رَبَّنَا بَعْدَ تَبَارَكَتْ قَالَ الرَّاهِضِيُّ وَزَادَ الْعُلَمَاءُ
فِيهِ قَبْلَ تَبَارَكَتْ وَلَا يَعْزُفُ عَنْ عَادِيَّتِ بَفَتْحِ الْيَاءِ وَكُسْرِ الْعَيْنِ أَيُّ لَا يَحْصُلُ لَهُ عِزَّةٌ أَيْ قُوَّةٌ وَيَجُوزُ ضَمُّ
الْيَاءِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ أَيُّ لَا يَعْزُفُ أَحَدُهُ مِنْ حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَلَى السِّتِينِ بِزِيَادَةِ وَيَأْتِي بِهِ
الْإِمَامُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ يَقُولُ أَمْدًا وَهَكَذَا وَأَمَّا لَفْظُ رَبَّنَا فَيُخْتَصُّ بِالْجَمْعِ وَلَوْ كَانَ مُفْرَدًا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْوَارِدِ
ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ آخِرُهُ وَلَا يُسَنُّ أَنْ يُلْغَمَ وَرُودُهَا وَهِيَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَمِينِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ بِصِيغَةِ الْمَاضِي فِيهَا أَوْ الْأَمْرِ فِيهَا وَالْمَاضِي أَوَّلُ
لَفَائِدَتِهِ الْمَالِفَةُ فَكَانَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَفَاعًا خَيْرَ عَنْهَا وَهَذَا قَنُوتُ النَّبِيِّ وَثُمَّ قَنُوتُ عَمْرٍو لَوَابِهِ
وَنَسَبُهُ لِأَنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ قَالَ مِنْ عِنْدِهِ وَاسْتَحْبَبَ الْجَمْعَ يَنْبَغِي فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ
وَالْإِمَامِ قَوْمٌ مَحْصُورِينَ رَاضِينَ بِالطَّوِيلِ لِسَوَاءِ أَجْرَاءِ وَلَا أَرْقَاءِ وَلَا مَزُوجَاتٍ وَهُوَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ
وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَعِيذُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّ شُكْرٍ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنُحْمَلُ

و ترك من سجودك بضم الجيم أى يعصيك اللهم آياك تعبد ولك تسجد واليك تسعى ونحسد بكسر
 الفاء أى نسرع الى الطاعة نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بكسر الجيم أى الحق بالكفار
 ملحق بكسر الحاء أى لا حق بهم وبحوز قوتها لأن الله الحق بهم فان جمع بينهما فالأفضل تقديم قنوت
 النبي صلى الله عليه وآله وان اقتصر فليقتصر عليه ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الأخيرة منها
 لازلة ولا يسن السجود لتركه لأنه ليس من الإباحض والنازلة كقحط وطاعون وعدو ولم يصرح العلماء
 عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بأنه مكثوث الصبح لكن الذي يظهر كما قال ابن حجر أنه يدعو في كل
 نازلة بما يناسبها وهو حسن قاله الباجوري ويسن رفع يديه مكشوفتين في القنوت ولو في حال الشاء كسائر
 الأدعية للاتباع أخذ ومنه وسن لكل داع رفع يدين الى السماء اذا دعا بتحصيل شيء وظهرهما اذا
 دعا برأيه او عدم حصوله ومن ذلك قوله وقاسم ما قضيت قال الشيخ عبد الكريم ويندب ان لا يمسح
 بها وجهه في الصلاة وسن خارجها ويسن ان يجهر به امام في السرية والجهرية بقدر ما يسمع المأمومون
 وان كان مثل جهره بالقرارة ويسن به المنفرد في غير النازلة اما فيها فيجهر به مطلقا ويؤمن المأموم جهرًا على
 الدعاء ان سمع قنوت امامه والحق أحب الطبري الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بالدعاء فيومنها وهو المعتمد
 كما قاله المحلى وقيل إنها من قيل الشاء فيشارك فيها لكن قال الباجوري في الأولى الجمع وهو ان يؤمن ويشارك
 فيها ويقول المأموم الشاء ستر أو هو انك تقضى الخ أو يستمع لامامه ولاولى ولاولى ولا يتعين ثا ذكر بل
 مثله ان يقول اشهد كما في مختصر الاحياء أو اصدق أو بررت أو بلى ولنا على ذلك من الشاهدين وما أشبه
 ذلك اما المأموم الذي لم يسمع قنوت امامه لصممه أو بعده عنه أو عدم جهره به أو سمع صوته لا يفهمه
 فيقتل ستر ١- (و) السابعة (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وآله) أى بعد القنوت ففى معنى
 بعد كل تقدم نظيره واعلم ان الإباحض اسم للاركان فاطلاقها على السنن التي تجبر بالحد على طريق
 التشبه بالاركان مجامع الجبر في كل وان كان جبر الأولى بالسجود والثانية بالتدارك واستعير اسم التشبه
 وهو الإباحض للتشبه به وهو لا ركان وهكذا باعتبار الأصل ثم صار حقيقة عرفية في تذييل وترهات الصلاة
 كثيرة ولا يجوز تركها بسجود السهو منها وضع يدي على شمالك فله ثلاث كفيات فالكيفية الفضلى هي
 ان يقبض كاع يسار ويسمها وساعدا بكفه اليمنى بعد فراغ الرفع من التحريم ومنها وضع الكفين
 محاذين لصدرة فقط لا انه يرسلها ثم يرفعها ولا فرق في ذلك بين القائم والقاعد والمضطجع كالكاغ
 في طرف الزند اليمنى الى الابهام والرسغ مفصل ما بين الكف والساعد والرسغ نازل نازل نازل نازل نازل نازل
 الذراع قاله في المصباح وقال في القاموس والرسغ نازل نازل نازل نازل نازل نازل نازل نازل نازل نازل
 ما بين المرفق والكف والكيفية الثانية ان يسطر اصابع اليمنى في عرض المفصل والثالثة ان يشر اصابعه
 جهة الساعد والقصد من ذلك تسكين اليدين فان ارسلها ولم يعش لم يكرهه والحكمة في ذلك كونه ذليلا
 بين يدي عزير ومنها جعلها تحت صدره وفوق سرته مما نالا الى جهة يساره والحكمة فيه ارشاد المصل الى
 حفظ قلبه عن الخواطر لأن وضع اليد كذلك يحاذيه لان القلب الصوري وهو أشرف الاعضاء الذي
 هو محل النبوة والإخلاص والخشوع قاعدة تسمى وسط الصدر ورأسه الى الجانب الأيسر والعادة ان من
 احتفظ بشيء أمسكه بيده وهكذا عند ابن عباس هو المراد بالنحر في قوله تعالى وانحر قال النحر هو وضع
 اليدين على الشمال في الصلاة عند النحر ومنها جعلها سترًا وسجدة ثانية يقوم عنها للاتباع
 لا بعد سجدة تلاوة قال الشافعي ويكرهه نظيره فوق الجلوس بين السجدين ولا تبطل به الصلاة
 على المعتمد ويأتى به المأموم ندبًا وان تركه الإمام ولا يضر تخلفه لأن الشأن في سبويه فارقي ما لو تخلف
 في كل

والصلاة والسلام
 على النبي صلى الله عليه وآله
 وصحبه فيه قنوت
 الحامل والمرضع اذا
 أفطرتا للخوف على
 أولادهما فقط ومن
 أفطر بالجماع في نهار
 رمضان يعزر وتجب
 عليه الكفارة العظمى
 وهي عتق رقبة مؤمنة
 سليمة من العيوب فان
 لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يستطع
 فاطعام ستين مسكينا
 لكل منهم مد من طعام
 (باب الاعتكاف سنة
 مؤكدة ولا يصح الا
 في المسجد بالنية وأقله
 لحظة تزيد على طمأنينة
 الصلاة وتطلب المراقبة

للتشهد الاول فلو كان يطلى النهضة والامام سريها او سريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر له
 تجاوز تخلفه ومنها اعتاد على الارض يطن كفيه واصابعه مبسوطة على الارض عند قيامه من جلوسه
 او سجوده وهو كهيئة العاجز بالزاي او كالعاجز بالنون في شدة الاعتناء عند وضع يديه لاني كيفية
 ضم اصابعهما ومنها وضع كفيه في جميع جلكات الصلاة على تخذه بحيث تكون اطراف اصابعه
 عند ركبته ومنه نشر اصابع يده اليسرى مضومة محاذيا برؤسها طرف الركبة وقبض اصابع يده
 اليمنى بعد وضعها منشورة لاميها ولا قبله في تشديه الا المسححة فيرسلها ولا افضل وضع راس الابهام
 عند أسفلها على طرف الراحة ويشير بها مع امالتها قليلا عند قوله الا الله بلا تحريك وينوي بالإشارة
 الاخلاص بالتوحيد بان يقصد من ابتدائه همزة الا الله ان المعبود واحد ليجمع في توحده بين اعتقاده
 وقوله وفعله ويدبر رفعها الى القيام في الشهد الاول او السلام في الشهد الآخر فان قطعت بمناه لم يشير
 باليسرى بل بركه ومنها اداية نظره الى موضع سجوده في جميع صلاته بان يتدبر النظر اليه من ابتداء
 التحريم ويدبره الى آخر صلاته فتركبها بخلاف الاولى ولو كان داعي او في ظلة ولو كان يصلي في الكعبة
 أو خلف نبي أو خلف جنازة خلافا لمن قال في هذه الصور ينظر الى الكعبة والنبي وللجنازة الا في حال
 رفع المسححة فينظر اليها والافى حالة صلاة شدة الخوف والعدو اتمامه فينظر الى جهته والافى اذا
 كان في محل سجوده صورة تلهي فلا ينظر الى محل سجوده بل يندب تقمض عينه وقد يجب صرفا عن نحو
 عورة أو أمرد وهو من لا شعر بوجهه وينبغي ان يقدم النظر على ابتداء التحريم لتأني له تحقيق النظر
 من ابتداء التحريم ويترك رأسه قليلا في خاتمة السجود والمكروها في الصلاة اثنان وعشرون لحدها فجل
 يديه في كفة في خمسة أشياء عند تحريمه وركوعه وسجوده وقيامه من تشده وجلوسه له وثانيتها التفات
 بوجهه بلا حاجة اما اذا كان غلبا كحفظ متاع فلا يكره وثالثها إشارة بنحو عين أو حاجب أو شفة
 بلا حاجة ولو من آخرس ولا تبطل بها الصلاة ما لم تكن على وجه اللب والافى بطلت اما اذا كانت
 للحاجة كرسام ونحوه فلا يكره ورابعها جهر بمحل أسراره وعكسه حيث لا عذر فان حصل عذر
 كان كثر اللبس عنده فاحتاج للجهر لاني بالقراءة على وجهها فلا كراهة وخامسها اختصار بان يجعل
 يده أو يديه على خاصرته ما لم يكن الحاجة كعلة بجنبه والافى كراهة لخبر أبي هريرة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل متخفرا رواه الشيخان والمرأة كالرجل ومثلها الخنثى ويكره
 ذلك الاختصار خارج الصلاة أيضا لانه بفعل الكفار بالنسبة للصلاة وفعل المتكبرين خارجها
 وفعل الخنثين والنساء للعجب وأن البليس لما أخطأ من الجنة فعل كذلك وتفسير الاختصار
 بذلك هو المشهور وقد يفسر باختصار سجدة لانه منهي عنه أيضا قال الأزهري يحتمل وجهين
 لمحدوها أن يختصر الآية التي فيها السجود فسجد لها والثاني أن يقرأ السورة فاذا انتهى الى السجدة
 تجاوزها ولم يسجد لها ومهادسها اشترع في الصلاة أي عدم الثاني في أفهامها وأقوالها وكذا اشترع
 بحضورها لانه يسن المشي الى المسجد على تأن وسكينة واسراع لا ادراك التحريم أو غيره مع الامام
 نعم ان توقف ادراك الجماعة عليه يسن أو ادراك الجماعة ومحبب وسرابعها تقمض جفنه ان خاف ضررا
 والافى كراهة شواء الاعمي والبصير لان الجفن يسجد معه وقد يجب اذا كان المرأة شفوفا وقد بين
 كان صلى الى محائط مزوق أي منقش ومزين بشوش الفكر أي يخلطه وثانيتها الصاق عنده بحيث
 في ركوعه وسجوده وثانيتها الصاق بطنه بفخذه في الركوع والسجود ورعاشرها ابقاء الكلب وهو الصاق
 اليه بالارض ونصب ساقيه ووضع يديه على الارض وهذا أحد نوعي الافاء والنوع الآخر هو
 ان يضع أطراف اصابع رجليه وركبته على الارض واليه على عقبه ومذاشنة في كل جلوس يقفه

عليه كلما دخل المسجد
 خصوصا في رمضان
 وفي العشر الاواخر منه
 أفضل لطلب ليلة القدر
 ويطلبه الجماع والسكر
 هدا والكفر والجنون
 والحيف والنفس
 والخروج من المسجد
 بلا عذر الا اذا أطلقه
 في النية وخرج من المسجد
 عازما على الرجوع له
 (كتاب الحج والعمرة)
 لا يجب كل منهما باصل
 الشرع الا مرة في العمر
 حتى لو ارتد بعد فعلها
 ثم عاد الى الاسلام لم يجب
 اعادتهما وشروط
 وجوبهما الاسلام
 والبلوغ والعقل
 والحرية والاختصاص
 وشروطها

حركة لما صح فقله عن النبي صلى الله عليه وآله لكن لا فتراش افضل منه لانه الاكثر الاشهر وثمانى عشرها
فتراش الغراب أى ضرب الأرض بجهته عند السجود مع الطمأنينة والآلم يكفى وثمانى عشرها افتراش
السبع فى سجوده بأن يضع ذراعيه على الأرض كما يفعل السبع وثمانى عشرها المائلة فى خفض الرأس
فى الركوع وثمانى عشرها اطلالة الشهد الاول فى غير المأموم بحيث زاده ولو بالصلاة على الآل أو الدعاء
أما اذا لم يزد فلا كراهة وثمانى عشرها الاضطباع ولو لغير الرجل وهو أن يجعل وسط رداءه تحت
منكبة اليمين وطرفه على اليسر وثمانى عشرها تشبيك الأصابع وهو إدخال بعضها فى بعض أما
خارج الصلاة فان كان فى المسجد منتظرا للصلاة ولو غير مستقبل القبلة فهو مكروه أيضا والأفلا قال
شيخنا محمد حبيب الله ان التشبيك يورث النعاس وثمانى عشرها ترفع الأصابع والفرق هو مصدر
تفرقع على وزن تدخرج قال فى القاموس فرقع الأصابع أى تقضا وضربها لتصوت وثمانى عشرها
الاسبال وهو إرخاء الأزار على الأرض وثمانى عشرها باصق أمانا ويمينا لا يسار الخبر الشيخين اذا كان
أحدكم فى الصلاة فانه يتأذى به عز وجل فلا يزين بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره وهكذا فى غير
المسجد أما فيه فيحرم أن اتصل بشيء من أجزائه بل يبصق فى طرف ثوبه من جانبه اليسرى ويلب بطنه
ببعض وثمانى عشرها كيف ثوب أو شعر للرجل أى منه من السجود منه دون المرأة والحشى بل قد يجب
فكيف شعرهما ولذلك قال القليوبى نعم يجب كفى شعر امرأة وخشى توقفت صحة الصلاة عليه ولا يكره
بقاؤه مكفوقا ولا فرق بين الصلاة على الجنائز وغيرها ولا بين القائم والقاعد الخبر أمرت أن أجمع
على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا رواه الشيخان وفى رواية أمرت أن لا أكف الشعر
أو الثياب ولا كفى بكسر الفاء وبالناء من باب ضرب أى أجمع ومن ذلك أن يصلى أو يشعره معقورا أو
مردودا تحت عمامته أو ثوبه أو كفه فمستراى مرفوع ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر أن يحمله
حيث لا فتنة نعم لو بادر شخص وحل كفه المشتم وكافه مال وتلف كان ضامنا له ومنه سجد الوسط
فكره الحاجة بأن كانت ترى عورتها بدون الحرام أما العذبة وهي طرف عمامته ففكره غرضا فى عمامته
بل يسن إرخاؤها ويكره أيضا خارج الصلاة لكنه فى الصلاة أشد كراهة لانه قال الله فى بكرة
العمامة الصاء وثمانى عشرها وضع يده على فقه بلا حاجة فان كان لها كما اذا تشاءب فلا كراهة
بل يستحب له ذلك ويسن أن يكون الموضوع اليد اليسرى ولاولى ظهرها كما أفنى بذلك
شيخنا عبد الغنى وثمانى عشرها تلمس لرجله وهو تغطية القدم وتفت لغيره وهو تغطية ما زاد
على القدم من الوجه للنبي عن الأول وقيس به الثاني قاله ابن حجر فى المنهج القويم
فصل فى مفيدات الصلاة (تبطل الصلاة بأربع عشرة خصلة) بل بأكثر من ذلك والخصلة بكسر
الخاء النوع والفرق بين المفيد والمبطل أن المفيد ما يطرأ بعد الاعتقاد وهو المراءى والمبطل ما يمنعه
قاله الشيركاوى (بالحدث) ولو بلا قصد أو أكره عليه كان عصر بطنه فخرج ولا فرق فى البطلان
بين المتطهر وغيره كفاقد الطهورين للخبر الصحيح اذا فساأ أحدكم فى صلاته فلينصرف وليتوضأ وليعد
صلاته وهذا الكلام فى السليم أما المسلم فلا يبطل صلاته إلا حدثه الغير الدائم بخلاف الدائم
فانه لا يبطلها ويسن لمن أحدث فى صلاته أن يأخذ بأفقه ثم ينصرف وهو ما أنه رغب شتر
على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فأنما إذا أحدث وهو منتظر للصلاة لا سيما اذا
قربت أمانتها أو أقيمت بالفصل (و) ثانيا (بوقوع النجاسة) التى لا ينفى عنها وسواء وقعت
على ثوبه وإن لم يتحرك بحركة كطرف عمامته الطويل أو بدنه أو داخل أنفه أو فمه أو عينه
أو أذنه وإنما جعل داخل ذلك كظاهرة ما بخلاف غير النجاسة ونحوها لفظ أمر النجاسة
(إن لم تلق محالا) أى قبل مضي أقل الطمأنينة (من غير حل) كالوضع أصبعه على حجره تحت نجاسة
دركه بواجب

فصل تبطل الصلاة
بأربع عشرة خصلة
بالحديث وبوقوع
النجاسة التى لم تلق
محالا من غير حمل
أن يكون الشخص
قادرا على جميع المؤن
التي يحتاجها لنفسه
والتي يتركها لغيره
وأبناؤه من خروجه
من بلده حتى يرجع إليه
وعلى ركوب الدابة
فى ذهابه ورجوعه
من غير مشقة شديدة
فإن شق عليه ركوبها
فيشترط أن يقدر على
الركوب فى شق محل
مظلل إن نأذى
بالحر أو البرد فان

و نحاها به من غیر حمل له او علی موضع طاهر من نعله و نحاها من غیر حمل لها فان ذلك لا یضر فان ترتب علی
ازالتها حمل كان نحاها بنحو عود او جرت الثوب ولو قبض موضع طاهر امانة ضرر ثم التجاسة ان كانت باية
فله نفضا ولو في المسجد وان اتسع الوقت ثم يجب ازالها بعد الصلاة فوراً وان كانت رطبة ويلزم علی
القائها تجزئ المسجد بها فقه تفصيل فان اتسع الوقت راعاه فلا يلزمها فيه بل يقطع الصلاة ويرميها خارجة
ثم يستأنف الصلاة والا راعاها واما والقاهما فيه ووجبت ازالها بعد الصلاة فوراً هذا ان قدر علی
الازالة في الفور والا بان لم يجد ماء ليظهر المسجد به فيقطع الصلاة ويرميها خارجة كما افاد شيخنا محمد
حسب الله وخرج بالمسجد الرباط والمدرسة وملك الغير والادمي المحترم وقبره وملك نفسه وان لزم
افساد شيء منه فیراعی فی ذلك الصلاة مطلقاً واما المصحف ونحوه فجوف الكعبة فينبغي مراعاتها ولو
ضاق الوقت وغلو كانت التجاسة نجاسة لعظم حرمتها ولو افتصد مثلاً فخرج قدمه ولم يلوث بشيء أو لو شها
قليلاً لم یضر (وبع ثابته انكشاف العورة) أي كلها أو بعضها بما يجب ستره لاجل الصلاة (ان لم تستر
تحالاً) وان صلى في الخلوة فان كشفها ریح فلا تبطل صلاته ان سترها حالاً أي قبل مضي أقل الطمانينة نعم
لو تكرر كشف الریح وتوالى بحيث يحتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية بطلت صلاته بذلك لانه
نادر كما لو دفع المار بفعل كثير وخرج بالریح غیره ولو بهيمة كقرد أو آدمي شواي كان غمزاً أم ما ذوناله أم
لا فيضرة كشفه وان سترها حالاً وكذا لو كشفها شواي ان لم يسترها حالاً والاعلم یضر اذا صلت امرأة
ورأسها مكشوف وعثقت في الصلاة فان لم تستر فوراً بلا أفعال كثيرة بطلت صلاتها والا فلا بطلان
ويلغز بمسألة الامة فيقال لنا شخص بطلت صلاته بكلام غيره ونزلت فيما اذا كانت أم ولید ومات سيد هابلید
أخرى ولم تعلم بموته الا بعد مدة وهي تصلي مكشوفة الرأس مثلاً (وبع رابعها بئنا نطرق بحرفين)
متواليين وان لم يفهما كعن ومن أو كانا من آية نسخت تلاوتها ومن متعلقات القرآن المحذوفة وان قصد
أنها متعلق اللفظ أو كان لمصلحة الصلاة كقوله لا مائة قم أو كان في تنجیح ونحوه كضحك وبكاء وغلو من
خوف الآخرة وأنین ولو من شدة مرض ونفخ بأنف أو قم وسعال وعطاس فالبطلان فيها من جهة
الكلام ولو غله الضحك لم تبطل صلاته الا ان كثرت فيفتقر الشير للغة وخرج بالضحك التسم فلا تبطل
به الصلاة نعم يجوز التنجیح للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه وللنفط أيضاً لاخراج نخامة تبطل
صلاته اذا لم يمكنه اخراجها الا به ولو تنجیح امامه فان منه حرفان لم يجب مفارقتها لان الظاهر تحرزه
عن البطلان الا ان دلت قرينة حاله علی عدم عذره فتجب مفارقتها ولو اتلى شخص بنحو سعال دائم بحيث
لم یخل زمن لوقت يسع الصلاة بلا سعال مبطل فالذي يظهر القفوعه ولا قضاء علیه لو شق (أو حرف
منهم) كق و ع و ف و ش فهذا كله غمهم لان ق ف فعل أمر من الوقاية بكسر الواو وفتحها
يقال ق نفسك من الهلاك أي صنها وتباعد عنه و ع غم الوغي يقال ع الحديث أي احفظه وتدبره
و ف من الوقاء يقال في الوعد و ش من الوشى كالوعد يقال ش كتاب الفقه أي اكتبه أو يقال ش
في كلامك أي اكذب فيه أو يقال ش بهذا الامر عند السلطان أي أسع به ومثل ذلك حرف تمدود ان
لم يفهم اذ المدة ألف أو و أو یا فالمدود في الحقيقة حرفان ثم قید المصنف ذلك بقوله (عمداً) أي
حال كون الناطق عامداً ولو كان فمكرها مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة أمامه عدم العمد بان
سبق اليه لسانه أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع النسيان انه في الصلاة فان كان ما أتى به كلاماً قليلاً عرفاً
وضبطت كلمات عرفية فاقبل لم یضر ان كان في صورة عدم العلم بالتحريم ثم قريب عهد بالإسلام
أي قريب علم به أو نشأ بعداً عن العلم فيكون غاملاً معذوراً بخلاف من لم يكن كذلك
لتقصيره بترك التعلم فيكون غير معذور وان كان كثيراً عرفاً وضبط بأكثر من ميت كلمات

وانكشاف العورة
انت لم تستر حالاً
والنطق بحرفين
أو بحرفين منهم عمداً
شق عليه ركوبه فيه
فعل سرير يحمله رجال
فان شق عليه ركوبه
أيضا فلا يجب عليه
الحج بنفسه بل يجب
عليه أن يستأجر من
يحج عنه ان قدر علی
ذلك فان وجد من يحج
عنه بلا أجره وجب
عليه وأن يأذن له ومن
مات وقد لزمه حجة
فرض جاز لكل أحد
ولو كان أجنبياً وان لم
يأذن له الوارث أن
يحجها عنه وان لم
يوص بها في حياته
ومثله من مات ولم
يستطع حجة الاسلام
في حياته فان مات بعد
حجة الاسلام وليس
عليه فرض توقف الحج
فه على اذنه فيه قبل

تحرية خبر لانه يقطع نظم الصلاة ولان سبق اللسان والسيان في الكثير نادرو والمراد بالعلماء هنا العالمون
 بهذا الحكم المجهول والمراد بالبعد ان يكون بحيث لو سعى للعلم لشق عليه ذلك مشقة شديدة كوف أو عدم
 زاد وضاع من تلمذه نفقتهم أو نحو ذلك ولودون مسافة القصر والألزمة السفر اليهم لتعلم المسائل
 الظاهرة دون الخفية ويعذر في اجابة نبينا بالقول فلا تبطل الصلاة بها ومثله الفعل فلا تبطل باجابه
 بالفعل وان استدبر القبلة واذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم اتم الصلاة فيها وصل اليه وليس له ان يعود الى
 مكانه الاول حيث لزم على ذلك افعال من الية مالم يامر النبي صلى الله عليه وسلم بالعود فيه وينبغي ان تكون اجابته
 بقدر الحاجة والابطال اتما غيره من بقية الانبياء كعيسى عليه الصلاة والسلام فتجب اجابته وتبطل بها
 الصلاة ومثل الانبياء الملائكة ومحرم اجابة الوالدين في الفرض ونحوه في النفل وهي افضل منه ان شق
 عليهما عدمها وتبطل الصلاة بها مطلقا وخرج بالنطق المبطل الذكر والدعاء فلا تبطل بهما الصلاة الا
 ان يخاطب بهما غير الله ورسوله كقوله لعاطس أو لميت برحمة الله بخلاف برحمة الله فلا تبطل لا تنفاه
 الخطاب أما اذا خاطب الله أو نبيا كقوله السلام عليك يا رسول الله فلا تبطل لكن بشرط تضمنها ثناء
 عليه كما ذكر بخلاف نحو صدقت يا رسول الله وبشرط عدم التعليق بربن لمن عطس أن يحمد الله ويسمع
 نفسه ولا تبطل الصلاة بسكوت طويل ولو بلا عذر وسن لرجل تسبيح ولغيره تصفيق بضرب
 بطن كف أو ظهرها على ظهر كف أخرى أو بضرب ظهر كف على بطن أخرى لا بضرب بطن على
 بطن اذا أصابها شيء في صلاتها سواء كان ذلك الشيء مندوبا كتنبيه اما متعمدا عند سهوه أو متباعا
 كاذنها المستاذن أو واجباً كانذاراً عني أو غافل ميم من وقوعه في محذور ويعتبر في التسبيح أن يقصد به
 الذكر وحده أو مع الإعلام فان أطلق أو قصد الإعلام فقط بطلت صلاته ولا يضرب في التصفيق قصد
 الإعلام فان لم يحصل الانذار إلا بالكلام أو بالفعل المبطل وجب وتبطل الصلاة به (و) خامسها
 (بالمفطر) أي للصائم (عند) التلاعب والمفطر بفتح الفاء وكسر الطاء مع تشديده مكنة المفيد على
 الصائم صومه كان أدخل عودا أو نحوه وان قل في فيه أو أذنه أو دبره وان وصل لجوفه ولو بلا حركة فيه
 لأن الحركة وحدها فعل يبطل كثيره وللحاصل أن كل ما يبطل الصوم يبطل الصلاة إلا الأكل الكثير
 شهوا فيبطلها دونها والفرق أن لها هيئة مذكورة فكان التقصير فيها أشد بخلافه وانها ذات أفعال منظومة
 والفعل الكثير يقطع نظمها بخلافه فانه كف عن نحو الطعام (و) سادسها (ب) (الأكل الكثير ناسيا) أي
 للصلاة أو جاهلا معذورا بأن قرب عمله بالإسلام أو ناسيا بعيدا عن العلم أو مكرها أما اذا أكل قليلا
 ناسيا للصلاة أو جاهلا محريما ذلك فلا تبطل صلاته بخلاف المكره فتبطل صلاته لندرة الإكراه فيها
 وقوله الأكل قال في المصباح ولا كل بضمين واسكان الثاني للتخفيف المأكول (و) سابعها (ب) ثلاث
 حركات متواليات أي بقينا ولو بأعضاء متعددة كان حرك رأسه ويديه وذهاب الرجل وعودها بعد
 مرتين مطلقا سواء تحصل اتصال أم لا بخلاف ذهاب اليد وعودها على الاتصال فانه بعد مرة واحدة
 وكذا رفعها ثم وضعها ولو في غير موضعها وأمر رفع الرجل فانه بعد مرة ووضعها ولو في غير موضعها
 مرة والفرق بين الدين والرجل أن الرجل عادتها الشكوت بخلاف اليد (ولو شهوا) أي سواء كان عند
 أو شهوا التلاعب مع أنه لا مشقة في الاحتراز عنه أتم الحركة القليلة كركبتين فلا تبطل الصلاة بها سواء
 كان عنداً أو شهوا مالم يقصد بها اللعب فان قصد بها ذلك كان أقام أصبعه الوسطى في صلاته لشخص
 لا عاباً معه بطلت صلاته ومنه ما يقع لاهل الرعونة من مد رجله لضعفها على ذيل صاحبه بقصد اللعب لينه
 من القيام من السجود فتبطل صلاته بمجرد مد رجله وكثير الفعل ثلاث حركات اذا كان في شدة جرب
 بان لا يقدر معه على عدم الحرك أو كان خفيفا كتحرريك أصابعه في سحرة أو حله أو عقده مع فرار كفه

وبالمفطر هداً والاكل
 الكثير ناسياً وثلاث
 حركات متواليات ولو
 شهوا

موته ولا يصح الحج
 عن الحي الا اذا كان
 معضوباً وأذن فيه لمن
 يفعله عنه ولا يصح
 اجرام الصغير المميز الا
 بأذن وليه وغير المميز
 يحرم عنه وليه ويحضره
 مواضع النسك كلها
 حتى عند رمي الجمار
 ويطهره ويتطهر معه
 للطواف ويطوف
 ويسبي به بعد أن
 يطوف ويسبي عن
 نفسه أو بأذن لمن يفعل
 به جميع ذلك ويصح
 احرام الرقيق البالغ
 ولو بغير اذن سيده
 لكن له أن يحلله منه
 اذا أحرم به بغير اذنه
 والاولى له حينئذ أن
 يأذن له في اتمام نسكه
 ومثله في ذلك الزوجة
 ولو كان نسكها فرضاً الا
 اذا تضيق عليها ويسقط
 فرض الاسلام عن

فلا يبطل الصلاة اذا كان بلا قصد لعب وكتحرك أصابعه تحريك اجفانه أو أذنه أو ذكره أو أخرج لسانه
ولو نوى ثلاثة أفعال ولا يفعل واحدا منها ضرا لانه قصد البطل وشرع فيه كالو شرع في ثلاثة أفعال
ولا من غير نية ولو حمل شخص مصليا ومشي به ثلاث خطوات متواليات لم تبطل صلاة المحمول لأن
الخطوات لا تنسب له لكن ان فعل شيئا من أركانها حال جملة لم يحسب له حيث لم يمكنه إتمامه حينئذ
لا تنبيه بقوله حرركات هو بفتح عين الجمع وهو الرأ ليس غير ما لان القاعدة ان ما جمع بالالف والتاء سواء
كان مختصا بالتاء جفنة وسيدرة وغرفة أو مجزئا عنها كدعد وهد وجملة تتبع عنه فاه في الحركة مطلقا
لكن بشرط ستة الأول ان لا يكون معتلا ولا مضعفا وأن يكون ثلاثيا واسما وساكن العين وموثنا
فتقول في جميعها جفنة بفتح الجيم والفاء كسجدات وسيدرات بكسر السين والدال وغرفات بضم الغين
والراء وعدات بفتح الدال والعين وهندات بكسر الهاء والنون وجملات بضم الجيم والميم ويجوز في عين
الجمع بعد الضمة والكسرة الشكين والفتح كغرفات وهندات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب
الاتباع كركعات فإنه يجب فتح الكاف لا تبايع فاه الجمع وهو الرأ قال ابن مالك في الخلاصة:

والسالم العين الثلاثي اسما أنيل ٥ اتباع عين فاه ثما شكل
ان ساكن العين مؤنثا بدا ٥ مختصا بالتاء أو مجزئا
وسكن التالي غير الفتح أو ٥ خففة بالفتح فكلا قدر ووا

س قوله والسالم مفعول أول بآيل والعين مضاف اليه والثلاثي نعت للسالم عند الصبان وبديل منه عند الشيخ
خالد ولما حال من الثلاثي واتباع مفعول ثان لآيل وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاه مفعوله
الثاني وشكل البناء للمفعول بمعنى حرك والباء في بناء بمعنى في والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم العين
اتباعك عينه لقائه في الحركة التي شكلت بها الفاء ٥ قوله ان تحرف شرط وسها كن العين مؤنثا خالان من
فاعل بدا العائد على اسم ومختصا بحال ثالثة ٥ وقوله وسكن فعل أمر والتالي مفعوله وغير الفتح بالنصب
على المنعولية أو الجر على الإضافة ٥ وقوله فكلا مفعوله مقدم بر ووا لا تنبيه بقوله متواليات انما جمعها
المصنف لكونها مخففة لحركات وهي جمع أيضا ليطابق الصفة الموصوف وهو الافصح لأن حركات
فجمع قلة بناء على مذهب سيبويه أن جمعي السلامة للقلة ولا أفصح في جمع القلة من جوع ما لا يعقل وفي
جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو لا جذاع أنكسرت ومكسرات والهندات والهندات انطلقن ومنطلقات
ولا أفصح في جمع الكثرة بما لا يعقل الأفراد نحو الجذوع أنكسرت ومكسرة قال الإسقاطي:

في جمع قلة لما لا يعقل ٥ تطابق الوصف لذتهم أمثل
ومطلق الجمع لذي عقل كذا ٥ وغيره في كثرة بعكس ذا

والمراد بقوله أمثل أي أفضل وأتبع للقاعدة والمراد بقوله بعكس ذا هو عدم التطابق وهو الأفراد والمراد
بالوصف المعنوي قد خل الخبر والضير في غيره عائد على ذي عقل وفي كثرة أي جمع كثرة انتهى (و)
مرامها (الوثبة الفاحشة) أي بالنطة التي تتجاوز الحد وكذا تحريك كل البدن أو أكثره ولو من غير نقل
قد ميه قوله الوثبة بفتح الواو لانه للثرة وانما بطلت الصلاة بذلك لانه يقطع نظما كالفعل الكثير قاله
السويدي نقلا عن الثوري قوله الفاحشة لا حاجة اليه لأن الوثبة لا تكون الا فاحشة الا أن يقال
أن الفاحشة كالصفة الكاشفة للإشارة الى أن كل ما خش تحريك جميع بدنه حكمه حكم الوثبة (و)
مراسعها (الضربة المفرطة) بسكون الفاء اسم فاعل من أفرط أي مجاوزة الحد قوله الضربة بفتح
الضاد للثرة (و) عاشرها (زيادة ركن فعل عمدا) وإن لم يطمئن لتلاعبه نعم للعود وهو قدر

والوثبة الفاحشة
والضربة المفرطة وزيادة
ركن فعل عمدا

الحركة البالغ العاقل

ولو غير مستطيع

باب ١٢

أركان الحج ستة نية

الاحرام به والوقوف

بعرفة وطواف الافاضة

والسعي والحلق أو

التقصير وترتيب معظم

الاركان وهذه الاركان

الستة أركان للعمرة

الا الوقوف بعرفة ويجب

فيها ترتيب جميع أركانها

٥ وواجباته خمسة

الاحرام من الميقات

والميت بمزدلفة والميت

بمنى ليل التشریق

ورمى الجمرات وترك

محرمات الاحرام

(والعمرة) واجبان

فقط الاحرام من

الميقات وترك محرمات

الاحرام وما عدا هذه

الاركان والواجبات فهو

سنن ولا يخرج الشخص

الطمانينة لا ما زاد عليه كان جلس بعد قيام ثم سجد لا يفسد الصلاة لانه مجهود في الصلاة في جلسة
الاستراحة وكذا لو جلس عن سجود تلاوة للاستراحة قبل قيامه ثم مثل الجلوس للاستراحة الى حد
الراكع من قعود ليتورك في أثناء التشهد الاخير أو ليفترش في الاول أفادة الشرقاوى وقوله فعلى
قيد لول وقوله عمدا قيد ثان ويضاف على ذلك قيد ثالث وهو أن لا يكون خفيفا عهد في الصلاة وقيد رابع
وهو أن يكون عالما بالتحريم وقيد خامس وسادس وهما كون الزيادة لغير المتابعة ولغير عذر خرج
بكونه لغير المتابعة فإذا كان عالما كان ركع أو سجد قبل إمامه ثم عاد إليه أو رفع من ركوعه فاقضى بمن
لم يركع ثم ركع معه لم تبطل صلاته بذلك كذا المتابعة وخرج بكونه لغير عذر فالورفع من سجوده
الى حد الراكع فزعا من شيء وما لو هوى من قيامه الى ذلك الحد لقتل نحو حة فانه لا يضرب ولا يضرب فمها
بفعل كثير لو صالت عليه وتوقف دفعها على ذلك وما لو قتل نحو قلة ونحو أصابه قليل من دمها بحيث لم
يحمل أو يمس جلدها وهي ميتة قاله الشرقاوى وقال أحمد بن محمد الدين في منظومته من بحر البسيط:
وعدم قتل كذا البر غوث منه عفو ٥ عن القليل ولم يسمح بجملته
فأنها نجست بالموت ما عذروا ٥ من حملها ناسكا صلي بصلته
سوقه البر غوث بضم الباء وقوله عفو أي أصحاب المذهب وقوله عن القليل أي مطلقا ولو أصابه بفعله لانه
في مما نعيم به البلوي ويشق الاحتراز عنه وقوله ناسكا أي عابداً مفعول عذروا وقوله بصلته أي بمصاحبة
الجلد حال صلاته فلا تصح لأنها نجاسة غير معفو عنها لعدم المشقة في التحرز عنها هكذا قال شهاب الدين
الرملي في الشرح عليها (و) ثم ادعى عشرها (التقدم) أي السبق (على إمامه بركنين فعليين) سواء كانا
طويلين أم لا وكان التقدم على التعاقب بأن ركع المأموم فلما أراد إمامه أن يركع رفع ولما أراد الإمام أن
يرفع فجدد سجود سجوده تبطل صلاته هكذا في المنهج القويم قال النووي والرافعي فيجوز أن يقدر مثله
في التخلف ويجوز أن يخص ذلك بالتقدم لأن المخالفة فيه أخسر اه أمثلة تقدمه بأقل منها فليس يبطل
وإن حرم ولو ببعض ركن كان ركع قبل الإمام ولم يعتدل قاله الشرقاوى لكن قال ابن حجر في المنهج
القويم المتقدم ببعض ركن كهذا المثال مكروهة وأما التقدم بركنين فعلى تأم غرام كان ركع والإمام
قائما (والتخلف بهما) أي بركنين فعليين تيامين ولو غير طويلين كان ركع الإمام واعتدل
وهو للسجود وإن كان إلى القيام أقرب والمأموم قائم أو سجد الإمام السجدة الثانية وقام
وقرأ وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدين هكذا في المنهج القويم (بغير عذر) أي في ذلك
التقدم والتخلف فالعذر في التقدم هو النسيان أو الجهل فقط فإن تقدم على إمامه بهما ناسكا
أو جاهلا لم تبطل صلاته لكن لا يعتد بتلك الركعة ثم لم يعتد بالذكر أو التعلل بأي بعد سلام إمامه بركنة
والعذر في التخلف إحدى عشرة صورة الأولى أن يكون بطيء القراءة المعجز خلق لا الوسوسة ثقيلة
والإمام معتد لها والبطء الخلق هو الذي لا يمكنه تركه أما الوسوسة الثقيلة فليست بعذر فلو تخلف لتلك
الوسوسة فإن أتم الفاتحة قبل أن يهوى الإمام للسجود أدرك الركعة والألزمة المفارقة والأبطلت
صلاته وتلك الوسوسة هي التي مضى فيها زمن يسع القيام أو معظيمة وهذا ما نقله الشرقاوى عن الحلبي
لكن نقل الشيخ عثمان السويدي عن الحلبي أنها بقدر ما يسع ركنا قصيرا ثم نقل السويدي والشرقاوى
عن الحلبي أنها بحيث يكون زمنها يسع بركنين فعليين ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل لكن ضعفه
الشرقاوى وأما الوسوسة التي مضى فيها زمن لا يسع ذلك فهي وسوسة خفيفة الثانية أن يكون عالما
أو شاكيا قبل ركوعه ويعد ركوع إمامه أنه ترك الفاتحة الثالثة أنه نسي الفاتحة حتى ركع
إمامه وتذكر قبل أن يركع الرابعة أنه موافق واشتغل بنية كدعاء افتتاح وتعود وكذا إذا

والتقدم على إمامه
بركنين فعليين
والتخلف بهما بغير عذر

من احرامه حتى ينعم
الاركان كلها فلو مات
وقد بقى عليه شعرة
من الخلق لم يسقط
الفرض ان كان ذلك
النك فرضا ومن ترك
شيئا من الواجبات
ولو عمدا فنكح صحيح
ويلزمه بتركه دم ولا
يلزمه شيء بترك السنن
فصل ١٢ ين لم يرد
الاحرام أن يتطاف قبل
الاحرام بازالة الاوساخ
والاظفار وشعر الابط
والعانة ويغتسل
للاحرام ويتطيب في بدنه
فقط ويلبس ازارا
ورداء أبيضين ان كان
ذكرا ويصلي ركعتي
الاحرام ثم ينوي ويلبي
ويسن الاكثر من التلبية
في دوام الاحرام
فصل ١٣ وقت
الوقوف الزوال من

ونبة قطع الصلاة
وتعلق قطعها بشيء
والتردد في قطعها
يوم ناسع الحجة الى
طلوع الفجر يوم
المبائر والواجب
فيه حضور المحرم
بارض عرفة لحظة من
هذا الوقت ليلا او نهارا
والافضل الحضور
بها نهارا والبقاء فيها
الى الغروب والسنة
للمحرم ان لا يشتغل
في دوام احرامه الا بما
يقربه لمولاه عز وجل
وان يصون نفسه حتى
عن الكلام المباح الذي
ليس فيه منفعة
والحفاظة على ذلك
يوم عرفة أكد
فصل في شروط
الطواف الطهارة وستر
العورة وابتداءه بالحجر
الأسود ومحاذاة الحجر
بالشق الايسر اول
الطواف وآخره
ويحمل الطائف الكعبة
على يساره مع المشى تلقاء

سكت الخامسة انه انتظر سكتة امامه المسنونة بعد الفاتحة لقراءة السورة فركع عقب الفاتحة أو قرأ
ما لا يمكن المأموم معه الفاتحة السادسة انه نام في التشهد الاول متمكنا فانتبه من نومه الا وامامه راكع
أو في آخر القيام السابعة انه اشتبه عليه تكبير الامام بان سمع تكبيرة الامام للقيام بعد الركعة الثانية لظنها
تكبيرة التشهد فجلس وتشهد فاذا هي تكبيرة قيام ثم قام فركع الامام راكعا الثامنة انه كل التشهد الاول
بعد قيام الامام عنه عمدا أو سهوا أو غير ذلك الامام ذلك التشهد أو أتى ببعضه التاسعة انه نسي كونه مقتديا
وهو في السجود مثلا أو نسي انه في الصلاة فلم يقم من سجدة الاول الامام راكع أو قارب ان يركع العاشرة
انه شك هل هو مسبوق أو موافق فوافق هو من أدرك زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل بعد
تحريمه وقبل ركوع الامام ولا عبرة بقراءة نفسه ولا بقراءة امامه سواء حضر تحريم الامام أم لا
والمسبوق هو من لم يدرك ذلك وان أحرم عقب تحريم الامام الحادي عشر انه طول السجدة الاخيرة فإما
رفع منها الا ولا امام راكع أو قرب الى الركوع واذا وجد واحد من هذه الامور وجب التخلف
لا تمام قراءته ثم يسعى خلف امامه على نظم صلاته ويقتصر له تخلفه بالاركان الثلاثة الطويلة وهي الركوع
والسجود ان فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لانها ركعتان قصيرتان فان فرغ من
الفاتحة قبل ان يتلبس الامام بالركن الرابع وهو التشهد الاخير والقيام أو ما هو على صورة الركن وهو
في قعود التشهد الاول ركع وأدرك الركعة ومضى على ترتيب صلاة نفسه وان أدرك الامام بالركن
الرابع بأن وصل امام الى محل تجزئ فيه القراءة للقيام أو بان جلس للتشهد قبل ان يتم المأموم فاتحته
فالمأموم مخير ان شاء تابع امامه فيما هو فيه من القيام أو القعود وبأى ركعة بعد سلام امامه كالمسبوق وان
شاء فارقه بالنية ومضى على ترتيب صلاة نفسه لكن المتابعة افضل وان شرع الامام في الخامس وهو
الركوع قبل ان يتم المأموم قراءته ولم ينو المفارقة بطلت صلاته (و) ثاني عشرها (نية قطع الصلاة)
كان ينوي في الركعة الاولى الخروج منها في الثانية فيضرب ذلك كما لو نوى ان يكفر غدا أو كسهر
وخرج بنية القطع نية فعل المبطل فلا تبطل بها صلاته حتى يشرع فيه لانه قبل الشروع بجازم والمحرم عليه
انتم هو فعل المنا في بخلاف نية الخروج فانه غير جازم معها (و) ثالث عشرها (تعلق قطعها بشيء)
ان لم يحصل ولو كمالا عاديا كعدم قطع السكين لانه لا يعلق به الا نية في الجزم بخلاف الاول
وسواء كان التعلق بقلبه أو باللفظ (و) رابع عشرها (التردد في قطعها) ومثله التردد في الاستمرار
فيها فتبطل حالئذ لفاته الجزم المشروط ودوامه كالإيمان والمراد بالتردد ان يطرأ شك مناقض للجزم
ولا عبرة بما يجري في الفكر فان ذلك مما يتبدل به الموقوف بل قد يقع في الإيمان بالله تعالى في فرع بقى
من مفسدات الصلاة أشياء منها فعل ركن من أركانها مع الشك في النية أي في أصل الإتيان بها أو بكاملها
وان لم يطل شك ولو كان مع الجهل ومثل الشك فيها الشك في الشروط كالطهارة وما لو شك في النوى كما
لو شك هل نوى ظهرا أو عصرا ومثل ذلك في تكبيرة الاحرام ومنها طول زمن مع الشك في النية وان لم
يفعل ركنها وضابط طوله ان يكون بقدر ما يسع ركعا ولو قصيرا كالطمأنينة وهي بقدر التلفظ بسبحان الله
أما اذا لم يطل بان مضى زمن لا يسع ذلك كان خطره له خطرا وزال سريعا بان تذكر قبل طول الزمن
وابانه بركن فان صلاته لا تبطل ومنها صرف نية وهو أربع صور الاول صرف نية فرض الى فرض
آخر والثاني صرف نية فرض الى نفل والثالث صرف نية نفل الى فرض والرابع صرف نية نفل الى
نفل آخر نعم ان كان متفردا أو أدرك جماعة من صرف فرضه الى نفل مطلق دون نفل معين ليدرك
فضيلتها أم لم يكن كركعتي الضحى فلا يصح القلب اليه لانتقاره الى التعيين حال النية يحمل نية صرف
ذلك اذا وجدت ستة شروط الاول ان يكون في ثلاثة أو رباعية الثاني ان لا يقوم لثالثة فان كان

في ثمانية أو قام لثالثة أي شرع فيها لم يسن القلب بل يجوز فيسلم في الركعة الأولى ليدرك الجماعة لأن
 النقل المطلق يجوز فيه الإقتصار على ركعة الثالث أن يتسع الوقت بأن يتحقق تمامها فيه لو استأنفها
 فان علم وقوع بعضها خارجا أو شك في ذلك حرم القلب الرابع أن لا يكون الإمام ممن يكره الاقتداء به
 لبدعة أو غير ما يخالف في المذهب فان كان يدعي كفسقه أو مخالفا في المذهب كحنفي فلا يسن القلب بل
 يكره وكان لا نفراد أفضل من الاقتداء بذلك عند شيخ الإسلام كالرويان كما قال أبو اسحق أيضا أن
 الصلاة مفتردا أفضل من الصلاة خلف الحنفي الخامس أن لا يزوج جماعة غيرها والآجاز القلب السادس
 أن تكون الجماعة مطلوبة فلو كان يصلي فائتة والجماعة القائمة حاضرة أو فائتة ليست من جنس التي يصليها
 حرم القلب وكذا لو وجب قضاء الفائتة فوراً أو من جنسها كظهر خلف ظهر حجاز ولم يندب فان خشى
 في الفائتة فوت الحاضرة وجب القلب وكذا إذا كانت الجماعة في جماعة ومنازلة ولو صورة كالواقعة
 من الصبي وهي قطع استمرار الإسلام ودوامه بقول كان يقول لله ثالث ثلاثة أو فعل كان يسجد لعنه
 أو بعزم كان يعزم على الكفر أو باعتقاد كان فكر في الصلاة في هذا العالم بفتح اللام فاعتقد قدمه
 وما أشبه ذلك فيكفر في الحال قطعاً وبطلاناً ولا يشترط عدم وجوب الصلاة ولا اختلال النية
 وما أشبه ذلك كما قاله الحنفي ومنها تقديم الركن الفعلي عمداً على غيره كأن سجد قبل ركوعه أو ركع قبل
 قرأته الفاتحة فانها تبطل لانه يخل بصورة الصلاة أم لا تقديم القول غير السلام عمداً على غيره كأن كرر
 الفاتحة أو قدم التشهد (٧) على الصلاة على النبي أو كرره أو تشهد قبل السجود فلا تبطل صلاته لكن لا يعتد
 بما قدمه بل يجب عليه إعادة في محله ومنها ترك ركن ولو قولا عمداً بخلاف تركه سهواً العذر فيتركه
 أن لم يفعل مثلاً من ركعة أخرى والإقام مقامه ولغائبا بينها وأتى بركعة ومنها اقتداء بمن لا يقتدى به
 ككفر أو حدث أو غيرهما بان اقتدى به بعد تحريم صحيح منه ومنها تطويل ركن قصير عمداً بان يزيد
 في الاعتدال على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة وفي الجلوس بين السجدة تين على الدعاء الوارد فيه بقدر
 التشهد فان نقص عن ذلك ولو كلمة لم يضر ولا يغير مع التشهد الصلاة على النبي ﷺ نعم لا يضر
 تطويل الاعتدال في الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لانه مفعود في الصلاة في الجملة أي في بعض
 الصور كما في صلاة النافلة ولا تطويل الجلوس بين السجدة تين في صلاة التسبيح خاصة ومنها وجوده
 في الصلاة ثوباً بعيداً منه بان احتاج في المضي اليه إلى أفعال كثيرة أو طالت مدة الكشف أما لو كان
 قريباً بان استتر به حالاً بلا أفعال كثيرة دامت صلاته على الصحة والابطال ومنها ظهور بعض ما يستر
 بالخف من الرجل أو الخرق بكسر الخاء وفتح الراء فجمع خرقه بسكون الراء ومنها خروج وقت
 مسح الخف لبطان بعض طهارته وهو طهارة رجليه حتى لو غسلها في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر إذا
 مسح الخف ثم رفع الحدث فلا تأثير للفعل قبل فراغ المدة ومنها ترك توجه للقبلة حيث يشترط
 بان كان في غير شدة خوف ونقل السفر لا انتفاء الشرط.

فصل في بيان الصلاة التي تلزم فيها نية الجماعة قال (الذي يلزم فيه نية الامامة) أي على الإمام مع
 الإحرام (أربع) من الصلوات وهي كل صلاة لا تصح فرادى أحدها (الجمعة) فلو ترك نية الامامة مع
 الإحرام لم تصح نيته سواء كان من الأربعين أو زائداً عليهم وان لم يكن من أهل وجوبها نعم أن لم يكن من
 أهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم تجب عليه نية الامامة (و) ثانياً (المفردة) وهي المكتوبة المؤداة أو
 النافلة التي تسن فيها الجماعة الثلاث تفعلاً في وقت الاداء ثانياً جماعة كرجاء الثواب ومن صلى صلاة صحيحة
 ولو في جماعة ثم أدرك في الوقت من يصليها ولو مفرداً سن له أعادتها معه ويحرم قطعها لانها حكم الفرض
 الآتي جواز تركها قبل الشروع وفي جواز جمعها مع الأصلية بيمين واحد وذلك للامر بتلك الاعادة في خبر

فصل في الذي يلزم فيه
 نية الامامة أربع الجمعة
 والمفردة
 وجهه ويكون خارجا
 بجميع بدته عن جميع
 البيت والشاذرون
 وحجرا سميل ويطوف
 سباعينا ولا يقصد غير
 الطواف بمشيه ويكون
 الطواف داخل المسجد
 الحرام ولا تجب في
 الطواف نية الا اذا كان
 لغير مناسك وسننه
 كثيرة منها استلام الحجر
 الاسود وتقبيله
 واستلام الركن اليماني
 والمشي والحفاء فيه
 والرمل والاضطباع
 للذكر اذا أراد السعي
 بعده والدعاء الوارد
 عن النبي صلى

أبي داود وغيره وصححه الترمذي وهو قوله ^{عليه السلام} إذا صلى في جماعة ثم أتيتا مسجد جماعة فصلما
 معهم فانها لكافلة قال ^{عليه السلام} ذلك بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليامعه وقالوا صلينا في رحالنا أي
 بيوتنا وقوله ^{عليه السلام} مسجد جماعة ليس بقيد بل هو للأغلب وقوله صلينا يصدق بالانفراد والجماعة سواء
 استوت الجماعة أم زادت أحدهما بفضيلة ككون الإمام أعلم أو أروع أو الجمع أكثر أو المكان
 أشرف ^{فإن} ثم اعلم ^{أن} شروط إعادة العشرة الأولى أن تكون الأولى مكتوبة بمؤداة أو نافلة تسن
 فيها الجماعة ما عدا وتر رمضان ولو مندورة كعيد نذره أمم الوتر فلا يعاد على المعتمد الحديث لا وتران
 في ليلة والثاني أن تكون صحيحة وإن لم تغن عن القضاء كصلاة المتيمم لبرد أو بمحل يغلب فيه وجود الماء
 نعم يستثنى من ذلك صلاة قائد الطورين فانها وإن كانت صحيحة لكنها لا تعاد لانها لا يتنفل بها فان لم
 تكن صحيحة ونجبت أعادتها والثالث أعادتها مرة واحدة فقط على المعتمد وقال المزني تعاد خمساً
 وعشرين مرة وكان يفعلها كذلك وقال الشيخ أبو الحسن البكري تعاد من غير حصر مالم يخرج الوقت
 والرابع نية الفرضية ولم يرأه في نوى إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلاً مبتدأ لا أعادتها
 فرضاً أو أنه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه فلو نوى الفرض عليه حقيقة بطلت
 صلاته والخامس أن تقع كلها جماعة من أهلها إلى آخرها فالجماعة فيها كالطهارة لكن يكفي الاقتداء بالراي
 لأن ذلك أول صلاته فالشرط موجود فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة
 بنية المفارقة وإن اقتدى بأخرفوراً أو سقاه الإمام ببعض الركعات لم تصح وفهم من ذلك أنه لو وافق
 الإمام أو لها لكن تأخر سلامه عن سلامه بحيث عد منقطعاً عنه بطلت صلاته وأنه لو كان المعتمد إماماً
 فتباطأ المأموم عن إحراره بطلت صلاة الإمام وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيها
 بعدها امتنع إعادة معهم نعم لو لحق الإمام وهو فاسم ولم يسجد كان للمعيد أن يسجد إن لم يتأخر كثيراً
 بحيث يعد منقطعاً عنه ولو شك المعيد في ترك ركعة لم تبطل صلاته بمجرد ذلك بل حتى يسلم الإمام
 لاحتمال أن يتذكر قبل سلامه عدم ترك شيء فلا يحتاج للانفراد برؤية بعد سلام الإمام أما إذا علم ترك
 ركعة وعدم ترك الإمام لمثلها تبطل صلاته حالاً والسادس أن تقع في الوقت ولو ركعة فيه على المعتمد
 والسابع أن ينوي الإمام الإمامة كالجمعة والثامن أن تعاد مع من يرى جواز إعادة أو ندها لخروج ماله
 كان الإمام المعيد شافعيًا والمأموم حنفيًا أو مالكيًا لأنه يري بطلان الصلاة فلا قدوة بخلاف ماله كان
 المقتدي شافعيًا خلف من ذكره في صحة والتاسع حصول ثواب الجماعة حالة الإحرام بها فلو انفرد
 عن الصف مع إمكان الدخول فيه لم تصح أعادته لكرامة ذلك المقوثة لفضيلة الجماعة وكذا لا تصح إعادة
 العرأة إذا لم يكونوا نعيمًا أو في ظلة لعدم حصول ثواب الجماعة حينئذ والعاشر القيام فيها والحادى عشر
 أن لا تكون أعادتها للخروج من الخلاف فإن كانت أعادتها لذلك كان يصلى وقد مسح بعض رأسه
 في الوضوء أو صلى في الحمام أو مع سيلان دم من بدنه فإن الأولى باطلة عند مالك والثانية عند أحمد والثالثة
 عند أبي حنيفة رضى الله عن الجميع سُنَّتْ أعادتها في هذه الأحوال ولو منفرداً لأن هذه ليست
 هي إعادة المرادة فلا يشترط لها جماعة والثاني عشر أن تكون في غير صلاة شدة الخوف فانها لا تعاد
 على الإوجع لأن المبطّل احتمل فيها للحاجة فلا تكرر ونظم العلامة عبد الوهاب الطنطاوى المصرى
 سبعة من هذه الشروط من بحر الكامل فقال

شرط المعادة أن تكون جماعة ٥ في وقتها والشخص أمل تنفل
 مع جهة الأولى وقصد فرضية ٥ ينوي بها صفة المعاد الأول
 مفضل الجماعة شادس أو غيره ٥ قيل وتنفل مثل فرض وأجعل

الله عليه وسلم فيه صلاة
 ركعتين بعد تمامه
 وتجزئ. ركعتان بعد
 أسايغ كثيرة والافضل
 أن يصلى لكل أسبوع
 ركعتين

(فصل) وشروط السعي
 الابتداء بالصفا والختم
 بالمروة وأن يقع سعى
 العمرة بعد طوافها
 وسعى الحج بعد طواف
 القدوم أو الافاضة
 والافضل فعله بعد
 طواف القدوم وأن يكون
 الطواف صحيحاً وأن
 يسمى سبعاً يقينا
 وسفنه كثيرة منها
 الطهارة وستر العورة
 والصعود على درج
 الصفا والمروة والمرولة
 بين الميلىن الاخضرين

كالعبد لا نحو الكسوف فلا تعد ^{صلاة} وجنابة لو كررت لم تمهل ^{دس بالحي}
 ومع المعادة أنت تعد بعدية ^{دس بالحي} تقبل ولا وتر أن صحت فقول ^{دس بالحي}
 ومضى رأيت الخلف بين أئمة ^{دس بالحي} في صحة الأولى أعدها بمحمل ^{دس بالحي}
 لو كنت فرداً بعد وقت أدائها ^{دس بالحي} فأنع فقها في صلاتك تعدل ^{دس بالحي}
 والشخص أهل تنفل أي والشرط الثالث أن يكون العبد مستحقاً للزيادة بذلك إلا إعادة بخلاف فاقدر ^{دس بالحي}
 الطهورين فإنه لا يتنفل بالإعادة على صلاته وكذا من بان فساد صلاته الأولى فلا تقع الثانية عنها بل يجب ^{دس بالحي}
 أعادتها على الصحيح وقيل لا يجب لتبين أن الفرض حينئذ هو الثانية ^{دس بالحي} قوله أو غيره قيل ونقل مثل ^{دس بالحي}
 فرض أي وغير ما تقدم من السنة المذكورة أن تكون الصلاة الأولى فرضاً مؤدي أو نقلاً تسن فيه الجماعة ^{دس بالحي}
 غير الكسوف فالمراد به بيان الشرط السابع وليس المراد به بيان الخلاف في الأقوال كما قد يتوهم ^{دس بالحي}
 سقوله وجنابة لو كررت لم تمهل أي أن صلاة الجنابة تحسن تكريرها لكن لا تؤخر بالانتظار أما ^{دس بالحي}
 أعادتها فلا تسن لأنه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع نقلاً هكذا في شرح المنهج عن المجموع قال الشووي ^{دس بالحي}
 ويجوز تكريرها ثانياً وثالثاً وأكثر من ذلك ومع ذلك تقع نقلاً ولا ثواب فيها والقاعدة عند ^{دس بالحي}
 الفقهاء أن كل شيء منهي عنه لا ينعقد بخلاف هذه الصورة فإنها مستثناة انتهى ^{دس بالحي}
 قوله ولا وتر أن صحت أي أن الوتر في رمضان لا يصح أعادته وإن كانت الجماعة فيه مسنونة للحديث ^{دس بالحي}
 لا وتر أن في ليلة ^{دس بالحي} قوله فقول أي فاعتمد على هذا القول ^{دس بالحي} قوله بمحمل فعل أمر معطوف على أعذ بمحذ ^{دس بالحي}
 حرف العطف أي ترين وتحسن هذه الإعادة لأنه تسن الإعادة للخروج من خلاف الأئمة ولو كنت ^{دس بالحي}
 مفرداً ^{دس بالحي} قوله تعدل أي ترشد وتصب الصواب ^{دس بالحي} (و) ثالثاً (المنذورة جماعة) فإن لم ينو الإمامة مع ^{دس بالحي}
 الإحرام فيها أنعدت صلاته فإدعى مع الأئمة ^{دس بالحي} (و) رابعاً (المتقدمة في المطر) أي المجموعة بالمطر جمع ^{دس بالحي}
 تقديم ومثل المطر الثلج والبرد فإن ترك نية الإمامة فيها مع الإحرام لم تنعد صلاته قطعاً وتختص ^{دس بالحي}
 رخصة أجمع بمن يصلي جماعة بمكان بعيد يتأذى بالمطر في طريقه بخلاف من يصلي فرادى فلا يجمع ^{دس بالحي}
 ومن يمشي في ركن فلا يجمع أيضاً لا تنفاه التأذي أو من يابيه عند المسجد نعم للإمام الواجب أن يجمع ^{دس بالحي}
 تبعاً للمؤمنين وإن لم يتأذى بالمطر وليس مثله المجاورون في المسجد ولا يشترط وجود المطر في مجيئه من ^{دس بالحي}
 بيته إلى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد ^{دس بالحي} وللحاصل أن الشروط سبعة أحدها أن ^{دس بالحي}
 يوجد المطر عند التحرم بالصلاتين وعند تحمله من الصلاة الأولى وبينهما وثانيها أن يصلي جماعة ^{دس بالحي}
 ولا بد أن لا يتأذى المؤمن عن الإمام بإحرام فإن تأذى ولكن أدر كوا بعد إحرامهم معه ^{دس بالحي}
 زماناً يسع الفاتحة قبل ركوعه تحتم صلاتهم والآفل كالأمام لعدم الجماعة وثالثها أن تكون الصلاة ^{دس بالحي}
 بمصلي بعيد عرفاً ورابعها أن يتأذى بالمطر في طريقه وخامسها الترتيب وسادسها الولاء وسابعها نية ^{دس بالحي}
 الجمع في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة ^{دس بالحي}
 سباً جميعاً وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر ^{دس بالحي}
 قال الإمام مالك ووافقه الشافعي أرى ذلك بعدد المطر ولا يجوز الجمع له تأخيراً إلا أن المطر قد ^{دس بالحي}
 ينقطع قبل أن يجمع فيؤدي إلى إخراج الصلاة عن وقتها من غير عذر ^{دس بالحي} ثم اعلم أن نية الاقتداء ^{دس بالحي}
 أو الائتمام أو المأموم أو الجماعة واجبة على المأموم إن أراد المتابعة مطلقاً ولو في أثناء صلاته من غير ^{دس بالحي}
 تلك الأربع أما فيها فتجب هذه النية عليه مع الإحرام كالإمام فلو تابع في فعل ولو واحداً أو سلام ^{دس بالحي}
 بعد انتظار كثير عرفاً للتابعة ولم ينو هذه النية أو شك فيها بطلت صلاته لأنه ربطها على صلاة غيره ^{دس بالحي}
 بلا رابط بينهما يتيقن بخلاف ما لو تابع في قول غير سلام أو تابع في فعل اتفاقاً من غير انتظار أو بعد ^{دس بالحي}
 انتظار يسير أو كثير لا للتابعة لكن لو نوى المأموم الائتمام في أثناء صلاته صح مع الكراهة ولا ^{دس بالحي}

والمنذورة جماعة ^{صلاة في المطر}
 والمتقدمة في المطر ^{صلاة في المطر}
 للذكر والدعاء ولذكر ^{صلاة في المطر}
 الوارد عن النبي ^{صلاة في المطر}
 فيه والمواولة بين مراته ^{صلاة في المطر}
 وبينه وبين الطواف ^{صلاة في المطر}
 الفصل في الواجب ^{صلاة في المطر}
 في الحلق إزالة ثلاث ^{صلاة في المطر}
 شعرات من الرأس بآي ^{صلاة في المطر}
 كيفية والافضل للذكر ^{صلاة في المطر}
 أن يحلق رأسه كله ^{صلاة في المطر}
 بالموسى وللاثنى أن ^{صلاة في المطر}
 تقصر من جميع شعر ^{صلاة في المطر}
 رأسها بأن يجمع كله ^{صلاة في المطر}
 وتأخذ من طرفه قدر ^{صلاة في المطر}
 أنملة إلا الذوائب ^{صلاة في المطر}
 والسنة أن يستقبل ^{صلاة في المطر}
 الشخص القبلة حال ^{صلاة في المطر}
 الحلق أو التقصير موبأى ^{صلاة في المطر}
 بالتكبير والدعاء ^{صلاة في المطر}
 وذكر الله تعالى (وأما ^{صلاة في المطر}
 الترتيب) فهو أن تقدم ^{صلاة في المطر}
 الإحرام على الكل ^{صلاة في المطر}

٧ مأموم

(فصل) شروط القدوة
أخذ عشر أن لا يعلم
بطلان صلاة إمامه
بحدوث أو غيره وأن
لا يعتقد وجوب قضائها
عليه وأن لا يكون
مأمومًا ولا إمامًا

والوقوف على الحلق
والطواف وأما السعي
فيجوز تقديمه على
الوقوف إن فعله بعد
طواف القدوم وليس
بين الحلق والطواف
ترتيب

(فصل) يصح الإحرام
بالعمرة في أي وقت كان
حتى في أشهر الحج ولا
يصح الإحرام بالحج
وحده ولا بالحج
والعمرة معًا إلا في أشهر
الحج وهو شوال
وذو القعدة وعشر ليل
من ذي الحجة فمن أحرم
به قبل دخولها أو بعد
خروجها انعقد إحرامه
عمرة ومن كان

يحصل في فضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الإمام على المتعمد لانه صير نفسه تابعًا بعد أن كان مستقلًا فالأولى
الاقتصار على ركعتين ويسلم ثم يقتدى خلف ذلك الإمام وكما أن ادخال نفسه مع الإمام في أثناء صلاته
مكروه كذلك قطعها بغير عذر بخلاف ما إذا كان فيه كتطويل الإمام فلا يكره ولا يفوت ثوابه لأن
المفارقة لعذر لا تفوت فضيلة الجماعة ويجوز الانتقال لجماعة أخرى إلا في الجمعة لما يلزم من إنشاء جمعة
بعد أخرى ولو علم الإجماع أن المتأخر بمنعه من الجماعة وكان شعار الجماعة يتوقف على حضوره فحرم
عليه إيجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا أن علم أنه بمنعه من الجمعة فيحرم عليه إيجار نفسه بعد الفجر
هذا إن لم يضطر لذلك والآجاز وأن يني الامامة أو الجماعة مندوبة للإمام في غير ذلك لئلا يضر
الجماعة من حين وجودها لانه لا يحصل الآبا ولا يكره وجود هذه النية عليه في أثناء صلاته لانه
لا يصير تابعًا بخلاف المأموم ولا تعطف نيته على ما قبلها.

(فصل) في الشروط المعتبرة في القدوة (شروط القدوة) بكسر القاف وضمها (أحد عشر) أحدها
(أن لا يعلم) أي وأن لا يظن ظنا غالبًا (بطلان صلاة إمامه بحدوث أو غيره) فلا يصح اقتداؤه بمن يظن
بطلان صلاته كشافعي اقتدى بحسن فريجه دون ما إذا قصد نظر الظن المأموم نقض المس دون
الإمام وكجتهذين اختلفا في إنا من الماء لحد هاتين طاهر ولا آخر متنجس فتوضأ كل من انائه
أو اغتسل أو طهر إنا أو غسل ثوبه فلا يجوز اقتداء أحدهما بالآخر لأن كلا يظن نجاسة إنا صاحبه
فاذا زاد إنا الطاهر على الواحد بان كان ثلاثة مع المتنجس وكثر المجتهد وتطهر كل بما ظنه الطاهر
بالاجتهاد وأم في صلاة صح اقتداء بعضهم ببعض ووجب إعادة ما صلاه خلف من يتعين البطلان في
صلاته وهو ثاني إمامين قال ابن حجر في فتح الجواد ووجه تعيين الثاني للبطلان أن أحد الاناءين نجس
فاذا اقتدى بالاول صح لاحتمال طهره حتى في ظن المأموم فلما اقتدى بالثاني أيضا تعين البطلان فيه
لانه مع صحة اقتدائه بالاول صار الثاني غير محتمل الطهر في ظنه انتهى وبأن ذلك في أكثر من اثنين
فلو كانوا خمسة والاول في ذلك ومنها واحد نجس وأم في كل صلاته ولم يظن شيئا من أحوال غيره أو ظن
طهارة غير الأخير أعاد كل منهم ما صلاه مأمومًا في الأخير قال عثمان السويدي في تحفة الحبيب فاذا ابتدأ
بالصبح أعادوا العشاء إلا إمامها فبعد المغرب فيحرم عليهم في الأتيام في العشاء ويحرم عليه الانتقام
في المغرب أه ونمثل اختلاف المجتهدين في الإنا من ماء إذا سمع واحدا من اثنين صوتا ينقض
الوضوء ولم يعلم أن خروجه من أحدهما بعينه وتناكراه فلما اقتدى بهما وجب إعادة ما صلاه
خلف الثاني منهما ولو علم أو ظن أن الإمام الحنفى مثلا ترك السجدة بان لم يسكت بعد الإحرام
بقدرها فلا يصح اقتدائه به (و) ثانيها (أن لا يعتقد) أي المأموم (وجوب قضائها)
أي وجوب إعادة الصلاة (عليه) أي على الإمام قال السويدي المراد بالاعتقاد هنا الظن ظنا
غالبًا وليس المراد به ما اصطلاح عليه الأصوليون وهو الجزم المطابق للواقع انتهى أي فلا يصح
اقتدائه بمن تلزمه إعادة كتميم لبرد أو مقبر تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء أو فاقد الطهورين
لعدم الاعتداد بصلاته وصح الاقتداء بغيره كستحاضة غير متحيرة وتيمم لا تلزمه إعادة وما سجد
خيف ومضطجع ومستلق ولو موميا وصبي ولو عبدا وسكس ومستجير أما المتحيرة فلا يصح اقتداء
غيرها وتلو متحيرة به بناء على وجوب إعادة عليها (و) ثالثها (أن لا يكون مأمومًا) أي مادام
مقتديا بغيره فلا يصح اقتدائه بمقتدي لانه تابع لغيره بلحقه شهوة ومن شأن الإمام الاستقلال
وحمل سهو غيره فلا يجتمع الاقتداء والاستقلال ومثل المأموم المشكوك في مأمومته كان وجد
رجلين يصلان وتردد إمام فلا يصح اقتدائه بواحد منهما من غير اجتهاد أما إذا اجتهد
فاداه اجتهاده إلى أن أحدهما فقيه أو متيمم دون الآخر صح اقتدائه به ووجب إعادة
إن تبين كونه مأمومًا والآ فلا (و) رابعها (أن لا يكون إمامًا) أي أن يكون إمامًا القاري أميًا

فلا يصح اقتداؤه به أمكنه التعلم أو لا بأن مضى عليه زمن وقد بذل فيه وسعه للتعلم فلم يفتح الله عليه بشيء
علم القاري بحاله أم لا لأن الإمام بجهره تحمل القراءة عن المأموم المسبوق فإذا لم يحسنها لم يصلح
للتحمل قال الشيخ سليمان البجيرمي فإن أسر في جهره تابعة المأموم ووجب عليه البحث عن حاله بعد
السلام فإن تبين أنه غير قاري أعاد وإن تبين أنه قاري ولو بقوله نسي الجهر أو أسررت لكونه مجازاً
وصدقه المأموم لم يعد وإن لم يتبين حاله لم يعد أيضاً انتهى وكذا لا يصح اقتداء من يحسن سبع آيات
بمن لا يحسن إلا الذكر لا خلافاً فيها وأما اقتداء الأمامي بما يماثل له في الحرف المعجوز فصحته وفي حله فصح
لها ثلثها وأن يتفقا في الحرف المأتي به كان مجز عن راه صراط وأبد لها أحدهما غنياً والآخر لا ما أوالو
عجز أحدهما عن راه غير والآخر عن راه صراط أو أحدهما عن الراي والآخر عن السين مثلاً فلا يصح
اقتداء أحدهما بالآخر (و) خامساً (أن لا يتقدم) أي المقتدي (عليه) أي الإمام (في الموقف) أي
في المكان الذي وقف عليه أي أن لا يتقدم المقتدي بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الإمام
يقيناً فلو اعتمد على عقبه وقدم أحدهما لم يضرب كالأول اعتمد على المؤخرة دون المقدمة والمقدمة في القائم
بعقبه وهما مؤخر قدميه وإن تقدمت أصابعه لم يعتمد عليها وفي القاعدة باليه وفي المضطجع بجنبه
وفي المستلقي برأسه أن اعتمد عليه والأفا اعتمد عليه من الظهر غيره وفي المقطوعة رجليه بما اعتمد عليه
كحشيتي اعتمد بهما وفي المصلوب بالكشف وفي المعلق بحبل منكبه هذا إذا كان المصلوب أو المعلق هو
المأموم فقط دون الإمام أما إذا كانا متصلين أو معلقين أو الإمام فقط فلا يصح الاقتداء به لانه تلزمه
الاعادة فإن تقدم عليه في ذلك بطلت صلاته إلا في صلاة شدة الخوف ولو شك هل هو مقدم أم لا كان
كان في ظلية ضحت صلاته مطلقاً سواء تجام من قدام الإمام أو من خلفه لأن الأصل عدم الفساد خلافاً لمن
فصل فقال إن كان قد جاء من خلفه فصلاته صحيحة والأباطلة لأن الأصل تقدمه ولا يضرب في صحة الاقتداء
تساواته لإمامه لكنها مكرهة مفضلة للجماعة فيندب أن يتأخر عنه قدر ثلاثة أذرع فأقل
استعمالاً للدب وللاتباع فإن زاد على ثلاثة أذرع فاته فضيلة الجماعة وأن يقف ذكر لم يحضر غيره عن
يمينه وأن يتأخر عنه قليلاً إظهاراً للترتبة الإمام على رتبة المأموم فإن جاء ذكر آخر وقف عن يساره أن
أمكن والأخرم خلفه ثم بعد إحرامه يتقدم الإمام أو يتأخران في المسألة الأولى أو يتأخر من هو على
اليمين في الثانية في حالة القيام لافي غيره وهو أفضل فلو وقف ذلك الذكر عن يسار الإمام أخذ الإمام
برأسه وأقامه عن يمينه ومثل ذلك مكره لو فعل أحد من المقتدين خلاف السنة استحب للإمام إرشاده إليها
بيده أو غيرها أن وثق منه بالامثال والمأموم مثله في الإرشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة
الفعل القليل ولا فرق بين الجاهل وغيره ولو حضر ذكران ابتداء معاً أو مرتبين اصطفاً خلفه وكذا
إذا حضرت المرأة أو النسوة ولو جاء ذكر وامرأة قام الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو ذكران
وامرأة اصطفاً خلفه والمرأة خلفها أو ذكر وامرأة وخشي وقف الذكر عن يمينه والخشي خلفها والمرأة
خلف الخشي ويسن أن يقف فيما إذا كثرت أصناف المأمومين خلف الإمام الرجال صفاً ثم الصبيان
صفاً ثانياً بعد كال صف الرجال إذا لم يسبق الصبيان إلى الصف الأول فإن سبقوا إليه فهم أحق به
من الرجال لأنهم من الجنس بخلاف الحثائي والنساء ثم بعد الصبيان النساء وإن لم يكمل صفوفهم وأن
تقف ندباً أمامهم وسطحهم فلو أمتهن غير امرأة قدم عليهن وكالمرأة شعار أم عراة بصره في ضوء
فيقف أمامهم ويقفون صفاً واحداً إن أمكن لئلا ينظر بعضهم عورة بعض فإن كانوا عرياناً أو في ظلة
تقدم الإمام عليهم ويكره للمأموم وقوفه منفرداً عن الصف الذي من جنبه بل يدخل
الصف إن وجد معه بلا خلل بان يكون بحيث لو دخل بينهم لو سبهم والأخرم ثم بعد

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ
عَلَيْهِ فِي الْمَوْقِفِ

بمكة وأراد الحج ووجب
عليه أن يحرم به منها
قبل أن يفارق بنيانها
والأفضل أن يحرم من
باب بيته أو من حجر
اسماعيل فإن أراد
العمرة وجب عليه أن
يخرج إلى أطراف
الحل من أي جهة ويحرم
منه وأفضل بقاعه
الجمرة ثم التمتع ثم
الحديبية ومن جاء
من الآفاق وجب
عليه الإحرام من
الميقات أو الذي يحاذيه
والمواقيت الشرعية
خمس ذوالحليفة
والجحفة ويلزم وقرن
المنازل وذات عرق.
فصل في الواجب
في بيت مزدلفة الحضور
فيها لحظة من النصف
الثاني من ليلة النحر
بعد الوقوف والسنة

احرامه جزة في القيام شخصاً من الصف لصطف معه وسن للجرو ومعاوته بمواقفه فيقف معه صفاً لئلا
يفضل المعاونة على البر والتقوى ويجزئ الجرح قبل الإحرام لانه يصير الجرو منفرداً (و) سادسها
(أن يعلم) أي أويظن (انتقالات امامية) ليمكن من متابعتها كرويته له أو لبعض الصف أو سماع صوته
أو صوت مبلغ شوا كان يصلي أو لا ولو صبياً أو فاسقاً وقع في قلبه صدقه على المتمد وقال ابن حجر
ويشترط أن يكون المبلغ عدل روايه لان غيره لا يجوز الاعتماد عليه انتهى ومثل ذلك تهداية غيره له فلولم
يعلم به حالاً نظراً فان أتى الامام بركنين فعليين قبل العلم به بان ركع واعتدل وهوى الى السجود بطلت
صلاته المأموم والآن لم يطل فائدة (و) سابعها (أن يجتمعاً في مسجد) فيشترط أن يمكن الاستطراق عادة الى
الامام ولو بازو رار وانعطاف أي انحراف عن القبلة واستدبار لها فلا يضر ذلك في المسجد وإن بعدت
المسافة وحالت أبنية نافذة اليه ولوردت أبوابها وأغلقت بان لم تسمر في الابتداء ولو سمرت في الانتهاء
فلا يضر على المتمد ومثل ذلك زوال سلم الدكة لمن يصلي عليها لانه كله مضمي للصلاة فالمجتمعون فيه
فيجتمعون لا قامة الجماعة مؤدون لشعارها فان حالت أبنية غير نافذة ضر وإن لم يمنع الروية فيضرك الشاك
وكذلك تهمير الابواب في الابتداء وزوال سلم الدكة كذلك لانه لا يبعد الجامع لها حينئذ مسجداً
واحداً والدكة بفتح الدال على وزن قصعة هي المكان المرتفع يجلس عليه والمساجد المتلاصقة المتناذرة
بان كان يفتح بعضها الى بعض في المسجد الواحد وإن انفرد كل منهما بامام وجماعة ولا يضر كون أحدهما
في أعلى من الآخر كان كان أحدهما في سطح المسجد أو منارته والآخر في سردابه أو برز فيه لانه كله مضمي
للصلاة نعم بكرة ارتفاعه على امامه وعكسه حيث أمكن وقوفهما على مستو الحاجة كتنليغ فلا يكره
والسرداب في المكان الضيق يدخل فيه (أو) يجتمعاً (في ثلاثة ذراع) بذراع الأديمي (تقريباً)
أخذاً من عرف الناس فانهم بعد ونهما في ذلك مجتمعين فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع وهذه المسألة
في غير المسجد وهي أربع صور لأنهما إما أن يكونا في فضاء وإما أن يكونا في بناء وإما أن يكونا في فضاء
في فضاء والمأموم في بناء وإما بالعكس فاعتبار تلك المسافة هو بين الإمام والمأموم أو بين كل صفين
أو بين كل شخصين ممن أئتم بالإمام خلفه أو بجانبه ولو كان أحدهما بمسجد والآخر خارجه فتعتبر المسافة
بينهما من طرف المسجد الذي يلي من خارجه لانه محل الصلاة لا من آخر صف ولا من موقف الإمام
ويشترط هنا أن يمكن الوصول الى الإمام من غير ازو رار وانعطاف بخلافه فيما تقدم في مسألة المسجد
ويضرك هنا الباب المردود في الابتداء بخلافه في الانتهاء فانه لا يضر لانه يقتصر في الدوام ثم لا يقتصر
في الابتداء ويضرك هنا أيضاً الباب المغلق ابتداءً ودواماً على المتمد أملاً للباب المفتوح فيجوز اقتداء
الواقف بحذاء الإمام والصف المتصل به وكذا من خلفه وإن حيل بينه وبين الإمام ويكون ذلك
الواقف في حذائه وابطه بينه وبين الإمام وهو في حقه كالإمام فلا يجوز تقديمهم عليه كما يجوز تقديمهم
على الإمام بخلاف اقتداء من عدل عن محاذاته فلا يجوز للحائل بينه وبين الإمام إلا إذا وقف واحد
حذاء منفذ في ذلك الحائل ولا يضر في جميع ما ذكر تخلل الشارع ولو كثر طرقه والنهر الكبير وإن
أخرج الى سباحة والنار والبحرين سفينتين لأن هذه لا تعد للجلولة فلا يسمى واحد منها مخاللاً
(و) ثامنها (أن ينوي القدوة) كان يقول مقتدياً (أو الجماعة) كان يقول جماعة وإن صلحت
نيتها للإمام أيضاً أو الائتلاف كان يقول مؤتمراً أو المأمومية كان يقول مأموماً (و) تاسعها
(أن يتوافق نظم صلاتهما) أي نهجها الواضح في الأفعال الظاهرة وإن اختلفت عدداً فلا

وأن يعلم انتقالات
اماميه وأن يجتمعاً في
مسجد أو في ثلاثة
ذراع تقريباً وأن
ينوي القدوة أو الجماعة
وأن يتوافق نظم صلاتهما
تقديم النساء والضعفاء
الى منى بعد نصف الليل
قبل الزحمة وأن يبيت
الرجال الاقوياء الى
الفجر ثم يصلوا الصبح
بها في أول الوقت
والافضل أن تكون
جماعة ومع الامام ثم
يقفوا على الشعر الحرام
أو يقربه بعد صلاة
الصبح مستغلين
بالاستنفار والدعاء الى
زيادة الاسفار ثم
يتوجهوا قبل طلوع
الشمس الى منى فيصلون
اليها بعد طلوعها والسنة
أن يأخذ الحاج من
مزدلفة سبع حصيات
لرمي جمرة العقبة يوم
الحر فقط ويأخذوا من
منى لرمي أيام التشريق
① كما لا يجوز

بصح اقتداء مع اختلافه ككتوبة خلف كوف وبالعكس لتعذر المتابعة ولا يضر اختلاف نية الإمام
والمأموم لعدم فحش المخالفة فيما فصيح اقتداء المفترض بالتفيل والمؤدى بالقاضى وفي طويلة بقصيرة
كظهر بصبح وبالعكس لكنه مكروه ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة قال السوئى والكرامة لا تنى
الفضيلة والثواب لا اختلاف الجهة بل الحرمة لا تنى الفضيلة كالصلاة فى أرض منصوبة فان الإمام
يصلى الصبح أو المغرب والمأموم يصل الظهر أو نحوه فتم المأموم صلاته بعد سلام إمامه ولا يفضل
متابعته فى قنوت الصبح وتشهد آخر فى المغرب وإن لزم على ذلك تطويل الاعتدال بالقنوت وجلسة
الإستراحة بالتشهد لانه لا جل المتابعة فاغترله فراقه بالنية إذا اشتغل الإمام بهما مراعاة لنظم صلاته
والمفارقة هنا لعذر فلا يفوت بها فضيلة الجماعة وإن كان الإمام يصل الظهر أو نحوه والمأموم يصل
الصبح أو المغرب فإذا تم ما توافقا فارقه بالنية جواز فى الصبح وجوباً فى المغرب ولا يفضل انتظاره
فى صبح ليسلم معه وإنما يجب نية المفارقة لجواز المدة فى الصلاة وحمل فضيلة الإنتظار إن كان الإمام تشهد
فى الجلوس الأول والآب أن قام بلا تشهد فارقه حتماً لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام وكذا إذا
جلس ولم يتشهد لأن جلوسه من غير تشهد كجلوسه حينئذ يجب مفارقه وحمل الإنتظار فى الصبح إن لم
يخش خروج الوقت قبل تحلل إمامه والأفلاولى عدمه وإذا انتظروا أطال الدعاء ندباً بعد تشهد ولا يكره
التشهد فلم يحفظ الأدعاء قصيرة ككرهه لأن الصلاة لا سكوت فيها وإنما يكره التشهد خروجا من
خلاف من أبطل الصلاة بتكرير الركن القولى وأما فى المغرب فليس له انتظاره لانه يحدث جلوساً لم
يفعله الإمام وإن فعل جلوس الإستراحة فإنه صدق عليه أنه لم يفعل جلوس التشهد الأول لأن جلوسه
الإستراحة هنا غير مطلوبة ويجوز له انتظاره فى السجود الثانى انتهى قول السوئى ملخصاً فلا فحش
بتطويله لانه إنما طوّل ما كان فيه الإمام كالجلوس الإمام للتشهد الأول وأتى ببعضه ثم ترك باقية فيجوز
للمأموم اكماله لانه حينئذ كالقنوت فإن أتياه فجاز للمأموم وإن تركه إمامه قد أتى بالإعتدال وإنما
سهو طوّل ما كان فيه الإمام كما أفاده ابن حجر فى فتح الجواد (و) عاشرها (إن لا يخالفه فى سنة فاحشة
المخالفة) أى قبحت فيها كسجدة تلاوة فيجب الموافقة فيها فعلاً وتركاً كسجود سهو فتجب فيه الموافقة
فعلاً لا تركاً بل يسن للمأموم فعله إذا تركه إمامه وكالتشهد الأول فتجب فيه الموافقة تركاً لا فعلاً بل يجوز
للمأموم إذا فعله الإمام أن يتركه ويقوم عابداً ولكن يسن له العود إن كان قيامه عمداً مالم يقم الإمام
فإن كان سهواً وجب العود عليه لمتابعته إمامه ومثل هذا ما إذا ظن المسبوق سلام الإمام فقام ثم تبين
فأنه لم يسلم لزمه العود ولو بعد سلام الإمام وليس له أن ينوى المفارقة والفرق بين العابد والناسى
أن العابد غفوت على نفسه تلك الفضيلة بتعمده وأن الناسى غفوت بغير عمدته فله عدم فارق بين هذا
وبين ما لو ركع قبل إمامه ناسياً فانه يخير بين العود والإنتظار لفحش المخالفة فى قيامه ناسياً دون ركوعه
بمخلاف ما لو ركع قبل الإمام عابداً فإنه يسن له العود وأما القنوت فلا تجب الموافقة فيه لا فعلاً ولا تركاً
فإذا فعله الإمام جاز للمأموم أن يتركه ويسجد عابداً وإذا تركه الإمام سن للمأموم فعله إذا أدركه فى السجود
الأول وجاز مع الكراهة أن أدركه فى الجلوس بين السجدين فإن كان لا يدركه إلا بعد هوى الإمام
للسجدة الثانية وجب تركه إن لم ينو المفارقة فإن أتى به عابداً عابداً بطلت صلاته بمجرد التخلف لانه قصد
المبطل وشرع فيه قبل أن يهوى الإمام وإذا تركه فلا سجود عليه لتحمل الإمام عنه وإن لم يطلب القنوت
منه وله فراقه بالنية ليقنن تحصيلاً للسنة وهو فراق بعذر فلا يكره لكن عدم المفارقة أفضل
ومثل هذا ما لو اقتدى بمن يصل سنة الصبح فلا يسجد لتركه لانه لا خلل فى صلاته حتى فى اعتقاد
المأموم لأن الإمام يحمله عنه بخلاف ما لو ترك القنوت تبعاً لإمامه الحنفى فيسجد ندباً للسهو وكذا لو تركه

وأن لا يخالفه فى سنة
فاحشة المخالفة

وبكره أخذ الجمار من
الحل أو من عل نجس فاذا
وصلوا منى بعد ارتفاع
الشمس يبدؤن برى
جمرة العقبة قبل كل شيء
ثم يذبحون ضحايهم
أو هداياهم ثم يحلقون
لويقصرون وبعد حلق
أمتعتهم واستقرارهم
بمنى يتوجهون الى مكة
فيطوفون طواف
الافاضة ثم يرجعون
الى منى فيصلون الظهر
بها فى أول الوقت
ويبيتون فيها ليلالى
أيام التشريق وهذا
المبيت واجب كما سبق
وأقله الحضور بمنى
معظم كل ليلة من هذه
الليالى والافضل مبيت
كل ليلة بتمامها وسقط

وأن يتابعه
انوار ٧ / ٦

هذا المبيت ومبيت
مزدلفة عن المعذورين
كالرعاة وأهل السقاية
فصل في شروط الرمي
أن يكون باليدان قدر
على الرمي بها وأن يكون
بالحجر ولو ياقوتا وحجر
حديد وأن يسمى
رميا وأن يقصده المرمى
وأن لم يقع فيه لقوة الرمي
بقينا وأن يكون سبع
رميات بقينا إلى كل جرة
ولو بحصاة واحدة وأن
يبدأ في أيام التشريق
بالجرة التي من جهة
عرفة ثم بالوسطى ويختم
بجمرة العقبة وأن
يكون بعد دخول وقت
الرمي ويدخل وقت رمي
جمرة العقبة يوم النحر
باتصاف ليلته وأيام
التشريق لا يدخل
وقت رميها إلا بدخول
وقت الظهر ويسقى
وقت الرمي كله أداء إلى
غروب الشمس آخر

أما المذکور و أن يتابعه لأن سهر الإمام يلحق المأموم لأن في صلاة الإمام خلافا لا اعتقاد المأموم
وأما السنة التي لا تفحش المخالفة فيها جلسة الاستراحة فلا يضرب الأتيان بها بل يتدب للمأموم أن يأتي بها
وأن تركها بالإمام وإذا فعلها الإمام لا يلزم المأموم موافقته في الدوام وأما في الابتداء فيجب موافقته بأن
اقتدى بالإمام وهو جالس للاستراحة فيلزم موافقته فيه بخلاف ما إذا اقتدى به في غير جلوس الاستراحة
كالهوض فلا يلزم موافقته فيه لعدم فحش المخالفة (و) حادي عشر ما (أن يتابعه) بأن يتأخر تحريمه عن
جميع تحريم إمامه وأن لا يسبقه بركنين فليكن عامدا عالما وأن لا يتأخر عنه بهما بلا عذر فإن قارنه في التحريم
ولو شكاً ضراً فائدة قال المدايني أعلم أن المقارنة على خمسة أقسام تحرام مبطله أي مانعة من الاعتقاد
وهي المقارنة في تكبيرة الإحرام ومنه وبه وهي المقارنة في التأمين ومكر وهي مفوتة لفضيلة الجماعة مع
العند وهي المقارنة في الأفعال والسلام ومباحة وهي المقارنة فيما عدا ذلك وواجبة فيما لو لم يقرأ الفاتحة
مع الإمام لم يدركها فرع في ولو نوى القدوة منفرد في أثناء صلاته تجاز مع الكراهة وتبعه وجوبا
فيما هو فيه ولو في ركن قصير كالاعتدال للإمام وهو في ركن طويل كالقيام أو كان أحدهما قائما والآخر
قاعدا نعم لو اقتدى من في التشهد الأخير بمن في القيام مثلاً لم يجز له متابعتة بل ينتظره وجوبا ليسلم معه
وهو أفضل فله فراقه وهو فراق بعدد ولا نظر إلى أنه أحدث جلوساً لم يحدثه الإمام لأن المحذور أحداه
بعدنية الاقتداء لا دوامه كما هنا أو اقتدى من في السجدة الأخيرة بعد الطمأنينة بمن في القيام أيضاً لم
يجز له رفع رأسه من السجود بل ينتظره فيه أن لم ينو المقارنة فإن كان قبل الطمأنينة قام إليه وكل ما فعله
المأموم مع الإمام بما فعله قلبه غير محسوب له كان ركع معه بعد أن ركع قبل الاقتداء به وإن فعل الثاني
للتابعة ثم أعلم أن ما يلزم المأموم المتابعة فيه باتباعه مما أدركه مع إمامه وإن لم يحسب له تسعة أشياء
أحدها الاعتدال ولو كان الإمام في قنوت وثانها وثالثها السجود إن وثراعتها الجلوس بينهما وخامسها
الجلوس للاستراحة ومهادستها وسابعها الجلوس للتشهدين وثانها منها سجود السهو وتاسعها سجود التلاوة
أي إذا اقتدى به فيه لزمه متابعتة ويجب أيضاً على القاصر الإمام إذا اقتدى بتمتع ولو لحظة ولا يلزم
المأموم المتابعة في الفاظ التشهدين والقنوت لأن الواجب المتابعة في الأفعال لا الأقوال لكن يسن له
التبعية فيها حتى لو كان مسبقاً فالسنة أن يأتي بجميع ألفاظ التشهد من الواجب والمسنون وكذا يسن
التبعية أيضاً في التسيحات والتكبيرات نعم إذا كان الإمام في أحد التشهدين أو في السجود مثلاً ونوى
المأموم في هذه الحالة وكبيرة الإحرام فلا يحتاج إذا انتقل إلى إمامه فيما ذكر أن يكبر بل ينتقل
ساعداً لأن ذلك ليس للمتابعة ولا بما يحسب للمأموم بخلاف ما بعد ما أدركه فيه فيكبر للانتقال إليه
وأن لم يحسب له للتابعة للإمام فيه وبخلاف الركوع فإنه أن أدركه فيه فيكبر للانتقال إليه وإن لم
يتابعه حال الانتقال لأنه محسوب له وأعلم أن الذي يسقط عن المأموم باتباعه تسعة أشياء أحدها
القيام وثانها القراءة إذا أدركه في الركوع وثالثها الشؤرة في الصلاة التي جهر الإمام فيها ولو سرية
فالعبارة بالمعول لا بالمشروع وتلك إذا سمعها من الإمام فإن لم يسمعها لضم أو بعد أو سماع صوت لم يفهمه
أو أسر أو ولو في جهريه لم يسقط عنه وثراعتها الجهر في الصلاة الجهرية فلا يجهر لأنه في ما يشوش
على الإمام أو غيره وخامسها سادسها التشهد الأول والجلوس له إذا تركها الإمام عمداً أو سهواً
فتركها المأموم تبعاً له وجوباً لأنها ثمة تفحش في المخالفة ويفارقان القنوت بأن الإمام والمأموم فيه
أشتركا في الاعتدال فلم ينفردية المأموم وأما في غير منفرد بالجلوس والقول ولو جلس الإمام
للاستراحة لأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة وثراعتها القنوت إذا سمعها إذا السنة فيه أن يؤمن في الدعاء
ويسكت أو يوافق في الثناء أو يقول أشهد أو صدقت وبررت ولا تبطل به الصلاة على المعتمد ويقتصر
منع كالحكم

الخطاب هنا لانه مطلوب الوجود الرابطة بخلافه في اجابة المصلي للتؤذن فانه لا يقتصر لعدم طلبه وعدم
 الرابطة ومن الدعاء للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت بلفظ الخبر كصلى الله على سيدنا محمد لان المراد
 الدعاء فيؤمن فيها وكذا من اوله الى لفظ قضيت وما بين ذلك كله ثناء فيوافق فيه أو يسكت أو يقول ما مر
فصل في بيان الصور الممكنة في القدوة (صور القدوة) الممكنة من حيث هي (تسع تصح في خمس)
 (أحد ما) قدوة رجل برجل (و) ثانيا (قدوة امرأة برجل) (و) ثالثا (قدوة خنثى برجل) (و) رابعا
 (قدوة امرأة بخنثى) (و) خامسا (قدوة امرأة بامرأة وتبطل في أربع) (الاول) قدوة رجل بامرأة
 فلا يصح اقتداؤه بها لان شرط الاقتداء أن لا يكون الامام ناقصا من المأموم بالانوثة أو الخنثى لغير
 ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا (و) الثاني (قدوة رجل بخنثى) فلا يصح اقتداؤه به لنقص الامام عن
 المأموم (و) الثالث (قدوة خنثى بامرأة) فلا يصح اقتداؤه بها لذلك ولان المرأة لا تصح امامتها الا لمثلها
 يقينا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (و) الرابع (قدوة خنثى بخنثى) فلا يصح اقتداؤه
 بمثله لجواز كون المأموم رجلا والامام أنثى ويصح مع الكرامة اقتداء رجل
 بخنثى اتضحت ذكوريته واقتداء خنثى أنوثته بأننى قال ابن حجر في فتح الجواد فالخنثى المقتدى
 بالمرأة يحتمل ذكوريته والمقتدى به الرجل يحتمل أنوثته وفي الخنثى بالخنثى يحتمل أنوثته الامام وذكره
 المأموم أمرا اقتداء المرأة بالكل واقتداء الخنثى والرجل بالرجل فصحيح اذا لا محذور اهـ الفائدة في قال
 أبو بكر بن عبد الرحمن السبتي الخنثى هو الذي له ذكر الرجل وفرج النساء فلا يخلو من كونه رجلا
 أو امرأة فيعرف حاله بأشياء أحدها البول فان كان يبول من الذك ففوه رجل وان كان يبول من الفرج
 ففوه أنثى وان كان يبول منهما جميعا على الدوام فقال الامام ابن الصباغ والمحامل يعتبر السابق منهما
 فان لم يكن فيعتبر ما تأخر انقطاعه فان استويا فهل يعتبر بالاكثر قدرا فيه قولان الاصح لا يعتبر الثاني
 في المنى والحيض والحبل فان أمنى من الذك ففرج رجل وان أمنى من الفرج أو حاض فامرأة وان أمنى
 من الذكر وحاض من الفرج فشكل أما لو حبل وولدفوه امرأة يقينا وهي دلالة مقدمة على سائر
 الدلائل لانها لا يفتن ولو بال من الذكر وحاض من الفرج فهل يعتبر بالمبال أو يتعارضان ويسقطان
 ويبقى الاشكال وسببنا يظهر ههنا الثاني أنه مشكل الثالث الرجوع الى قوله بعد البلوغ ويسأل عما يميل
 فطبعه اليه ان لم يعرف حاله فان قال أميل الى النساء فهو رجل وان قال أميل الى الرجال فهو امرأة فتنى
 أخبر بذلك حكمته ولا يقبل رجوعه عنه بعده الا اذا أخبر أنه رجل ثم ولد ولدا فحينئذ يتبين أنه
 امرأة فينقض ما مضى من الحكم بذكوريته أما بيات اللحية ونهود الثدي وعدد الاضلاع فلا اعتبار
 بها على الاصح اهـ وقال محمد سبط المارديني والخنثى المشكل فسان قسم له لرجال أى من الذكر
 والبعضين وآلة النساء جميعا وقسم له ثقب يخرج منها البول لآلته من الآتين وهذا الثاني مشكل
 لا يتضح مادام صبيا فاذا بلغ أمكن انصاحه والاول قد يتضح وان كان صبيا وقد لا يتضح اهـ (فرع)
 قال النووي ويكون في البقر فقد جاء في جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج أنثى ولا ذكر الثور
 وانما لها عند ضرعها ثقب يخرج منه البول وسألوني عن جواز التضحية بها فقلت تجزى لانها اما ذكر
 أو أنثى وكلاهما تجزى لانه ليس فيه ما ينقص اللحم وأفتهم بذلك تجزى
فصل في شروط جواز جمع التقديم (شروط جمع التقديم) سقرا ومطرا (أربعة) أحدها (البداة
 بالاولى) لان الوقت لها والثانية تبع فلو صلى العصر قبل الظهر أو العشاء قبل المغرب لم يصح لان التابع
 لا يتقدم على متبوعه قوله كعادة الاولى بعد الثانية ان أراد الجمع (و) ثانيا (نية الجمع فيها) أى

فصل في صور القدوة
 تسع تصح في خمس
 رجل برجل وقدوة
 امرأة برجل وقدوة
 خنثى برجل وقدوة
 امرأة بخنثى وقدوة
 امرأة بامرأة وتبطل
 في أربع قدوة رجل
 بامرأة وقدوة رجل
 بخنثى وقدوة خنثى
 بامرأة وقدوة خنثى
 بخنثى
فصل في شروط جمع
 التقديم أربعة البداءة
 بالاولى ونية الجمع فيها
 أيام التشريق فمن فاتته
 رمى يوم من الايام أتى به
 في بقيتها ليلا أو نهارا
 لكنه يقدم رمى اليوم
 الفائت على رمى الحاضر
 ويدخل وقت المطلق
 وطواف الافاضة بنصف
 ليلة النحر ويستمر الى
 آخر العمر ويدخل
 وقت ذبح الضحية
 والمهدي الذي ساء
 المحرم بالحج الى الحرم
 اذا طلعت الشمس رمى
 النحر ومضى قدر صلاة
 العيد وخطبته وهـ نمر

في الصلاة الاولى قبل التحلل منها ليمتد التقديم المشروع عن التقديم شهرا أو عتقا كان يقول نويت
أصلي فرض الظهر مجموعا بالعصر (و) ثالثا (الموالاته بينهما) أي بين الصلاتين قال السيد يوسف
الزبيدي في إرشاد الانام بأن لا يفصل بينهما طويلا وكذلك بقدر ركعتين بأقل مجزئ. فان اختلف شرط
من هذه الثلاثة حلت الثانية في وقتها وهذه الشروط الثلاثة سنن في جمع التأخير انتهى (و) رابعها
(دوام العذر) أي بقاء السفر الى الإحرام بالثانية فلو أقام في أثناءها لم يضرب فلا يشترط دوامه الى
تمامها فلو أقام قبل عقد الثانية فلا جمع وان سافر عقب الإقامة لزوال السبب وهو السفر فيتمتعين تأخير
الصلاة الى وقتها وانما يشترط بقاء السفر ليقارن العذر بالجمع وان لم يقارن عقد الاولى كما لو شرع في الظهر
مثلا بالبدن وهو في سفينة فسارت السفينة فنوى الجمع في أثناء الصلاة الاولى فصيح وكذا يشترط بقاء
وقت الاولى الى عقد الثانية وان خرج في أثناءها ويشترط أيضا صحة الاولى يقينا أو ظنا فيجمع فاقد
الظهورين والمقيم عموما بمحل يغلب فيه وجود الماء على المعتمد وكذا المستحاضة وأما المتحيرة فلا
تجمع تقديمها لانتفاء صحة الاولى يقينا أو ظنا لاحتمال وقوعها في الحيض وأما الجمع للطرفة فيشترط
وجود المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الاولى ولا يضرب انقطاعه في أثناء الاولى
أو الثانية أو بعدهما.

فصل في شروط جواز جمع التأخير (شروط جمع التأخير اثنان) أحدهما (نية التأخير) وقد بقي
من وقت الصلاة (الاولى ما يصحها) أي تامة إن أراد تمامها ومقصورة إن أراد قصرها كان يقول اذا
أراد تأخير الظهر الى العصر نويت تأخير الظهر الى العصر لا جمع بينهما واذا أراد تأخير المغرب الى
العشاء فيقول نويت تأخير المغرب الى العشاء (و) ثانيهما (دوام العذر) وهو السفر (الى تمام) الصلاة
(الثانية) فلو أقام قبل تمامها وقت الاولى قضاء سواء قدمها على الثانية أو أخرها عنها لانها تابعة للثانية
في الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها في تنبيهه علم أن ترك الجمع أفضل للخروج من خلاف أبي حنيفة
حيث منعه ولأن فيه اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته ويستثنى منه الحاج بعرفة ومردلفة ومن اذا
جمع فحصل جماعة أو خلا عن حدثه الدائم أو كشف عورته فالجمع أفضل وكذا من وجد من نفسه كراهته
وشك في جوازه أو كان ممن يقتدى به ونحو ذلك وأما من خاف قوت الوقوف أو قوت استنقاذ أسير
لو ترك الجمع فيجب عليه ذلك الجمع حينئذ كما قاله الزيادي في فرع قال الشارقوي ويمتنع الجمع بمرض
ووحل وهو الطين الرقيق وظلمة على المعتمد وقال الزيادي واختير جوازه بالمرض تقديمًا وتأخيرًا
ويراعى الأرفق به وضبط فجمع متأخرون المرض هنا بانه مما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة
المطر بحيث يبل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبيح الجلوس في الفريضة
وهو الأوجه في خاتمة ذكر في فتح المعين نقلاً عن تحفة المحتاج أن من أدى عبادة مختلفاً في صحتها من غير
تقليد للقائل بها لزمه أعادتها لأن إقامه عليها ثبت

فصل في شروط قصر (شروط القصر سبعة) بل أحد عشر أحدها (أن يكون سفره مرحلتين)
أي يقينا ولو قطع هذه المسافة في لحظة لكونه من أهل الخطورة سواء قطعها في بر أو بحر وما سائر الاثقال
أي الحيوانات المثقلة بالاحمال مسيرة يومين معتدلين أو ليلتين كذلك أو يوم ويلة ولو غير معتدلين مع
اعتبار الحظ أي النزول والترحال أي السير والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة وقدرها على
الشرب ملى باثنتين وعشرين تماعة ونصف (و) ثانيها (أن يكون) أي سفره (مباحاً) أي في ظنه وإن
لم يكن مباحاً في الواقع كما يقع لبعض الامراء أنه يرسل مكتوباً فيه قتل انسان ظلماً أو نهب بلدة ولم
يعلم من معه المكتوب بذلك فيقصر لأن سفره مباح في ظنه وكذا لو خرج لجهة معينة بغير شخص

والموالاته بينهما ودوام
العذر

فصل في شروط جمع
التأخير اثنان نية التأخير
وقد بقي من وقت
الاولى ما يصحها ودوام
العذر الى تمام الثانية
فصل في شروط القصر
سبعة أن يكون سفره
في مرحلتين وأن يكون
في مباحاً

الى آخر أيام التشريق
ومن سنن الرمي أن
يكون باليد اليمنى وأن
يكون الجصى قدر الباقلا
وأن يفله وأن يكبر مع
كل حصاة وأن يستقبل
القبلة حال الرمي في أيام
التشريق وأن يدعو الله
تعالى مستقبل القبلة بعد
رمي الجرة الاولى والثانية
فصل في طواف
الوداع واجب على كل

ولا يعلم سبب سفره والمراد بالمباح ما قبل الحرام فيشمل الواجب كفر حج والندوب كزيارة قبره
 والمكروه كسفر التجارة في أكفان الموتى أو مفردا وكذا مع واحد فقط لكن الكراهة في هذا
 أخف من الكراهة للتفرد نعم إن كان الله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة
 لم يكره في حقه ما ذكر وكذا لو دعت حاجة إلى البعد والافتراق عن الرفقة إلى حد لا يلحقه غوشم والمباح
 المستوى الطرفين كسفر التجارة في غير ذلك فلا قصر للعاصي بسفره ولو صورة كما لو هرب الصبي من
 وليه فلا يقصر لأن سفره من جنس سفر المعصية للنع منه شرعا ومن سفر المعصية أن تعب نفسه أو دابته
 بالرخص بلا غرض شرعي وكذا السفر مجرد رؤية البلاد لأنها ليست بغرض صحيح ثم أعلم أن المكافر
 العاصي ثلاثة أقسام الأول عاص بالسفر وإن قصد به المعصية وغيرها كأن قصد به قطع الطريق وزيارة
 أهله فهذا إن تاب فأول سفره محل توبته فإن كان الباقي طويلا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر
 كالقصر والجمع أو قصيرا في الرخصة التي لا يشترط فيها ذلك ككل الميتة ترخص وإن كان الباقي قصيرا
 في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر لم يترخص والثاني عاص في السفر كن زنى أو شرب خمر أو هو
 قاصد الحج مثلا فلا يمتنع عليه الترخيص والثالث عاص بالسفر في السفر كأن أنشأ طاعة ثم قلبه معصية
 فان تاب ترخص مطلقا وإن كان الباقي قصيرا ولو كان المسافر كافرا ثم أسلم في أثناء الطريق ترخص وإن
 كان الباقي دون مسافة القصر لأن سفره ليس بسبب معصية وإن كان عاصيا بالكفر (و) ثالثا العلم
 بجواز القصر فلا قصر لجاهل به من أصله أو في الصلاة التي نواها لا مخصص عرض له وكالجاهل
 المذكور من ظن الرباعية ركعتين فنواها في السفر كذلك فلا تنعقد صلاته في صورتين بلا خلاف
 في الأولى وإن قرب إسلامه لتلاعه ومثلها الثانية لفرضه أذ لا يعذر أحد بجعل مثل ذلك ويعلم من عدم
 انعقادها أنه بعيد ما مقصورة وهو كذلك على المعتد (و) رابعا (نية القصر) نية القصر نية القصر
 مثلا ركعتين سواء نوى ترخصا أو أطلق أمالو نوى ركعتين مع عدم الترخيص فإن صلاته تبطل لتلاعه
 ومنها ما قال أودى صلاة السفر فلو نوى الإتمام أو أطلق أتم لأنه المنوي في الأولى والأصل في الثانية
 ومنها أن يقول نويت أصل الظهر مقصورة قال الزيادي ولو نوى القصر خلف مسافر متم صبح لأنه من
 أهل القصر في الجملة حيث جهل حاله أي وتلفونية القصر فإن عليه متما لم تصح صلاته لتلاعه كما أفتى
 به شيخنا الرمي انتهى وأما تشترط نية القصر لأنه خلاف الأصل بخلاف الإتمام فلا يحتاج إلى نية
 لأنه الأصل وتكون نية القصر (عند الإحرام) أي معه كأصل النية فلو نواه بعد الإحرام لم ينفعه
 (و) خامسها أن تكون الصلاة رباعية وهي الظهر والعصر والعشاء وهي المكتوبة أصالة وإن
 وقعت فلا دخلت صلاة الصبي والمعدة فله قصرها جوازا إن قصر أصلها وهو الأولى فإن أتمها أتمها
 وجوبا (و) سادسها (دوام السفر) أي يقينا (إلى تمامها) أي الصلاة فلو انتهى سفره فيها كان بلغت
 سقته هو فيها دار أقامته أو شك في انتهائه أتم لزوال سبب الرخصة في الأولى وللشك فيه في الثانية (و)
 سابعها (أن لا يقتدى بتميم) مقيم أو مسافر (في جزء من صلاته) أي وإن قل كان أدركه آخر الصلاة ولو
 أحدث هو عقب اقتدائه به فلو أتم به ولو لحظة أو في جملة أو صبح لزمه الإتمام لما روي عن
 ابن عباس لما سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعا إذا أتم بمقيم فقال في جوابه تلك السنة أي
 الطريقة الشرعية ولو اقتدى بمسافر وشك في نية القصر فنوي هو القصر جازله القصر إن بان للامام
 قاصرا لأن الظاهر من حال المسافر القصر فإن بان أنه متم أولم يتبين حاله لزمه الإتمام ولو علق نية القصر
 على نية الإتمام كان قال إن قصر قصرته والإتمام تمت جازله القصر إن قصر الإمام لأن هذا
 في صحيح بالواقع ولزمه الإتمام إن أتم الإمام أولم يظهر فمأنواه الإمام فليزله الإتمام احتياطا في تنبيهه

والعلم بجواز القصر ونية
 القصر عند الإحرام
 وأن تكون الصلاة
 رباعية ودوام السفر
 إلى تمامها وأن لا يقتدى
 بتميم في جزء من صلاته

من سافر من مكة إلى
 وطنه أو إلى مسافة
 القصر أو إلى محل يريد
 أن يقيم فيه أربعة أيام
 صحاح ويجب بتركه دم
 على غير المذود ويجب
 السفر عقبه فوراً فإن
 تأخر بعده زمن يسع
 ركعتين بطل وداعه إلا
 أن تأخر لدعاء بعد
 ركعتيه وعند شرب
 زمزم وفي المستزم
 أو تأخر لشغل السفر
 كسراء الزاد وشد
 الرجال فلا يبطل وإن
 طال تأخره لذلك ومثل
 ذلك ما لو قامت صلاة
 الجماعة بالفعل بعد
 فراغه فصل معهم
 وانصرف فوراً والسنة
 بعد ركعتيه أن يأتي

بقي من شروط القصر أربعة أشياء الأول قصد موضع معلوم من حيث المسافة بان يعلم أن مسافته
 في محلان فكثر شؤره كان شعينا كبيت المقدس أو غير معين كالشام أو ليس المراد به معلوم العين لأن ذلك
 ليس بشرط بل المدار على علمه بطول السفر في ابتدائه بان يقصد قطع مرحلتين فأكثر كقوله أنا ذاهب
 إلى الشام ومن ذلك طالب أبق علم أنه لا يجده في دون مرحلتين وإذا نوت الزوجة أنها متى تخلصت من
 زوجها رجعت أو العبد أنه متى عتق رجع فلا يقصر إن قبل مرحلتين ويقصر إن بعد هما ولو تبعت
 الزوجة زوجها أو العبد سيده أو الجندی وهو المقاتل للكفار أميره ولم يعرف كل واحد منهم مقصده فلا
 يقصر له قبل بلوغه مرحلتين فان بلغها قصر فلو نوى كل واحد منهم مسافة القصر وحده دون متبوعه
 لم يقصر لأن نيته كعدم نعم الجندی غير المثلث في الديوان له القصر لأنه ليس تحت بدال أمير وقهره بخلاف
 المثلث في الديوان لأنه مقهور تحت يد الأمير كقبعة الجيش وأما الهاشم وهو من لا يدري أين يتوجه
 فلا يقصر مادام هائما وإن طال تردده لأن سفره غرضه غير غرض حرام فله الزيادة
 والثاني التحرز عما يتأني نية القصر في دوام الصلاة كنية الإمام والتردد في أنه يقصر أو يتم والشك
 في نية القصر وإن تذكر في الحال أنه نواه فلو نوى الإتمام بعد نية القصر أو تردده في أنه يقصر أو يتم بعد
 نية القصر مع الإحرام أو شك في نية القصر فلا يقصر في جميع ذلك والثالث أن يكون سفره لغرض صحيح
 كزيارة وتجارة وحج لا مجرد التنزه أي التباعد من البيوت إلى البساتين مثلاً وروية البلاد فان ذلك
 ليس من الغرض الصحيح لأصل السفر بخلاف ما لو كان لمقصده طريقاً طويلاً وقصيراً وسلك
 الطويل لغرض التنزه فانه يكون غرضاً صحيحاً للعدول عن القصير إلى الطويل فيقصر حينئذ وكذا
 لو سلك الطويل لغرض ديني كزيارة وصلة رحم أو ديني كسهولة الطريق وأمنه لأن سلكه مجرد
 القصر ولم يقصد شيئاً لأنه طول على نفسه الطريق من غير غرض معتد به والرابع مجاوزة البلد
 مثلاً أن لم يكن له سور تختص به أو مجاوزة سورة إن كان له سور كذلك والسور هو البناء المحيط بالبلد
 والحاصل أن المسافر من العمران يبدأ سفره بمجاوزة سور يختص ببلده جهة مقصده فان لم يوجد له
 سور كذلك فمجاوزة الخندق قاله يحمى بن يعقوب وفي القاموس الخندق كجحر خفي حول أسوار
 المدن فان لم يوجد خندق فمجاوزة القنطرة وهي القوس صرة أمام البلد الذي يخرج منه فان لم يوجد شيء
 من ذلك فمجاوزة العمران والمسافر من الخيام يبدأ سفره بمجاوزة تلك الخيام ومرافقتها كطرح
 الرماد وملعب الصبيان مع مجاوزة عرض وإدان سافر في عرضه ومهبط أن كان في روبة بضم الراء على
 الأكثر والفتح لغة بني تميم والكسرة لغة وهي المكان المرتفع ومصدق أن كان في ودة أي أرض منخفضة
 هكذا إن اعتدلت الثلاثة والمسافر من محل لا عمران به ولا خيام مبتدأ سفره بمجاوزة رحله أي ماواه
 في الحضر ومرافقته وهكذا كله في سفر البر أم سفر البحر المتصل ساحله بالبلد فالمعتبر جري السفينة
 أو الزورق إليها آخر مرة إن كان لها زورق فيترخص من بالسفينة ومن بالزورق بمجرى الزورق
 وإن لم يصل إلى السفينة وإن لم تسر بالفعل وأما ما دامت تذهب وتعود فلا يترخص ومحل هذا أن لم يجر
 مجاذبة للبلد فان جرت مجاذبة لها فلا بد من مفارقة العمران وفارق ثامر في البر بان العرف لا يعد هنا
 مسافراً إلا بذلك وينتهي سفره بوصوله إلى ما شرطت بمجاوزته في خاتمة ذكر النوى في الروضة
 والرافعي في الشرح الصغير المسمى بالعزير أن الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أربع القصر
 والفطر ومسح الخف ثلاثة أيام وأجمع على الإظهار والذي يجوز في القصير أيضاً أربع ترك
 الجمعة وأكل الميتة وليس يختص بالسفر واليتم واسقاط الفرض به وليس يختص بالسفر أيضاً والتنفل
 على الدابة وزيد على هذه الأربعة أمور منها سفر المودع بالوديعة بعذر وسفر الزوج بإحدى

المكثرم ويلصق به بطنه
 وصدرة ويبسط يديه
 عليه ويضع خده
 الأيمن أو جبهته عليه
 ويدعو بما أحب
 والافضل أن يكون
 بالوارد عنه ثم
 يشرب من ماء زمزم
 ويتصلع منه ثم يعود
 إلى الحجر فيستلمه
 ويقبله ويسجد عليه
 ثلاثاً ثلاثاً ثم ينصرف
 تلقاء وجهه مستديراً
 البيت إذا خرج من
 المسجد لأعلى ظهره
 ويخرج من باب الوداع
 ويكره أن يقف على باب
 المسجد عند خروجه .
 فصل في المحرمات
 بالأحرام سبعة
 (الأول) اللبس عمداً
 فيحرم على الذكر
 ستر رأسه ولبس الخيط
 في أي عضو من أعضائه
 ويحرم على الأنثى
 ستر وجهها ولبس
 الغفار في يدها وتجب
 به الفدية (الثاني)
 الدهن لشيء من شعر

نسائه بقرعة ذكره الشرقاوى ^{زوجه او نديان} ^{فرع} ^{القصر للسافر} أفضل ان بلغ سفره ثلاث مراحل وليس
 عدمه ولا ملاحاً أي سقناً معه عياله في السفينة والآ فالانتم أفضل بل يكره له القصر كما نقله الماوردي
 عن الشافعي فيما اذا لم يبلغ ثلاث مراحل الا في صلاة الخوف ^{فالقصر أفضل} وانما كان عدم القصر أفضل
 فيها اذا لم يبلغ للخروج من خلاف أبي حنيفة فانه يوجب الاتمام ان لم يبلغها والقصر ان بلغها وكذا
 الاتمام على ملاح يسافر في البحر ومعه عياله في سفينة وفيمن يديم السفر مطلقاً كالساعي للخروج من
 خلاف أحد فانه أوجب الاتمام عليهما رضي الله عن الجميع وقد يجب القصر كالوآخر الصلاة الى أن يبق
 من وقتها ما لا يسعها الا مقصورة فانه يجب عليه حينئذ القصر وقد يجب القصر والجمع معاً فيما اذا أخر
 الظهر مع العصر ليجمعها جمع تأخير وضاق وقت العصر عن الاتيان بهما تأميناً بان لم يبق منه الا ما يسع
 أربع ركعات فيجب قصرهما وجمعهما والصوم للسافر أفضل من الفطر ان لم يشق عليه لأن فيه براءة
 الذمة فان شق عليه بأن لحقه منه نحو ألم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل أما اذا خشي منه تلف منفعة عضو
 فيجب الفطر فان صام عصي وأجزأ وحل جواز الفطر للسافر اذا رجا اقامة يقضي فيها والإبان كان
 عدمه ماله ولم يرج ذلك فلا يجوز له الفطر على المعتدل لادائه الى اسقاط الوجوب بالكلية وقال ابن حجر
 بالجواز وفائدته فيما اذا أفطر في الايام الطويلة أن يقضيه في أيام أقصر منها انتهى من الشرقاوى والزيادي
 فصل في شروط فعل الجمعة ^(شروط الجمعة ستة) ^(شروط الجمعة ستة) ^(شروط الجمعة ستة) أن تكون كلها في وقت الظهر
 واذا أدرك المسبوق ركعة مع الإمام وعلم أنه ان استمر معه حتى يسلم لم يترك الركعة الثانية في الوقت وان
 فارقه أدركها وجب عليه نية المفارقة لتقع الجمعة كلها في الوقت فان خرج الوقت يقيناً أو ظناً بغير عدل
 أو فاسق وقع في القلب صدقه قبل سلامه فوجب عليه الظهر بناءً لا استثناءً كغيره من الأربعين وان كانت
 الجمعة تابعة لجمعة صحيحة حينئذ يسر بالفراة ولا يحتاج الى نية الاتمام نعم يسر ذلك ولا تمامها ظهر ابناء
 فتمتع لانها صلاتا وقت واحد فوجب بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر ولا
 يجوز الاستئناف لانه يؤدي الى اخراج بعض الصلاة عن الوقت مع القدرة على ايقاعها فيه أي ولا بد
 أن يكون الوقت باقياً حتى يسلم الاربعون فيه فلو سلم الإمام ومن معه خارج الوقت فانت الجمعة ولزمهم
 الظهر بناءً لا استئنافاً ولو سلم الإمام التسليمة الاولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارج وقت
 الجمعة الإمام ومن معه من التسعة والثلاثين بخلاف المسلمين خارجة فلا تصح جمعهم وكذا لو نقص
 المسلمون فيه عن أربعين كان سلم الإمام فيه وسلم من معه تسعة والثلاثون خارجة أو سلم بعضهم معه
 ولا يبلغون أربعين فلا تصح جمعهم حتى الإمام وانما صحت الجمعة للإمام وحده فيما اذا كانوا اثنان دونه
 لان الحديث تصح صلاته فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت (و) ثانياً (أن تقام في خطة
 البلد) ولو بقضاء بان كان بمحل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بأبنية البلد بخلاف غير المدور منها وهو
 ما ينشأ منه قصر القصر وسواء كان البلد من خشب أو قصب أو غيرهما وسواء أقيم في الجمعة في المساجد
 أو غيرها بخلاف الصحراء فلا تصح فيها استقلالاً ولا تبعاً سواء أهي وخطبتها ومن يسمعها ومنها مكره
 انفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح الجمعة فيه لانهم حينئذ مسافرون ولا تعتقد الجمعة
 بالمسافر ولو انصلت الصفوف وطالت حتى خرجت عن القرية صحت الجمعة الخارجين تبعاً ان كانوا في محل
 لا تقصر الصلاة الأبعد مجاوزته والا فلا تصح الجمعة وان زادوا على الأربعين ولو كانت الخيام بصحراء
 واتصل بها مسجد فان عدت الخيام معه بلداً واحداً ولم تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة به والا فلا ولو لازم
 أهل الخيام موضعاً من الصحراء لم تصح الجمعة في تلك الخيام ويجب عليهم ان سمعوا النداء من محلها والا فلا

فصل في شروط الجمعة
 ستة أن تكون كلها
 في وقت الظهر وأن تقام
 في خطة البلد

الرأس أو من شعور
 الوجه عمداً ولورأس
 شعرة واحدة بأي دهن
 وتجب به الفدية أيضاً
 (الثالث) التطيب عمداً
 في أي جزء من ظاهر
 البدن أو باطنه أو في
 شيء من الملبوس بأي
 نوع من الانواع التي
 يقصد منها غالباً راحتها
 الطيبة كالملك
 والزعفران والورد
 وتجب به الفدية
 ايضاً (الرابع) الجماع
 ومقدماته كاللس
 والتقبيل والمعانقة
 وبحرم الجماع ولو بنير
 انزال ويقصد الحج به
 قبل التحلل الاول
 والعمرة قبل فراغ
 أعمالها وتجب بالجماع
 المفسد بدنة فان عجز
 عنها فقرة فان عجز
 عنها فبيع من القم فان

او يوجب

لأنهم على هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} قال الشيخ محمد الرئيس في فتواه ان
 كانت القرى متباعدة وجب على كل قرية جماعة ان جمعت الشروط ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} وضابط العدم اتحاد المراق
 كلب الصبيان والنادي وهو فعل القوم ومتحدثهم ومطرح الرماد والاستعارة من بعضهم بعضا فان
 اختلفت قري أي في قري كثيرة وان احدثت فالتجربة فيها ذكر قرية واحدة والتي لم تجمع الشروط مع
 عدم الاتحاد فهي مع غير ما خارج البلدة فان سمعت النداء وجب عليها الحضور والا فلا انتهى ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} قوله
 في خطة البلد بكسر الحاء أي علامات أبنية البلد ومثل البناء السرب وهو بفتحين ثبت في الارض والكهف
 أي الغار في الجبل فيلزم أهلها الجمعة وان خلنا عن الأبنية وشترط اجتماع الأبنية عرفا وأن لا يزيد
 ما بين المنزلين على ثلثمائة ذراع دخلها أو خارجها في محل لا تقصر فيه الصلاة إلا بعد مجاوزته ما تقدم
 في المسافر نقله الشرقي عن الرحمانى ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} وأعلم أن إقامة الجمعة لا توقف على إذن الإمام أو نائبه على
 المعتد خلافا لابي حنيفة وعن الشافعي والأصحاب أنه يندب استئذانه فيها خشية الفتنة وخروجها من
 الخلاف أما تعدد ما فلا بد فيه من الإذن لأنه محل اجتهاد ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} (و) ثالثها (أن تصلى جماعة) قال الزياى في
 الركعة الأولى بتماها بان يستمر معه إلى السجود الثاني فلو صلى الإمام بالاربعة ركعة ثم أحدث
 فاتم كل منهم وحده أو لم يحدث وفارقوه في الثانية وأتموا مفردين أجزأتهم الجمعة نعم بشرط بقاء العدد
 إلى سلام الجميع ومتى أحدث واحد منهم لم تصح الجمعة الباقي انتهى وان كان هو الآخر وان ذهب
 الأولون إلى ما كنهم ويلزمهم أعادتها جماعة ان أمكن والا فظهر اهـ ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} وبهذا يلغى فقال لنا شخص
 أحدث في المسجد فطلعت صلاة آخر في بيته (و) رابعها (أن يكونوا اربعين) قال الزياى أي ولو من الجن كما
 في الجواهر ولو كانوا اربعين فقط وفيهم إمامي قصر في العلم لم تصح جمعهم لبطان صلاتهم فيفضون فان
 لم يقصر ولا إمام قارى صحت جمعهم كما لو كانوا كلهم أميين في درجة واحدة قال الجاوري بشرط كل
 فان تصح صلاته لنفسه كما في شرح الرملى وان لم يصح كونه إماما للقوم وافتى محمد صالح الرئيس بأنه لا تعتقد
 الجمعة حيث كان فيهم إمامي ويسقط الوجوب عن الباقي فيصلون ظهرا وقال في فتاويه أيضا اذا دخلوا
 في الصلاة مع ظن الأمية في بعضهم فلا تصح صلاتهم فالعادة ونجاسة عليهم الا ان قلدوا القائل بجوازها
 بدون الاربعين وأما ان دخلوا في الصلاة مع ظن استجماع الشروط فلا تجوزة الاعادة لعدم الموجب
 للاعادة انتهى ولا يمي مؤمن لا يؤدى الواجب في القراءة بأبدال حرف بآخر او نقل معنى الكلمة ولو كان
 عالما جدا والمقصر مؤمن لم يذل وسعه للعلم الواجب اذاؤه فيها ممن يؤديه قال شيخنا يوسف السبلاويني
 أعلم أن مذهب أئمتنا الشافعي رضي الله عنه عدم صحة الجمعة بدون اربعين مستجمعين للشروط وأهل
 القرى الذين لم يبلغوا العدد المذكور ان سمعوا النداء من مكان عال عادة بحيث يعلون انه نداء الجمعة
 وان لم يمتز بين الكلمات في سكون الاصوات والرياح مع معتدل سمع طرف بلدة او قرية اخرى تمام
 فيها الجمعة بشرطها لزمتهم اثباتها وصلاتها معهم والا فلا تلزمهم الجمعة ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} ^{أهل النصارى تتبعهم في كل قرية} فرع في يجوز تقليد القائل
 بجوازها بدون الاربعين كأبي حنيفة فانه يجوزها بالاربعة ائمتنا الإمام ومالك فانه يجوزها بثلاثين
 او بعشرين ولا يكتفى بتقليد بعضهم بل لابد من تقليدهم وعلهم بشرط ما يقدون فيه عند من يقدون
 ويسن لهم فعل الظاهر قال العلامة الكردى في فتاويه وهو الا حوط خروجا من الخلاف قاله المفتي محمد
 الحبشى (أحرارا ذكورا بالبين مستوطنين) أي بمحل الجمعة بحيث لا يسافرون شتاء ولا صيفا إلا لحاجة
 كزيارة ونجارة فلو استوطن في بلد بين بان كان له مسكنان هما فالعبرة بما فيه أهله وماله وان كان
 في أحدهما أهل والآخرة مال فالعبرة بما فيه أهل والآخرة بما اقامته فيه أكثر فان استوت انعقدت به
 في كل منهما قال الزياى نقلا عن المصنف اما الصبي المميز والعبد والمسافر فتصح منهم ولا تلزمهم

وان تصلى جماعة وان
 يكونوا اربعين احرارا
 ذكورا بالبين
 مستوطنين
 محرم قوم البدنة بسر
 مكة واخرج طعاما
 بقيمتها فان عجز صام
 عن كل مد يوم او لا تجب
 فدية بالمقدمات الا
 المباشرة بشهوة من غير
 حائل وفديتها وفدية
 الجماع غير المفسد شاة
 مخيرة كما سباني
 (الخامس) عقد النكاح
 فيحرم نكاح المحرم
 ولا يعتد لنفسه ولا
 لغيره لا بالوكالة ولا
 بالولاية ولو كانت عامة
 (السادس) ازالة شئ
 من الشعر او من
 الاظفار بأى طريق
 من طرق الازالة وتجب
 بكل منهما فدية مستقلة
 ولو مع النسيان ولا
 نجب الفدية الكاملة

ولا تعتقد بهم وأما المقيم غير المستوطن كن نوى الإقامة أربعة أيام صحاح فتلزمه قطعاً ولا تعتقده
وتصح منه وكذا المسافر لمصلحة لأنه ليس من أهل الرخص ومن سمع نداء الجمعة وهو ليس بمحليها
وأما المرتد فتلزمه ولا تعتقده ولا تصح منه وأما الكافر الأصلي والمجنون والمفتي عليه فلا تلزمهم
ولا تعتقد بهم ولا تصح منهم ومن اجتمعت فيه صفات الكمال عكس هذا ومن لا تلزمه وتعتقده وتصح
منه وهو من له عذر من أذارها غير السفر وعرف بهذا أن الناس في الجمعة ستة أقسام قال الشرقاوى
نقلًا عن القليوبي قوله ستة أقسام أي لأن الأوصاف ثلاثة الزوم والصحة والإبقاء فتوجد كلها
في مستوفى الشروط وتنتفي كلها عن نحو المجنون ويوجد الأولان في المقيم المستوطن والآخران
في المعذورين والأول فقط في المرتد والثاني فقط في نحو المسافر (و) خامسها (أن لا تسبقها ولا تقارنها)
في آخر أحرام الإمام وهو الرأى من أكبر (جمعة) أخرى (في تلك البلد) أي في محل الجمعة إلا أن عسر
اجتماع الناس بمكان ولو غير مسجد كشارع وهو ما يسلكه الناس وكذلك إذا كثرتهم أو لقتال بينهم
أو لبعد أطراف البلد بأن يكون من بظرها لا يبلغهم الصوت بشرطه قال الشرقاوى والعبرة بمن يغلب
فعله لما في ذلك المكان على المعتد وأن لم يحضر بالفعل وأن لم تلزمه كالمراة والعبد وأن لم تصح منه
كالمجنون قال الزيايدي والمعتد أن العبرة بمن يحضر وأن لم تلزمه الجمعة. واعلم أنه إذا تعددت الجمعة
لحاجة بان عسر الاجتماع بمكان جاز له التعدد بقدرها وصحت صلاة الجميع على الأصح سواء وقع إحرام
الائمة معاً أو مرتباً وسن الظاهر مراعاة للخلاف وأما إذا تعددت لغير الحاجة المذكورة فله خمس حالات
الحالة الأولى أن يقام معاً فيبطلان فيجب أن يجتمعوا في محل واحد ويبعدوها الجمعة عند اتساع الوقت ولا
تصح الظهر بعدها. الحالة الثانية أن يقام مرتباً فالصليحة هي الصحيحة واللاحقة باطلة فيجب على أهلها
صلاة الظهر. الحالة الثالثة أن يشك في السبق والمعية فيجب عليهم أن يجتمعوا في محل ويبعدوها الجمعة
عند اتساع الوقت وتسن الظهر بعدها. الحالة الرابعة أن يعلم السبق ولم يعلم عين السابقة كان سمع
مريضاً أو مسافراً أن تكبيرتين متلاحقتين فآخراً بذلك مع جهل المتقدمة منها فيجب عليهم الظهر لأنه
لا سبيل إلى إعادة الجمعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعها
غير معلومة فيجب عليهم الظهر وخرج بالمريضين أو المسافرين غيرهما فلا تصح شهادته لنفسه بترك
الجمعة. الحالة الخامسة أن يعلم السبق وتعلم عين السابقة لكن نسيت وهي كالحالة الرابعة أي
فيجب استئناف الظهر فقط لا لتباس الصحيحة بالفاسدة (و) سادسها (أن يتقدمها خطبتان)
للاتباع بخلاف العيد فإن خطبته مؤخرتان للاتباع ولأن خطبة الجمعة شرط لصحتها والشرط مقدم على
مشروطه ويسن في الخطبتين كونها على منبر فإن لم يكن فعلي مرتفع ويسن للخطيب أن يسلم على من عند
المنبر أو المرتفع وأن يصعد بتؤدة ورق نقله الزيايدي عن محمد الجويني وأن يقبل عليهم إذا صعد المنبر
أو نحوه وانتهى إلى الدرجة التي تسمى بالمستراح وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن أو أحد للاتباع في الجميع
قال ابن حجر في تحفة المحتاج وأما الأذان الذي قبله على المنارة فأحدثه عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية
كما كثر الناس ومن ثم كان الإقتصار على الاتباع أفضل إلا للحاجة كان توقف حضورهم على ما بالمنارة.
في تنبيه كلامهم هذا وغيره صريح في أن اتخاذ مرق للخطيب يقرأ الآية والخبر المشهورين بدعة وهو
كذلك لأنه أحدث بعد الصدر الأول قيل وهي حنة لحث الآية على ما يندب لكل أحد من كثرة الصلاة
والسلام على رسول الله ﷺ لأسباب في هذا اليوم ولحث الخبر على تأكيد الانصات المفوت تركه
لفضل الجماعة بل والموقع في الأثم عند كثيرين من العلماء اهـ ويسن للخطيب أن يشغل يساره بنحو
سيف ويمنه بحرف المنبر للاتباع الكف والخلف فإن لم يجد شيئاً من ذلك جعل اليمنى على اليسرى

مر أهل الجمعة

أن لا تسبقها ولا تقارنها
جمعة في تلك البلد
وأن يتقدمها خطبتان
الا في ثلاث شعرات
أو ثلاثة أظفار في زمان
ومكان واحد فان تعدد
الزمان أو المكان وجب
في كل شعرة وكل ظفر
مد طعام ولو كثرت
الشعور والاظفار
(السابع) العرض
لشيء من صبود البر
الوحشية المأكولة
ولو غارح أرض الحرم
ولا يجب الجزاء فيها
الا بالاتلاف ولو مع
النسيان وتجب المأثلة
في ضمانها فلا تجزى.
البدنة عن الذي وجهت
فيه شاة

(ومحرم) على الحلال
صيد حرم مكة والمدينة
ووج الطائف وكذا
شجرها مطلقاً ونباتها

أو أرسلها والفرض أن يجتمع ولا يبعث بها ويقم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويبادر الخطيب
بالزول ليبلغ المحراب مع فراغه من الإقامة ويكره الالتفات في الخطبة الثانية والاشارة بيده أو غيرها
ودق درج المنبر في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه
والوقوف في كل مرة وقفة خفيفة يدعو فيها ومبالغة الإسراع في الثانية وخفض الصوت ما قاله ابن حجر
في المنهج القويم **في خاتمة** أفنى السيد محمد صالح بأنه يكره أن يخطب في الجمعة غير الإمام.
فصل في أركان الخطبتين (أركان الخطبتين خمسة) أي أجمالاً والأفهم ثمانية تفصيلاً لتكرر
الثلاثة الأول فيها (بجدها) (تحمداً لله فيها) ويشترط أن يكونه بلفظ الله ولفظ حمد فتعين مادة الحمد بأي
صفة كانت كالحمد لله أو أحمد الله أو ثناء حامد لله أو لله الحمد فلا يكفي غير مادة الحمد كالشكر ولا يكفي الحمد
للرحمن والخالق والفرق أن اللفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسماء الله تعالى وصفاته مزينة تامة فإن له الاختصاص
النام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته (و) ثانياً
(الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وتتعين الصلاة من مادتها كالصلاة على محمد أو أصلي أو نصلي أو ثناء مصل
ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أحمد أو النبي الهاجي أو الحاشير أو نحو ذلك ولا يكفي الضمير وإن تقدم له
(و) ثالثاً (الوصية) أي الأمر (بالتقوى فيها) قال الزيادة (والتقوى هي أمثال أو امر الله
واجتناب نواهيه انتهى) ويكفي أحدهما عند ابن حجر وأما عند الرمي فلا بد من الحث على الطاعة ولا
يكفي مجرد التحذير من الدنيا وغرورها اتفاقاً لأن ذلك معلوم حتى عند الكفار ولا تتعين الوصية من
مادتها بل يكفي تمامها نحو أطيعوا الله وانما لم يتعين لفظها لأن الغرض منها الوعظ والحث على
الطاعة وهو حاصل بغير لفظها (و) رابعاً (قراءة آية من القرآن في أحدهما) لا يتابع أي آية مفهومة
فلا يكفي ثم نظر وإن كانت آية كما قاله الحصني قال الزيادة سواء كانت غدالة على وعد أو وعد أو حكم
أو قصة ولا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة لأنه أولى من آية قصيرة ولا تجزئ آية حمد أو وعظ عنه كما
في قوله الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور إذ الشيء الواحد لا يؤدي به
فرضان بل عنه فقط ولو أتى بآيات تشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها لم تجزئ
لأنها لا تسمي خطبة انتهى ويسن بعد فراغ قراءة آية مفهومة أن يقرأ سورة ق بكل جمعة بين ذلك
في فتح المعين وبعبارة الباجوري ويسن أن يقرأ سورة ق بكل جمعة لخبر مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
سورة ق في كل جمعة على المنبر ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها انتهت بقوله في أحدهما
في الأولى أن تكون الآية في الخطبة الأولى لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية
فيحصل التعادل بينهما فإنه حينئذ يكون في كل منها أربعة أركان ولولم يحسن شيئاً من القرآن ولم
يوجد من يحسنه غيره أتى بديل الآية من ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها (و) خامساً (الدعاء)
أي بأخروي (للمؤمنين والمؤمنات في الأخيرة) أي في الخطبة الثانية عموماً أو خصوصاً بل
الأولى التعظيم ولا بأس بتخصيصه بالسامعين كقوله رحمكم الله ويكفي اللهم أجرنا من النار إن قصد
تخصيص الحاضرين قال الشافعي قوله والمؤمنات إلا تيان به شنة وليس من الأركان فلو اقتصر
عليه لم يكف بخلاف ما لو اقتصر على المؤمنين انتهى ولا يجوز اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم
لوجوب اعتقاد دخول طائفة من المؤمنين النار ولو واحداً وهذا ذكر ينافيه بخلاف اغفر لجميع المسلمين
ذنوبهم أو اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم بحذف لفظ جميع في أحد الطرفين كما قاله الشبرا ملي
وأتم الدعاء للسلطان بخصوصه فلا بأس به إذا لم يكن فيه مبالغة في وصفه وخروج عن الحد
كالمعادل المعطى كل ذي حق حقه الذي لا يظلم فهذا شكروه إن لم يخش من تركه ضرراً أو فتنه

فصل في أركان
الخطبتين خمسة: تحمد الله
فيها والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والوصية
بالتقوى فيها وقراءة
آية من القرآن في أحدهما
والدعاء للمؤمنين
والمؤمنات في الأخيرة
الذي من شأنه أن ينبت
بنفسه ولا جزاء لشيء
من ذلك إلا في حرم
مكة خاصة ولا يدخل
جزءه الشعور في جزاء
الاضطافير ولا جزاء
البصير في جزاء الشجر
والنبات ولا العكس
(ومحرم) نقل شيء من
تراب الحرم وأحجاره
ولو التبرك وإن نقله
لحرم آخر ويجب رده
لهله ويكره نقل ذلك
من الحل إلى الحرم
(ولا يحمل) لا أحد
أن يملك لفظة حرم
مكة أبداً ولو كانت

والأوجب كما في قيام بعض الناس لبعض ولا يشترط في خرف الفتنة غلبة الظن بل يكفي أصله ولما
الدعاء لأئمة المسلمين وولاية أمورهم عموماً بالصالح والهداية فسنه قال عثمان السويدي وذكره
للخطيب ورفع يديه بحالة الخطبة.

فصل في شروط الخطبتين للجمعة (شروط الخطبتين عشرة) بل أكثر أحدهما (الطهارة عن الحدثين
الأصغر والأكبر) فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وجوباً وإن سبقه الحدث وقصر الفصل
بمخلاف ماله استخلف هو أو القوم وأحدًا من الحاضرين فإنه يبنى على ما فعله الأول من الخطبة نعم
لا يجوز البناء في الأعمام مطلقاً فإذا أغنى على الخطيب قبل أن يتم الخطبتين لم يجز البناء منه ولا من الخليفة
لزوال الأهلية فيه دون الأول أو أحدث بين الخطبتين والصلاة وتطهر عن قرب لم يضرب (و) ثانياً
(الطهارة عن النجاسة في الثوب والبدن والمكان) وكذا ما اتصل بها ومنه عكازة أو عكازة في أسفلها
نجاسة أو موضوع عليها فلا يجوز قبض ذلك ولا قبض حرف منبر عليه نجاسة في محل آخر ومن ذلك
أن يكون فيه عظم عاج من عظم الفيل فإن قبض بيده على محل النجاسة بطلت خطبته مطلقاً وإن قبض على
محل ظاهر منه فإن كان جرحاً بجره بطلت أيضاً والأفلا فائدة قال محمد بن يعقوب في القاموس ثم العاج
عظم الفيل ومن خواصه أن ينفذ بخر به الزرع أو الشجر لم يقربه دود وشركته كل يوم درهمان بماء وعسل
أن جوفعت بعد سبعة أيام حبلت انتهى وقال أحمد الفيدي في المصباح المثير والعاج غائب الفيلة قال
الليث ولا يسمى غير الناب عاجاً والعاج ظهر السلحفاة البحرية وعليه يحمل أنه كان غلاماً رضي الله
عنها صوار من عاج ولا يجوز حمله على أنبأ الفيلة لأن أنبأها ميتة بخلاف السلحفاة والحديث حجة
لمن يقول بالطهارة انتهى (و) ثالثاً (ستر العورة) أي في حق الخطيب لافي حق سابعه فلا يشترط
سترهم وكذا طهرهم ولا كونهم بمحل الصلاة ولا فهمهم لما سمعوه كما نقله الزبائدي عن ابن حجر ولا
يشترط أيضاً نية الخطبة قال الباجوري وإنما اشترط ذلك في حق الخطيب لأن الخطبتين بمنزلة ركعتين
كما قيل ثم هو متلسم بفعلهما بخلاف السامعين والظاهر صحة خطبة العاجز عن البيرة دون العاجز عن
طهر الحديث والحب (و) رابعاً (القيام على القادر) قال الرافعي وقد عدوا القيام هنا شرطاً وفي الصلاة
ركناً وقال أمام الحرمين لا حرج في عده ركناً في موضع وشرطاً في آخر وفرق بعضهم بأن المقصود
بقيام الصلاة وقعودها الخدعة فتذكر كني فيها والمقصود من الخطبة الوعظ لا القيام فيه فكان بالشرط
أشبه ذكره الزبائدي (ومن خامسها) (الجلوس بينهما فوق طمأنينة الصلاة) والمراد بالفوقية هنا الارتقاء
والوصول بأن يصل الجلوس بين الخطبتين إلى قدر الطمأنينة في الصلاة وليس المراد بذلك الزيادة عليه بأن
يزيد عليه في طوله لأنه لا يشترط الزيادة على ذلك بل الذي يشترط فيه أصل الطمأنينة فقط قال الشافعي
ثم أقل الجلوس أن يكون بقدر الطمأنينة في الصلاة كما في الجلوس بين السجدين وبين أن يكون بقدر
سورة الإخلاص وأن يقرأها فيه فلو ترك الجلوس بينهما خسباً واحدة فيجلس ويأتي بخطبة أخرى
ومن خطب قاعداً العذر فضل بينهما وجوباً بسكتة فوق سكتة التنفس والتي بكسر العين أي التنب أي
زائدة عليها قال السويدي ومثله ممن خطب قائماً ولم يقدر على الجلوس أو خطب مضطجماً فيفصل كل
منهما بسكتة ولا أول للعاجز الاستئذان فلو ترك الجلوس ثم تصح خطبته إذا شروطه بغيره لا خلال
بها فلو مع السهو اه (و) سادساً (المواصلة بينهما) أي بين الخطبتين (و) سابعاً (المواصلة بينهما
وبين الصلاة) أي وبين أركان كل منهما بأن لا يطول فصل عرفاً في هذه المراضع الثلاثة وضبط
طوله بقدر ركعتين بأخف ممكنه فان نقص عن ذلك لم يضرب ولا يضرب تخلل الوعظ بين أركانها
وإن طال وكذا قمرلة فإن طال حيث تضمنت عطا خلافاً لمن أطلق القطع بها فإنه غفلة عن

(فصل) شروط
الخطبتين عشرة الطهارة
عن الحدثين الأصغر
والأكبر والطهارة
عن النجاسة في الثوب
والبدن والمكان وستر
العورة والقيام على
القادر والجلوس بينهما
فوق طمأنينة الصلاة
والمواصلة بينهما
والمواصلة بينهما وبين
الصلاة

حقيرة بل يحفظها إلى
وجود صاحبها ولقطة
عرفة وحرم المدينة
كلقطة غيرهما من بقية
البقاع (وإذا كانت)
لتصيد مثل من الانعام
كالنعام وبقر الوحش
والحمام فالواجب فيه أما
ذبح مثله وتفرقه وأما
إخراج طعام بقدر قيمته

وأن تكون بالعربية
وأن يسمعها أربعين
وأن تكون كلها في
وقت الظهر

واما صيام يوم عن كل
مدوان لم يكن له مثل
كالصاير فالواجب فيه
اما اخراج طعام بقيته
واما صيام يوم عن كل
مد وهذه المحرمات كلها
تحل للحرم بعد
التحل الاول والاجماع
ومقدماته وعقد النكاح
فلا محل الا بعد التحلل
الثاني

فصل في اذا منع
الحرم من اتمام اركان
النكاح الذي احرم به
جازه أن يتحلل في ذبح
شاة وينوي التحلل عند
ذبحها ثم يزيل ثلاث
شعرات من رأسه
وينوي التحلل عند
ازالتها فان عجز عن
الذبح اخرج طعاما
بقيمة الشاة ونوى
التحلل عند اخراجه

كونه كان يقرأ في خطبة أو أفاده الجاوي قال السوي في قوله علم ترك ركن ولم يذكر هل هو من
الاولى أو الثانية هل يجب اعادة الثانية فقط فنه نظر والاقرب أن يجلس ثم يأتي بالخطبة
الثانية لاحتمال ان يكون المتروك من الاولى فيكون تجلس بها القوم فتكمل بالثانية ويجعل مجموعها خطبة
أولى فيجلس بعدها ويأتي بالثانية وتقدير كون المتروك من الثانية فالجواب عن بعد ما لا يضرك لان غاية أنه
تجلس بعد الخطبة وهو لا يضرك ما يأتي به بعد تكرير لما أتى من الخطبة الثانية واستبدال لما تركه منها
أما لو شك في ترك الركن بعد الفراغ من الخطبة لم يؤثر كالشك في ترك ركن بعد الفراغ من الصلاة (و)
مثلا منها (أن تكون بالعربية) أي أن تكون أركان الخطبتين بكلام العرب وإن كان القوم في غير لغة لا يفهمونها
لانهم يعرفون أن يعظمهم في الجملة أي في غير هذه الصورة فالمراد على معرفتهم بقرينة أنه وإن عبط وإن لم
يعرفوا أمّا يعظمهم به ويجب أن يتعلم واحد منهم العربية فان لم يتعلم واحد منهم أمّا كلهم ولا تصح خطبتهم
قبل التعلم فيصلون ظهر هذا كله فصح إمكان التعلم قال الشارقى فان لم يمكن خطب واحد منهم بأي لغة شاء
بشرط أن يفهم الحاضرون تلك اللغة على المعتمد بخلاف العربية لا يشترط فهمهم أي ما لا يلائم أصل
وغيرها بدل وقال السوي فان لم يمكن أي التعلم خطب واحد منهم بلسانه وإن لم يفهم الحاضرون بأن
اختلفت لغاتهم وظاهره وإن أحسن مما أحسنه القوم فلا يتعين أن يخاطب به فان لم يحسن أحد منهم
الترجمة فلا جمعة لهم لا يتفاء شرطها وقال أيضا نقلا عن البرماوى وحمل اشتراط كون أركان الخطبة
بالعربية أن كان في القوم عربى والإمكان كونهما بالعجمية الآ في الآية فهي كالفاتحة أي فلا بد فيها من
العربية (وم) تأسيها (أن يسمعها أربعين) أي أن يسمع الخطبتين أركان الخطبتين للاربعين الذين تتعدد
بهم الجمعة ومنهم (الامام أي يجب الاستماع من الخطيب بالفعل بان يرفع صوته حتى يسمعه الجالسون
لما السماع من الجالسين فيجب بالقوة بان يكونوا بحيث لو أصغوا لسمعوا فلا يضرك نحو لفظ بخلاف
الصمم والبعد والنوم الثقيل ولو لبعضهم لا يجزئ النعاس فلا يضرك نعم لا يضرك فهم الامام لانه يعرف
نما يقول وإن لم يسمع كما قاله الشارقى وقال الزياى ويعتبر على الأصح عند النووي والرافعى
وغيرهما أن يسمعها بالفعل لا بالقوة فلا تجب الجمعة على أربعين بعضهم صم ولا تصح مع وجود لفظ
يسمع سماع ركن على المعتمد فيها انتهى وتقل عن الاجهوى أنه يشترط سماع الاركان في آن واحد لان
المقصود ظهور الشعار ولا يوجد الا بأربعين في آن واحد وبذلك أفتى شيخ الاسلام فلو سمع الاركان
عشرون مثلا وذبحوا الجاه عشرون فأعاد لهم الاركان ثم حضر من سمع أولا فلا يكفي وسن لمن سمع
الخطبة شكوت مع أصغاء قال الرخاى ويكره الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافا للائمة الثلاثة
حيث قالوا أنه يحرم وحملنا الآية على الدب وهو قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا
فانه نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتغالها عليه نعم ان دعت له ضرورة وتجب أو سن كالعلم
الواجب والنهي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة وبعدها وبينهما فكلو لغير حاجة ويجب رد السلام
وإن كره ابتدأه (و) كما شرها (فان تكون كلها في وقت الظهر) للاتباع رواية البخارى (و) وبقي
من شروط الخطبتين خمسة وهي الذكورة ووقوعها في خطبة أنية وفعلها قبل الصلاة والسماع
من تسعة وثلاثين ونميز فرضهما من سنتهما كما في الصلاة وأما ترتيب أركانها فليس بشرط بل
سنة فقط (فائدة) ورد في الخبر أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يخرج جملته الفاتحة
والاخلاص والموذنين سبعا سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من
آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني بأسقاط الفاتحة وزيادة وأن ذلك يثبت من السنن الى الجمعة
الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم يحفظ له دينه ودنياه وأهله وولده وذكر ذلك ابن
حجر وتقل عن الزياى أن كيفية ذلك أدب يبدأ بالفاتحة ثم قل هو الله أحد ثم قل أعوذ

موت الفلق ثم قل اعود برب الناس وتقل القلوبني عن شيخه ان ما ورد فيه امر مخصوص بفوت
بمخالفته فيفوت بشي رجليه ولو جعل يمينه للقوم قوله قبل ان يثني رجليه اي قبل ان يصرف رجليه عن
حاله التي هو عليها في الشهد وقوله ما تقدم من ذنبه وما تأخر اي من الصفات اذا اجتمعت الكبار
تقله المناوي عن ابي الاستعد القشيري ثم يقول يا غني يا حميد يا مبدى يا معبد يا رحيم يا ودود اغني
بجلايك عن جرايك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك عن سواك اربع مرات وروى ان من واطب
عليه اغناه الله ورزقه من حيث لا يحتسب وتقل الشراوى عن شيخنا الشيخ الحنفى ان الدعاء المذكور
وارد في حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله في فائدة في عن القطب عبد الوهاب الشعراني تفعا الله به ان
من واطب على قراءة هذين البيتين في كل يوم جمعة توفي الله تعالى على الاسلام من غير شك ومما
الهي لست للفردوس أهلاً ولا أقوى على نار الجحيم
فببت لي توبة واخبر ذنوبي فانك غافر الذنب العظيم
وتقل عن بعضهم انها فقر ان خمس مرات بعد صلاة الجمعة

فصل في ما يتعلق بالميت (الذي يلزم) بفتح الزاي أي يجب على الكفاية على من علم بموته أو ظنه
اولم يعلم بذلك ولم يظنه لكن قصر لكونه غيبه وينسب في عدم البحث عنه الى تقصير من أقاربه وغيرهم
(الميت) المسلم ولو غرقا غير المحرم بنسك والشهد في محل محاربة الكفار ولو صبيا أو فاسقا أو محدثا
حدثا أو كبر أو غير السقط في بعض احواله (أربع خصال) أي كاملة وهي بكر الحائض جمع خصلة بفتحها
مثل خلل وخله وزنا ومعنى وبني خامس وهو الحمل الى موضع الدفن أحدها (غسله) أي أو بدله
وهو التيمم كالواحد في النار وكان بحيث لو غسل تهرى وكالو لم يوجد الا اجني في المرأة أو أجنبية
في الرجل فيميت فميت فيها بمائل نعم الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى
الكبير (وم) ثانيا (تكفيه) أي بعد غسله أو بدله (وم) ثالثا (الصلاة عليه) أي بعد الغسل وجوبا لا نه
المنقول عن النبي صلى الله عليه وآله فلو تعذر كان وقع في حفرة وتعذر إخراج طهره لم يصل عليه وبعد التكفين
تدبأ بذكر الصلاة عليه قبل تكفيه لا يمشي بالازدراء بالميت (وم) رابعا (دفنه) أي في قبر
أما الكافر فلا يجب غسله بل هو نجس مطلقا سواء كان ذميا أو غيره ولا تجوز الصلاة عليه فانها حرام
مطلقا وإن كان ذميا أو مرتدا ويجب تكفين الذمي والمؤمن والمعاهد ودفنهم وتكفين هؤلاء الثلاثة
في بيت المال فان لم يكن فعلينا حيث لا مال لهم ولم يكن لهم من تلزم نفقتهم وفاء بذمة وعهد وأمان
من ذكر كما يجب اطعامهم وكسوتهم والفرق بين المعاهد والمؤمن أن المعاهد هو الذي عقد مع الامام
أو نائبه خاصة بالمصالحة على ترك القتال مدة معلومة أربعة أشهر فأقل عند قوتنا وعشرين سنين عند ضعفنا
ويسمى أيضا موادعا ومهادنا ومسالمًا والمؤمن كذلك إلا أنه لا يجوز عقد أكثر من أربعة أشهر
وأنه قد يقدره الآحاد أيضا ولا يجب تكفين الحربى والمتردد والزنديق وهو الذي لا يمتك بشريعة
ويقول بدوام الدهر وقيل هو الذي لا يؤمن بالآخرة ولا بوحداية الخالق ولا يجب دفنهم بل يجوز
اغراء الكلاب عليهم لكن الأولى مواراتهم ثلاثا أي الناس برأيتهم بل يجب اذا تحقق الأذى
منهم وأما المحرم الذي لا يلبس محظا ولا يستر رأسه والمرأة والخنثى لا يستر وجهها ولا كفاهما
بقفازين ويحرم أيضا أن يقرب لهم تطيب ككافور وحنوط في أبدانهم وأكفانهم وماء غسلهم إبقاء
لأن الأحرار لأن النسك لا يبطل بالموت وأما الشهيد فيحرم غسله والصلاة عليه ويسن دفنه
في ثيابه فقط ولو من حرير بعد نزاعا منه عقب موته وعودها اليه عند التكفين ولما الدفن فواجب
كالتكفين سواء في ذلك ثيابه الملطخة بالدم وغيرها لكن الملطخة أفضل سواء أقتله كافرا أم أصابه سلاح

فصل في الذي يلزم
للميت أربع خصال:
غسله وتكفيه
والصلاة عليه ودفنه

وبقدم اخراج الطعام
على ازالة الشعر فان عجز
عن الطعام صام عن كل
مديوما وتحلل بازالة
الشعر مع النسبة ولا
يتوقف التحلل على
الصيام ولا يلزمه قضاء
ما تحلل منه بل يبقى في ذمته
كما كان قبل الاحرام به
ومن طلع عليه الفجر
يوم النحر وهو محرم
بالحج ولم يدرك عرفة
فقد فاته الحج ووجب
عليه ان يتحلل بعمل عمره
ويلزمه قضاء الفائت
في السنة القابلة ويلزمه
ذبح شاة في سنة القضاء
فصل في من ترك شيئا
من الواجبات افضل

سلي خطاً أو عاد إليه سلاح نفيه أو سقط عن دابته أو وطئه الدواب أو أصابه شيء لا يعرف هل رمي به
مسلماً أو كافراً ونحوه وجدة أثر أم لا مات في الحال أم بقي زمناً ومات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب
أم معه أم بعده وليس فيه إلا حركة مذبح بخلاف ما لو مات بعده وفيه حياة مستقرة فليس بشيء
وأما السقط وهو الذي سقط من بطن أمه قبل تمام أشهره وهي ستة ولحظتان ففيه تفصيل فإن ظهرت
فيه أمارات الحياة كاختلاج أو اضطراب أو تنفس أو تحرك أو بكاء ولو قبل انفصاله وجب فيه ما في
الكبير من صلاة وغيرها والأفان ظهر خلقه بأن تخطط سواء بلغ أربعة أشهر أم لا وجب تجهيزه بلا
صلاة والأفلا شيء فيه بل تحرم الصلاة عليه ويجوز رعيه ولو للكلاب لكن يسن فتره بخرقه ودفنه
فالحاصل أن السقط ثلاثة أحوال قال الشيخ محمد الحنفى رضى الله تعالى عنه

(فصل) أقل غسل
في تعميم بدنه بالماء

شيء من المحرمات لزمه
دم (والدماء) في الحج
والعمرة أربعة أقسام
مرتب مقدور ومرتب
معدل وغير مقدور وغير
معدل (فالمرتب) هو
الذى لا يصح الانتقال
عنه إلى بدله الا عند
العجز عنه (والغير)
بعكسه (والمعدل) هو
الذى ينتقل عنه إلى شيء
آخر بقيته (والمقدور)
هو الذى ينتقل عنه إلى
شيء لا يزيد ولا ينقص
(وأبواب المرتب
المقدور) تسعة التمتع
والقرآن وقوات الحج
وترك الاحرام من
المقسات وترك ميت
مزدلفة وميت منى
وترك رمي الجمار وترك

أو لسقط كالكبير في الوفاة ان ظهرت أمارات الحياة
أو خفت أو خلقه قد ظهر أو فامنع صلاة وسواها اعتبر
أو اختفى أيضاً ففيه لم يجب شيء أو ستر ثم دفن في ثياب
وأما الولد النازل بعد تمام أشهره فحكمه كالكبير من صلاة وغيرها وان نزل ميتاً ولم يعلم له سبق حياة
وان لم يظهر خلقه ولا يسمى فهذا سقطاً (فرع) اعلم أن المونة كاجرة التفصيل وثمان الماء والكفن
واجرة الحفر والجل في تركه المستتر أدبه منها لكن بعد الأبداء بحق تعلق بنفس تلك التركة كالزكاة
التي وجبت فيها والمرهون والجاني والمتعلق برقبته مال والمبيع اذا مات المشتري مفلساً وأما
الزوجة وحاديهما سواء كانا مملوكاً أو حراً أو مستأجراً بالنفقة فتجهيزهما على زوج غنى في الفطرة
وغيره من يملك زيادة على كفاية يومه وليته ما يصرفه في التجهيز ولو بما يربيه منها عليه نفقتهما
بخلاف المستأجر بالاجرة وبخلاف الفقير في الفطرة ومن لا تلزمه نفقتهما لنشوز أو صغر وخرج
بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة أبيه وان لزمه نفقتهما في الحياة ولا يجب للزوجة الأتوب واحدة
ولا يجب الثاني والثالث من تركتها نعم ان لم بقدر الزوج إلا على بعض ثوب وجب ثاقبه من تركتها
ووجب ثان وثالث أيضاً لا فتاح باب الاخذ من التركة (فرع) فاذا مات شخص غنى ثلثا بقبض
منظره وشده حياته بعصابة عريضة تربط فوق رأسه لئلا ينيق فيه مفتحة ولينت مفاصله فيل ساعده إلى
عصده وساقه إلى ثغذه ونخذه إلى أصابعه ثم تمد وتلين أصابعه تغيلا لفصله وتكفيه فان في البدن
بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا لبت المفاصل حنطت لانت والأفلا يمكن تليينها بعد ونزعت ثيابه
التي مات فيها لا ينبغي سرعة إليه الفناء ثم ستره ان لم يكن محرماً بنسك بثوب خفيف ويجعل طرفاه
تحت رأسه ورجليه لئلا ينكشف وتقل بطنه بغير مصحف كزاة ونحوها من أنواع الحديد لئلا يتنفخ
وقدر ذلك بنحو عشرين ذراعاً ورفع عن الأرض على سرير أو نحوه ثلثا بغير بند أو نها ووجهه إلى
القبلة كحضر وهو باضطجاع لجنب اليمن فان تعسر فليجانب اليسر فان تعسر وجهه باستلقاء بان يلقى على
قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة بأن يرفع رأسه قليلاً ويسن أن يتولى بذلك كله أرفق محارمه به فالرجل من
الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فان تولاه الرجل من المرأة المحرم أو بالعكس جاز (فائدة)
قال حسن العدوي نقلاً عن الشيخ الأمير فان ترك تغميض العين عقب الموت جذب شخص عضده
وآخر أيها من رجله معافاته فيعلق بصره بحرب انتهى

في جوارح كورون قون

(فصل) في بيان غسل (أقل الغسل تعميم بدنه بالماء) أي مرة لأنها الفرض في الحي والميت أولى
بها فلا يشترط تقدم إزالة نجس عنه وحمل الاكتفاء بها حيث حصل الانقاء والأوجب الاقاء ويسن

الايتار ان لم يحصل الاقاو بر و لا بد من كون غسله بفعلنا ولو كان كافرا او غير مكلف فلا يكتفى غرق
 ولا غسل الملامكة ويكتفى فعل الجن ولو غسل نفسه كرامة يكتفى كما وقع لسيدى احمد البدوي امدنا الله
 بمجده ومثله مكلو غسله ثبت آخره كرامة فانه يمكن ولا يكره لنحو جنب غسله ولا يجب نية الغسل
 لان القصد به النظافة وهي لا توقف على نية لكن نية خروجا من الخلاف فيقول الفاسل نية الغسل
 اداء عن هذا الميت او استحالة الصلاة عليه بخلاف نية الوضوء فانها واجبة ولذلك بلغنا في كتابنا
 واجب كرت سنة وشي سنة ونية واجبة في غسل الميت واجب ونية سنة وضوء سنة ونية واجبة
 ومن تعذر غسله لفقد ماء او غيره كما لو احترق وككونه مشموما مثلا وكان بحيث لو غسل لتهرى بم
 والاول بالرجل في غسله الرجل والاول بالمرأة في غسله المرأة وله غسل حليلته من زوجة غير
 رجعية وامة مالم تكن من زوجة او معتدة او مستراة ولزوج غير رجعية تغسل زوجها ولو نكحت
 غيره بان تضع حملها عتقت موته ثم تزوج فلها ان تغسله وتستعين بزوجها لبقائه حق الزوجة بلا مس
 منها له ولا تله لثلاثين تقض وضوء المياش فيهما والاول بالرجل في غسله الاول بالصلاة عليه
 درجة ثم رجال العصبه من النسب ثم الولاء ثم الامام ثم نائبه ثم ذرو الارحام فان اتحدوا في الدرجة
 قدم منها بالاقتبة في الغسل بخلافه في الصلاة على الميت فقدم بالاسنة والاقربة فالقربة في باب الغسل
 في اول ثمانية من الاسن والاقرب عكس ماني الصلاة والاول بالمرأة في غسله فرباها واولا من ذات
 محرمية وبعد القربيات نوات ولا فاجنية فزوج فرجال محارم فان تنازع مستويان افرغ بينهما والصغير
 الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم ويجب اقبال الماء الى
 ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها كقضاء حاجتها وما تحت قلفة الاقلف ومحرم خسته وان
 عصي بتأخيرها او تعذر غسل ما تحت قلفه بان كان فيها نجاسة تعذر انزالتها فدين بلا صلاة عليه كفاقد
 الطهورين على ما قاله الرملي ولا يجوز ان يمس لان شرط التيمم ازالة النجاسة وقال ابن حجر يمس
 للضرورة قال الباجوري وينبغي تقليد لان في دفعه بلا صلاة عدم احترام للميت كما قاله الشيخ محمد الفضالي
 ويكره في غير المحرم بسك اخذ ظفيرة وشعرة لان اجزاء الميت محترمة نعم لو تعذر غسله الا بحلق شعرة
 رأسه لئلا يصبغ او نحوه كان كانه فزوج وجهد فيهما بحيث لا يصل الماء الى اصوله الا بازائه
 وجبت وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفيرة الا بقله ولا فرق في هذا بين المحرم وغيره وفديته على من فعل به
 ذلك ويردان اليه في الكفن تدباو في القبر وجوبا فيجب دفنهما معه (ولو كسلة ان يغسل) أي الغاسل
 (سواته) أي دبر الميت وقبله بخرقة ملفوفة على ساره (وان يزيل القدر) أي الوسخ (من أنفه وان
 يوضه) قبل الغسل كالحل ثلثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق وميل رأسه فيهما لثلاثين الماء باطه
 (وان يبدل) بضم عين الفعل من باب قتل (بدنه بالصدر) أي ونحوه كصابون وأشنان ونحوهما
 قال في المصباح واذا أطلق الصدر في الغسل فالمراد به الورق المطحون قال الحجة في التفسير الصدر
 فهو عان أحد مائنت في الأرياف وهي البلاد التي لها أشجار وزروع فيستفيع بورقة في الغسل ويغمره
 غطية ولا آخره ثبت في الصحراء ولا يتفيع بورقة في الغسل ويغمره غطية اه (وان يصب الماء عليه
 ثلاثا) والسنه ان تكون الأولى بنحو سدر والثانية بمنزلة والثالثة بماء قراح أي خالص فيها
 خليل من كافور بحيث لا يغير الماء لان رائحته تطرد المروم ويكره تركه وخرج بقليله كثيره
 فقد يغير الماء تغيرا كثيرا الا ان يكون صلبا فلا يضر مطلقا ونحو غير الماء لانه تجاور هذه الغسلات
 الثلاث غسلة واحدة لان العبرة انما هي بالماء القراح ويسن ثانية وثالثة كذلك فالجموع تسع قائمة
 من ضرب ثلاث في ثلاث لان الغسلات الثلاث مشغلة على ثلاث لكن العبرة بالثلاث التي بالماء القراح

٧٠ ميت

ولا كسلة ان يغسل
 سواته وان يزيل القدر
 من أنفه وان يوضه
 وان يبدل بدنه بالصدر
 وان يصب الماء عليه ثلاثا

طواف الوداع وكل
 سنة في النكاح نذرهما
 الشخص على نفسه
 وخالف نذره كان نذر
 الحلق قصر أو المني
 فركب (وفي) كل
 واحدة من هذه التسعة
 شاة فان عجز عنها فصوم
 عشرة أيام ثلاثة في الحج
 ان أمكن صومها
 فيه وسبعة اذا رجع
 لوطنه (وللرب)
 المذلل مبيان الجباع
 المفسد والاحصاء وهو
 المنع من انبام أركان
 النكاح وقد تقدم ما يجب
 عند العجز عن البدنة
 في الجماع وعند العجز
 عن الشاة في الاحصار
 (وأساب الخير المقدر
 ثمانية) ازالة الشعر
 والاطفار واللبس

فصل في أقل الكفن
 في ثوبين يمتعه وأكمله
 للرجل ثلاث لفائف
 والدهن والتطيب
 ومقدمات الجماع
 والوطء بين التحللين
 وبعد الجماع المفسد وقبل
 تمام الكفس (وفي كل
 واحد) من هذه الثمانية
 بتخير الشخص بين ذبح
 شاة أو التصدق بثلاثة
 صيعان على ستة مساكين
 لكل مسكين منهم
 نصف صاع أو صوم
 ثلاثة ايام (وللتخير
 المبدل) سببان فقط
 اتلاف الصيد والشجر
 وقد تقدم الواجب
 في الصيد ومثله الواجب
 في الشجر ولا يصح ذبح
 هذه الدماء كلها ولا
 تفرقتها ولا تفرقة
 الطعام بدلها الا في الحرم
 ويستثنى منها دم
 الاحصار فيذبح في مكان
 الاحصار ويفرق

والحاصل ان ادنى الكمال ثلاث ولا يكمل ثوبين أو مخطه خمس أو سبع ومحاصلة أن أكله أن يغسل بماء صالح
 لان الماء المذهب يسرع اليه البلي بارد لا نه يمشد البدن لا الحاجة كبريد بالناسيل ووسخ فيسحق قليلا في خلوة
 لا يدخلها الا بالناسيل ومن يبعثه وولي الميت وهو اقرب الورثة والا لاوله أن يكون الغسل تحت سقف
 لانه أستر وأن يكون في قبض بال أي خلق بفتحين وسخيف أي رقيق لقلة غزله لانه أستره واليق على
 مرتفع كروح للابصيه الرشاش وأن يجلسه الناسل على المرتفع برفق مائلا قليلا الى ورائه ويضع يمينه
 على كتفه وابهامه في نقرة قفاه ثلاثا تميل رأسه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمر يده اليسرى على بطنه بتعامل
 يسير مع التكرار ليخرج ما فيه من الفضلة ثم يضعه على قفاه ويغسل بخرقة ملفوفة على يساره سواته
 ثم يلقها ويلف خرقه أخرى على يده بعد غسلها بماء ونحو أشنان وينظف أشتانه ومنخره ويهيئ على وزن
 مسجد بخرق الاثني ثم يوضه كالحق بنيه ثم يغسل رأسه ثلثه بنحو سدر وشرح شعرهما أن تلبس
 بمشط واسع الا شنان برفق ويرد المنتف من شعرهما اليه ندبا في الكفن أو القبر وأما دفنه ولو في غير
 القبر فواجب كالساقط من الحي إذا مات عقبه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرقه إلى شقه الايسر
 فيغسل شقه الايمن ثم يميل قفاه ثم يحرقه إلى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك مستعينا في ذلك كله بنحو
 سدر ثم يزيله بماء من فرقة بفتح الفاء وسكون الواو أي وسط رأسه الى قدميه ثم يبعثه كذلك بماء قراح
 لكن فيه قليل كافور فهذه الغسلات غسلة واحدة ويندب أن لا ينظر الناسل من غير عورته الا قدر
 الحاجة أمله عورته فيحرم النظر اليها ويندب أن يغطي وجه الميت بخرقة من أول وضعه على المتسل وأن
 لا يمس شيئا من غير عورته الا بخرقة ولو خرج بعد الغسل نجس وجبت ازاله قاله القليوبي لصيغة الصلاة
 عليه ولا يجوز تبسم من على بدنه نجاسة تذر ان التها ولا تجوز الصلاة عليه في تنبيهه قوله يصب الماء ان
 كان من باب قتل فهو متعد وهو المراد هنا وبعثه يريق وان كان من باب ضرب فهو قاصر وبعثه يسكب
 في فصل في الكفن (أقل الكفن ثوبين يمتعه) أي يستر جميع بدن الميت غير رأس المحرم ووجه المحرمة
 قال الشرقاوي والمعتد وجوب ثلاث لفائف ذكرنا كان أو أنثى اذا كفن من ماله ولم يوص بأسقاط
 الزائد على الواحد ولم يمنع منه غريم مستغرق دينه للتركة وان كان في الورثة محجوز عليه على المعتد والا
 اقتصر على الثلاث لان الزائد عليها سنة فالأزار واللفافتان لثيت واجبة ولا مندوبة اه قال الباجوري
 وان كفن من غير ماله بان كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموق
 أو من أغنياء المسلمين فالواجب ثوب واحد يستر جميع البدن الا رأس المحرم ووجه المحرمة على المعتد
 والحاصل ان الكفن بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب يستر العورة وبالنسبة لحق الميت فهو ما بحق الله
 مما يستر بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط ثوب ثان وثالث قال القليوبي ويسن في الكفن الأبيض
 والملبوس أولي من الجديد ويجوز غيره مما يجوز لبسه حيا ولو من شعر أو وبر أو طين ويجرم الحرير
 للرجل أن وجد غيره ومثله للزعفر وبكره المصفر أي المصبوغ بالصبغ ولو في بعضه وغير
 الأبيض ولو للراءة اه قال الشوبري ولو لم يوجد الا الحرير يسن في الاقتصار على واحد وعلى
 حرمة في المزعفر اذا كان كله أو أكثره مزعفرا والا فلا حرمة وكراهة مبالاة في الكفن أي
 مع حضور الوارث البالغ العاقل الرشيد والا حرمت اه قول الشوبري (ولا يكمل للرجل)
 ولو صغيرا (ثلاث لفائف) يعم كل منها البدن قال الشوبري أي هذا من حيث لا تقتصر عليها فلا ينافي
 كونها واجبة في نفسها لانه متى كفن الميت من ماله ولم يوص بأسقاط الثاني والثالث ولم يكن
 عليه دين مستغرق وجب له ثلاثة أثواب لكل واحد منها يستر جميع البدن غير رأس المحرم
 ووجه المحرمة قال القليوبي وبسط أو لا أطولها وأحسنها أو أسعها ثم فوقها التي تليها ثم

التي تليها ثم يثنى طرف العلب الأيسر وفوقه الأيمن وهكذا البقية كما يفعل الحي في قبائه ويجعل فوق كل منها خطوط اه ويجوز أربع وخامس وهو قيص وعامة ان لم يكن محرما ورضى بالزيادة وارث اهل التبوع وذلك فلا كراهية مالم يكن في الورثة محجور عليه أو غائب والآخرة من الزيادة لكن الأولى الاقتصار على الثلاثة (وللرأة قيص) أي سائر جميع البدن قاله الشافعي (ونحوه) قال في المصباح وهو ثوب تنطى به المرأة رأسها والجمع خمر مثل كتاب وكتب (وازار) وهو ما شد على الوسط ويؤثر فيه فباين السرة والركبة (ولفافتان) رعاية لزيادة السرة وكأفيل بابتة أم كلثوم رواه أبو داود قال الشافعي أي السنة في تكفين المرأة ذلك وأما الواجب في حقها فقد تقدم أنه ثلاث لفائف السنة في حق الرجل الاقتصار على الثلاث لفائف وهي في ذاتها واجبة وأما المرأة فالسنة في حقها غير الثلاث لفائف وهي في قيص ونحوه وازار فقد وافقت الرجل في الواجب وخالفته في المندوب والزيادة على الخمسة مكرهه كراهية تنزيهه في الرجل والمرأة للسرف اه قال الزبدي نعم يندب شد سادس على صدر المرأة فوق الاكفان لتجمعها عن انتشارها باضطراب ثديها عند الحمل

فصل في الصلاة عليه (أركان صلاة الجنائزة شبعة) قال في المصباح الجنائزة هي بالفتح والكسر والفتح أفصح وقال الأصمعي وابن الاعرابي بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير وروى أبو عمر الزاهد عن ثعلبة عكس هذا فقال بالكسر السرير وبالفتح الميت نفسه وهي من جنز الشئ أجزؤه من باب ضرب سترته اه وأما يقال سرير إذا لم يكن عليه ميت وان كان عليه ميت يقال له فليس والسرير ينادى كل يوم بلسان حاله

مصلح 7: ويقول انظر الى بعقلك **انظروا لها لنقلك** سائر من المنايا كم سار مثل بمثلك (الأول النية) ويجب فيها القصد والتعني لصلاة الجنائزة ونية الفرضية وإن لم يتعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط تعيين الميت الحاضر باسمه ونحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوع تمييز فيقول نويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الإمام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضا أو فرض كفاية فان عتبه كزيد أو رجل ولم يشر اليه وأخطأ في تعيينه كان بان عمرا أو امرأة ثم تصح صلاته فان أشار اليه كان قال نويت الصلاة على زيد هذا فبان عمرا صح صلاته تغليبا للإشارة ويلغو تعيينه وخرج بالحاضر فالو صلى على غائب فان نوي على العموم كان قال نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات المسلمين لم يشترط التعيين وكذا لو أراد الصلاة على من صلى عليه الإمام أو على من غسل وكفن في هذا اليوم وان أراد غائبا بخصوصه فلا بد من تعيينه والمراد بالغائب الغائب عن البلد ولو خارج السور فربما منه قال شيخ الاسلام في فتح الوهاب وتصح على غائب عن البلد ولو دون مسافة القصير وفي غير جهة القبلة والمصل مستقبلا لانه مصلح أخرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصل فصلى عليه وكبر أربعاً وتلك في رجب سنة سبع أما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه الا من حضر وتصح الصلاة على القبر أيضاً اذا كان قبر غير نبي ويسقط الفرض عن الحاضرين اذا علموا بصلاة غيرهم (الثاني أربع تكبيرات) أي لأنه الذي استقر عليه فعله صلى الله عليه وسلم في صلاته على النجاشي والافكان قبلها تكبير على الميت خمس أو ست أو سبع أو ثمان أي منها تكبيرة الإحرام فالكل ركن واحد فلو نقص عنها ابتداءً بأن أحرم بها بنية النقص لم تنعقد أو انتهاءً بطلت ولو زاد على الأربع ولو عمداً لم يطل لأنها ذكر وهي لا تبطل به وإن اعتقد أن الزائدة أركان نعم ان والرفع فيه بطلت وكذا لو زاد عليها متعمداً معتقداً بطلان به أما لو زاد امامه عليها فلا تنعقد له متابعت في الزائد لعدم سببه للإمام بل يسلم أو ينتظره يسلم معه وهو أفضل لتأكيد المتابعة فلو تابعه لم يطل ويجب قرن النية بالتكبيرة الأولى التي هي تكبيرة الإحرام ولا يجب على الإمام

وللرأة قيص ونحوه
وازار ولفافتان
فصل في أركان
صلاة الجنائزة شبعة
الأول النية
أربع تكبيرات
هو أو بدله فيه ولا يصح
نقله عنه الا الى الحرم
باب الضحية والعقيقة
الضحية سنة مؤكدة
في جميع الجهات ويؤيد
تأكدها في حق الحجاج
بمنى ويدخل وقتها اذا
طلعت الشمس ومضى
زمن يسع صلاة العيد
وخطبته ويستمر أداءه
الى غروب الشمس آخر
أيام التشريق الثلاثة
فمن ذبح ضحيته قبل
دخول وقتها لم تقع له
ضحية وكذا من ذبحها
بعد خروج وقتها الا
اذا نذر ضحية معينة
أو ضحية في ذمتهم
عين المذذور وآخر
الذبح حتى خرج الوقت
فانه يلزم بعده
ويكون قضاء وعمر

● الثالث القيام على
القادر / الرابع قراءة
الفاتحة / الخامس
الصلاة على النبي ﷺ
بعد الثانية / السادس
الدعاء للبيت بعد الثالثة

تأخير ذبح الواجبة عن
وقتها بلا عذر (ولا
تصح التضحية) الا
بالانعام وفضلها بعير
ثم بقرة ثم شاة وسبع
شيء افضل من بعير
والضأن افضل من المعز
وتصح بالذكر والانثى
الا ان كانت حبلى
والذكر افضل فان كثر
زوانه فالانثى التي لم تلد
افضل منه والمجزى من
الابل ماتم له خمس سنين
ودخل في السادسة ومن
البقر والمعز ماتم له
سنتان ودخل في الثالثة
ومن الضأن ماتم له سنة
او اسقط نصابه بعد
سنة اشهر ولا يجزى
ما به جرب ولو سيرا
ولاماه مزال او عرج

نية الإمامة فان نواها حصل له الثواب والا فلا ولا بد من نية الاقتداء إن كان مقتدياً ولو نوى إمام
ميتاً حاضراً أو غائباً ونوى المأموم ميتاً آخر كذلك تجزى لأن اختلاف نيتيهما لا يضركم ولو تخلف
المأموم عن إمامه بتكبيره بل بتكبيرتين قال شيخ الإسلام في فتح الوهاب فلو كبر إمامه أخرى قبل
قراءته للفاتحة شواجر فيها أم لا تابعه في تكبيره وسقطت القراءة عنه وتدارك الباقي من تكبيره وذكر
بعد سلام إمامه كما في غيرها من الصلوات ويسن رفع يديه في تكبيراتها خذو منكم ويضع يديه
بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (الثالث القيام على القادر) أي ولو صبيًا وامرأة
مع رجال وإن وقعت لها نافلة وعناية بصورة الفرض فإن عجز عن القيام فقد عجز عن الفاتحة فان
عجز عنه استلحق فان عجز عن ذلك أو ما كما في غيرها (الرابع قراءة الفاتحة) أو يديها عند المعز عنها
فلا تتعين بعد الأولى ولذلك لم يقيد بالمصنف ويجوز إخلاله الأولى عنها ويضمها للصلاة على النبي
بعد الثانية أو للدعاء للبيت بعد الثالثة أو يأتي بها بعد الرابعة لكن الأفضل بعد الأولى أما لو شرع
في الفاتحة ثم عجز فلا يجوز له قطعها وتأخيرها لما بعدها وكذا لا يجوز أن يقرأ بعضها في ركن وبعضها
في ركن آخر لأن هذه الحصة لم تثبت ويقرأها من غير أن صلى عليها لأنها وردت كذلك ويسن
التعوذ قبلها والتأمين بعدها ولا يسن دعاء الانتحاح ولا السورة ثلاث صلاة الجبارة مبنية على
التخفيف وإن صلى على قبر أو غائب على المعتمد (الخامس الصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية) أي وجوبها
فلا تجزى بعد غيرها للاتباع قال في شرح المنهج لفعل السلف والخلف وتسبب الصلاة على آل فيها
والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحد قبل الصلاة على النبي ﷺ اه قال الشارقي والأفضل
أن يقول الحمد لله رب العالمين وخرج بالصلاة على آل السلام عليهم فلا يسن على المعتمد انتهى وأقل
الصلاة اللهم صل على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد والتشهد الأخير وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد (السادس
الدعاء للبيت بعد الثالثة) أي وجوبها فلا تجزى بعد غيرها ولا بد أن يكون بأخروي كاللهم
الطف بـ أو لطف الله به لأن ذلك ينفعه بفك روجه في الآخرة بخلاف نحو اللهم أحفظ تركته
فانه لا يكتفي من المسنون اللهم أغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا
وأئمتنا اللهم من أحييت ميتاً فأحده على الإسلام ومن توفيته ميتاً فتوفه على الإيمان اللهم لا تحرمنا
أجره ولا تقتلنا بعده ثم يقول اللهم إن هذا عبدك وابن عبدك إلى آخر الدعاء المشهور لكن ترجل
الإتيان به في البالغ ولو مجنوناً بلغ ودام جنونه إلى موته أما الصغير فيقول فيه مع الدعاء الأول
اللهم اجعله فرطاً لا بؤية وسلفاً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر
على قلوبهما ولا تقتلنا بعده ولا تحرمهما أجره لأن ذلك مناسب للحال وإنما كفي هذا الدعاء
للطفل مع قولهم إنه لا بد في الدعاء للبيت أن يخص به إثبات النص في هذا بخصوصه وهو قوله ﷺ
والسقط يعل عليه ويدعى لو الدية بالعافية والرحمة قاله الشارقي ومثله قول الباجوري ويمكن
في الطفل الدعاء لو الدية نحو اللهم اجعله لو الدية فرطاً إلى آخره وثبت ذلك بقوله ﷺ والسقط
يعل عليه ويدعى لو الدية بالعافية والرحمة لكن قال عبد العزيز في فتح المعين نقلًا عن شيخه
ابن حجر حيث قال ليس قوله اللهم اجعله فرطاً إلى آخره مفنياً عن الدعاء للطفل بخصوصه
لأنه دعاء باللازم وهو لا يكتفي لأنه إذا لم يكف الدعاء بالعموم الشامل لكل فرد فأولى
بهذا انتهى قوله لأنه دعاء باللازم أي لأن اللهم اجعله إلى آخره دعاء ناشئ عن الدعاء المتعلق
بالطفل وإذا كان كذلك فلا بد من لزومه وهو الدعاء له بخصوصه وتحمل ذلك في الوالدين
الحسينين المسلمين فان كانا مسلمين أو كافرين أو كان أحدهما كذلك لم يدع بذلك بل يأتي بما

يقتضيه الحال لان العظة بمعنى تذكر العواقب وهذا لا يظهر بعد الموت ومعنى القوط بفتحين السابق
الميت لمصالحها في الآخرة ومعنى السلف السابق فهو امكن ميا للصالح ام لا ومعنى الذخر بالضم المعد
والها لوقت الحاجة اليه فبه الصغير لكونه قد خرا اما ميا لوقت حاجتها له ومعنى الاعتبار اى
ليكونا اعتبارا بموته وقده حتى يحملها ذلك على العمل الصالح ومعنى افرغ الصبر اى ازله وصبه ومعنى
لاقتنابها لا تمتحنها فيقول اذا كانا ميتين اللهم اغفر له ولو الدية وارضى عنه وعنهما رضى بما جعل به عليهم جميع
رضوانك مثلاً أو اللهم ارحمه وارحم والديه رحمة تزيلهم المضجع في قبورهم ويقول فيمن كانا كافرين
والصغير في يد مسلم بان يسببه اللهم اغفر له ولسايه ومريبه وفيمن كان أحد أبويه مسلماً اللهم اجعله
فرطاً لاصله المسلم وفي ولد الزنا اللهم اجعله فرطاً لاهله ولو ترد في بلوغ المراهق فلا حوط ان يدعو
بهذا الدعاء ويخضع بالدعاء بعد الثالثة ويكنى ان يدعو له بالرحمة مثلاً والسقط اذا صلى عليه فيدعى لو الدية
بالعافية والرحمة ولو دعا له بخصوصه كفى عملاً بعموم الحديث وهو خبر أبى داود وابن حبان اذا صلتم
على الميت فاخلصوا له الدعاء أى محضوا وخصصوا في فرع نقل عن شرح البهجة الكبير أنه قال وفي
مسلم عن عوف بن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم
نزله ووسّع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس
وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجة وأدخله الجنة وأعذه من عذاب
القبر وقتته ومن عذاب النار وهذا أصح دعاء الجنازة كما في الروضة عن الحفاظ انتهى في غاية قال القليوبي
ويقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره أى أجر الصلاة عليه ولا تضلنا بعده واغفر لنا وله وهذا ليس
فرضاً انتهى أى لا يجب بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبها جاز ومن تطولها بقدر الثلاثة قبلها ونقل
عن بعضهم انه يقرأ فيها ثلاث آيات من سورة غافر وهو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين
تابوا واتبعوا سبيلك وقم عذاب الجحيم ربنا وادخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من
آبائهم وأزواجهم وذرياتهم انك أنت العزيز الحكيم وقم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد
رحمتك وكذلك هو الفوز العظيم قال البابلي نعم وردت هذه في بعض الأحاديث (السابع السلام) أى
كسائر الصلوات في كيفه وتعدده وفي عدم استحباب زيادة وبركاته

فصل في الدفن وما يذكر معه (أقل الدفن) أى القبر (حفرة تكتم) من باب قتل (رائحة) أى
الميت (وتحريمه) من باب قتل أى تحفظه (من الساع) تجمع سبع مثل رجل ورجال وهو يقع على كل
ماله ثلاث بعدويه ويفترس أى والواجب من القبر ما يمنع ظهور رائحة الميت فتؤذى الأحياء ويمنع نبش
السبع له فيأكله وخرج بالحفرة مالموضع الميت على وجه الارض أو يبنى على الارض حيث لم يتعد
الحفر والادنى في سفينة أنتظروا وضوها الى الساحل ليدفن في البران قرب والا فالشهور
كانت عليه الامام الشافعي أن يشد بين لو حن ثلاثاً يتفخ ويلقى في البحر ليصل الى الساحل وان كان أهله
كفاراً فقد يجده مسلم فدفنه الى القلة فان القوة فيه بدور لو حن وتقلوه نحو حجر لم يأثموا ويسن ان
يستر القبر عند الدفن ثوب ونحوه لانه ربما ينكشف من الميت شيء فيستر بما يطلب اخفاؤه رجلاً كان
الميت أو امرأة وهو فيها أشكد والسنة الدفن في غير الليل ووقت كراهة الصلاة وجاز بلا كراهة دفنه
ليلاً مطلقاً أى سواء قصده وطلبه أم لا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يقصد والا فلا يجوز قال سليمان الجعفي
بقوله فلا يجوز للمعمدة الكراهة تنزيهاً وهذا في غير حرم مكة أما في فلا حرم ولا كراهة قياساً على
الصلاة فيه (وأكله قامة وبسطة) بان يقوم رجل معتدلاً بإسقاط يديه من تقعين قال الجعفي قوله

السابع السلام
فصل في أقل الدفن
حفرة تكتم رائحة
وتحريمه من الساع
وأكله قامة وبسطة

أوجور أو مرض بين
وما انفصل مبه جزء
ماكول ولويسيرا
الا الخصى (ومحرم)
الاكل من الضحية
الواجبة ويجب التصديق
بها كلها والسنة
أن يأكل من الضحية
المسنونة والا فضل
الاكل من كبدها
ويجب التصديق بجزء
من لحمها نياً والافضل
التصدق بها كلها الالتها
يتبرك بأكلها ومن لم يفعل
تصدق بثلاثها وأهدى
ثلاثها وأكل ثلاثها والسنة
أن يذبحها الرجل بنفسه
وأن يحضر الذبح من لم
يذبح بنفسه ويسى
ويكبر الله تعالى عند
الذبح ويصلي ويسلم

بأسطايديه أي غير قابض لأصابعهما وذلك مقدار أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ويسن أن يوضع
الميت في القبر على يمينه كما في الاضطجاع عند النوم فلو وضع على يساره كره ولم ينش كما قاله الحلي
(ويوضع خده) أي الأيمن بعد إزالة الكفن قاله البجيرمي (على التراب) أي يسن أن يفضي بخده
إلى الأرض أو إلى نحو اللثة لأنه أبلغ في اظهار الذل قال البجيرمي ويكره أن يجعل له فراش وخدة
بكسر الميم وصندوق لم يحتج إليه لأن في ذلك اضاءة المال أما إذا احتج إلى صندوق لداوة الأرض
أو نحوها كرهاؤها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به إلا حينئذ ويسن أن لا يسند وجه الميت ورجلاه إلى
جانب القبر وظهره بنحو لثة بكسر الباء وهو ما يعمل من الطين ورجعه لين بحذف التاء أو حجر لثلا
ينك على وجهه أو يستلقي على ظهره ولو كان بارض اللحد أو الشق نجاسة فقال الشوبري والوجه
أي القوى الظاهر يجوز وضع الميت عليها مطلقا ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة واختار
الاجوري التفصيل فقال إن كانت النجاسة من صديد الموتى كما في المقبرة المنوشة فيجوز وضعه عليها
أو من غيره كبول أو غائط فلا يجوز (ويجب توجيهه إلى القبلة) تنزيله منزلة المصلّي ويؤخذ من
ذلك عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيجوز استقباله واستدباره نعم الكافرة التي في بطنها جنين
مسلم نفخت فيه الروح ولم ترج حياته يجب استدباره إلى القبلة ليكون الجنين مستقبل القبلة لأن وجه
الجنين إلى ظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار فلا يدفن المسلم في مقابر الكفار
وعكسه فإن لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لأنه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله أولى
فإن رجعت حياته لم يجز دفنه معها بل يجب شق جوفها وأخراجه منه ولو مسلمة
(فصل) فيما يجب نبش الميت (نبش الميت) أي يكشف القبر الذي فيه الميت (لأربع خصال)
بل لا كثر من ذلك أحدها (للفصل) أي أو للتميم فيجب نبشه تداركا للظهر الواجب (إذا لم يتغير)
أي مالم يتن بخلاف ما لو دفن بلا كفن أو في حرير فلا نبش (و) ثانيها (لتوجيهه إلى القبلة) أي فيجب
نبشه إذا لم يتغير أيضا لتوجهه إلى القبلة قال الشوبري فرع إذا دفن مستلقا وتوجهه للقبلة بان كانت رجلاه
في البهاخرم ونش مالم يتغير وهو المتمد خلافا لما في متن الروض وشرحه انتهى (و) ثالثها (للمال إذا دفن
معه) أي أو وقع فيه مال خاتم أو غيره فيجب نبشه وإن تغير لا أخذه سواء طلب مالكة أم لا ومثله ما لو دفن
في مغضوب من أرض أو ثوب أو وجد ما يدفن أو يكفن فيه الميت فيجب نبشه وإن تغير ليرد كل لصاحبه
مالم يرش يقائه أي إذا طلب مالكة والأفلا ولو بلغ ثمانا لنفسه ومات لم ينش أو مال غيره وطلبه مالكة
نبش وشق جوفه وأخرج منه ورد لصاحبه إلا إذا ضمنه الورثة فلا يشق حينئذ على المتمد والفرق بين
مسألة الاتلاع والوقوع أن الاتلاع في شقة هتك حرمة الميت ولا كذلك الوقوع (و) رابعها (للرأوة)
إذا دفن جنيها معها وأمكن حياته) بأن يكون له ستة أشهر فأكثر فيجب النبش تداركا للواجب
لأنه يجب شق جوفها قبل الدفن فإن لم ترج حياته بقول القوابل حرم الشق لكن يخرج من القبر
ويؤخر الدفن حتى يموت ومن الغلط أن يقال يوضع نحو حجر على بطنها لموت فإن فيه قتل الجنين
وينش أيضا إن لحق الأرض بعد الدفن قيل أو نداوة لينقل وينش أيضا إذا احتج لمشاهدته للتفليق
على صفة فيه بأن قال إن ولدت ذكرا فانت غطائي طلقه أو أنثى فطلقتين فولدت ميتا ودفن ولم يعلم
أو لكون القاتل وهو من يبيع الأثر يلحقه بأحد المتازعين فيه وينش أيضا الكافر إذا دفن بالحرم
(فصل) في أنواع الاستعانات وأحكامها (الاستعانات أربع خصال) بل أكثر فالسنة والتاء
في قوله الاستعانات زائدة لأن كدأ الإعانات أو للصيرورة أي صيرورتها إعانات وليست للطلب
لأنه يندب تركها مطلقا سواء طلبها أم لا حتى لو أعانه غيره في صب الماء عليه عند الوضوء مثلا وهو

٦٧ ميت
ويؤضع خبده على
التراب
ويجب توجيهه إلى القبلة
(فصل) نبش الميت
لأربع خصال للفصل
إذا لم يتغير وتوجهه إلى
القبلة وللرأوة إذا دفن
معه وللرأوة إذا دفن
جنيها معها وأمكن
حياته
(فصل) الاستعانات
أربع خصال

على النبي عليه السلام
(فصل) والعقيقة
سنة مؤكدة ويدخل
وقتها بانفصال للولد
والأفضل ذبحها يوم
سابعه ولا يجزى فيها
الأماء يجزى في الضحية
وأقلها شاة عن كل مولود
والأفضل ذبح شاتين

سأكت متمكن من منعه ومن فعله نفسه كان خلاف الأولى وهو من العون بمعنى الظهير على الأمر
لأحدهما (مباحة) (ثانيها) (خلاف الأولى) (ثالثها) (مكرومة) (رابعها) (واجبة فالمباحة هي تقرب
الماء) أي إحضاره فلا بأس بها ولا يقال أنها خلاف الأولى لثبوتها عنه عليه السلام في مواطن كثيرة
(وخلاف الأولى هي صب الماء على نحو المتوضي) ولو من غير أهل العبادة وبلا طلب قال القليوبي لأن
الاعانة ترفه أي تنعم وتزين لا يليق بالمتعب هذا في حقه ^{لأنه كان يفعل ذلك لبيان}
الجواز ولذا لو قصد بها الشخص تعلم المعين لم تكن خلاف الأولى (والمكرومة هي لمن يغسل أعضائه)
أي ولو كان المعين أمرد وهو ممن بطونيات شعر وجهه والحرمه من وجه آخر (والواجبة هي للريض
عند العجز) أي فيجب الاعانة على العاجز ولو باجرة مثل ان فضلت عما يتبر في زكاة الفطر
والأضلى بالتيمم وأعاد ومثله من لم يقدر على القيام في الصلاة الاممين وبقى من الاعانة شيان سنة
وهي اعانة المنفرد عن الصف بموافقة في موضعه مثلاً وحرام وهي الاعانة على فعل الحرام.
فصل في ما يجب الزكاة فيه (الاموال التي يجب فيها الزكاة ستة أنواع) (أحدها) (النعم) بفتح العين
وقد نسكن اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكر ويؤنث وهي ابل وبقر والغنم والجرار والجراريس وغنم تجب
الزكاة فيها بشروط أربعة الأولى كونها بما فلا زكاة في غيرها من الحيوانات كحل وريق ومتولد بين
زكوي وغيره والثاني كونها نصاباً ^{وآوله في ابل خمس في كل خمس الى عشرين شهة ولو ذكراً ويجزيه}
عنها بغير الزكاة وفي خمس وعشرين شهة فان عدم ثبت مخاض نحل الاخراج وان وجدها
فحال الوجوب أو نعت فابن لبون أو حق وفي سب وثلاثين شهة لبون لها سكتان وفي سب وأربعين
شهة لها ثلاث وفي احدى وستين شهة لها أربع وللمجذعة آخر أسنان الزكاة وهو نهاية الحسن ثموراً
ونسلاً وقوة وفي سب وسبعين شهة لبون وفي احدى وتسعين شهة سكتان وفي مائة واحدى وعشرين شهة ثلاث
بنات لبون ويتبع ثم كل عشر يتغير الواجب في كل أربعين شهة لبون وفي كل خمسين شهة ^{وآوله في بقرة}
ثلاثون وفي كل ثلاثين شهة تسعة وفي كل أربعين شهة سكتان ^{وآوله في غنم أربعين شهة ففيتها شهة}
وفي مائة واحدى وعشرين شهة سكتان وفي مائتين وواحدة ثلاث وفي أربع مائة أربع شهة وفي كل مائة شهة
والشاة تجذعة ضأن لها شهة أو ثنية معز لها سكتان من غنم البلد أو مثليها ^{والثالث مضي الحول في ملكه}
ولكن إنتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب محول النصاب وان ماتت الامهات ^{والرابع اسامة}
مالك لها كل الحول لكن لو علفها قدراً تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سووم لم يضرب ^{ولا زكاة في عوامل في حرث أو نحوه لاقتنائها للاستعمال بان يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت}
ولا زكاة في عوامل في حرث أو نحوه لاقتنائها للاستعمال بان يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت
الزكاة لا للنماء كتاب البدن ومتاع الدار (والنوع الثاني) (التقدان) وهما الذهب والفضة ولو غير
مضروبين ولا زكاة في ذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً بوزن مكة تحديداً بقاءً والدينار نحو
ثمانين وربعون شهة شعيرة معتدلة لا قشر عليها وقطع من طرفها مادق وطال ولا في فضة حتى تبلغ
مائتي درهم وهي ثمانية وعشرون ريالاً ونصف تقريباً هذا ان كان في كل ريال درهمان من النحاس
فان كان فيه درهم فقط كانت خمسة وعشرين ريالاً في هذين النصابين ربع عشرهما في عشرين ديناراً
منهف دينار ونجب الزكاة في حلي تحرم كحل ذهب أو فضة للرجل وثمانية الدراهم والدنانير المنقوشة
المجمولة في الصلادة التي تعلق على عنق النساء والذهب المحيط على القماش فهو حرام ونجب زكاتها
وكذا ما يعلق على رؤس الصبيان نعم عصائب الذهب والفضة لا تحرم فلا زكاة فيها لأنها
للزينة وأما المعراة من الدراهم والدنانير بحيث تبطل بها المعاملة فمباحة ولم يجاب الزكاة
مع الإباحة تمتع ومما لا يحرم أيضاً سكر البكر وهو شئ يعمل في اليد وخلخال

مباحة وخلاف الأولى
ومكرومة وواجبة
فالمباحة هي تقرب
الماء وخلاف الأولى
هي صب الماء على نحو
المتوضي والمكرومة
هي لمن يغسل أعضائه
والواجبة هي للريض
عند العجز
فصل في الاموال التي
تلتزم فيها الزكاة ستة
أنواع النعم والتقدان
عن الذكر وشاة عن
الانثى ويطبخها بخلو
ولا يكسر عظمها بقدر
الامكان وبعثا للفقراء
في أما كنهم أحب من
ندائم اليها والتخاطب بها
من تلزمه نفقة المولود
ان أيسر بها قبل مضي
ستين يوماً من الولادة
ويستمر طلبها منه
حينئذ الى بلوغ المولود

قوله: ويتبع ثم كل عشر يتغير الواجب في كل أربعين شهة لبون وفي كل خمسين شهة ثلاثون وفي كل ثلاثين شهة تسعة وفي كل أربعين شهة سكتان

بفتح الحاء وهو شيء يعمل في الرجل قاله شيخنا أحمد النحراوي ليس امرأة وصبي أو لا عارتهما
أو إجارتهما لمنزله استعمالها أو لا بقصد شيء ^{أي بما يجزئ} وما يحرم أيضا ولو على امرأة أصبع من ذهب أو فضة
قاله بطريق الأولى ونجبت الزكاة أيضا في محل مكروه كضفة صغيرة للزينة خلخال أو غيره لا محل مباح
عليه ولم ينو كنزها كالحلي من ذلك ليس المرأة فلا زكاة فيه إلا أن أسرفت خلخال وزنه ثمانتا مثقال
مثلا فلا يحل لها ونجبت زكاته ويحل للرجل الخاتم من الفضة بل ليس به شئ فخرج بالعلم مالو وورث حلي
مباحا ولم يعمله حتى مضى عام فتجب زكاته لأنه لم ينو أمساكه لاستعمال مباح وخرج بعدم نية الكنز
مالو نوى كنزه فتجب زكاته أيضا ولو أنكر الحلي لم تجب زكاته أن قصد إصلاحه وأمكن بلا صوغ بأن
أمكن بالحام لقاء صورته وقصد إصلاحه فان لم يقصد إصلاحه بل قصد جعله شيعة أو دراهم أو كنزه
أولم يقصد شيئا أو أحوج أنكاره إلى صوغ وجبت زكاته وينقد حوله من حين أنكاره لأنه غير
مستعمل ولا معد للاستعمال قال الزبائدي ولو وجبت زكاة في حلي فاختلفت قيمته وزنه كسوار قيمته
ثلاثمائة وزنه ثمانتان اعتبرت القيمة على الأصح فيخير بين إخراج ربع عشر الحلي مشاعا بلسه للفقراء
وبين إخراج خمسة دراهم مضوغة قيمتها شعبة ونصف ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم لأن
فيه ضررا عليه وعلى المستحقين هذا محل إذا كان الحلي مباحا بان كان مكسورا ولم ينو إصلاحه أما لو كان
محرما لعنه كالإواني فلا أثر لزيادة القيمة أي بالمعبرة بوزنه لا بقيمته فيخرج خمسة دراهم إماما من
غيره أو منه أو يكسره أو يدفع ربع عشره مشاعا اه (وه) النوع الثالث (المعشرات) وهي الثوابت
الشاملة للشجر والزرع ولا زكاة في شيء إلا في رطب وعنب وما صلح للاقتيات من الحبوب كقمح
وشعير وأرز وعدس وذرة وحمص وباقلاء وهو الفول ودخن وهو نوع من الذرة إلا أنه
أصغر منها وجلبان بضم الجيم ويقال له الهرطبان بضم الهاء والطاء وماش وهو نوع من ثوان كان
يصلح للاقتيات فهو كل نادر أكثر البلوط المسماة بشرة الفؤاد وهي تشبه البلح قال في المصباح
والبلوط مثل تنور ثم شجر وقد يؤكل وربما دبح بقشره انتهى وكاليلت وهو ضرب من شعير ليس
فيه قشر قاله الجوهرى وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر صغار الحب وقال الأزهري حب
بين الخطئة والشعير ولا قشر له وكاليلت بفتحين نوع من الخطئة تكون في القشرة منه حبات
وقد يكون واحدة أو ثلاث وقال بعضهم هو نجبة سوداء تؤكل في الجذب وقيل هو مثل البر إلا أنه
غير الانقاء وقيل هو العدس فتجب الزكاة في جميع ذلك إذا وجدت شروطها بخلاف ما يؤكل تنقا
كالسكر واليتن والشمش والتفاح والبن وما يؤكل تدأويا كالمصطكي والفلفل بضم الفاء وهو من
الابزار قاله في المصباح ولا يجب العشر أن سقيت بلامونة كثيرة والا فنصفه وتجب زكاة الثابت
بمعنى أنه ينقد شيب وجوبها بدو صلاح الثمر واشتداد الحب على المالك لا على المستحق ولا في مال
الزكاة لأن حق المستحق إنما هو في الخالص الجاف ^{أي بغير رطوبة} وشروط وجوبها أن تبلغ خمسة أوسق تحديدا
وهي ألف وستمائة رطل بغدادية إذ لو سق غشتون صاعا فجموع خمسة ثلاثمائة صاع والصابغ أربعة
أمداد فيكون الصابغ ألف مائة ومائتي مد وبسام المالك وإن لم يباشر المالك ولا نائبه زراعتة كان
وقع الحب بنفسه من يد ماله عند حمل الغلة مثلا أو بالقاء نحو طير كان وقعت العاصير على السابل
فتناثر الحب ونبت فتجب الزكاة في ذلك أن بلغ نصابا وخرج بذلك المالك مما نبت من حب حمله
الشيل من دار الحرب إلى أرضا غير المملوكة لا حديد فلا زكاة فيه لأنه في غير المالك غير معين
أما لو كانت مملوكة فيملكه من نبت بأرضه ولو حمل الهواء أو الماء فحبا مملوكا فنبت بأرض فان
أعرض عنه مالكه فهو لصاحب الأرض وعليه زكاته أولم يعرض عنه فهو له وعليه
زكاته وأجرة مثل الأرض لصاحبها ويضم نوع من الثابت إلى نوع آخر كغيب مصري

والمعشرات

فإن لم يورس بها إلا بعد
مضى الستين لم تطلب
منه بل لو فعلها حينئذ
وقعت شاة لحم لا عقيقة
وحيث طلبت منه
لا يفعلها إلا من مال
نفسه ولو كان المولود
غنيا ومن بلغ ولم يبق
عنه له أن يبق عن
نفسه والسنة أن يؤذن
حين الولادة في أذن
المولود اليمنى وتقام
الصلاة في أذنه اليسرى
وإن بجنكه حينئذ
يخص من أهل الخير
بنو حلو كثر وأن
يخلق رأسه ولو أنش
وينصدق بوزن شعره
ذهبا أو فضة ويسمى
باسم من الإسماء الحسنة
والأفضل أن يكون
الحلق والتصديق

وشامي بخلاف اختلاف الجنس كثر بشعر ويخرج الزكاة عند اختلاف النوع من كل الأنواع بقسطه
 ان يستر فان عسر لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل منها اخرج الوسط لأعلاها ولا أدناها ورواها العام
 وهو اثنا عشر شهرا ان وقع حصادها في عام واحد بان يكون بين حصاد الأول والثاني أقل
 من اثني عشر شهرا عربية وان وقع زرعها في عامين بان كان بين زرع الأول وزرع الثاني اثنا عشر
 شهرا وبين حصاد الثاني والأول أقل من ذلك والمراد بوقوع حصادها في عام أن يبلغ أو ان
 الحصاد وان لم يقع بالفعل ومثل الزرعين الشرايين وقع الاطلاعان في عام وأن يتحد قطعها في عام
 واحد فالعبرة في الحبوب بالحصاد بالقوة وفي الثمار بالاطلاع نعم لو اتم الخيل في عام مرتين فلا يضم بل
 هو كشرة عامين الحاقا للنادر بالأعم الأغلب وكان الخيل كل ما شأنه أن لا يشر في العام إلا مرة واحدة
 في نوعه قال أحمد السحيمي وأفضل أنواع الكسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة وكان كل نبي له
 سحر فنه وكسب فكان آدم زراعا وأول صنعة عملت على وجه الأرض الحرث وأول من حرث آدم ثم
 أدركه التفت في آخر النهار فقال لحواة أزرعي فما قد بقي فصار زرعها شعيرا فتعجب من ذلك فأوحى
 الله تعالى لي يا أيتها الطاعت ابذري المشير وهو الشيطان فبدلت لها القمح بالشعير وقيل لما أعطى آدم
 في الهند اشتد به الجوع فجاءه جبريل بثورين أحمرين وثلاث حبات من الخنطة وقال له ذلك سمجتان
 ولحواة حبة واحدة فصار للذكر مثل حظ الأنثيين كل حبة وزنها مائة ألف درهم ومائتان درهم
 فزرع وحصد وطحن وخزن في أربع ساعات وكان أدريس في حياطا وكان نوع نجارا أي صناعا وكذا
 زكريا وكان إبراهيم بن أزا أي يبيع أنواع الملابس وكان موسى كاتباً يكتب التوراة بيده وكان نوح
 شبيب وكان داود خدأدا وكان سليمان يصفى الخوص وهو ورق النخل وكان نبينا يبيع ويشترى
 بنقود ونسنة ويحمل منها اشتراه إلى بيته فيقول بانه له أعطني أحمله فيقول صاحب الشيء أو لي بحمله
 لكن الشراء بعد البعثة أغلب وبعد الهجرة لم يحفظ البيع وأما الشراء فكثير وأجر أي بأن أجر
 ملكه على الغير واستأجر أي بأن استأجر على شخص لخط توبه مثلا ولا تستجار
 أغلب وأجر نفسه قبل النبوة لرعي الغنم ولخدمة للتجارة وشارك ووكل وتوكل والتوكيل أكثر
 وأهدى له وقبل وعوض ووهبه له وقبل واستعار انتهى فائدة نقل الشراوى عن الجمهورى
 أن الجنة من القمح حين نزلت من الجنة كانت قدر بيضة النعامة والبن من الزبد يضم الزاي ومكون
 الباء وهو ما يستخرج بوضع الماء والتحرير من لبن البقر والغنم وأطيب نعمة من المسك ثم صنفت
 في زمان فرعون فصارت الحبة قدر بيضة الدجاجة ثم صنفت حين قتل يحيى بن زكريا فصارت قدر
 بيضة الحمامة ثم صنفت فصارت قدر الدقة ثم قدر الحصة ثم صارت إلى ما هي عليه الآن فنسأل
 الله تعالى أن لا تصغر عنه اه قال القليوبي في شرح الميراج فائدة نادرة كان وزن حبة الخنطة
 في الجنة ثمانتي ألف درهم وثمانمائة درهم اه (والنوع الرابع) (أموال التجارة) وهي
 تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح بنية تجارة عند كل تصرف وتالحا صل أن شرط
 وجوب زكاتها ستة (أحدها) كون المال مملوكا بمعاوضة كسواء كان بغير ض أم نقداً من دين حال
 أم مؤجلا وكما لو صالح عليه عن دم أو أجر به نفسه سواء كانت المعاوضة غير محضة وهي التي لا تنفسد
 بفساد مقابلها كالنكاح والخلع أو محضة وهي التي تنفسد بذلك كالبيع والشراء والهبة بثواب
 وخرج بذلك ما ملك بغير معاوضة كإرث فاذا ترك لورثته عروضة تجارة لم تجب عليهم زكاتها وهي
 بلا ثواب واحتطاب (ثانيها) وجود نية التجارة حال المعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به
 غير ما فلا بد من نية متميزة وأن لم يحددها في كل تصرف بعد فراغ الشراء مثلا برأس المال
 ثالثا أن لا يقصد بالمال القنعة أي الامساك للانتفاع فان قصد بها انقطاع الحول فيحتاج إلى

حاشا شاهون

وأموال التجارة

والتسمية يوم السابع

وأفضل الأسماء محمد

فبعد الله فبعد الرحمن

والتسمية بملك الملوك

وقاضى القضاة وبعد

النبي حرام وبالأسماء

القبيلة ككتاب

ومره مكروهة

كتاب البين والذر

لا ينعقد كل منهما الا

من البالغ العاقل المختار

وبشرط أن يتلفظ به

وسمع نفسه ولا ينعقد

البين الا باسم من أسماء

الله تعالى أو صفة من

صفاته الخاصة به كقوله

والله أو وقدره الله أو

ورب الكعبة والحالف

بالمخلوق كالنبي والكعبة

حرام ويكفر به الحالف

ان قصد تعظيمه كتعظيم

الله فان لم يقصد ذلك

سواء كان

واجبها ربع عشر قيمة عروض التجارة

فهم مكروه فقط وينبغي
للشخص أن يصون
نفسه عن اليمين ولو
كان صادقا ومن حلف
على ترك شيء من
الفروض كالصلوات
الحسن أو على فعل حرام
كقطع الرحم عصي
ولزمه أن يمحن في يمينه
ويكفر أو على ترك
سنة كقضاء الحوائج
أو فعل مكروه كشراب
التبناك فالسنة أن
يمحن ويكفر أو على
فعل مباح أو تركه
كأكل الطعام واللبن
ودخول الدار فالأفضل
له أن لا يمحن في يمينه
(وكفارة اليمين) عتق
رقبة مؤمنة سليمة من
المعيبات الخلة بالعمل
أو إطعام عشرة مساكين
لكل واحد منهم مد
من غالب قوت البلد
أو كسوتهم ولو بمندبل

تجد يدنية مقرونة بتصرف وكذا ان قصد ما يعضه وان لم يمينه ويرجع في يمينه اليه وورثها مضي
حول من وقت الملك نعم ان ملكه بين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه بآية كان اشترى بعشرين
مثقالا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى يمين على حول النقد بخلاف ما لو اشترى بنصاب في الدمة
ثم قده في المجلس فانه ينقطع حول النقد ويبتدى حول التجارة من حين الشراء والفرق بين المسألتين
أن النقد لم يمين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الأولى وخامسها أن لا يرد جميع مال التجارة
في أثناء الحول الى نقد من جنس ما يقوم به وهو دون نصاب فان رد الى ذلك ثم اشترى به سلعة بكسر
السين أي بضاعة للتجارة ابتداء حولها من حين شرائها لتحقق نقص النصاب بالتخصيص بخلافه
قبله فانه مضمون أما لو رد بعض المال الى ما ذكر أو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كان
باعه بذراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب لحوله باق في جميع ذلك
مكادسها أن تبلغ قيمته آخر الحول نصابا أو دونه ومعه ما يكمل به كالمائة مائة درهم فابتاع
أي فاشترى بخمسين منها عرضا للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة
وخمسين فيضم لما عنده وتجب زكاة الجميع (واجبها) أي أموال التجارة (ربع عشر قيمة عروض
التجارة) فان ملكك بنقد ولو دون نصاب قومت به ولا بد في التقويم من عدلين فلو لم يبلغ نصابا
لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره وان ملكك بغيره كعرض ونكاح وخلع فبغالب نقد البلد صورة ذلك
في شخص زوج أمته أو خاله أو زوجته بعرض تنوي به التجارة وكذا لو تزوجت الحرة بعرض نوت به ذلك
ومثل ذلك مما لو ملكك عروض التجارة بصلح عن دم كان جني عليه شخص فوجب على ذلك
الشخص قصاص فصالح الجاني عليه وعفا بالدية بنية التجارة كان قال عفوت عنك بالدية فكانت الدية
بدلا عن القصاص فان لم يكن بالبلد نقد فبغالب نقد أقرب البلاد اليه فان غلب نقدان على التساوي تخير
بينهما ان بلغت نصابا بكل منهما وان بلغت نصابا بأحدهما دون الآخر قومت بتحقيق تمام النصاب به
وان ملكك بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به وما قابل غيره فبغالب نقد البلد ويعرف ما قابل غير نقد
بتقويمه ومعرفة نسبه للنقد حال المعارضة فان اختلفت الغالب وقت الشراء وآخر الحول اعتبر الثاني
لانه المعتبر في زكاة التجارة وقوله العبرة بما اشترى به وان أبطله السلطان أو كان الغالب غيره فعمله
فيما اشترى بالنقد لا بعرض كما تضمن ويضم ربح حاصل في أثناء الحول لأصل في الحول ان لم ينض
بما يقوم به بان لم ينض أصلا أو نض بغير ما يقوم به فلو اشترى عرضا قيمته مائتا درهم فصارت قيمته
آخر الحول ثلثمائة زكاهما أما اذا نض بما يقوم به فلا يضم الى الأصل بل يزكى الأصل عند حوله والربح
عند حوله فيفرد كل بحول وتضمن نض صار ناضا ذراهم ودنانير وتجب زكاة فطر رقيق تجارة مع زكاتها
لاختلاف سببها وهما البدن والمال فالأول فبسبب زكاة الفطر والثاني فبسبب زكاة التجارة
فلو كان مال التجارة مما تجب الزكاة في عينه كسائمة وثمر فلا تجتمع الزكاتان فيه بلا خلاف
بل ان كل نصاب احدي الزكاتين دون نصاب الأخرى كاربعة عشرة نصابا للتجارة لكن لم تبلغ
قيمتها نصابا آخر الحول وكنسج وثلاثين فأقل بلغت قيمتها نصابا آخر الحول وحجت زكاة ما كمل
نصابه وأن كل نصاب كل منها كاربعة عشرة نصابا للتجارة وبلغت قيمتها آخر الحول نصابا قدمت
في الوجوب زكاة العين على زكاة التجارة لقوتها للاتفاق عليها بخلاف زكاة التجارة ففيها قول
قديم بقدم الوجوب فيها ولهذا لا يكفر أحدهما بصورة السائمة أن يشترى مثلا أربعة عشرة من أول
الحرم وينوي فيها التجارة ثم تقوم آخر الحول تبلغ قيمتها نصاب تجارة فقد اجتمع فيها زكاتان زكاة
عين وزكاة تجارة وصورة الثمن أن يشترى مخرلا أو عينا من أول الحرم وينوي فيه وفيما يخرج منه
التجارة ثم يحول عليه الحول وقيمته مع ما يخرج منه تبلغ نصاب تجارة وكلت زكاة العين فيما يخرج منها

أيضا نبي تجب زكاة التجارة أيضا في نحو صوفها وألبانها مع إخراج زكاة العين عن السائمة وكذا
تجب زكاة التجارة عن الشجر ونحوه كالأرض من الف والكرناف وغيرهما كالجذع والتين أن
بلغت قيمتها وحدها نصابا عند تمام الحول مع إخراج زكاة العين عن الثمرة إذ ليس فيها زكاة عين فلا
تسقط عنها زكاة التجارة أملا ما فيه زكاة العين وهو الثمرة والحب أن يلبغا نصابا فلا بد خلان في التقويم
في هذا الحول فإن لم يبلغاه دخلا فيه فتقومان مع المذكورات وتجب في ذلك زكاة التجارة قال في المصباح
الكرناف بالكسر أصل السيف الذي يبقى بعد قطعه في جذع النخلة والسعف أغصان النخل ثم امت
بالخوص فإن زال الخوص عنها قيل بجريد والجذع بالكسر ساق النخلة والتين ساق الزرع بعد دياسته
أنهى وصورة ذلك أنه اشترى الأرض والنخل بقصد التجارة فيها وفيها يخرج منها أو الزرع بقصد
التجارة في حبه وتبته مثلاً فتجب زكاة العين في الثمر والحب أن يبلغ نصاباً وزكاة التجارة فيها وفيها
عدا هما إذ لا زكاة في عينه وإذا قطع الثمر والحب أخرجت زكاة عينهما ولا تجب بعد ذلك أن بقيا
في ملكه لا يها لا تعدد ثم يبتدىء حولهما للتجارة بعد القطع وأما الجذع والأرض والتين فلا
ينقطع حولهما بما ذكر بل يكمل على ما مضى منه ثم عند تمام حول التجارة للثمر والحب يضمان
للجذع والأرض والتين في التقويم لافي الحول لا خلا فهما في ابتدائه ولو تقدم حول زكاة التجارة على
حول زكاة العين بأن اشترى بمال التجارة بعد ستة أشهر من حولها نصاب سائمة أو اشترى به معلوفة
للتجارة ثم أسامها وجبت زكاتها عند تمام حولها ثم يفتتح من تمامه حولاً لزكاة العين أبداً أي فتجب
في بقية الأعوام صورة ذلك أن يشتري عشر من مقطعا قاشا للتجارة من أول المحرم وتمسك عنده
سنة أشهر ثم يبيعها ويشتري بثمانها سائمة وبعد مضي ستة أشهر أخرى قومت فبلغت قيمتها نصاباً
فقد اجتمع فيها زكاتها وسبق حول التجارة فيزكها في هذا الحول زكاة تجارة وفي كل حول بعده
زكاة عين فلا يستأنف الحول بالمبادلة المذكورة بل يستمر قال شيخ الإسلام في شرح المنهج وزكاة
كمال قراض على مالكه وان ظهر فيه ربح لا يملكه إذا المائل إنما يملك حصته بالقسمة لا بالظهور كما أن
العامل في الجمالة إنما يستحق الجعل بفرأغه من العمل فإن أخرجهما من غير هذا أو منه حسبت من
الربح كالمؤن التي تلزم المال من اجرة الدلال والكيل وغيرهما والجعل بالضم الأجر (و) النوع
الخامس (الركاز) وهو بكسر الراء دفين جاهلية وهم من قبل الإسلام أي بعثته فيشمل ما لو كان
الداف من قوم موسى وعيسى أو غيرهما كيوسف فإن لم يكن مد فونا بل كان ظاهراً فإن علم أنه ظهر
بنحو سبل فهو ركاز أيضاً لأنه دفين بحسب ما كان وإلا فهو لقطعة وكذا إن شك فإن وجده من هو
من أهل الزكاة بموت أو ملك أحياء زكاة الركاز ومثل الموات القبور الجاهلية والقلاع بكسر القاف
جمع قلعة بفتحها كركبة ورقاب وهو حصن تمتنع في جبل بعيد عن البلد وإن وجده بمسجد أو شارع
أو وجده دفين إسلامي كان يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام فإن علم مالكه
وجب رده عليه لأنه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه وإن لم يعلم مالكه فلقطة يعرفه
الواجب منه ثم له أن يملكه بأن لم يظهر مالكه وكذا إن لم يعلم هل هو جاهلي أو إسلامي بأن كان بما
حضر مثله في الجاهلية والإسلام أو بما لا أثر عليه كالنخل والحل فإن علم أن مالكه بلغته الدعوة
وعاند فهو في. قال الزيادي وابن وجد في ملك حربي في دار الحرب فيه حكم النبي وإن دخل
دارهم بأمانهم فردة على مالكه وجوباً وإن أخذ قهراً فهو غنمة انتهى (و) الواجب فيه إن بلغ
نصاباً الخمس في حال يصرف لأهل الزكاة (و) النوع السادس (المعدن) وهو مكان خلق الله تعالى
فيه ذمياً أو فضة موات أو ملك له فيجب على من استخرج ذلك ربع عشره نجالاً إن بلغ نصاباً
فيضم بعض المخرج إلى بعض إن اتحد معدن عرفاً بأن يكون في مكان واحد وإن كانت حفرة

والركاز والمعدن

يعطى لكل واحد منهم
ويستخير الشخص بين
هذه الثلاثة ولو كان
غنياً فإن عجز عنها لم
مبام ثلاثة أيام.
(فصل) والنذر فسان
منجز ومعلق فالمنجز
كقول الناذر لله على
كذا أو نذرت لله كذا
ويلزمه الوفاء بما نذره
حالا والمعلق فسان
قسم معلق على حصول
نعمة أو اندفاع نعمة
كقوله إن شفاني الله
أو إن سلمني من كذا فله
على كذا فإذا وجد
المعلق عليه لزمه الوفاء
بالمندور حالا وقسم
معلق على فعل شيء
أو تركه كقوله إن دخلت
الدار أو إن لم أكلم
زيداً على كذا فإذا
وجد المعلق عليه
وجب على الناذر الوفاء
بالمندور أو كفارة
بمين وهو مخير بينها
ولا ينقذ نذر الحرام
كقتل النفس بغير حق

متعددة وتتابع عمل ولا يضرك قطع العمل لعذر كإصلاح آلة ومريض وإن طال الزمان عرقاً فإن اختلف
المعدن أو قطع العمل بلا عذر فلا يضم أول لثاني في إكمال النصاب وإن قصر الزمن ويضم ثانيهما ملكه
من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كإثبات في إكماله فإن كمل به النصاب زكى الثاني
لأن كان ثانياً ملكه غنائماً فلا يلزمه زكاته حتى يعلم سلامته لتحقيق الزموم فلو استخرج من المعدن تسعة عشر
مهما لا بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ويجب في المثقال كاتجب فيه فلو كان ثانياً لثلاثة
عشر من غير المعدن لا فرع كاتجب زكاة الفطر بأدراك وقت تمام الغروب من آخر يوم من رمضان مع
أدراك جزئه قبله من رمضان أيضاً كمن مات بعد الغروب أو معه دون من ولد بعده أو معه على كل نحو
وعبد صغير وكبير ذكر وغيره الا خمسة الأول من لا يفضل عن مسكن وخادم يحتاجها وملبس يليق
به وعن قوت من تلزمه نفقته ولو حيواناً ليلة العيد ويومه مما يخرج في زكاة الفطر والمراد بمحتاجه الخادم
أن يحتاجه لخدمته لمريض أو كبير أو ضخامة مانعة من خدمة نفسه وتنصيب يائي أن يخدم نفسه أو لخدمة
معه لا لعمله في أرضه وما شئت والمنصب وزن مسجد أي علو ورفعة وكالقوت ذكيت ثوب أو بدله
الذي يليق به لتردده في حوائجه وكذا ملائحته من نحو سمك وكعك وهو من الخبز البابس ونقل يضم
النون وهو مجموع الثمرات وغير ذلك وخرج بذلك الذين ولو لادى فلا يشترط فضلها عنه على المعتمد
والثاني امرأة غنية لها زوج معسر وهي في طاعته فلا تلزمها فطرتها لكن يسن لها أن تخرجها عن نفسها
وكذا كل من سقطت فطرته لتحمل الغير له يسن له أن يخرج عن نفسه إن لم يخرجها التحميل ومن المعسر
الراقي فلا تجب عليه زكاة زوجته ولو حرة وخرج بفطرتها فطرة غيرهما كأمها وأولادها والديها
فتلزمها ولو كان الزوج حقيقاً يرضى وشجوب فطرتها على نفسها لزمها شافعية ترى الوجوب على الزوج
فلا وجوب على واحد منهما لعدم اعتقاد كل أنها عليه بخلاف عكسه فانها تجب على الزوج لأن كلا
منهما حينئذ يرى الوجوب على نفسه الزوج بطريق التحمل وهي بطريق الاستقلال أما
إذا لم تكن المرأة في طاعته بان كانت ناشرة فانها تحمّلها حينئذ ومثلها صغيرة لا تطبق الوطء فلا تجب
فطرتها على زوجها وأما الأمة المزوجة التي تزوجها معسر فان فطرتها تلزمها ويستحملها عنها سيدها
بخلاف ما إذا كان مؤسراً فيجب عليه فطرتها ولو زوج أمته بعدة لزمه فطرتها قطعاً والثالث
مكاتب كتابه صحيحة فلا تجب عليه ولا على سيده لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابه فاسدة حيث
تجب فطرته على سيده وإن لم تجب عليه نفقته والرابع العبد في بيت المال والخامس العبد الموقوف
ولو على معين كدرية ورباط ورجل والفقير المملوك للجد فلا تلزم فطرة هؤلاء الثلاثة على
أنفسهم وعلى غيرهم لضعف ملك المكاتب وسيده منه كالأجنبي وليس للأخيرين مما للزم معين
يلزم بها ولا يجب الفطرة لكل واحد صاع من صاعين بل للمؤدي عنه وإن كان المؤدي بغيرها من
جنس واحد فلا يعض الصاع عن واحد فان أعطى الميركي أعلى من غالب قوت البلد جاز لأنه زاد خيراً
ولا يجزى أقل من صاع إلا لمن ينفقه مكاتب وراقي مشترك بين مؤسرو معسر ومن لم يجد إلا بعض
صاع بشرط أن يكون ذلك البعض مشمولاً فيجزى كلاً منهم أقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضي
لزوم الزكاة ومن لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من تلزمه نفقته بملك أو قرابة أو نكاح إلا أن يكون
من تلزمه نفقته كافراً أو يكون زوجة أبيه أو أمه أو ولدته أبيه حيث لزم الولد نفقته فلا تلزمه
فطرتها وإن لزمته نفقته لأن الأصل في الفطرة والنفقة الأب وهو معسر والفطرة لا تلزم المعسر
بخلاف النفقة فيحملها الولد ولأن عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف عدم النفقة أما
من لا تلزمه فطرة نفسه كالكافر فلا تلزمه فطرة من تلزمه نفقته نعم يلزم الكافر فطرة رقيقه

وصيام العبدین ولا نذر
المكروه كالصلاة
في المقبرة والحمام والنذر
لاحد أبويه أو أحد
أولاده وكذا نذر
المباح كالاكل واللبس
والنوم ولا كفارة فيه
تسعة زيارة نبينا محمد
في سنة مؤكدة لكل
أحد وتأكيد للحجاج
أكثر وتركها مع
التمكن منها حرة
عظيمة وحرمان من
خير كثير وانكارها
ضلال كبير وخسران
مبين والافضل
للحجاج تقديمها على
الحج إن كان الوقت
واسعاً يمكن فيه
تحصيل الحج بعدها
(ويستحب) لقاصد
الزيارة أن يكثّر
في طريقه من الصلاة
والسلام عليه ^{عليه السلام} وأن
يزيد من ذلك إذا رأى
حرم المدينة وأشجارها
وأن يقتل عند وصول
المدينة قبل دخولها

(فصل) يجب الصوم
رمضان بأحد أمور
خمس أحدها كمال
شعبان ثلاثين يوماً

الملاصق له من غير
تمشيش وأقله السلام
عليك يا رسول الله ﷺ
ومن شاء فليطول ثم
يتأخر جهة يمينه قدر
ذراع فيسلم على أبي
بكر الصديق رضي الله
عنه ثم يتأخر جهة يمينه
قدر ذراع أيضاً فيسلم
على عمر الفاروق ابن
الخطاب رضي الله عنه
ثم يرجع إلى موقفه
الأول قبالة الوجه
الشريف ويتوسل به
في حق نفسه ويستشفع
به إلى ربه سبحانه وتعالى
ثم ينتقل إلى جهة رأس
القبر الشريف ويستقبل
القبلة فيكون القبر
الشريف عن شماله
ويدعو بما أحب لنفسه
ولأحبائه وللسلمين
ومكذا يفعل كلما أراد

تغير المالك بغيره أو زوال ملك عن ماله المعجل عنه أو تغير القابض بغيره بغير الزكاة المعجلة أو إقرار بريق
وهو مجهول النسب استردده المالك من القابض أن يبين أنه زكاة معجل وأعله القابض فإن لم يبين ذلك ولم
يعلمه القابض لم يستردده لتغير بتركه إلا علام عند الدفع فيقع تطوعاً أو خاتمة أو شروطاً وجوب الزكاة
فأربعة أمور ما حرمه ولو للبعض بأن ملك الأموال ببعضها الحر فلا زكاة على رقيق ولو مكاناً وثانيتها
السلام فلا زكاة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يلزم إداؤها ولا قضائها كالصلاة والصوم وأما وجوب
إخراج زكاة المرتد التي وجبت عليه حال رده فموقوف عليك فان مات مرتداً بأن أن لا زكاة عليه عنيته
أن لا مال له بل جميعه في أو أسلم تركي للناضي في الردة مالم يكن زكاة في رده فانه يجوز له كالأطعم عن
الكفارة فيها وتكون نيته للتميز لا للعبادة وإما وجوب الاستقرار فليس بموقوف لأن شرطه الإسلام
ولو فيها قضى أتم التي وجبت قبل الردة فهي من الديون فتخرج من ماله حال رده فهرأ عنه نحو ما أتم
بعد ذلك أم مات مرتداً أو ثالثاً تغير مالك فلا زكاة في مال يت مال جنين موقوف لأجله لعدم
تعين المالك ومثله ربيع الموقوف على جهة عامه دون الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لاني عنه
ومن الجهة العامة الموقوف على إمام المسجد أو مؤذنه لأنه لم يرد به شخص معين وإنما أريد به كل من
اتصف بهذا الوصف ورابعها تحول الآ في ستة أمور الأول في نابت والثاني في معدن والثالث في زكاة
والرابع في زكاة الفطر فاذا ولد له ولد قبل الغروب أخرجه الزكاة عنه والخامس النجاس فانه يركب بحول
أصله والسادس في ربح فانه يركب بحول أصله أيضاً نحو ما يحصل بزيادة في نفس العرض كسفن حيوان
وولد وثمره أو بارتفاع الأسواق ولو باع العرض بدون قيمته تركي القيمة أو بأكثر منها ففي زكاة الزائد
منها وجهان أرجمتهما الوجوب ويحمل زكاة الربح بحول أصله أن لم ينص من جنس ما يقوم به كأن اشترى
متاعاً بمائتي درهم وحال عليه الحول وقيمتها ثلاثمائة درهم ولم يبعه بل أمسكه عنده أو نص من غير
الجنس في أثناء الحول كأن اشترى متاعاً بمائتي درهم وباعه بدنانير فيركب المائة بحول المائتين والآبان
صار الكل غرضاً من الجنس في أثناء الحول وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه
ركب الزائد بحوله لا بحول أصله ويعتبر أيضاً في وجوب الزكاة نصاباً وتمكن من أدائها ولكن النصاب
نسب لوجوبها لا شرط له ولا يمكن شرطاً لضمائها لاستقرارها لا لوجوبها فلو لم يوجد النصاب
لم تجب الزكاة من أصلها بخلاف التمكن فانه شرط للضمان لا لأصل الوجوب فلو لم يوجد لم يضمن للاصناف
تحقق عليه يلفظ فقال لنا مالك وجبت زكاته ولم تخرج ولا أتم فالوجوب متوقف على وجود
السبب وهو ملك النصاب لا على الشرط وهو التمكن من إخراجها ولا يعتبر في وجوب الزكاة بلوغ
ولا عقل ولا رشد فتجب في مال صبي ومجنون وسفيه والمخاطب بالخراج عنه وليه أن كان يرى أي
يعتقد ذلك كشافق وان لم يكن المولى عليه يراه إذا العبرة بتقيدة الولي فاذا لم يخرجها وتلف المال قبل
كمال المولى عليه سقطت عنه إذا لم يخاطب بالخراج قبل كماله وضمن المولى أن قصر نعمه أن كان تأخير
مخوفاً من تعزيم الحاكم الحق له إذا بلغ المولى عليه وقتله أو جنيته كان ذلك عذراً فالأولى له حينئذ أن
يجمع ما وجب عليه من الزكوات إلى الكمال فإن لم يكن تأخير خوف ذلك مثلاً حرم عليه والله أعلم
(وهذا تأخر ما يستره الله تبارك وتعالى على خدمة هذه المقدمة المرضية عند أهل الشريعة لكن لما
كان الصوم ركناً من أركان الإسلام وقد تركه المصنف أردت أن أكتبه بأذيال الخدمة
ضاماً له إلى هذه المقدمة تبركاً بها وترك الحرج وأن كان كذلك ابتكالا على المطولات ولأن له كتاباً
مستقلة معلومة بالنسك ولشدّة الاحتياج إلى الصوم لأنه أكثر تمقوفاً من الحج لكثرة أفراد من يجب
عليه الصوم وهذا أو أن الشروع في المقصود بموت الملك المعبود وبالله التوفيق لا حرج من طريق
(فصل) فيما يجب به الصيام (يجب صوم رمضان بأحد أمور خمسة أحدها كمال شعبان ثلاثين يوماً) أي

من الرواية في شعبان مثلاً قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ يحفظ في شعبان ما لا يحفظ
 في غيره هذا دليل على أن إكمال شعبان ثلاثين يوماً من الرواية لا من الحساب (وإنما برؤية الهلال)
 أي هلال رمضان (في حق من رآه وإن كان فاسقاً) ولا بد من رؤيته ليلاً ولا أنزل رؤيته نهاراً لقوله
 ﷺ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً أي ليصم كل منكم
 وليفطر كل منكم قوله لرؤيته فيه استخداً لأن الضمير في الأول عائد على هلال رمضان والثاني على
 هلال شوال قال المدائني واللام بمعنى بعد أي بعد رؤيته كما قاله ابن هشام في المغني قوله وأفطروا بقطع
 الهزمة أي ادخلوا في وقت الفطر فالحزمة للصيرورة كما في الصباح قوله فان غم بضم الغين أي استتر
 بالغيام والضمير عائد على هلال رمضان وخميلة أدغم هلال شوال فيكمل رمضان ثلاثين قاله السويفي
 والأمانة الدالة على دخول رمضان كإيقاد القناديل المعلقة بالمناير وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به
 العادة في حكم الرواية (وإنما يشبوه) أي رواية الهلال (في حق من لم يره بعدل شهادة) أي واحد وإن
 كان الرائي حديد البصر نقله السويفي عن الشبراملي ولا بد من حكم الحاكم به فلا يكفي مجرد شهادة العدل
 وخرج بالعدل الفاسق وخرج بعدل الشهادة عدل الرواية كعبد وامرأة وتكفي العدالة الظاهرة وهي
 المرادة بالمستور وإذا صمتا برؤية عدل ثلاثين يوماً أفطروا وإن لم يرا الهلال ولم يكن غم ولا يرد لزوم
 الإفطار بواحد لثبوت ذلك جُملةً إذ الشيء ثبت جُملةً بما لا يثبت به أصلاً وأعلم بأنه ثبت بمرمضان
 بشهادة العدل وإن دل الحساب القطعي على عدم إمكان رؤيته كما نقله ابن قاسم عن الرملي وهو المعتمد
 خلافاً لما نقله القليوبي فإنه ضعيف فليحفظ قال ذلك كله المدائني قال المرغني مؤيداً لا يكتفاه
 في ثبوته بالعدل الواحد فاصح عن ابن عمر رضي الله عنهما أخبرت رسول الله ﷺ أني رأيت الهلال
 فصام وأمر الناس بصيامه أو قوله أخبرت رسول الله ﷺ أني بلفظ الشهادة ويكفي في الشهادة أشهد أني
 رأيت الهلال وإن لم يقل وأن غداً من رمضان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ومثله سائر
 العبادات كالوقوف بالنسبة لهلال ذي الحجة وهي شهادة حسبة بكسر الحاء أي لا امرجوها ثواب الدنيا
 فلا تحتاج إلى سبق دعوى قال المدائني ولو رجع عن شهادته بعد شروعه في الصوم أو بعد حكم الحاكم
 ولو قبل شروعه لم يهرم الصوم ويفطرون باتمام العدة وإن لم يروا هلال شوال (ورأبها بأخبار عدل
 رواية مؤثوق به) قال الزبيري ومثله مؤثوق بزوجه وجاربه وصدقه (سواء وقع في القلب صدقه
 أم لا) قال الشافعي خلافاً لما ذكره في شرح المنهج وإن تبعه بعض الخوارج (أو غير مؤثوق به)
 كفاسق (إن وقع في القلب صدقه) ولذا قال المدائني عند قول الخطيب ويجب الصوم أيضاً على من
 أخبره مؤثوق به بالرواية إن اعتقد صدقه وإن لم يذكره عند القاضي قوله مؤثوق به ليس بقيد بل المراد
 على اعتقاد الصدق ولو كان المخبر كافراً أو فاسقاً أو رقيقاً أو صغيراً ثم قال السويفي عند قول الخطيب ذلك
 أيضاً قوله أن اعتقد صدقه ليس بقيد فالمراد على أحد أمرين كون المخبر مؤثوقاً به أو اعتقاد صدقه اه قال
 الشافعي ولو رآه فاسق جهل الحاكم فسقه جازله الأقدام على الشهادة بل وجب أن نوقف ثبوت الصوم
 عليها (ورأبها بظن دخول رمضان بالاجتهاد فيمن أشبه عليه ذلك) بأن كان أسيراً ملوكاً محبوساً أو غيرها
 قاله المدائني قال الباجوري فلو أشبه عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهد فان ظن دخوله بالاجتهاد
 صام فان وقع فاداءه وإلا فان كان بعده فقتضاه وإن كان قبله وقع له تفلاً وصامه في وقته أن أدركه
 والافتضاء اه فتلخص أن سبب وجوب الصيام خمسة أركان على سبيل العموم أي عموم الناس وأنها
 استكمال شعبان ثلاثين يوماً وثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عند حاكم وثلاثة على سبيل
 الخصوص أي خصوص الناس وهو الباقي من الخمسة لا تنبيه لا يجب الصوم ولا يجوز بقول المنجم وهو

وإنما برؤية الهلال
 في حق من رآه وإن كان
 فاسقاً وإنما يشبوه
 في حق من لم يره بعدل
 شهادة ورأبها بأخبار
 عدل رواية مؤثوق به
 سواء وقع في القلب
 صدقه أم لا أو غير
 مؤثوق به إن وقع
 في القلب صدقه
 ورأبها بظن دخول
 رمضان بالاجتهاد
 فيمن أشبه عليه ذلك
 الزبارة وينبغي له لزوم
 الادب مدة اقامته
 بالمدينة وأن يحافظ على
 الاعتكاف في مسجده
 كلما دخله وعلى
 الصلاة فيه خصوصاً
 مع الجماعة وأن يكثّر
 من الصوم والصدقة
 وتلاوة القرآن وأنواع
 العبادة وأن يزور
 أهل البقيع خصوصاً
 يوم الجمعة والشهداء
 بأحد وأفضله يوم
 الخميس ومجد قباء
 وأفضله يوم السبت

(فصل) شروط صحته
 أربعة أشياء إسلام
 وعقل ونفاة من نحو
 حيض وعلم يكون
 الوقت قابلاً للصوم.
 (فصل) شروط
 وجوبه خمسة أشياء
 إسلام وتكليف
 وإطاقة وصحة وإقامة
 وبقية المشاهد بالمدينة
 وهي مشهورة هناك
 فإذا أراد الفردوع
 المسجد الشريف وفعل
 مثل ما فعل أول
 الدخول وسأل الله تعالى
 أن لا يجعل هذا آخر
 العهد بزيارة هذا النبي
 الأعظم عليه السلام وخاتمة
 بني لى لكل شخص أن
 يقصد بجميع أعماله
 وجه الله تعالى فقط
 حتى يكون من المخلصين
 والافهم من أهل
 الرياء الذين يلعب بهم
 الشيطان ولا يحدون
 لأعمالهم ثواباً يوم
 القيامة وأن يحسن
 المعاملة مع جميع الخلق
 في جميع أمور الدنيا
 والدين ليكون
 سليم العاقبة إذا
 لقي الله تعالى وأن

من يعتقد أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني لكن يجب عليه أن يعمل بحسبه وكذلك من صدقه
 كالصلاة فإنه إذا اعتقد دخول وقت الصلاة فإنه يعمل بذلك ومثل المنجم الحاسب وهو من يعتقد
 أي يتكلم ويتكلم بمنزلة القمر في تقدير سيره ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم
 في النوم بأن الليلة أول رمضان لفقد ضبط الراي لا للشك في تحقق الرؤية إن تحقق الرؤية (فرع)
 وإذا روى الهلال بمحل لزم حكمه محلاً قريباً منه ويحصل القرب باتحاد المطلع بأن يكون غروب
 الشمس والكواكب وطلوعها في البلدين في وقت واحد وهذا عند علماء الفلك والذي عليه الفقهاء أن
 لا تكون مسافة ما بين المحليين أربعة وعشرين فرسخاً من أي جهة كانت. وأعلم أنه متى حصلت
 الرؤية في البلد الشرقي لزم رؤيته في البلد الغربي دون عكسه ولو سافر من صام إلى محل بعيد من محل
 رؤيته وافق أهله في الصوم آخر فلو عيّد قبل سفره ثم أدر كهم بعده صائمين أمك معهم وإن تم
 القدر ثلاثين لا تنصّر منهم أو سافر من البعيد إلى محل الرؤية عيّد معهم وقضى يوماً أن صام بمائة
 وعشرين وإن صام تسعة وعشرين فلا قضاء وهذا الحكم لا يختص بالصوم بل يجري في غيره
 أيضاً حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر إلى بلد فوجد صائمين لم تغرب وتجب الاعتادة.
 (فصل) في شروط صحة الصوم (شروط صحته) أي الصوم سواء كان فرضاً أو نفلاً (أربعة أشياء) أحدها
 (إسلام) أي في الحال فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد (و) ثانياً (عقل) أي تمييز فيخرج به المجنون
 ونحوه والصبي إذا لم يميز عنده وليس المراد به العقل الطبيعي لأنه لا يخرج به حيث الصبي والنفساء (ثالثاً) من
 نحو حيض) كنفائس وولادة ولو لعلقة أو مضغة وإن لم تر دمًا ويحرم على الحائض والنفساء الامتناع بنية
 الصوم والأفلا يجب تعاطي مفطر وكذا نحو العبد كقضاء بنية. وأعلم أن هذه الشروط الثلاثة
 تعتبر وجودها في جميع النهار فلوارتد أو زال تمييزه مجنون أو وجد نحو الحيض في جزء منه بطل صومه
 (و) رابعها (علم) أو ظن (بكون الوقت قابلاً للصوم) فلا يصح صوم من لم يعلم ذلك بأن ظن دخوله أو
 استوى الأمران عنده والوقت الذي لا يقبل الصوم هو العيدان وأيام التشريق وهي ثلاثة بعد عيد الأضحي.
 (فصل) في شروط وجوب الصوم (شروط وجوبه) أي صوم رمضان (خمس أشياء) أحدها
 (إسلام) أي ولو فيما مضى فيشمل المرتد لأنه مخاطب بالأداء كالمسلم لسبق إسلامه (و) ثانياً (تكليف)
 أي بلوغ وعقل فلا يجب الصوم على صبي ومجنون ومعنى عليه وسكران أم القضاة فيجب على السكران
 سكرًا مستغفراً والمعنى عليه مطلقاً أي سواء تكرر بالانغماء أو لا لكن على الفور عند التعدي وعلى
 التراخي عند عدمه بخلاف الصلاة لا يجب عليه قضاؤها إلا إذا كان متعدياً بانغمائه ويجب على
 المجنون عند التعدي (و) ثالثاً (إطاقة) أي قدرة للصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض
 يبيح التيمم (و) رابعها (صحّة) فلا يجب على مريض قال في شرح المنهج وبإباح تركه بنية الترخّص
 للمريض بضم مع الصوم ضرراً ببيع التيمم وإن طرأ على الصوم ثم للمرض أن كان مطلقاً فله ترك
 النية أو مطلقاً فإن كان يوجد وقت الشروع فله تركها والأفان عاد واحتاج إلى الإفطار فطر ثم قال
 الزيادي وأفتى الأذرع أخذاً من هنا أنه يلزم الحصادين أي ونحوهم ببيت النية كل ليلة ثم من لحقه
 منهم مشقة شديدة أفطر والإفلا (و) خامسها (إقامة) فيباح ترك الصوم لسفر طويل بنية
 الترخّص فإن تضرّر به فالفطر أفضل والأفطر أفضل قال الزيادي وذلك بأن يفارق مباشرة
 تجاوزته في صلاة المسافر قبل الفجر يقيناً فلو نوى ليلاً ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر
 أو بعده لم يفطر ويستثنى من ذلك مذهب السفر فلا يباح له الفطر لأنه يؤدي إلى إسقاط الوجوب
 بالكلية وإنما يظهر جواز الفطر فيمن برجوا إقامة يقضي فيها قاله الشبكي وأعتده شيخنا الرملي اهـ

(فصل في أوكان الصوم) **(أركانها)** أي الصوم فرضاً كان أو نقلاً (ثلاثة أشياء) قال الزبيري هذا هو المشهور وجعلها في الأنوار أربعة والرابع قابلية الوقت للصوم اهـ **(أركانها)** (نية ليلاً لكل يوم في الفرض) **(وعملها القلب ولا بد أن يستحضر حقيقة الصوم التي هي الامساك عن المفطر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلاً ثم يقصد إيقاع هذا المستحضر ولا تنكف النية باللسان دون القلب كما لا يشترط التلفظ بها قطعاً لكنه يندب ليعاين اللسان القلب ويعلم من كون محلها ما ذكرناه لو نوى الصوم بقلبه في أثناء الصلاة صحّت نيته قال الزبيري لو نوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الأول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نوى النية فيه عند مالك كما يسن له أن ينوي أول اليوم الذي نسبها فيه ليحصل له صومه عند أي حنيفة وروى أصح أن يحل أن قلده إذا كان محتسباً بعبادة فاسدة في اعتقاده كونه محرماً ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لأن الأصل عدم وقوعها ليلاً إذا أحل في كل حادث تقدّر يومه بأقرب زمن بخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر أولاً فإنه يصح للتردد في النية **(قوله في الفرض يخرج به النفل فيكفي فيه نية بالنهار قبل الزوال بشرط اتقاء المنا في قبل النية كما كل وجماع وكفر وخيض ونفاس وجنون والأفلا يصح الصوم قال في شرح المنهج فقد دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقالت لا قال فاني إذا أصوم قالت ودخل على يوم آخر فقال أعندكم شيء قلت نعم قال إذا أفطر وإن كنت فرضت الصوم رواه الدارقطني والبيهقي وخارج بالمنا في الصوم مما لا ينافي فيه قال الرضائي ولو أمتنع ولم ينو صوماً ثم تمضض ولم يبالغ فسبق ما في المضض إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع صحّ وكذا كل ما لا يبطل الصوم كالأكل على الأكل والشرب قال النووي وهذه مسألة نفيسة وقد طلبتها سنين حتى وجدت لها قللاً والحدّ ومثل ذلك ما إذا بالغ لآلة نجاسة فيه أو أنه فسق الماء فإنه لا يضرب وقوله في الفرض ولو نذر أو قضاء أو كفارة أو كان النابوي صياً أو أمية الإمام في الاستسقاء وليس لنا صوم نفيل يشترط فيه التبييت الأصوم الصبي **(يلغزبه ويقال لنا صوم نفيل يشترط فيه التبييت النية)** **(قوله ليلاً أي بين الغروب وطلوع الفجر دليل وجوب إيقاع النية ليلاً بمعنى وجوب التبييت قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني أي من لم يبيت نية الصيام قبل الفجر فلا صيام له صحيح والمراد بتبييتها إيقاعها في جزء من أجزاء الليل من الغروب إلى الفجر وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له وقوله لم يجمع بضم الياء وسكون الجيم أو بفتح الياء والميم معناه من لم يعمزم على الصيام فينويه وأقل النية في رمضان نويت الصوم غداً من رمضان فلا بد من الإتيان بقوله من رمضان لأن التعيين شرط في نية صوم الفرض ولا يحصل إلا بذلك لا بمجرد ذكر الغداً فإن جمع بينهما كان أمكن فأكف ذلك التبييت ولا يجب التعرض له ولا يحصل به تعيين ورمضان مثال التعيين ولا يشترط التعرض للفرضية ولا الاداء ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا تعيين السنة فإن عتبتها وأخطأ فإن كان عاماً لم يصح لتلاعه وإن كان نائياً أو جاهلاً صحّ **(ولا كلها أن يقول نويت صوم غدٍ عن أداء فرض رمضان هذه السنة باضافة رمضان إلى اسم الإشارة لتكون الإضافة معينة لكونه رمضان هذه السنة ويسن أن يقول بعد ذلك إيماناً واحتساباً لله تعالى ولو تسعّر لصوم أو شرب ليدفع العطش عنه نهاراً أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوفاً من طلوع الفجر كان نية أن خطر الصوم ياله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم (و) ثانياً (ترك مفطر) من وصوله عين لمفطر مفتوح من جوف كتناول طعام وإن قل كسيسة ونقطة ماء وادخال الشيء في الفم أو في مخرج غيره كادخال عود في أذن أو جراحة ومن استقاة لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض********

(فصل في أركانها ثلاثة أشياء نية ليلاً لكل يوم في الفرض وترك مفطر)

يدوم على الوضوء ما استطاع ويكثر من ذكر الله تعالى وتلاوة القرآن في جميع الاوقات خصوصاً أول النهار وآخره وأول الليل وآخره وأن يكثر من صلاة النافلة والاستغفار خصوصاً آخر الليل ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خصوصاً يوم الجمعة وليلتها ومن الدعاء خصوصاً في الأسفار وجماع الخير وعندئدة الكرب ومن الصيام خصوصاً في الايام الفاضلة كالاشهر الحرم ويوم عاشوراء وعشر ذي الحجة والاثنين والخميس وأن يجعل الخوف من الله تعالى نصب عينيه على الدوام فإنه سبب لحصول كل خير والبعد عن كل سوء ولا يأس من رحمة الله فإن اليأس من الكبائر وأن يترب توبة صحيحة كلما وقع

رواه ابن حبان وغيره ومن ادخل كل الحشفة او قدرها من فاقدها فلا يفطر بادخال بعضها بالنسبة
 للواطى. واما الواطى فيفطر بادخال البعض لانه قد وصلت عين جوفه فهو من هذه الجهة لامن
 جهة الوطى. ومن انزال المخد بلبس بشرية شهوة كالوطى بلا انزال بل اولى لان الانزال هو المقصود
 بالوطى ولا يفطر بانزال في نوم او بنظر او فكير او لمس بلا شهوة او ضم امرأة الى نفسه بحائل (ذكره)
 للصوم (مختاراً غير جاهل معذور) ويفطر الصائم بشئ من ذلك اذا تعمد واختار وعلم بتحريمه
 او جاهل غير معذور ولا يفطر بذلك مع نسيان او اكره او كان مجاهلاً بالتحريم معذوراً بان قرب
 عهده بالاسلام او نشأ بعيداً عن العلماء ومع غلبة التي لا استقامة مفطرة وكان علمه انه لم يرجع شئ الى
 جوفه بها فهي مفطرة لعينها لا لعود شئ من التي في فروعها وينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى
 ادخل طرف اصبعه دبيرة ففطر ولو ادنى شئ من رأس الانملة وكذا الوافل به غيره ذلك باذنه ومثله
 كما لو ادخلت الانثى اصبعها فرجها حالة ذلك ففطر ذلك لا يجب عليها الا غسل مظهر ولو طعن نفسه
 او طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه او ادخل في احليله او اذنه عوداً فوصل الى الباطن ففطر
 والاحليل بكسر الهمزة مخرج اللبن من الثدي ومخرج البول ايضا هذا ان لم يتوقف خروج نحو الخارج على
 ادخال اصبعه في دبيرة والا ادخله ولا فطر قال الاجهوري على الخطيب ومثل الاصبع ففطر مخرج منه
 ولم يفصل ثم ضم دبيرة فدخل منه شئ الى داخله فيفطر حيث تحقق دخول شئ منه بعد بوزة لانه خرج
 من معدته مع عدم حاجته الى الصائم وبه يفارق مقعدة المسور اذ في ذلك شيخ شيخنا العلامة منصور
 الطبرلاوى ولو كان برأسه مأمومة أى شجة فوضع عليها دواء فوصل خريطة الدماغ ففطر وان لم يصل
 باطن الخريطة ومثل ذلك الامعاء أى المصارين فلو وضع على جانبة بنطه دواء فوصل جوفه ففطر
 وان لم يصل باطن الامعاء قال شيخنا أحمد النحراوى والجائفة هى الجرح المتصل بالباطن اعلم ان
 من العين الدخان الحادث الآن المستى بالثمن لعن الله من أحدثه فانه من البدع القبيحة فيفطر به وقد
 أفنى الزبادى اولاً بانه لا يفطر لانه اذن لم يكن يعرف حقيقة فلما رأى أثره بالبوصة التي يشرب بها
 رجوع وأفنى بانه يفطر ولو خرجت مقعدة المسور ثم عادت لم يفطر وكذا ان أعادها على الاصح
 لا اضطراره اليه ولو أصبح وفيه خيط متصل بجوفه تمارض عليه الصوم والصلاة لبطالته بابتلاعه لانه
 أكل عوداً وبزعه لانه استقامة وجلالها ببقائه لاتصاله بنجاسة الباطن قال الزركشى وموجب عليه فطره
 أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لان حكمها غلط من حكم الصوم لقتل تاركها دونه ولهذا لا تترك بالمعذر
 بخلافه به هذا اذا لم تأت له قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فان تأتى وجب القطع وابتلع غمافى حد
 الباطن واخرج غمافى حد الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغى ان يبتلع الخيط ولا يخرج له لئلا يؤدى
 الى تنجيس فيه قال الزبادى والباطن من الخلق مخرج الهمزة والهاء دون الحاء المعجمة وكذا المهملة
 عند التوى انتهى ولو ادخل دبيرة او اذنه عوداً وأصبح صائماً أخرجه بعد الفجر لم يفطر لانه شبه
 الاستقامة بخلاف الخيط كما مر ولو شرب الخمر ليلاً وأصبح صائماً لم يجب عليه الاستقامة على المقعد
 وليس من الاستقامة قطع النخامة عن الباطن الى الظاهر فلا يضرب على الاصح مطلقاً سواء قبلها من
 دماغه أم من باطنه بتكرار الحاجة اليه فيرخص فيه أم لا تزكيت من دماغه بنفسها واستقرت
 في حد الظاهر او كان بقلبه شعاع فيرى ذلك فلا بأس به جزماً أو بقي في محله فكذلك فان ابتلعها
 بعد خروجها واستقرارها في ذلك الحد ففطر جزماً فالمطلوب منه حينئذ ان يقطعها من مجراها
 ومجها ان أمكن حتى لا يصل منها شئ الى الباطن ومن الاستقامة اخراج ذبابة وصلت الى مخرج الحاء
 المهملة فيفطر بذلك مطلقاً ويجوز اخراجها مع القضاء ان ضربه بقاؤها ثم اعلم ان الاستمناء

ذا كرا مختاراً غير
 جاميل معذور

منه ذنب فانه تعالى
 يحب التوابين وان
 يلزم تقوى الله تعالى
 في جميع احواله الظاهرة
 والباطنة فان الله يحب
 المتقين وان يبعد
 عن اذية الخلق وعن
 النسب فيها بغير حق
 وان يخلص نفسه
 ما استطاع من حقوق
 الله تعالى وحقوق
 الخلق قبل خروجه من
 الدنيا ولو بالمداخلة
 من أهلها وليوص
 بذلك اذا لم يتمكن
 منه في حياته وليكن
 حريصاً على البعد
 من معاصي الله تعالى
 كالكذب وشهادة
 الزور والايمان
 الفاجرة والخوض في

بيده أو بيد زوجته أو جاريته بفطره ولو بمائله حيث كان عامدا عالما مختارا أو محلا الا فطار بلس البشرة
 اذا كان الملتصق ينقض له الوضوء ولو فرجا مائنا حيث بقي اسمه أمثها لا ينقض له ذلك كحترمه
 فلا يفطر بلسه وان أنزل حيث فعل ذلك للشفقة والكراية بخلاف ما اذا فعل ذلك بشهوة ومثل ذلك
 العضو المبان فلا يفطر بلسه ولو بشهوة سواء كان بمائله أم لا وما لا ينقض له الوضوء إلا مرد الجمل
 فلا يبطل صوم من أنزل بلسه وان كان بشهوة وبلا حائل لانه ليس محلا للشهوة بخلاف المحرم فانها
 محلا لها في الجملة ثم اعلم أن الواطى ان فطرت عليه المرأة ولم يحصل منه حركة ولم ينزل لم يفطر أملا اذا
 أنزل فانه يفسد صومه كالانزال بالمباشرة فيما دون الفرج ويبطل به صوم كل من الفاعل والمفعول به
 وان لم يحصل دخول لجميع الحشفة لانه يصدق عليه وصول عين الى الجوف ولا كفارة على الرجل
 لعدم الفعل بل على المرأة فقط وتفطر المرأة بادخالها ذكر أمثا وعكسه ولا شيء على صاحب الفرج
 المبان من ذكر أو أنثى خلا لما توهمه الأغنياء من الطلابة (و) نالها (صائم) قال السوئي عدا الصائم
 هنا كذا لعدم وجود صورة للصوم في الخارج كما في نحو البيع بخلاف نحو الصلاة اه أي لان لها
 صورة في الخارج يمكن تعقلها وتصورها بدون تعقل مصل

(فصل) في بيان ما يجب به الكفارة وما يذكر معها (ويجب مع القضاء للصوم الكفارة العظمى
 والتعزير على من أفسد صومه في رمضان يوما كاملا بجماع تام أي به للصوم) أي لاجله فقط فلا
 كفارة على من أفسده بغير جماع كاكل أو استمناء ومثل ذلك ما لو أفسده بجماع مع غيره فلا كفارة
 عليه سواء تقدم ذلك الغير على الجماع أو قارنه فتسقط الكفارة تقديما للناهي على المقتضي ولا كفارة
 أيضا على من أفسده بجماع في غير رمضان كذوق وقضاء ولا على مسافر مسفر قصر ببيع الفطر أفطر
 بالزنا لان آثمه ليس للصوم وحده بل له مع الزنا ان لم ينوب فطره الترخيص أي ارتكاب الرخص اذا فطر
 فلا يباح الا بتلك النية فان نوى ذلك كان آثمه للزنا وحده لا للصوم لان الفطر جائز ولا كفارة على كلاً
 الحالين بخلاف من أصبح مقبلا ثم سافر ووطى فتلزمه الكفارة قوله تام وقد ذكره الغزالي
 للاحتراز عن المرأة فانه لا يلزمها الكفارة لانها تفطر بمجرد دخول بعض الحشفة قاله الحصني قال
 السوئي قوله آثم بالميد بصفة اسم الفاعل انتهى (والحاصل أن شروط وجوب الكفارة احدى عشر
 الأول الواطى وخرج به الموطوء فلا يجب عليه الثاني وطء مفسد فلا يجب الا اذا كان الوطء
 مفسدا بان يكون من عامد ذاكر للصوم مختارا عالما بتحريمه وان جهل وجوب الكفارة أو من جاهل
 غير معذور الثالث افساد صوم خرج به الصلاة والاعتكاف فلا يجب الكفارة بافسادهما الرابع
 أن يفسد صوم نفسه خرج به ما لو أفسد صوم غيره ولو في رمضان كان وطى مسافر أو نحوه أمثاته
 فقد صومها الخامس في رمضان وان انفرد بالرؤية أو أخبره من يثق به أو من اعتقد صدقه
 السادس بجماع ولو لواط أو اتيان بهيمة أو ميت وان لم ينزل قاله الزيادي السابع أن يكون آثما
 بجماعه خرج به ما لو كان صبيا وكذا لو كان مسافرا أو مريضا وجامع بنية الترخيص فانه
 لا آثم عليه الثامن بان يكون آثمه لاجل الصوم فقط التاسع أن يفسد صوم يوم ويعتبر عنه
 باستمراره أملا للصوم بقية اليوم خرج ما لو وطى بلا عذر ثم جن أو مات في اليوم لانه بان أنه
 لم يفسد صوم يوم العاشر عدم الشبهة بخرج ما لو وطى وقت الوطء بقاء الليل أو دخوله أو شك
 في أحدهما فان نهارا أو اكل ناسيا وطن انه أفطر به ثم وطى عامدا الحادي عشر كون الوطء يقينا
 في رمضان خرج به ما لو اشتبه الحال وصام بتحري أي باجتهاد ووطى ولم يتبين الحال فلا كفارة عليه
 والكفارة اعتناق رقية مؤمنة بلا عوض سليمة عن عيب بخل بالعمل ليقيم بكفايته فان عجز عن

وصائم
 (فصل) ويجب مع
 القضاء للصوم الكفارة
 العظمى والتعزير
 على من أفسد صومه
 في رمضان يوما كاملا
 بجماع تام أي به للصوم

أعراض الناس
 والافساد فيما بينهم
 والجحد وغير ذلك
 وليواظب على طاعة
 مولاه ويشغل بها أوقاته
 مدة حياته فمضى أن
 يأتيه الموت وهو على حالة
 مرضية فيلقى الله تعالى
 وهو راض عنه (نسأله)
 سبحانه وتعالى وتوسل
 اليه بجاه أكرم خلقه
 عليه أن يعاملنا برضاه
 عنا في الدنيا والآخرة
 خصوصا عند قبض
 أرواحنا وفي قبورنا
 يوم الفرع الاكبر ومع

الرقبة وتجب صوم شهرين متتابعين وينقطع التتابع بالانقطاع ولو بعدد الا نحو حبس فان عجز عن صومهما وتجب اطعام ستين مسكينا لكل منهن مده من غالب قوت البلد المجزئ في الفطرة (ويجب مع القضاء الامساك للصوم في ستة مواضع الاول في رمضان لاني غيره) كندري وقضاء وكفارة (على متعد فطره) لتعديده بافساده قال الشرقاوي ولو شرب خمر بالليل واصبح صائما فرضا فقد تعارض عليه وجبان الامساك والتقوى في اعي حرمه الصوم فيما يظهر للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على الصائم اتمل النفا فلا بعد عدم وجوب التقوى وان جاز تحافضة على حرمة العبادة (والثاني على تارك النية لبلا في الفرض) لتقصيره حقيقة ان تعدد الترك او حكا ان لم يتعمده كان ناسيا او جاهلا لان ذلك يشعر بترك الاهتمام بالمر العبادة فهو خسر تقصير اي فيجب عليه الامساك ويجب عليه بعد ذلك القضاء فور ان تعدد تركها والا فلا فطره تقبيل ابي حنيفة فينوي نهارا (والثالث على من تسخر طائنا بقاء الليل فان خلافه) لتقصيره حقيقة ان كان بغير اجتهاد والا فحكا (والرابع على من افطر طائنا الغروب فان خلافه ايضا) كما يقع الان كثيرا بسبب جهل المقاتبة قاله الشرقاوي (والخامس على من بان له يوم ثلاثي شعبان انه من رمضان) لانه كان يلزم الصوم ولو على حقيقة الحال ثم ان ثبت قبل نحو اكلهم نذبه لعمية الصوم بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لانه يتباح له الاكل مع العلم بانه من رمضان قاله الرافعي (والسادس على من سبقه ماء المبالغة من مضضعة واستشاق) لتقصيره بها بخلاف صبي بلغ مفطرا او مجنون افاق وكافر اسلم ومساقر ومريض زال عذرهما بعد الفطر لا يجب عليهم الامساك بل يسر اذا لا تقصير منهم ولا يجب على الصبي القضاء اتمل لو بلغ صائما فيجب اتمامه بلا قضاء ايضا لصيرورته من اهل الوجوب في اثناء العبادة فاشبه بما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة وكذا المستطرف والمريض اذا زال عذرهما صائمين فيجب الاتمام عليهما كالصبي ولصحة صومهما ثم المتشكك ليس في صوم وان اثبت عليه فلو ارتكب محظورا كالجماع فلا شيء عليه سوى الاثم اى لا كفارة ولو ارتكب مكروها كسواك بعد الزوال ومبالغة مضضعة كره في حقه ذلك كالصائمين ولما فاقد الطهورين فهو في صلاة شرعية والفرق ان المفقود هنا ركن وهناك شرط وانما اثبت المشكك مع انه ليس في صوم لانه قام بواجب خوطب به فتوابعه من تلك الجهة لامين جهة الصوم.

فصل في ما ينفسد به الصوم (يَبْطُلُ الصَّوْمُ بِرَدَّةٍ) وهي رجوع عن الاسلام الى كفر (وحبش
ونفاس أو ولادة وجنون ولو) كان ذلك (لحظة وبأغما وسكر تعدى به ان عما) أى كل منهما
(جميع النهار) قال المدائني فالخاصل أن الردة والجنون والحض والنفسان والولادة متى طرأ
واحد منها في أثناء اليوم ولو لحظة يمتنع الصحة وأن النوم لا يبصر فلا يمنع الصحة ولو استغرق
اليوم وأن الأغما والسکر ان استغرقا اليوم مثلاً الصحة والأقلا فتأمل واعلم أن المغنى عليه
إذا أفاق قضى الصوم مطلقاً أي سواء تعدى بأغمائه أم لا بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاؤها
إلا إذا كان متعدياً بأغمائه ومثله في هذا التفصيل السكران اه طوخني أى يجب على السكران قضاء
الصوم إن تعدى بركه وإلا فلا انتهى فعلم من هذا أن تعذيب السكر بالتعدى في المثل تبعاً لما نال الارشاد
هو قيد لوجوب القضاء فقط دون قيد الإبطال وعبرة الرملى مع متن المنهاج ولا يظهر أن الاغما
لا يبصر إذا أفاق لحظة من نهار أى لحظة كانت اكتفاء بالنسبة مع الافاقة في جزء لأنه الاستلاء
أى الغلبة على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يبصر كالنوم لا لحقناً
الأقوى بالأضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لا لحقناً إلا ضعف بالأقوى فتوسطنا
وقلنا ان الافاقة في لحظة كافية اه وفهم من قوله أى لحظة كانت أنه يكفي بافاقة المغنى عليه

وَيَجِبُ مَعَ الْقَضَاءِ
 الْإِمْسَاكُ لِلصَّوْمِ فِي سِتَّةِ
 مَوَاضِعَ الْأَوَّلَ فِي
 رَمَضَانَ لَا فِي غَيْرِهِ عَلَى
 مَعْنَى بَقَا^{وَيَكْفِي غَفْلَةً} بِفِطْرِهِ ^{وَالثَّانِي فِي} عَلَى
 تَارِكِ النِّيَّةِ لَيْلًا فِي الْفَرِضِ
 وَالثَّالِثَ عَلَى مَنْ تَسَحَّرَ
 ظَانًّا بِقَاءِ اللَّيْلِ فَإِنْ
 خَلَا^{وَيَكْفِي بِقَاءِ}هُ ^{تَسَحَّرَ} وَالرَّابِعَ عَلَى مَنْ
 أَفْطَرَ ظَانًّا بِالْفُرُوقِ فَإِنْ
 خَلَا^{لَهُ}هُ أَيْضًا وَالْخَامِسَ
 عَلَى مَنْ بَانَ لَهُ يَوْمٌ ثَلَاثِي
 شَعْبَانَ أَنَّهُ فِيهِ رَمَضَانُ
 وَالسَّادِسَ عَلَى مَنْ سَقِهَ
 مَاءَ الْمَالِغَةِ مِنْ مَضْمُونَةٍ
 وَاسْتَشَاقَهُ
 (فصل) يَبْطُلُ الصَّوْمُ
 بِرَدِّهِ وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ
 أَوْ وَلَادَةٍ وَجُنُونٍ وَلَوْ
 لَحِظَ وَبَاغْمَاءٍ وَسُكْرٍ
 مَعْدِي بِهِ إِنْ عَمَّا جَمِيعَ النَّهَارِ
 أَصُولُنَا وَفُرُوعُنَا
 وَحَوَاشِينَا وَأَشْيَاخُنَا
 وَأَحْبَتُنَا وَالْمُسْلِمِينَ
 الْأَحْيَاءَ مِنْهُمْ وَالْمَيِّتِينَ

أو السكران مع طلوع الفجر أو الغروب لأنه يصدق على ذلك أنه لحظة من نهار كما قاله الشافعي ثم اعلم
 أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما يستحب في الأضحية كغيرهما من المريض ونحوه كما قاله الزيد.
فصل في أقسام الإفطار في رمضان وأحكامه (الإفطار في رمضان) أي بسببه باعتبار الحكم (أربعة
 أنواع واجب كما في الحائض والنفساء) ولو من علة أو مضغة أو بلا بلل (وجائز كما في المسافر) سفر
 قصر (والمريض) اعلم أن المريض ثلاثة أحوال فإن نومه ضرراً يبيح له التيمم كره له الصوم وجاز له
 الفطر فإن تحقق الضرر المذكور ولو لفظة ظن وأنه يضره العذر إلى الهلاك وذهب منفعه عضو حرم
 عليه الصوم ووجب عليه الفطر فإذا استمر صائماً حتى مات مات عاصياً فإن كان المريض خفيفاً كصداع
 ووجع أذن وسنن لم يحرم الفطر إلا أن يخاف الزيادة بالصوم (فائدة) يباح الفطر في رمضان لثلاثة
 للسافر والمريض والشيخ الهرم أي الكبير الضعيف والحامل ولو من زنا أو شبهة ولو بغير آدمي حيث
 كان معصوماً والعطشان أي حيث لحقه مشقة شديدة لا يحتمل عادة عند الزيادة أو نبيح التيمم عند
 الرمي ومثله الجائع وللبرضة ولو مستأجرة أو متبرعة ولو لغير آدمي ونظماً بعضهم من بحر الوافر فقال:
 إذا ما صمت في رمضان صمته ^{سوى ميت وفين القضاء} فسعين ثم ميم ثم شين ^{وحياء ثم عين ثم راه}
 قالسين للسافر والمريض والشيخ الهرم والحامل والعين والعطشان والراه للبرضة
 (ولا ولا) أي ليس بواجب ولا جائز ولا محرم ولا مكروه (كما في المجنون ومحرم كمن أخر قضاء
 رمضان مع تمكنه) بأن كان مقيماً صحيحاً (حتى ضاق الوقت عنه) (وأقسام الإفطار) باعتبار ما يلزم
 (أربعة أيضاً ما يلزم فيه القضاء والفدية وهو اثنان الأول الإفطار الخوف على غيره) كالإفطار لا نقاذ
 حيوان محترم آدمي أو غيره مشرف على هلاك يفرق وغيره وأفطار حامل ومرضع خوفاً على الولد
 وحده وإن كان ولد غير المرضع ولو غير آدمي أو متبرعة فلا تعدد الفدية وإن تعدد الحمل والرضع فإن
 أفطر الخوف على نفسه أو مع غيره فلا فدية كالمرضى (والثاني الإفطار مع تأخير قضاء شيء من
 رمضان) مع إمكانه حتى يأتي رمضان آخر (تخبر من أدرك رمضان فأفطر لمرض ثم صح ولم
 يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضي ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً رواه
 الدارقطني والبيهقي فخرج بالإمكان من استمر به السفر أو المرض حتى أتى رمضان آخر أو آخره
 لنسيان أو جهل بحرمة التأخير وإن كان بخالط العلماء لحفاء ذلك لا بالفدية فلا يعذر بحمله بها نظير
 من علم حرمة التنجس وجهل البطلان به ^{وأعلم أن الفدية تتكرر بتكرار السنين وتستقر في ذمة}
 من لزمته قال في شرح المنهج فلو أخر القضاء المذكور أي قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل رمضان
 آخر فأتى بركته لكل يوم مائة الفوات ومدة التأخير إن لم يصم عنه والأوجب
 مد واحد للتأخير (وإنما ما يلزم فيه القضاء) نذر كالمفاتيح (دون الفدية) لأنه لم يرد نص
 بوجوبها على من دخل تحت هذا القسم (وهو يكثر كمنى عليه) وناس للنية ومتعد بفطره
 بغير جماع (وإنما ما يلزم فيه الفدية دون القضاء) وهو شيخ كبير لم يستطع الصوم في جميع الأزمان
 فإن قدر عليه في بعضها وجب عليه التأخير إلى الزمن الذي يقدر عليه ومثله مريض لا يرجى برؤه
 (ورابعها لا ولا) أي لا يجب شيء من القضاء والفدية (وهو المجنون الذي لم يتعد مجنونه) لعدم
 تكليفه ومثله الصبي والكافر الأصلي ^{ثم اعلم أن القضاء في جميع ما ذكر على التراخي الآتي}
 أهم بالفطر والمرتد وتارك النية لئلا عمداً على المعتمد أفاده القليوبي وكذا إذا ضاق الوقت
 قبل رمضان الثاني بأن لم يقض إلا ما سبق القضاء فيجب القضاء حينئذ فوراً.

فصل في الإفطار
 في رمضان أربعة أنواع
 واجب كما في الحائض
 والنفساء وجائز كما
 في المسافر والمريض ولا
 ولا كما في المجنون ومحرم
 كمن أخر قضاء رمضان
 مع تمكنه حتى ضاق
 الوقت عنه ^{وأقسام}
 الإفطار أربعة أيضاً
 ما يلزم فيه القضاء
 والفدية وهو اثنان
 الأول الإفطار الخوف
 على غيره ^{والثاني}
 الإفطار مع تأخير قضاء
 مع إمكانه حتى يأتي
 رمضان آخر ^{تتراها}
 ما يلزم فيه القضاء دون
 الفدية وهو يكثر كمنى
 عليه ثم ثالثاً ما يلزم فيه
 الفدية دون القضاء
 وهو شيخ كبير أو
 لا ولا وهو المجنون
 الذي لم يتعد مجنونه
 سبحانك اللهم وبحمدك
 أشهد أن لا إله إلا
 أنت أستغفرك وأتوب
 إليك والحمد لله رب
 العالمين حديداً في نعمه
 ويسكافه مزیده
 ياربنا لك الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم
 سلطانك اللهم

(فصل في بيان ما لا يفطر بما يصل الى الجوف) (الذي لا يفطر بما يصل الى الجوف) من الاعان
 من منفذ مفتوح (سبعة افراد) الاول والثاني والثالث (ما يصل الى الجوف بنسيان) للصوم
 (أو جهل أو إكراه) ومن الإكراه لا يجار بالصب في حلقه قال **عليه السلام** من نسي وهو صائم فأكل
 أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه رواء الشيخان وصحاه (و) الرابع (بجربان وبق
 عابئين أسنانه) وقد عجز عن مجبه لعدوه بخلاف ما إذا قدر على مجبه لتقصيره وذلك كقطام أو غامة
 أو قهوة فاذا شرب قهوة قبيل الفجر وبقى أثرها لما بعده فان بلغ ريقه المتغير بها عمد مع قدرته
 على مجبه أفطر والا فلا (والنخامة بالضم ما يخرج من حلقه من مخرج الخاء المعجمة وزاد
 المطرزي وهو ما يخرج من الخشوم) (و) الخامس (ما وصل الى الجوف وكان غبار طريق) سواء
 كان طاهراً أو نجساً ولو من منظر فلا يفطر بذلك وأما غسله فان تعمد فتح فيه وجب والا فلا (و)
 السادس والسابع (ثما وصل اليه وكان غربة دقيق أو ذباباً طائراً أو نحوه) كبعض المشقة الاحتراز
 عن ذلك فان أضرت الذبابة جوفه أخرجهما وأفطر ووجب عليه القضاء نه على ذلك ابن حجر ولو تعمد
 فتح الفم ولو لاجل الوصول ثم حصل الوصول بعد ذلك بغير فعله لم يفطر على الصحيح أما لو صار بعد
 فتح فيه تعلق به الغبار من الهواء فانه يضطر قاله الشرفاوى والغربة مصدر غربل وهي إدارة الحب
 في الغربال بكسر الغين أو الدقيق في المنخل ليخرج نخسه ويبقى طيبه (والله) سبحانه تبارك وتعالى
 (أعلم) أى من كل ذى علم (بالصواب) أى بما يوافق الحق في الواقع من القول والفعل (نسأل الله
 الكريم) أى المعطى من غير سؤال أو الذى عظم عطاؤه للطائع والعاصى لكونه المعطى للغرض
 ولا لغرض قاله أحمد الصاوى (بجاء) أى بمنزلة (نبيه الوسم) أى الحسن خلقه وكان لونه
عليه السلام في الدنيا أبيض مشرباً بحمرة وفي الآخرة أصفر فلا توجد بحاسن في أحد سواء كحاسنه **عليه السلام**
 في الظاهر والباطن لا في الدنيا ولا في الآخرة (أن يخرجني من الدنيا مسلماً) أى منقاداً لأوامره
 سبحانه وتعالى (ووالذى وأجاني ومن الى انسى) أى انتسب (وأن يغفرلى ولهم مقدمات)
 أى ذنوباً كباراً فالمقدمات بضم الميم وسكون القاف وكسر الحاء المهمة مفتاة المهلكات
 والملاقات وسميت الكبار بذلك لانها تملك صاحبها وتلقه في النار (ولما) أى صغار (وصلى الله
 على سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم) واسمه عمرو وسمى هاشماً لانه أول من هشم
 الثريد أى كسره لاهل الحرم فالثريد هو اللحم (ابن عبد مناف) وهذا غير عبد مناف الذى في نسبه
عليه السلام من جهة أمه (رسول الله الى كافة الخلق) أى من الجن والملائكة والانس من لدن آدم الى قيام
 الساعة حتى الى نفسه الشريف **عليه السلام** (رسول الملاحم) جمع ملحمة وهي الحرب والقتال قاله
 الشلاوى (حبيب الله) فقد قال في الحديث **عليه السلام** ولا نأجيب الله ولا نغفر والمعنى ولا نغفر أعظم من هذا
 أولاً أقول ذلك لغرض بل تعدنا بالنعمة (الفاتح) للانبيا ولكل خير أولاً بواب الخير فانه السبب
 في نزول الرحمة للعباد أو الفاتح للشفاعة فانه المخصوص بالشفاعة العظمى يوم القيامة أو لأن
 روحه الشريفة شقت الأرواح في الخلق وخلقت الأرواح قبل الأجساد بالنبي عام قاله شيخنا
 يوسف السبلاويني (الخاتم) للانبيا فلا نبى يتبدأ أى تظهر نبوته بعده فهو آخرهم في الوجود
 باعتبار جسمه في الخارج فلا تنسخ شريعته إشارة لمظلمته حيث لا يحتاج بعده لغفوه
 (وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين) ختم بذلك كتابه لقوله **عليه السلام** ما جلس قوم مجلساً
 لم يذكروا الله تعالى فيه ولم يصلوا على نبيه الا كان عليهم ترة فان شاء غفر لهم ورواه
 الترمذى وابن ماجه والثرى كوزن عدة النقص وفي رواية الا كان عليهم حجرة يوم القيامة وان دخلوا
 الجنة وهذا آخر ما أبرزته غناية القدرة لا بحول منى ولا قدرة قال السيد عبد الله المرغنى واعلم يا أخى

(فصل في الذى لا يفطر)
 ما يصل الى الجوف
 سبعة افراد ما يصل الى
 الجوف بنسيان
 أو جهل أو إكراه
 وبجربان وبق عابئين
 أسنانه وقد عجز عن مجبه
 لعدوه وما وصل الى
 الجوف وكان غبار
 طريق وما وصل اليه
 وكان غربة دقيق
 أو ذباباً طائراً أو نحوه
 والله أعلم بالصواب
 نسأل الله الكريم
 نبيه الوسم أن يخرجني
 من الدنيا مسلماً
 ووالذى وأجاني ومن
 الى انسى وأن يغفرلى
 ولهم مقدمات ولما
 وصلى الله على سيدنا
 محمد بن عبد الله بن عبد
 المطلب بن هاشم بن عبد
 مناف رسول الله
 الى كافة الخلق رسول
 الملاحم حبيب الله
 الفاتح الخاتم وآله
 وصحبه أجمعين والحمد لله
 رب العالمين

اذا رأيت أن لا يكتب الإنسان كتاباً في يومه الا قال في غده لو كان غير هذا لكان أحسن ولو زيد
 هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أجمل ولو ترك هذا لكان أفضل وهذا من أعظم العبر ودليل
 استيلاء النقص على جملة البشر ولا يكون الا ما قضاها وأرادته من أمره بين كافٍ ونونٍ انتهى وكن
 يا أخى للعيوب سائراً والله أسأل أن يكون للذنوب غافراً والمطلوب من الإخوان الصفح عن الزلل
 والمغفون عن العلل والستر لدنى الخل فان النقص ذاتي والتقصير صفاتي والبخس سبائي والمرجو مني
 اطلع عليها في هذا الكتاب أن ينظر البها نظر اغتفار ويرخي على ما فيها أذيال الاستار فالستر من
 طبيعة الكرام وإظهار العيوب من عادة اللئام فمن علي بالاستغفار وهو التمام وإزالة عين الملام والملام
 لا يلام والله أسأل وبنية أتوسل أن أحل محل القبول أنه غدير مأمول وأكرم مسؤل وهذا وأختم
 بما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال من أحب أن يكتب بالمكنال الا وفي فليقل آخر مجلسه أو حين
 يقوم سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين قال المؤلف
 قد ابتدئ بتأليف هذا الكتاب في يوم الاربعاء شادس عشر من شهر ذي الحجة سنة (غرة) ووافق
 فراغه على فضل الزكاة يوم الخميس الاخير من شهر صفر ووافق فراغه بالتمام على فضل الصيام ليلة
 الاثنين يطلع ذلك الشهر سنة (غرة) وهو ألف ومائتان وسبعون وسبع من هجرة النبي الحشيم
 علي صاحبها أفضل الصلاة والتسليم بعون اللطيف الحليم وقت المجاورة بمكة المشرفة في زقاق الطبري
 جملة الله نافعاً للبشر بجاء سيدنا محمد البدر .
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧٧

يقول الفقير إليه تعالى رئيس لجنة التصحيح

حمداً لمن وفق للتفقه في دينه الحنيف من ارتضاه . وهدى لفهم أسرار شرعه القويم من اصطفاه .
 برصلاة وسلاماً على سيدنا محمد رسول الله ومجتهاه . وعلى آله سفينة النجاة واصحابه ذوي
 النفوس المزكاه . (اما بعد) فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب شرح كاشفة السجا للعلامة
 الكبير محمد نووي على سفينة النجاة في اصول الدين والفقه على مذهب الامام
 الشافعي تأليف الشيخ الهام سالم بن سمير الحضرمي وقد تحلت حواشيه
 بمن سفينة النجاة المذكور مع الكتاب البديع المسمى بالرياض
 البديعة في اصول الدين وبعض فروع الشريعة على
 مذهب الامام الشافعي أيضاً وذلك
 على صاحبها أفضل
 الصلاة وآتم التحية
 آمين

صل وسلم وبارك على
 سيدنا محمد عبدك
 ونبيك ورسولك النبي
 الانبي وعلى آل سيدنا
 محمد واصحابه وأزواجه
 وذريته وأهل بيته كما
 صليت وسلمت
 وباركت على سيدنا
 ابراهيم وعلى آل سيدنا
 ابراهيم في العالمين
 انك حميد مجيد

﴿ فهرست كاشفة انسجا شرح سفينة النجا للعلامة محمد نووي الجاوي نفع الله به ﴾



٢	خطبة الكتاب	٦٥	فصل في السلام وهو المسمى بالتحليل أيضا
٥	فصل في بيان دعائم الاسلام وأساسها وأجزائها	٦٦	فصل في أوقات الصلوات المكتوبة
٨	فصل في بيان جميع ماوجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان	٦٦	فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت والفعل
١٤	فصل في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد	٦٨	فصل في بيان السكتات في الصلاة
١٦	فصل في بيان بلوغ المراهق والمعصر	٦٩	فصل فيما يتعلق بالطمأنينة
١٧	فصل في بيان الاستنجاء بالحجر	٧٠	فصل في بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به
١٨	فصل في الوضوء	٧١	فصل في بيان عدد الابعاض من الصلاة
١٩	فصل في بيان أحكام النية	٧٤	خاتمة والمكرهات في الصلاة اثنان وعشرون
٢٠	فصل في الماء الذي لايدفع النجاسة والذي يدفعها	٧٥	فصل في مفسدات الصلاة
٢٢	فصل في موجبات الغسل	٨١	فصل في بيان الصلاة التي تلزم فيها نية الجماعة
٢٤	فصل في الغسل	٨٤	فصل في الشروط المعتبرة في القدوة
٢٥	فصل في شروط الطهارة	٨٩	فصل في بيان الصور الممكنة في القدوة
٢٨	فصل في بيان مايحرم بالحدث الاصغراخ	٩٠	فصل في شروط جواز جمع التقديم
٣٢	فصل في بيان العجز عن استعمال الماء	٩٠	فصل في شروط جواز جمع التأخير
٣٦	فصل في شروط صحة التيمم	٩٣	فصل في شروط القصر
٣٧	فصل في أركان التيمم تنمة في سنه	٩٣	فصل في شروط صحة فعل الجمعة
٣٩	فصل في بيان الاستحالة والمطهر المحجل	٩٦	فصل في أركان الخطبتين
٤٠	فصل في بيان الاعيان النجسة	٩٧	فصل في شروط الخطبتين للجمعة
٤٤	فصل في بيان ازالة النجاسة	٩٩	فيما يتعلق بالميت ١٠٠ فصل في بيان غسله
٤٦	فصل في بيان قدر الحيض ومايدكرمه	١٠٢	فصل في الكفن ١٠٣ فصل في الصلاة عليه
٤٧	فصل في بيان ما لا ملامة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه	١٠٥	فصل في الدفن ومايدكرمه
٤٨	فصل في بيان شروط صحة الصلاة	١٠٦	فصل فيما يوجب نبش الميت
٥٢	فصل في بيان أركان الصلاة	١٠٦	فصل في أنواع الاستعانات وأحكامها
٥٨	فصل فيما يعتبر في النية	١٠٧	فصل فيما تجب الزكاة فيه
٥٩	فصل في شروط التحريم	١١٣	تنبيهات وأوقات وجوب الزكاة أربعة
٦٠	فصل في واجبات أم القرآن	١١٤	خاتمة وشروط وجوب الزكاة أربعة
٦١	فصل في بيان عدد الشدات في الفاتحة ومحالها	١١٦	فصل فيما يجب به الصيام
٦٢	فصل في بيان مواضع رفع اليدين	١١٦	فصل في شروط صحة الصوم
٦٣	فصل في واجبات السجود	١١٧	فصل في شروط وجوب الصوم
٦٤	فصل في عدد الشدات في التشهد ومواضعها	١١٩	فصل في أركان الصوم
		١٢٠	فصل في بيان مايجب به الكفارة
		١٢١	فصل فيما يفسد به الصوم
		١٢٢	فصل في أقسام الافطار في رمضان وأحكامه
		١٢٢	فصل في بيان ما لا يقطر مما يصل الى الجوف